

كتاب بشار الأشار شرح الأشار وأحكام الفلسفية ١٩

من الكتب
من الأولى ١٩

٢٤١٨



شرح اشارات غيب

شرح الاشارات المستنبطه من الاشارات
في الحكم العاصمه

مدون في النسخه طاب الله له
والبحر حرم الحرم السمرقاني
ان كان الفارسي هو صاحبها
حرف القلم احمد كنج راجع المفسر
ما وفاق الحرفين
السمرقاني محمد



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي وفق السلف المشكر
 وسبق قلوبنا بذكره وكل عقولنا بفكره والسلام على محمد
 وآله وعلى آل وصحبه وسعداؤه طيبا بكتبت الدنيا والنجاة
 للآخرين هو الحال العلم والعصا للعلمة الخها العلمة لانها
 ايضا علمة تعمل للناس الذين يواعز لا عضا والعقل الذي هو صرف
 لاسماء الاسماء البرهانية التي نسخ بها باب الحق الحقيقي وتنفتح
 بحجة الصدق المصدق في العروة العلوم والمعارف بالعلم
 والتفكير لا بالعلم والتفكير وكانت الاسرار التي صنعت
 السجدة الربوبية من كنهها راحة الله من حله الكتمان المتداول بين العلماء
 المتناوذة عند العتلة جمع في خلاصة افكار القدماء وعامة ادراك
 الحكماء عبارات مرموزة والفاظ معجونة وقد اعني شرح
 اعين في افاضل من ذلوا او ستمت في حقهم وسبق في الحق في شرح
 من لا يحضر من الرطوب في بعضها فاصرا عن حذر التمثل في نسخ في ان
 الكتب له شرفا حاديا وناشرا ليرزاد من سبيل الامور في خلقه وسوان لا
 لاسما التي خالف الشرح المستقيم والدين التوفيق صرف في ربه
 من الزمان مدة من لا وان الى ان وافق توفيق الحق وافق توفيق
 من شرح الله تعالى لدولة الامم والاعين بالفضل والافكار
 الذي جاز المحاكم والافكار من الغاية شرف الدنيا راحة الله في شرفها
 ليعني بحسن النسخ الذي هو الصالح العظيم الذي هو المحرم محراب الامم
 بسم

لغزاة قاربا

مجمع الفضل والكرم من علمها حتى وانعم لافوا الفضائل والحاسن
 دوامها في الدنيا من علماء العلماء والفضلاء في الدولة الفاضلة
 عند الملك الزاهر بقية الملك صرف الدنيا والدين على الاسلام والمسلم
 بهذا الرحمن لا زال امام دولته مرموزة بالسواك ان علومه مدته مشيئة
 بالكرامات في كل الكتاب ستمت بشارت الاسرار بالله التوفيق

صدر الكتاب

والقام الحق محمد الفصل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم
 كماله في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم
 بل كل مطلوب به تامة سلمة انما الاستعداد والسلوك والوصول
 والاستعداد انما يكون توفيق الحق والسلوك عبادة والوصول
 بالهامة لما كان في استعداد الحاجة والكرامات الاجل موقوف في العلم
 وصفاته ولا اعمال الموافقة في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم
 ذلك وجب على كل عاقل سلب الصواب والحق في العلم والفضل في العلم
 القام من فاهم ذلك لا رسلها انما الحرف في العلم والفضل في العلم
 هذه الامارات النبوية اصولا وعلما في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم
 اول الحكمة علم استفاد منه ما هو الحق في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم

في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم

وهي في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم
 لا يكون وجودها بفعل الانسان بل يحصل الراي فقط وعمل في العلم والفضل في العلم
 استفاد منه العلم بحال الموجودات التي تذكر وجودها بفعل الاسرار

الفلسفة في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم والفضل في العلم

ليسهل الخيرة فقام الطريق الحق وقيام العمل الخيرة والطريق المستقيم
 اصحاب المظنون والطبيعي والرباعي ولا يلحق لانه لا يحسن من كونه الله
 لاكتساب العلوم اوله كل فان كان هو المظنون ان لم يكن الله مما يجب
 اما يجب ان يكون مع المادة في الخارج والذهن لم يجب لاول هو الطبيعي
 الخارج عن الجسام والحركات والكيفيات والكوز والساد والقوى
 والكيفيات التي تصدر عنها هذه الاحوال ما لم يحل بما ان لم يجب في
 الذهني فوط اول الذهني والخارج ولا اول هو الرباعي الخارج عن المبادر
 ولا يسكن من وضع النظر عن المادي والمادي الا ان المادي عن الله تعالى
 والمجردات والهوية والوصف والكثرة والعلو والمعاد والكلية
 والخزيرة والكمال والصفات امثال ذلك هذا على راس السج واما على
 راس الفارابي والحكمة النظرية فله اقسام لانه لم يجعل المظنون علما بل الله
 واضطر السج في هذا الكتاب على المظنون الطبيعي والا اله العلم الا اله
 مبني على الطبيعي من حيث انه يجب في عينه مع عدمه على سبيله في الطبيعي
 وهو من حيث ان لا يسان نزل الحسوسات والام المعنويات
 ولذلك قدم ارسطو الطبقات على الالهيات ولذلك سبق به بانها بل
 الطبقة وبانها ما بعد ذلك وانما هذا الكتاب حود الواجب
 وصنام من نفس الوجود لا يبين من معدومات الطبيعي ناسا ان شئنا بما
 هل الطبقة ثم التفرع في العلوم بيان انواع السج والتصل بيان
 احكامه فاك الهم في الاول المراد من المظنون ان يكون عند الناس
 في عوالم المظنوم

الله فانوته بقصه مراعاتها من العقل فكل من سجد هذا المصطلح هو العربي
 من المظنون لونه بيان هسة صمنا وعين ان لا دورا في العلي اما تصور
 ان كان غير الحكم او تصور ان كان حكما ان كان الكذا وليس كذا ولا اول
 احكامه الثاني سلك السج في الصورات والصدقات ضروريان وهو
 الذي لا يخفى في حصوله الى سبيل في محاج في البعض من كل منهما الى
 ولا كسب وهو الذي لا يخفى في حصوله الى كسب في البعض لا كسب
 والكسبي من كل منهما لم يكن الكسب من غير الكسب في الفكر وسج في الفكر
 والعكر غير سالم عن الخطا لانه في بعضه ما يكرار المعلا فلا بد
 من اصل السج ان لم يكن صورات الفكر عن خطاه وهو المظنون والعرض
 من المظنون في كونه عند الناس الله فانوته بقصه مراعاتها من العقل
 في فكر وهذا من المظنون اعشار وعرضه اذ الماهيات الصناعية قد تم
 باعشار اعراضها وقد رسم باعتباره واهما كذا رسم الكاسر بانه الله
 ليس بها السراب قد رسم باعتباره بانه الله دهبه او فضة
 كذا وكذا وبسج رسم المظنون باعتباره اخر هذا الفصل في الله
 الواسط بين الفاعل والمنفعل لوصول ثمة الله وبعضهم قد المنفعل
 العربي لانه في العلة العربية هذا التعريف اذ هو اسطر من العلة
 والمعلوم لوصول ثمة الله الاحكام المعلوم انما يكون مباشرة
 العربي فان بلذ الذائقه العسل لا بالخلع العاقر هو الاصل السري
 وتصل الميسر المراد ههنا امر كل نوع من احكام جسم لا فكر مخرج

المحصول في الهندية وما جرى من هذا الجري واما في النظم
 مراعاتها وما قال عامة لان المطبق في فصل اذ لم راع المطبق
 ولا لا العاقبة في الجنس وما بعد كالبطل فان قلت لو كان
 بالمطوق الاحتاج الى مطوق آخر لان المطبق ليس بضرورة
 كسبها كسبها احرار او بعضه على السبيل من يلزم احصاء المطبق
 فليس المطبق بعضه غير كسبي وبعضه كسبي كسب من الاول فيكون كسبي
 كما ان الامكان كسب من السبيل الاول الخلف الا في ارض اذا العكس
 الصا كسبها في الا في ارض ضرورة وان قلت كسب من الصا الصا
 وهي دونها من لم يكن هذا كان بعضه من كان بعضه كان الصا
 الاخر من صا يلزم من السبيل الاول كذا ولوق كسب من من اطراف
 تلك الصا ما جهر في السبيل والناقص ما يوفى عليه كسب في بعضه
 والجهد وغير ذلك هو من كسب المصطلح الى كسب في النسبة
 صحاح المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 عن المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 اقول المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 بالمعنى وفي قوة في مقدم البطل الاوسط من الدماغ وملك المطبق ان
 في المحسوسات مستحتملة الما في حركه النفس عند البطل المطبق
 من المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 والمالك في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق

من المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق

فالممكن طلبنا الجهد الاوسط وما جرى من هذا الجري واما في النظم
 من المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 دكن السبيل في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 من المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 فوله ان سبيل من المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 او في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 لان المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 وان كان في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 بالمعنى في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 والحديث في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 وان كان من المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 الوهم والمسا في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 والوجدان في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 علماء والطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 كسب المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 مسلي في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 لكن في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 لان في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق
 لها فائدة في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق في المطبق

واقسامها المفصلة فيها هي كونه اداة او عرضة او حصة او فصلا
او علة ذلك وتعني الامور الكثر من احدى وجهي الاعراف ولا يقسم لان
الفكر لا يتم بمفرده **قال** وهذا الاستدلال بدله من ترتيبها بقصر

لا بد من ترتيب

وهي وذلك الترتيب المقتضى ارتفاع على وجه صواب وارتفاع على وجه صواب
وكثيرا ما يكون الوجه الذي ليس بصواب شيئا بالصواب وهو ان يقسمه
فالمطلوب لم يتعلم منه ضرر ولا نفع من احدى جاهات الاصل
لما لا يتجسد احوال تلك الامور وعلل اصنافها ورتبها ببيان في
جوابه ان على الاستقامة اصنافا ليس كذلك **الاول** حركة النفس من
الامور الحاضرة الى غيبتها لا على الاطلاق بل على الطرق لا على الامور
لانها وهذا ذلك الترتيب من حصول من واحد منها وذلك الترتيب من
صوابا واما ان يكون على وجه غير المطلوب فلا يقع وصوله الى الترتيب
المعروف ان يوضح المجلس بقوم معاملة اولاهم بقدر الفصل او ما يقوم
وصولته ان يحصل لاجزاء اصول وحدانية مطالبه اصولا المطلوب
وصول الترتيب للمعاني ان يوضح الصوري ثم الكبري بعد رعايته
لا طرا ووصول المعاني لتركيب ضرر ونفع والنفاد في القسمين ان يكون
مخلاف ذلك ثم الذي ليس بصواب كونه شيئا بالصواب او ما اتمه
بالمسح من الصواب ما ليس بصواب العلوم البديهة والالهام
بما يقتضيه لا في كذا وكذا فاحجب العلم من علمه اقسام حركة النفس
من الامور الحاضرة الى غيبتها كما تعلم اقسام المعارف ولا يقسم وتعلم
احوال

احوال تلك الامور من كونه اداة او عرضة او حصة او فصلا او علة
وجاهة او عرضا عما هو موضوعه ومجوله وخصته وعكس خصته ونقص
وتعلم عدد اصنافها كتركيب الترتيب هي اتم فيه جاريين على وجه من منظور
مثل ان تعلم الصور ان لا يقع لكل واحد واحد من احدى النام والبار
والرسم النام والنافع يعلم لاجزاء السلك والجماد والاختلافات المتعددة
والضرورات المتعددة وتعلم اصنافها ليس كذلك وهذا اتم للمطلوب حيث دأبه
قال اسان وكل محقق معلوق ترتيبا شيئا حتى يتبادر منها الى
غيرها بل كل باللفظ بذلك المحقق نحو ان يعرف المفرد ان اللفظ الكبري
والماليف لامن كل وجه بل من الوجه الذي لا حله يصلح ان يتعاقبا
ولذلك ما يجوز المطع لان راعى احوالها من احوال المعاني المعنوية
ثم جعل الامراة احوال الماليف **الاول** كل محقق معلوق ترتيب
لا سيما بل باني باللفظ مع تبادر من تلك المعاني المحقق نحو ان
يعرف المفرد ان اللفظ بها الترتيب الماليف لامن كل وجه بل من
الوجه الذي لا حله يصلح ان يعبر العود الماليف لذلك المحقق حتى اراد
ان يطرح السلك بحيث لا يحتاج الى معرفة ماهية العسل والخل وانها
مركب من البترول والصون او من غير ذلك لا يحتاج الى اسلاف ذلك بل يحتاج
لا معرفة الوجه الذي به كل امر الكبري كما يعرف جودها وادائها وجمعتها
وكيفية فذلك المظهر لاجزاء المعاني المعنوية المستعملة في الوصول
على البصائر والمضيق بل يحتاج لا معرفة الوجه الذي يعقله في اللفظ
الموصل

نهاية

نحو

وذلك

كيفية

وحده الوجه هو عوارض المعقولات الثانية وبحسب ذلك ان الماهيات
 اذ اعتقدت لا سميت معقولات اولى واد احم عليها حكم صلاح كونها كلية او
 حربية او خاصة او عرضية او موضوعية او مجزئة او سببه مناسبه في غير
 مناسبه واما ان ذلك سواء كان المحل حريفا او نفسا فكلها كذلك
 معقولات ثالثة فالكل والجزيء والذات والعرض والموضوع والمجوز وما
 عوى هذا المجزئ معقولات ثالثة واد احم عليها محض في انفسها كونها لا يكر
 معقولات ثالثة كونها الذات صفتا او فضلا والعرض خاصة او عرضا عاما
 وكون مجموع الموضوع والمجوز النسبة صفة او حكم عليها بحسب معقولات ثالثة
 كونها القضاة قياسا على هذا ويحتمل ان يكون اما معقولات ثالثة
 وما بعد ما لانها من الوجوه المعقد في الموصول وفي اعراض خاصة للمعقولات
 الثانية موضوع المظهر للمعقولات الثانية كالحق ان موضوع كل علم ما يجب
 عن عوارضه الذاتية البحث عن المعقولات الثانية بانها ما هي كيف هي لا يكون
 من المظهر بل كذلك الفلسفة الاولى وقوة المظهر انما يكون بالمبداء
 لا بالاصالة بل انما يجب عنها من حيث انها حش او فضل او خاصة او عرض
 عام او قضية او عكس قضية لا غير ذلك من المعقولات البالية وما بعد هذا بحسب
 محل السبب والربوبية من الماهيات فان كل سبب المظهر عكس كالحق
 فالسبب وان من اللفظ والمعنى لا يورثا اثر حوال اللفظ احوال
 في المعنى بل ذلك لزم المظهر ايضا ان يراعى جانب اللفظ المظهر ^{في المعنى} ^{دال على} ^{غيره}
 فكل مظهر دون وجه اللفظ اصل اول لم يزل المظهر مراد
 احوال

واحوالها لا لدواها بل لما فيها ومن المعاني من العالين الدالة المولود
 والذاتان وجودا لا سببا على اربعة اصنام وجود في الاعيان ووجود
 في الادهان ووجود في اللفظ ووجود في الخط والخط يدل على اللفظ واللفظ
 على المعنى الزماني والمعنى على المعنى الخارجي والدالان على اللفظ
 يحصلان بالام والماله طبيعة من لا يختلف بالمظهر بل على اللفظ او لا
 ولو اسطنت على المعنى على المعنى الخارجي في اللفظ والمعنى على وضعه ^{وقد نزل}
 اختلاف احوال اللفظ في اختلاف احوال المعنى كما يختلف معنى الافعال
 باختلاف احوال الفاظها وكذا معاني الاسماء باختلاف الفاظها افراد او
 جمعا وكذا تقدم الحرف على المبدأ فانه ينفذ الجبر كذا دخول المعنى على الحرف
 الاول والاسماء على الحرف الثاني واما ان ذلك يفرق على المظهر ان يحتمل
 احوال اللفظ الموضوع على وجه الاختصاص بل على اللفظ فان صاحب اللفظ
 منها ما لا يخص بل هو دون المعنى كالحرف الدال على الماهيات وكون الموضوعات
 اسما وكلمات ادوات ومتواطئة ومستزادة مستكدة واعلاما ^{وهي المعاني والاصناف والاشياء}
 ومحارزا ودخول السبب على الربط المعنى للسبب عكس المعنى للعدد
 وكذا كرم من المعنى غير ذلك ما يحل ما يرمز ما ذكره شروط الدال
 والمعالطات اللفظية ومنها ما يخص بل هو دون المعنى كالحركات السببية
 الدالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة لغز العرب لام التعريف والاسم
 وحروف الجر كذا وكذا احوال اللفظ في الفارسية وغير ذلك ما يخص لغز
^{الاداء البرية}

مائة

ومنه حدوهم ومسال وسالمة ولما الصدق حجة ومنه قياسا
 ومثل الخبي والمقول الشارح والمجة فنعمل من حاصل الغرض
 سنعمل الادراك المطلوب محمول الامر حاصل معلوم وايضا العلم بذلك
 المعلوم كنهنا مكنز لا مكنز ادراك المحمول بل لابد وان يتصور الوجه الذي
 به صار العلم بذلك المعلوم موجد تلك المطلوب كما ان الحد اما بعد
 كنهنا مكنز الحد وان لو تصور حداته من دابة والباقي انفسه
 ان لو تصور ان راج لا يضر بحكم الكبرى فان لا سال اذا علم ان زنت
 بكر وان البحر لا يجبل ثم راجع اعظم البطر فربما جعل ذلك العلم
 بصورته انما يحيط به من حد السليمانية والرسم هو الامر والمجة العليا
 والقياس السند والمساواة والاستقراء التبع والاسباب والمنطق
 ما ظهر من الامور المتقدمة المناسبة لمطلوب كنهنا مكنزها ما يطالبه المطلوب
 المحمول فصارى امر المنطق ان يعرف مبادي القول الشارح وكنهنا المكنز
 او غير وان يعرف مبادي الحجج وكنهنا فيها فاسا كثر او غير فاولا فينتج من انما
 لا شيئا المكنز التي منها المتقدمة والقياس مما يحل منها فالنتج لان كنهنا
 اوله فاعلم ان المنطق يظهر المعاني المنسوبة بالوجه الذي سلكه في امر
 وفي كنهنا المكنز سلكا المطلوب فصارى امر المنطق ان يعرف مبادي
 الشارح وكنهنا فيها حد كان وربما امسالا وان يعرف اخرها الحجج
 وكنهنا فيها فاسا كان وليس غير او ممثلا ولما كان المفرد متبعا
 طبعا على المولف فالاول ان ينتج ما يحل من المعاني المفردة التي تليها
 لا وانما السام

المنطق
 على
 كنهنا
 كنهنا

والحق ولما كانت لالها طامست من السمع سابقة ولا كنهنا المنطق والاول
 ان يتقدم الحق عليها والاسان لادلالها للفظ على المعنى للفظ على المعنى
 على كنهنا المطالب بان كنهنا للفظ صوغا لذلك المعنى وازام من دلالة المسك على الشكل
 المحطية لانه اضلع واما على كنهنا الضمير كنهنا المعنى من المعنى الذي يطابق لالها
 على الشكل لا على انهم السكول بل على انهم خروا السكول واما على كنهنا الاستيعاب
 ان كنهنا للفظ لالها المطالب على معنى قد كنهنا ذلك المعنى لمعنى غير كنهنا كنهنا لا
 كما كنهنا لالها من دلالة اللفظ السقف الحايطة والاسان على اول
 الدلالة هي كون السمع محب من دور كادرك من سائر السمع والاول
 والماني هو المدلول الدليل اما اللفظ او غير لفظ وغير اللفظ اما دليل حسب الحق
 اولا والحق يحيط به من السمع الماني عند ادراك الاول ولما لا كنهنا
 الحق ستمح لالها كنهنا لا كنهنا لالها كان لا يبرع غيرها والاول
 حسب كنهنا كنهنا لالها اشارات النص على حق نصيبه من نوص لوجه السكول
 وكنهنا كنهنا لالها الصلابة والدليل للفظ اما وكنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها
 ان كان لالها لالها لالها كنهنا كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها
 على اذن الصدق ستمح لالها لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها
 وسماه بعضهم على كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها
 سوا كان من لالها او موضوعا من لالها لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها
 وما هو من لالها او لالها لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها كنهنا لالها
 ذكر السمع لالها لالها لالها لالها لالها لالها لالها لالها لالها لالها لالها
 بالضمير

كنهنا

كنهنا
 كنهنا
 كنهنا

او لا انعام كلفه الامكان المسرك من الحاصل العام ولو لم يكن المسترك من
 الجرم والنور فانه اذا اطلق لفظ الحاصل هو يدل على العام وهذا المعنى
 موضوع له واذا اطلق لفظ الجرم هو يدل على النور كماله انعام مع انه موضوع
 له ولم يرد ان دلالة اللفظ على حصر المعنى لانه قد يكون شرطاً للمطابق وطول
 ما كان يعرفه بالامكان المتبادر في الصواب ان يقال دلالة اللفظ على
 ان كان موضوعه له في المطابق وان كان موضوعه لما ركبت في الصفة
 وان كان موضوعه للمركب في المعنى لا الزام به وذلك لان قولهم سال عن احد هما
 اللذان في الجمل انما هو المحمول سم دلالة المطابق وضعه صريح ودلالة
 ولا التزام باسترسل الوضوح والعقل والوضوح صعب في الالتزام لخرجه المذلول
 عن المستتر لانه لا يضبط المذلول وبسببها يخرج استعماله في العلوم لا
 بالحد لما قصه الرسم المماثلة لما عجزها عما عداها وذلك بدلولها المطابق
 قال اساسان للمحمول الاول ان ليس كل محمول على المثلث يعني ان كل
 من جميع كل المعنى ان السال ليس يدل على كل من هو معنى لانه كل قول
 اساسان ان معنى المحمول ان كان موضوعه بعد مساحتها لفظ بلغة انما اورد
 هو من المعرف ان اطلاق الاسم على المعنى ليس محمول من انما اذا قلنا ان
 بلغة معناه ان حقيقته هي حقيقته ولا ان حقيقته هي معاني حقيقته
 والامتناع من حيث لم يكن ذلك لان معناه ان السال الذي صدق عليه انه
 هو حقيقته صدق عليه اي سوا ذلك السال في معنى انما معانيها
 المعنى مركب او كان في نفسه احدى ما ساله ما كان من معنى لانا قولنا الصا
 كات
 اشار

وسال ما كان من معنى الموضوع قولنا لا اساسان كات سال ما كان من معنى المحمول
 الكتاب اساسان لهذا الجمل مستند على اتحاد الموضوع والمحمول من وجه والامتناع
 الجمل هو موضوعها من وجه الامتناع الوضوح والجمل ما به الاتحاد غير ما به
 المتخالف فانه لا اتحاد بينهما او ذلك الذي وهذا الجمل هو الجمل هو موضوعها
 الجمل هو اطلالة ومهنا جمل اخر مستحيل لا استناد هو ان الجمل السال هو
 بل جمل هو هو ما تنق من او تركت من من السال كالعالم بالنسبة لاساس
 اذ لا يصح ان يقال لانسان هو علم بل عالم او ذلك او علم قال اساسان
 المفرد والمركب ان اللفظ قد يكون مفردا وقد يكون مركبا للفظ المفرد هو الذي لا يراد
 منه دلالة اصلا حين هو مركب على شبيهة اساسا بعد الله فاما حين يدل على انعام
 على صفة مركبة بعد الله فليس يريد بقوله عبدنا اصلا فكلنا انما نسمي
 معنى آخر يريد عبد الله تعالى لا اسما او تركت المفرد اول
 والاعمال في العلم ان المفرد هو الذي ليس له جزء دلالة اصلا واعتبر
 بعض الناس حين عبد الله واسما اذ جعل على الشخص فانه مفرد من ان
 لا اجزاء دلالة ما واجاب حرون ما به انما يكون مفردا ما عدا الوضوح لانا
 لانا عينا والوضوح الاول ما عدا والوضوح الثاني لانه لا حوايه والامتناع
 ما عدا والوضوح الاول هو ذلك لانا عينا ومركب اول هذا الكلام حسن لكنه
 لا يرد الاعتراض لان قول السال دلالة اصلا يدل على ظاهر اعل من الوضوح
 مطلقا والجزء من العرفان بغير ظهور اللفظ والاعتراض لا يورد
 هذا لانه علة السال وقال اللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء

في معنى انما كان
 في معنى انما كان

في معنى انما كان

في معنى انما كان

منه دلالة اصلاحه من جزمه وحسنه لا يراد اصلاحه من جزمه
 جعل على التخصيص عند ارادته من مجموع هذا اللفظ لا يراد بسبب من اجزاء
 هذا المجموع من اصلاحه لا يراد حيث لا يكون جزاء هذا المجموع المجموع
 على وجهه لا فرق بين لفظ عبد الله واللفظ ان مراد ان كل اسمها
 لا يراد به من جزئها هذا المجموع وجاز ان يراد من كل جزئها
 وهو الصنف والصنف هو الذي يدخل في هذا التعريف اللفظ المفضل الزمان
 قال هو اللفظ الموضوع الذي لا يراد بالجزء منه دلالة اصلاحه من جزمه
 والمرتبة هو ما يحالف المفرد والمرتبة من قولهم وهو الذي كل
 لفظ تام الدلالة اسم او فعل او ظرف او اسمية المصطفوية كونه او الذي يدل على وجوده
 غير متعين ان من الملة وذلك مثل قولك حوان طاع من قولك ناقص مثل قولك الدار
 وذلك لان اسمها في الجملة فادى دلالة الاخر من ادلائهم فهو الاخر
 مثل لفظ فان لما في رتبة او رتبة لفظها كالا سماء والافعال
 ادعاء المفرد والمرتب واللفظ راذا بالجزء منه دلالة اصلاحه من جزمه لان المرتبة
 خلاف المفرد والمرتب مستحق ولا وما مركب من التوليد اسم قولك ارف حنفا
 الكلمة وهي لفظ مفرد صحيح ليس في تحريكه من الملة لانها اما ان تدل على نفسه او لا
 والمان الطول الاول ان لم يدل الصغرة وبها مع المان على احدا لفظه الملام
 من الاسم وان لم تدل الصغرة او بها مع المادة على اجزاء رتبة الملام من الفعل وانما
 فلما مع المان لان بعض الافعال لا تدل الصغرة وحده بل مع المان كقولك
 امد واند ونسبة الفعل الى الاسم نسبة العرض لا الجوهر ونسبة الحرف
 اليها

المماثلة للصنف لا الذات احد الصنف ما يكون معولا لغيره والذات
 نفسها وعرف السبع الفعل تام الذي يدل على معنى موجود ليس غير محقق ان
 محقق من الملام وانما قال ليس غير محقق لخرج عنه مصارع غير الغائب كما
 وطعن في ثبوتها ليست كلمة عند المصطفين في مركبات كونهها محققا لفظا
 والكذب لدلالة الزوائد على المعاني المصنفة من المذكر والمخاطبة لدلالة الماني
 المصدر وكذلك ما في غير الغائب في الغائب ان المسند اليه مدلول الزوائد
 غير معلوم في اللفظ دلالة عليه فيصير كالمفعل لا يكون مركبا والحق بها لا يخرج عنه
 لان دلالة ما لا يصح لغيره في بعض الملام من حيث المسمى والمخاطبة من حيث
 المخاطبة وانما متعين بغيره اليك فالتعريف من الملام ليجوز الصيغ والغير
 والمستند والماسخ فان امثال ذلك انما يدل ثانيا على الملام لكن فيه مدخل مثل
 ههنا اما ان يكون اللفظ اسم لدلالة تعريف الفعل عليه اذ في الاسم والفعل يقال
 العدم والمذكور لقوله لا اسم والفعل تام الدلالة دلالة على الاداء لوجه ما اذا
 يعرف ذلك فيقول يقول اما ما هو الذي يكون لفظا من اسمين او اسم وفعل ماسر
 لا ارجح حوان طاع الى المان الذي كذا ناقص مثل الدار والاسنان فانه
 لكل اجزاء حزم كفي ولا اداة لا يتم مفهومها الا بغيره فان مراد من ذلك او
 من لا لا يدل كالمركب حيث هم مع الاول الدار ومع الثاني اسنان فسال في
 الدار وزيد الاسنان والاسنان على اللفظ الجرمي واللفظ الكلي
 اللفظ قد يكون حزميا وقد يكون كليا والجرم الذي نفس تصور معناه يمنع
 وقوع النسبة كالمفرد المستند من زيدا اذا كان الجرم كذا كذا حنان كذا كذا
 فاقابل

وهو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشبهة فيه فان امسح امسح السبب
 خارج منه ومنه فمعناه يكثر مشتركاً فيه الفعل مثل لسانه وبعضه مشتركاً
 بالحق ولا يمكن ان السبب المشترك في المحيط ما عني عني فاعني مجتمعات بعضه
 ليس بغير ولا الفعل ولا بالحق ولا يمكن ان السبب غير نفس مفهومه مثل الشمس عند
 لا الخوة وجوده يسمي في مثال الجزى زبد من الكرة المحيطة بذلك وهو الشمس
 مثال الكل لسان الكرم المحيطة بظلته والشمس اقول اللفظ اما
 اكل لانه ان نفس تصور معناه من ستر اكل كثر من فم الاول في الاول هو الجزى
 كقولنا زبد وهذا لسان والمان الكل لكونها المعنى والاسنان انما قال في
 معناه لانه لو امسح الشبهة لم يستطع حاج عن نفس تصور معناه لا الخوة ذلك عن
 كالشمس من لا الخوة وجوده يسمي في واقسام الكل باعتبار الشبهة لانه لانه اما
 ان كان مشترك في الفعل او بالحق او لا بالفعل او لا بالحق ولا اول كلاسار
 والمان كلاسار الذي المحيط بسبب كل في انشئ عني فاعني مجتمعات فاعني
 مشترك في الفعل بل بالحق اذ ليس في الخارج له افراد الدال كشمس من لا الخوة
 وجوه ستر في والاقسام باعتبار الشبهة لانه واما الخوة وجوده والعدم و
 وعدمه فمستلزمه اما يمنع الخوة اول اول كلاسار الباري والمان اما
 موجز في الخارج اول والمان كالعنقا اول اما واجدا والكر اول اما
 مع اما كان مثلاً مع امسح اول كشمس من لا الخوة وجوده يسمي في والمان
 كشمس من لا الخوة ولا كشمس اما معناه كلاسار ولا كشمس الناطقة والمان
 الخوة الكل الدال هو المعنى في العرض واللفظ والكلام فما بعد فما بالذات

مار

قال — اسان لا الذات والعرض اللان والمعاد وفد يكون من المحولات
 دائمة وعرضته لازمة وعرضته معارفة وليد ما يعرف بالذات اعلم
 ان من المحولات محولات مقومة لموضوعاتها وليست اعني المقوم المحول الذي
 يستقر الموضوع اليه بخلاف جزو يكون لسان مولود او مخلوق او محدثا
 وكون السواد عرضا بل المحول الذي يستقر اليه الموضوع في ماهيته ويكون
 دال على ماهيته جزئيا منها مثل السكينة للثبات الجسمانية للسان لهذا
 لا يستقر تصور الجسم بها الا ان يمنع عن سبب المخلوقه عنه من حيث يتصور
 حسا ونفسه تصور المثلث ان يمنع عن سبب السكينة عنه وان كان هذا
 فرقاً غير عام بل في كثر بعض اللوازم الغير المقومة بهذا الصفة على استيناف
 ولكن هذا الموضوع فروق اول — كل كل من محول على موضوع وكل محول
 على موضوع اما ان كثر ذاتا او عرضا لازما او عرضا مفارفا لانه لا
 من ان كثر جزئيا ماهيته اول اول ذات والمان عرض في العرض في ان يمنع
 انك لا عن الموضوع فهو عرض لازم ولا يعرض مفارق وقال للذات
 مقوم وليس المراد بالمقوم المحول الذي يستقر الموضوع اليه بخلاف جزو كشمس
 لسان مولود او مخلوق او محدثا وكون السواد عرضا بل المراد بالمقوم
 المحول الذي يستقر اليه الموضوع في ماهيته ان كثر جزئيا ماهيته كالسكينة للجسم
 والجسم للسان لهذا لا يستقر تصور الجسم بها من حيث يتصور حسا
 لا المخلوقه من حيث يتصور ان لو سلب المخلوقه عنه ونفسه في
 المثلث مثلاً لا السكينة له حتى يمنع تصور لو سلب السكينة عنه وهذا

الذات

ليس وقفاً من الداسات ومن جمع العرصت لان بعض العرصت هي اللوارم
المتينة لسائر كما في الحكي لا لسان التي تعد لسان لانه لانه فروع
هذا الموضع الى الموضع الذي اردنا العرف من الداسات ولوازم الوجود
كل الفروع من المثلث الدارة بان المثلث مصلح خلاف الدارة مع ان الضلع
يعلم المثلث عنهم واعلم ان السهم من السنان ان العرض نفس ذاتها للاعراف
فان كون السواد مثلاً في صبح لسبعة حمة ومن المصنوع والمستهجن
ولانا قد فعل السواد مع القول عن تعذيب السنان قال لانه لما الذي
المقوم اعلم ان كل شيء له ماهية فانه انما يحقق موجوداً في الاعمال
او متصوفاً لا لذهان بان كثر اجزاءها فاحضر معاً واذا كانت له حصة
غير كونه موجوداً احدى الوجودين غير موقوف به فالوجود مضاف الى
الحصة لازم او غير لازم واسباب وجوده ايضا غير اسباب الحصة
مثل لسانه فانه في نفسها حقيقة ما وماهية ليس لها موجوده في
الاعمال وموجوده في لذهان مفهومها بل يضاف اليها ولو كان
مفوماً لها لست حال ان يمثل مضافها الى النفس حالها هو جزءها المقوم
فاحتمال ان يحيل لمفهوم لسانه في النفس وجود وفيه السلك في
انها قبلها في الاعمال وجود لم لا امد الى لسان بعض الوجود
سكن لا سبب في مفهومه بل السبب في حساس كنهانه ولكن ان تجد مالا غير
من معان لغز اهل لما فرع من قسم المحمول الى الذات والعرض
وقسم العرض الى اللازم وغير اللازم سري في بيان اجكام كل واحد منها

منها وهذا الصلح بان احكام الذاتي ونقير من ان لهية السى هم السى
وهى مستقرة عما هو اذ بها حجاب عن الخصال باهر والمراد بالماهية ههنا الماهية
المركبة بدلالة ذكر الاحتراف وايضا الماهية عرفت بحكمه يخص المركبات
ولا خاف ان كل سى له حقيقة مركبة فانما يمتنع الخارج او فى الذهن اذ
اخر الماهية موجودة معه وهذه خاصة للحر اذ وجود اللوانم سواها
ذهنتا او خارجتا تابع لوجود الماهية والمابع ساخر بالذات لولها بال
ما كنز اسان لما ان لا حيل للماهية وكل سى فاما ان يكون وجوده عن حقيقة
او بدلا فاما او خارجا عنها كان الوجود ذهنتا او خارجتا فان كان
عن حقيقة لزم الواجب انه هب الفلاسفة وانما ان الوجود عن الماهية
حقيقة فما شيع من كلام اجل اما اذا كان خارجا كما فى غير الواجب
مضاف الى حقيقة السى سواء كان له لزمانا كما فى العيول او غير لازم كما فى الحوا
ويكون اسباب وجوده غير اسباب حقيقة اذ اسباب الوجود الناعلى والنا
والشرائط واسباب الماهية اجزا واما كالاسان فانه سى حقيقة غير
بالوجود الذهنى ولا العيى اذ لو كان كذلك لسي حال تصوي من الذات
عما هو جزء وليس كذلك اذ قد تصور لاسان من الذات عن الوجود
اما الوجود الخارجى فظاهر واما الذى يلى فلما قد تصور لاسان ولا تصور
جنوا لانه الذهن ايضا لكان له ذهنى جزا له لما وجد لاسان الخارج
بدون الوجود الذهنى وليس كذلك وظهر هنا ما ذكره السى قوله
اما لاسان فعيى اسان لما جواب سؤال وان يقال لم علمه بالما تصور
الاسان

وبتسلك وجوده الخارجي فلا تسلك حكمه وجوده الخارجي فاحاط بالعلم
 بوجوده لأسباب لم يحصل من بعض مفروضه بل من احساس بحزنه الى هزبه
 وذلك بضرته وانما اذ كرنا لسان بمثلا فلو لم يكن اضحى بمثال
 اذ لا مثله كنهن لذلك فالتجميع مقومات الماهية داخل مع الماهية
 الصورة ولم يخطر بالبال منفصلة فكلما لا يخطر كثر من العلويات بالبال لكنها
 اذا اخطرت بالبال فالتسلك لذات الشيء بحسب عرف هذا الموضع من المظهر ^{وكانت}
 هي من المقومات والآل الطبيعية لأصلية الى لا يختلف فيها الا بالعادة ^{مثل}
 لالسانه فانها مقومة لشيء شخص بحسبها ^{وهي الطبيعة النوعية} وتفضل عليها الشخص بخواص له
 فهي تضاداته لهذا هو المقوم اليه ^{انما علم ان اجزاء السلسلة وان} كثر
 حاضر مع معنى بصورة الشيء كثر اجزائه داخلية الصورة سواء اخطرت بالبال
 منفصلة او لا اذ حاز ان بصورة الشيء لا يكثر اجزائه مقومة لما على التفصيل
 اما اذا استننا فظهر بالبال ذلك لا اذ بصورة زينة احللا كثر من الاوقات
 معن اعني ونجكم علمه بلجكم مع اننا لا صورة اجزاء منفصلة بل انصت
 بعضها او بصورة الكل لكل على التفصيل بحسب ذلك ان ارتسام الصورة
 العقلية العقل في كثر ظاهر اصري بما تارة بعضها عن بعض لوجه العقل
 الكلية وقد كثر خفا عن ممتاز لا لفات العقل لما من اجزاء عدم الفانية
 الهالك من سلف ذلك لا بعبار عند النظر فملا عن اسباب وهذا العلم
 لستى علما اجمالا وما يخطر لا اجزاء بالبال منفصلة علما تفصيليا والمراد
 بالذات لا يجب الكليات هو الخرز ويطابق الذاتي على هو اعم من الخرز

فيكون
 كذا
 كذا

كذا
 كذا
 كذا

في بحث البرهان والمباحث من حيث هو سبب طابع وان على قسمين ما كثر احلا
 الفصول كالجنس من الحيوان فانه يخلف بالناطقة والصنالية وغير ذلك
 من الفصول ما كثر اختلاف العدد بسبب الحق العوارض الخارجة من
 والهندي كالنوع مثل الانسان فانه انما يخلف بسبب التعيين اللاحقة
 لا لخاصة كالاكتشاف من الجنس لا نوعه والنوع لا لخاصة وتفضل ^{السخر}
 على الطبيعة النوعية وهو المعنى الشخص انما كثر ذلك الشخص مع ^{سنة}
 ما كثر المعنى ايضا ذاتا لذلك الشخص فالسلسلة العرضي اللازم
 غير المقوم واما اللازم غير المقوم ونخص باسم اللازم وان كان المقوم
 لازما فهو الذي يصحبه الماهية ولا يكثر جزاؤها مثل كثر الملك متبادر
 الزوال بالماضي هذا وامسالة من ليجن ليجن الملك عند المساء
 لم يبق واجبا ولكن يعلم تقوم الملك باضلاجه اللامه ولو كانت امسال ^{هذه}
 مقومات لكان الملك ما يجري مجراه بتركيب من مقومات غير متناهية
 الاولى لما فرغ عن غير المقوم شرع في غير العرضي اللازم واللازم ^{الشيء}
 محسوس بالاسفك عنه وعرف بالحكم ما لم يتبين انكاه عنه وهو اما
 داخل او خارج ولاول باللازم المقوم والماضي اللازم غير المقوم واسم
 اللازم حقن لما يعرف بالحكم وعرف انه الذي يصحبه الماهية ولا يكثر
 جزاؤها وهذا التعريف هو ان لا يكثر للاصطلاح وكلام السمع في المصطلح
 مبررة للمصاحب لثباتي ولازم الشيء ويزم من غير انه كثر لاسم زواجا
 وقد يزمه بالتساوي لا غير كقول الواحد يضاف لاسم ملك اللامه ^{الاربع}
 على هذا

وكون المثلث اياه مساوية لثلاثين وثلثا لاربع فوام وثلثا لثنت
 فوام وعلى هذا الى غير النهاية وبين ثلثي الواحد والمثلث لثلاثين لاربع فوام
 لازما لكي يعوم المثلث خلاصة الملائمة التي هي موقومة وجسولة بالمثل
 اذ لو كانت امثال هذه مقومة كانت الملائمة مما جرى مجراه مما له امثال
 اللوازم مركبا من مقومات غير متناهية في مجال وما ذكره والبيان
 لسحابة شيئا يتقدم والمستهور انه لا يمكن العقل الماهية لا مساحا
 الدهن لا البناء في طريق ازان العقل الماهية لعقلا اعمالها كما مر
 قاله وامثال هذه ان كان لزوما بعد وسط كما معلومة واحدة
 اللزوم فكانت بمنزلة الوهم من كونها غير مقومة ان كان لها وسط
 متين بانه حينئذ لا بد وهذا الوسط ان كان مقوما ليس له باللازم
 مقوما لان مفهوم المقوم مفهوم بل كان لازما له ايضا فان احتاج الى
 وسط لسلسل لا غير النهاية فلم يكن وسطا وان لم يكن هذا لللازم من اللزوم
 بلا وسط وان كان الوسط لازما متبعا واحتاج الى توسط لازم اخر
 او مقوم غير متبعية وذلك لان لا وسط لسلسل ايضا لا غير النهاية
 فلا بد لكل حال من لازم بلا وسط وقد بان انه بمنزلة الوهم فلا تثبت
 اذا الامتثال ان كل المتع ما قد يصح رفعه الوهم من امثلة هذا
 كون كل عديم مساويا لآخر او متا واثا قول اودان يست وجوده
 ليس رفعها عن ملزوما متبعا الذي يعلم ان هذا ليس خاصة للخر كما راع المطلق
 والى اللوازم البينة الى التي بلا وسط اذ هي لازمة للماهية الدهن
 من

فيكون
 فيكون
 فيكون

فيكون
 فيكون
 فيكون

فيمنع رفعها عنه ونص من ان يقال ان حدس من اللوازم بلا وسط قد حصل
 المطلوب ان كان الكل توسط لزم التسلسل المراد بالوسط ما يفرق
 يكون لا حصر في الالاف كما انما لا اساس ضاحك في منتهى فالوسط
 وسان لزوم التسلسل ان لو كان كل لزم توسط لهذا الوسط لا بد من
 يكون مقوما للوضع او لا فان كان مقوما لم يكن لللازم مقوما له واللازم
 ان يكون لللازم مقوما للوضع لان مقوم المقوم مقوم فلم يكن لازما هذا كله
 بل كان خارجا على الوسط لازما له فان احتاج لزومه للوسط بلا وسط
 آخر فلا بد وان يكون خارجا عن ذلك لآخر او يكون خارجا عن الوسط
 اذ لو كان بداخل ذلك لآخر ولا آخر الوسط لزم دخوله في موضوعه
 وان كان ان كان احدهما خارجا فان كان بلا وسط لزم الخلف لا العدم
 كونه الكون توسط يعود الكلام اذ في خارج عن ذلك الوسط او الوسط
 خارج عن موضوعه على هذا ولزم التسلسل لزم استحالة العلم بكون
 للزومه لا استحالة احاطة العقل بالانبياء في هذا بين الاستحالة
 هذا اذا كان الوسط بين اللوازم والوسط مقوما للموضوع اما اذا لم يكن
 بل يكون لازما له عاد الكلام لزومه للماهية او توسط مقوم او غير مقوم
 ولزم التسلسل كما مر فعلم ان اللوازم الذي بلا وسط محقق وقد علم انه
 بمنزلة الوهم في الوجود فيطل اقاوا ان كل المتع ما يصح رفعه في الوهم من
 امثلة اللوازم بمنزلة رفعه عن موضوعه الوهم كونه كل عديم مساويا لآخر
 او متا واثا فانه غير مقوم من انه ليس رفعه عن الماهية وكذا قولنا

فيكون

الواحد نصف لثني واما له وهما دقة وهي انهم قالوا الجزأ لا يصح توهم
 رفع مع بقاء الماهية تلك الماهية وليس من اللوازم كذلك اذ كل الـ
 فرض صحيح توهم رفع وان لم يكن مرفوعا في الـ الذي مرفوع بقاء الماهية ماهية
 بخلاف الجزأ مرفوع وان كان لها وسط بين علمت واجبة به الى ان كان
 اللوازم وسط بين ذلك الوسط علمت واجبة للزم لموضوعها ذلك
 الوسط لا يثبت الموضوع ^{والبشائر} لا العرض غير اللازم واما المجموع
 الذي ليس بمقوم ولا لازم لجميع المجموعات التي يحجزان بفارق الموضوع منها
 سريعة او بطيئة او سهلة او عسرة مثل كثر لاسان سبابا او شحنا و
 او جالسا وقائما ^{الوسيلة} المحمول الذي ليس بمقوم ولا لازم لجميع المجموعات
 التي يحجزان بفارق الموضوع وذلك على قسمين لا يفارق وان جاز مفارقه
 ككثير لا يبرأ ميا وما يفارق اما مفارقه سريعة ككثير لاسان سبابا او بطيئة
 ككثير شحنا سهلا ككثير الصحيح جالسا او قائما او عسرة كالعسرة وكثير العسر
 فالسريع السهل كالنام والسريع العسر كالمتقيس عليه والبطيئة السهلة
 كالسبات والعسر كالخنة ^{مرفوعة} جميع المجموعات التي يحجزان بفارق الموضوع
 يدل على ان اللازم ما لا يحجزان بفارق يعلم ان ذلك في الفصل السابق
 يعرف اللازم ليس بجيد وان كان لا يكون المقوم مستغنى اما فما
 ليس بمقوم لا زما كان في مفارقه عسرة عسرة وعنه ما ليس عسرة
 وسنذكر ^{لـ} لما كان المحمول المقوم مستغنى اما فما ليس بمقوم
 عرضا اذ العرض في مقابل الذات وما ليس بمقوم مقابل المقوم

ومن العرضي السمي عرضاً وهو العرض العام وسحق دكن ولباساً
الذي يعنى آخر وربما قالوا المنطق في غير هذا الموضع وعنوانه
غير هذا المعنى ذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جهة الموضوع وما
منه
من ما يلحق المقادير أو جنسها المناسبة والمساواة ولاعداد من الزوجية
والفرعية والجوانب الصحيحة والسقم وهذا البطلان في الذات كخصائص
لاعرض الذاتية مثل ما يمتثل في من الفطوسه للاند قد كان ان يسمى ان
بأنهم يراجع الوجهين جميعاً فقولنا المقتض كما اطلقوا الذات
في كتاب اللغات على المقوم كما مر فقد اطلقنا كتاب البرهان على معنى
آخر وسموه عرضاً ذاتاً وهو المحمول الذي يلحق الموضوع من ذاته اما بالا
وسط كاللغة للسان او توسط ما وكما فيك توسط المعجب
او توسط الحركة المجرى بواسطة الجسم مثل السهم بالمخ المعداد أو جنسها
من المناسبة والمساواة ولاعداد الزوجية والفرعية والحكم الصحيحة
والسقم والاند الفطوسه المناسبة الشاملة للمقادير والعدد
كالنصفه والثلث وما جرى هذا المجرى كغيره عارضه للكم رخصه والكم
الذي هو من المقادير والمناسبات المختصة بالمقادير التي لا يكون
العدد كالنسبة التي هي حتم في الاسمين كما مر كغيره عارضه للمقادير
وكذا المساواة المطلقة تعرض للكم والمساواة المتكافئة للمقادير
ولهذا قال يلحق المقادير أو جنسها مثال ما تعرض لذات الموضوع
مرحبت فخر الحق والمناسبات المختصة بالمقادير للمقادير وما تعرض

الحمد
المعالي
اصحاب
المعالي
منه
والله اعلم
بمغيباته
والمعالي
اصحاب

بواسطة ما سوى القوى المتدري بواسطة المناسبة المحضة بالمتدري
وجوه التي هي متحدة سواء كان بسيطاً أو مركباً والماهية قد يحضر المركب
كما هو كذا ان يرسم الذات على وجهه نعم التفسير كما يرسم ما به المحمول الذي
لا يحتاج الموضوع في التصاف به الى امر خارج عن ذاته فالسؤال الذي
يخالف هذه الذوات ما هي التي لا اجل امر خارج عنها لجوئ الحركة
للاشياء فانها بالحقة لا نه جسم ومعنى غم منه او اخفى منه من لجوئ
الحركة للوجود فانها اما بالحقة لا نه جسم ومعنى اخفى منه وكذلك لجوئ
الضيق للجوئ ما به اما بالحقة لا نه انسان او ساد اعرف ان امر
الذاتية بما خالفها تستلزم اعراض غريبة وهي على عرض السلي لا امر خارج
اعلم منه او اخفى من الاول لجوئ الحركة للاشياء بواسطة ان جسم الجسم
خارج عن مفهوم الاشياء من مفهوم الاشياء من الباطن اما ان جسم
او غير جسم خارج عن مفهومه من الالوان لجوئ الحركة للوجود بواسطة
انه جسم او الضيق للجوئ بواسطة انسان ولا الى ان يقال لجوئ
المتحرك والضابط لان الكلام في المحركات وتل في باطن وبقى ههنا
فهم ما ذكره وهو ان يكون بواسطة خارج مما في كذا الجسم بواسطة
الاراء والسعاع وهو كالحركة المحركات ان يقال المحمول ما ان يكون
عن جهة الاوسط او بوسط والوسط اما جزاء او غير جزاء او غير جزاء
اما ما يوافق او غير اى مفهوم كان او اخفى او مبين فاجتهد في الجواب
في قسم اقسام لثمة اعراض خاصة وبلغة غريبة والسؤال الى

كقوله

انما

على

لا المتولد جواب ما هو كذا المطلق الظاهر لوزن عند التحصيل عليهم لا
يمتد من الذات الى غير المتولد في جوابه هو فان استلزم بعضهم ان كان
الذي هو اول الية قوله هو ان المتولد في جوابه هو من جهة الذاتيات كان
مع ذاتية اعم ثم يتبين ان الحق عليهم الحال في ذاتيات اعم و
احتمالات مثل استلزامها فصول احسان يستقر فيها لكل الطالب
او انما يطلب الماهية وقد عرفت الماهية وانها مجموع المقومات
فكان كغير الجواب بالماهية وقررت بر المتولد جوابه هو من جهة
في جوابه هو ومن جهة الداخل في جوابه هو والمتولد طريق ما هو فان
الجواب غير الداخل في الجواب التواضع طريقة الاربعة او لا كما سمعوا ان
الجنس النوع منقول في جوابه هو وكلاهما محتملان المتولد في جوابه هو
هو الذاتي ثم بعضهم اذا ثبت ان الفصل في ان ليس بمقول في جواب ما هو
احد في غير تعريف المتولد في جوابه هو جهة الالوان المتولد في جواب ما هو
هو الذاتي بل اعم ثم اضطررت الى ان هذا التعريف لما ثبت ان الفصل في الجنس
الجنس المتحرك لا رادة ذات اعم وليس بمقول في جواب ما هو اذ جواب ما هو
انما يصح بالماهية لكل الطالب او انما يطلب الماهية والماهية انما
مجموع مقوماتها لا بعضها فلا يكون التعريف في جواب ما هو بل كغيرها
مقولات طريق او اذ احل في جواب ما هو لان يقال في جواب ما هو سخر
بالمقول في جواب ما هو كالحركة الماطية جواب السؤال الا هو عن الانسان
وكل حرد كالمطابقة كالحوان والباطن تستلزم مقولات طريق ما هو

عربية

انما

نوع

ممثل

وتمت هذه الامور

[illegible]

الضاحك بها والسبح صرح في كنهه انه قد كابد الرسوم والجودود النافعة
 الاضطرار ومهنا حكم انه لا خوة الا بالمباهمة والحق ذكره الله الال
 تطلب كنه الشيء فانه لا يصح الجواب بها فاستسأله لما اصفا والمقول
 حواله هو اعلم ان اصفا والدال على انك تغدر مفهوم العرف لانه احد
 الخصوصية المطلقة لانه لا حد له ما هيته من لانه لا يحول الى اطلاق
 على الانسان والمان في الشك المطلقة من الحول ان يقال حسن لسأل عن طاعة
 مخالفة فيها مثلا فمن الانسان وثقة ما من هذا لا لاجب لا الحسن لا الحول
 اني ان اصفا والدال على انك تغدر مفهوم العرف للقول لانه احد
 ما هو بحسب الخصوصية المطلقة كدلالة الجدل المحدود المان لا هو كنه
 المطلقة كدلالة الحسن تام المشترك من نواع المثلث او بحسب الخصوصية
 والشك معا كدلالة النوع على ماهية فزان او حله الجوان المقول في جواب
 ما هو اما ان كنه مقول على شيء واحد فقط او على اكثر المقول على اكثر اما ان
 كنه مقول على واحد ايضا او اما ان لا اوضح لانه الحول المان على الا
 فانه يقال ان كنه الخصوصية المحضة ذل جميع عن لا يصح هذا الجواب
 المان لانه لا يحول على النواع اذا سئل عنها معا كالسأل عن قريب
 والسان وثقة ما من لا يصح ان يقال لا يحول لان الحول تام
 الماهية المشتركة منها والسؤال عن الاشياء انما كنه عن عام الماهية
 المشتركة فانه فاما الاعم من الجوان كالجميع فليس هوها مابهية
 مشترك بل حرا الماهية المشتركة فاما الانسان والفرس ونحوها

منه
منه
منه

فان قيل لا اله الا الله تعالى تلك الماهية واما مثل الحساس المتحرك بالارادة
وان انزلنا انها مقومان مساويان لتلك الجواهر معا ليس كما في فلسفة
عالم الماهية وذلك لان المفهوم من الحساس المتحرك واما ان كان الحساس ^{المطابق}
هو مجرد انه من نوعه جيبس او نوع آخر وكذا ان مفهومه لا يضر به انه من نوعه
ساضع ما لم يرد ذلك السبب فيفرد لخل مفهومه من لانا لا على طريق
اللزوم حتى يعلم من خارج انه لا يمكن ان يكون من هذه الاجسام واذ قلنا
لفظ كذا يدل على كذا فانما نعني به طريق المطابقة او التضمين لا بالزام
الاسماء فانما هو ان جواب السؤال بحسب السبب لا انها يكون بها من الحساس
في لا يجوز الحركات او اعم من تمام المتحرك كالجسم البشري الحيوان فانه ليس
الماهية المستقلة منها بل جزاء تمام الماهية المستقلة ولا بما هو اخص كالاسماء
او الفرس فانه لا يلائم على اخص من تمام المتحرك ولا بما هو مساو له كالحساس
والمحرك لارادة طبعا وان قد ربا انها مقومان مساويان لتلك الجواهر
معا ليس كما في انما لا يدل على الماهية الغريبة لقولنا ان مفهوم الحساس
والمحرك بالارادة وما يحرك بحركاته الفصول كذا لانا هو بحسب المطالب
سواء هو جيبس او نوع آخر وكذا ان مفهومه لا يضر به انه من نوعه
والماس في غير ذلك فان مفهومه لا يضر به لانا هو بحسب المطالب
سواء هو من نوعه او من نوع آخر وكذا ان مفهومه لا يضر به انه من نوعه
طريقه لانه من نوعه ايضا حتى يعلم من خارج انه لا يمكن ان يكون ذلك السبب
حسبنا واذ قلنا لفظ كذا يدل على كذا فانما نعني به طريق المطابقة
او

او التضمين لا بالزام واما قال وان انزلنا انها مقومان لان الفصل
للمسقط هو مبدأ الجس الحركي الارادة وهو النفس الحيوانية والحساس
الارادة هما صفتان مساويتان له وكذا فصل لسان ما هو مبدأ
الطوط الناطق وصف مساو له لكن المظني انما يعتبره الجود تلك
الصفتان اعترافا لوقوف كل الموصوفات على كفة المدلول عليه
وطريق الزام غير مجرد وايضا لو كان المدلول بطريق الزام معتبرا كان
للسبب مفهوم صالحا للدلالة على ما هو اصل الضمالة مثلا فانه من طريق الزام مدلول
الحيوان الناطق كقولنا النطق على ان مثل هذا لا يصح ان يكون له قدران ان
الذي يصح ان يكون له قدران هما ان يكون له تلك الجواهر الحيوانية ويجوز
اسم الحيوان موصوفا بآثارها المستقلة فانه من المقومات المستقلة عنها
دون التي تخصها ومما علمها وصفها سائلا انما نخل عما يخص كل واحد
منها هذا انما هو ان الدال لا بالزام لا يصح ان يقال
حولت هو وسبب ذلك جيبس فاما مدلول لفظ بالالزام غير مناه لان
لوازم الاشياء غير مناهية اذ كل شيء عرضة لانه يلزمه سلب عداه
وذلك غير مناهية فلا يفرق منه ما هو المقصود وفيه نظر لان المقصود الدلالة
الالزامية اللازم البين فذلك مناه ولا دل ان يقال المدلول لا الزام
غير منضبط لان الوازم البينة هو مختلف بحسب الصناعات والعلات
فان النحوي يتصور معنى الفاعل المرفوع والحكم السابق على الفعل
لانهم ما هو المقصود لو كان المدلول لا بالزام معتبرا كان
المفهوم

حاد ان سال حبات ما هو كما اذا سئل عن لسان طاز ان سال الضحك
 حاد ان سال ان قال قلت انهم انفقوا على حاز ان سال الرسوم كالموجود في الضحك
 والخرد والناقص كالجسم المطبق حبات او قلت صح التمسك ههنا الا ان
 قلت ههنا اما حبة واذا كان المراد بالرسم الخرد الناقص المميز وهو المدلول
 المطابق كما قبل انما الكلام فها اذا اريد كنه السئ اذ دلالة امثال ذلك
 انما يكون الزامه بالناس اليه اذ لك غير حاز اتفاقا وادامتان الحول
 في السؤال عن انواع الجوز لا يصح بما هو لم رالجوز ولا بما هو اخفى ولا بما يسهل
 فقبح الحجاب فاه موضوع بحسب اللزوم ما سترك في انواع الحوز من الموصوفات
 المستلزمة دون المقومات المحضة الى النصول مما في حكمها الى الحوز
 وضعافا سائلا انما يجوز عما خفى كل واحد منها هذا حكم المقول بحسب سره
 فان - واما الثالث فهو ما ذكره سؤالا وخصوصية معامل ما انه اذا
 سئل عن جماعة هم زنة وعمر وحال ما هم كانه في صلب ان يحاط به على السط
 المذكور انهم انما سئل الصاع في زنة وجن ما هو ليست اقول من يكثر
 الذي صلب ان يحاط به السائر لان الذي يضل في زنة على لسانه اعراض
 ولو ازم محله انما التي منها خلق لا رعم امية وعمر ذلك عرض له لا سواد
 علمنا ان ندر عرض لصداد ما في اول تكونه ولكن هو هو بعضه
 اول - الثالث هو الذي صلب ان يكون مقول حبات او يحسب السر كونه
 معا وهو النوع بالناس الى اشخاصه فانه اذا سئل عن اشخاصه صلب زنة
 ويكره حاله كان الذي صلب ان يحاط به من غير تغير الوضع اللغوي كما مر
 ان

على السط المذكور
 اسبابه

بعض السباب لا يزال
 الحصة غير حاد ولا حاد

ان يقال انهم انما سئل عن زنة ايضا وحين ما لا يمنع وكان الذي صلب ان
 حبات ان السائل انما اذا سئل عن كون السائل عن العوارض الشخصية فلا يصح
 ان حبات كنه النوعية بل حبات كنه عوارضه فلا يمنع فقال انه زنة او
 ولا زنة او الذي علم انهم كذا بما هو عرف عند السائل وانما قلنا انما اذا سئل عن
 زنة بما هو فالذي صلب ان يحاط به ان السائل ان زادة في زنة على لسانه اعراض
 ولو ازم عرض له اسباب طلبة ومادة في التي ظن في فان سخنها لو حجب
 والقوم ويردونها لا فوهم والضعف كذا عند ذلك اسباب زنة امية من
 الكسفات والكلمات الموجبة لحوال هسة وباسباب غير ذلك من الامور
 ولا هسة ولو فرض عرض اضداد تلك العوارض واللازم لمادة في اول
 تكونه انسانا لا يضر ذلك ما هو في بل يكون هو هسة واذا كان الزواجر
 اعراضا فالحول انما يكون بالاساس ههنا ما ذكر وفي نظر لان هسة زنة انما
 يحسب لاسانه وتعينه ولو فرض انما تعينه وعرض تعين آخر فلا يصح
 انه يكون هو تعينه وانضاد كرا شجة الضبل الذي بين الزان ان التعش
 ذاتي للاشخاص بل الطريق ههنا ان سال انه اذا سئل عن فرد من افراد
 النوع بما هو فانما طلت ماهية النوعية في العرف اللغوي واداسئل عن
 فانما طلت طلبة عن صلبه - وليس كذلك نسبة الانسان الى السهم ولا
 نسبة الحيوان الى الانسان الغريبة ذلك لان الحول الذي كان يتكرر
 انسانا اما ان يتم تكونه مما يتكرر منه فيكون انسانا واما ان لا يتم
 ولا يكون لذلك الحوان لا ذلك لاسان وليس يحمل المقدس المذكور

ما عرفت

من انه لو لم يخلق للاحق جعلته انسانا بل لم يخلق للاحق جعلها ومغايراتها
 لكن شئنا ان جعلنا انسانا بل لم يخلق للاحق جعلها ومغايراتها
 فجعلنا انسانا فان كان على غير هذا الضوء فهو على غير هذا الحكم فليس
 ذلك على المظن ان يكون فرعون ان اراد ان يزل الانسان النسبة
 فلا يزل ذلك حتى لو كان لم يزل من رتبته بل لو كان لم يزل بل لم
 يكن وكذا الحيوانية بالنسبة للانسانية الغريبة فان الحيوان الذي يكون
 الانسان لو كان الانسان ولو لم يكون لم يكن ذلك الحيوان لادراكه
 ولا يخل ان يقدرا ان لم يخلق ما جعله انسانا او انما طبعه والحققة
 اضداد الناطقة كالتأهية والصهاية وغير ذلك من النصوص لصير
 حيوانا غير انسان كان هو بعينه ذلك الواحد الذي لا يخلع حيوانا وهو
 الناطق وغيره سديم علمه كجعل حيوانا انسانا ضروري ولو حصل الكثر
 ذلك الانسان فلو لم يحصل لما كان ذلك الحيوان لادراكه الانسان ودم السائر
 ان مراد بقوله انما جعله حيوانا ما سديمه فجعل الانسان انما جعله
 حيوانا كجعل قبله الانسان وفساد هذا الزعم واخره والحاصل
 هذه الاجابات ان اراد في الاشخاص على النوع اعراضا لا تعتبر في جواب
 بل لا يخص بل هو النوع والجنس غير عرضي فغيره الجواب في ان كان
 على غير هذا الضوء فهو على غير هذا الحكم وليس على المظن بل ان كان
 المعاني التي فرضها عوارض فصولا نفس الامر وكانت التي فرضها
 فصولا عوارض فالحكم بصد ما ذكرنا وليس المظن ان يظن في المواد

في جوابه
 في جوابه

بل علم ان لعل ان العوارض لا تعتبر في الاجابات اللازمة
 بل هي في الحقيقة المفردة والحد والتماس انسان لا المفعول في جوابه او الذي
 هو الجنس المفعول في جوابه هو الذي هو النوع كل محمول على ما كان على المحل
 ما هو فاما ان يكون حائلا في الحقيقة فليس للعدد فطر اما ان يكون محملا
 بالعدد فطر اما ما سيقوم به من الزامات فغير محتمل اصلا ولا اول
 حقا لما حقه والماضي يسمى نوعا ومن عاده ان يقال ان سميوا كل واحد من
 محملات تحت نوع القسم الاول نوعا بل بالقياس اليها ان اسم النوع عند
 انما ذلك الموضع من محملات من سميوا او المظن في ان اسم النوع
 في الموضع لا دلالة واحدة او محتملة بالخصوص العموم في الكلام المفعول
 على كثر من اما صير ان يكون مفعولا في جوابه او لا اول اما ان يكون مفعولا
 على كثر من محملات الحقيقة او على كثر من محملات العدد دون الحقيقة ولا اول في الجواب
 النوع وتعلم من القسمين رسم كل واحد منهما فالجنس هو الكل المفعول على كل
 محملات الحقيقة في جوابه هو النوع هو الكل المفعول على كثر من محملات العدد
 في جوابه هو اسم النوع بطريق ايضا على كل واحد من محملات محتاج الى
 الجنس يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالقياس الى الجنس يسمى الاول
 نوعا حقيقيا لان نوعيته ليست بالقياس الى الجنس بل بالذات النوع عليها
 كغيره لا يترك الكون محملات الحقيقة من وجوه فاما الاول بالقياس الى ما حقه
 والماضي بالقياس الى ما فوقه حارا ان يكون الاول سيطرا كالنظر والحق
 دون الماضي فانه لا بد ان يكون من كثر من الجنس الفصل والاما ان يكون

من مجموع من واحد لوجوده لا بد من الثاني كالمفرد والوحد والماضي
 من الاول كما في الانواع المتوسطة مثل الحيوان والجسم المائي والجسم فان كلا
 نوع لا ندر اجد تحت جنس وليس تحت لكون كل منهما مقولا على اكثر من محقق
 ووجد واحد ان محال في النوع السافل مثل الانسان فان نوع حصل اضافي
 ايضا وظن بعض المصنفين ان دلالة اسم النوع على المعنى على وجه واحد
 بطريق التواطؤ وبعضهم ان دلالة تسمية النوع على الخصوص والعموم على النوع المعنى
 اخص النوع ايضا في مطلق ذلك هو لما هنا انما محققان في الحقيقة
 وان منها عموم من وجه ^{فان} ^{الاسماء} لا يرتب الجنس النوع ثم ان الاختصاص
 قد مرت من صاعدين ولا نوع منار له وحسب منهن واما الى ما دلت عليه
 الصاعدة والنازل من المعاني الواقعة عليها الحقيقة والنوعية ^{بالمستط} اما المستط
 من الطرفين فاما السببية على المنطق وان تكلف تكلف فصولا بل انما تحت
 ان يعلم ان ههنا حلتا عالميا او احسانا عالميا هي احسان خاص وانواعا
 سافلا هي انواع لا انواع واسماء متوسطة هي احسان خاص لها دورها وانواعا
 فوقها وان لكل واحد منها مرتبة خواص وانما ان يتقاطر المنطق كمنه ^{ممكن}
 اجناس خاص وما هيته دون المتوسطات والسافل كان ذلك ^{ممكن}
 وهذا غيرهم يخرج عن الواجب كثيرا اما اليهم الادهان في نفاذ الحادثة
 اقول مراتب احسان اربع لان احسان في عالم الاحسان ^{واحد} مرتبة
 فهو الجنس العالي وجنس اخص من كل جوهر وعظم من القولات العشر ان
 اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان ان كان اعم من البعض واخص من البعض
 فهو

فهو المتوسط كالجسم المائي وان يانها بالمفرد كالعقل ان لم يان
 الجوهر جنسا وكذا مراتب الانواع لاضافة الصارح فالجسم النوع العالي
 ولاسان هو السافل ليس نوع لا انواع والحيوان والجسم المائي والمتوسط
 والعقل ان كان الجوهر جنسا له فهو المفرد قد يرتب لخاص من صاعدين ولا نوع
 منار له ويجوز ان يمتد الصاعد والنازل والآخر لم يعالج منه غير مناسبات
 وبمحال اذ الزم الثاني فقد انتهى الصاعد الى جنس لا جنس فزاد وهو
 لا احسان والنازل الى نوع لا نوع محته وهو نوع لا انواع وما منهن ^{المتوسط}
 او النازل ما عداها من المتوسطات طسبانية على المنطق لان محته ليس المعقول
 الاول بل الماينة وما بعد ذلك انما تحت علم ان ههنا حلتا عالميا او
 احسانا عالميا هي احسان خاص وانواعا سافلا هي انواع لا انواع ^{واحد}
 متوسطة هي احسان لما تحتها وانواعا فوقها وان لكل منها خواص له مرتبة
 فان ذلك كاجتاج اليه في المعينات راما ان يستعمل ذلك في كمية احسان
 وما هيته دون المتوسطات والسافل كان الاول مهم والماضي غيرهم كقوله
 ارسطو وتابع قوم يخرج عن الواجب فديهم ذلك لا ندر ان رتبا عن
 جادة المضيق فساد ^{فصل} ^{الصل} اما الثاني الذي ليس ^{فصل}
 ان يقال على اكثر من كنهه بالتساوي اليها فولا حجاب هو فلا شك انه
 يصح تسمية النازل الى لها امتناعا لشاركون الوجود اذ في جنس واحد ذلك
 يصح ان يكون مقولا في حجاب في شيء هو فان في شيء ^{المطابق} ^{المطابق}
 عن المشاركة في معنى الشبهة فادونها وهذا هو المستحق الفصل

اتم الكلى اما ان يكون متولدا في حواء ما هو ام لا ولا اول الجنس والنوع كما مر
 والمالى اما ان يكون ذاتا او عرضا وسبحا اقسام العرضى والمالى يكون فضلا
 لا للمالى الذى لا يصح ان يقال حواء ما هو اما ان يحقق تلك الماهية او لا
 احقق بمترى ما بين كل ما ساد كما في الوجود والجنس كالمطلوب لا لا سائر
 ان لم يكن الملايكه ناطقة بهذا النطق وان لم يحقق تلك الماهية فلا يكون خرا لجنس
 الحيوان لبساط بعضها فكم خرا لبعضها فله ولا يكون هاهم المشترك بين الماهية
 وبين هو جزلة والا لكان جنسا والتدبير محلا فله يكون جزا من تمام المشترك
 فان كان سائر الهام المشترك كان فضلا جنس ممتنع عن كل ما ساد كما في الوجود
 كالحسن من جنس الماهية عما ساد كما في الوجود او جنس في الجمل وان لم يكن
 مساويا ولا يخرج عن ذلك لبعض الذين هو جزلة فله يكون ايضا فضلا جنس ممتنع
 عما ساد كما في الوجود او جنس في الجمل من جنس الماهية الصاعدا عما ساد كما في الوجود
 او في جنس في الجمل كما مر فالبعض السائر من افعال جنس لان اصل النسخ حار لير
 كونه مشترك عنه وبما هيية اخرى فلا بد من عن كل ما ساد كما في الوجود بل عما ساد
 في الجنس كالمطلوب في هذه الماهية مشترك بين لسان الملك فانه لا بد من عن كل
 ما ساد كما في الوجود بل عما ساد كما في الحيوانه وفيه بحيث لا تماثل عن كل ساد
 في الوجود بل عما ساد كما في التدبير كالمطلوب مشترك عنه وبما هيية
 تعالى انه ممتنع عما ساد كما في الوجود وقال حرون اما قال عما ساد كما في الوجود
 لحوار ان مشترك لجنس لعال الفصل الاخر من امر من امر متساوية ولا يمتنع
 خرة عما ساد كما في الجنس لعدم الجنس لكن ممتنع عما ساد كما في الوجود هي ساد

صفها ان الجوهر مثلا لو مركب من امرين امه متساوية لكان كل منهما اما جوهر
 او عرضا لغيره وان كان جنس من جنس عرضا والا لكان الجوهر عرضا
 لصدقه في الجوهر بالمواظاة اذ الكلام في الذات المجردة ووجه كون كل منهما جوهرا
 والسيد ان الجوهر مركب منها فله من كونه السمع كذا من غير عن وعن النسخ خرا لجنس
 لان كل منهما يصير خرا لآخر وهذا محال كذا ان يكون كل متولد من الصواب
 اما قال لان السؤال في من هو لا يجب ان يكون للتمييز عما ساد كما في الجنس بل اعلم
 ذلك حتى يصح عما ساد كما في النسبة كما يقال من هو وما تحت النسبة كما ساد
 ان هو جرد في جوهر او في جسم على هذا كما قال الشيخ فان لم يكن فضلا
 للنوع لآخر كما في الماطن مثلا للاسان وقد يكون للنوع المتوسط ويكون فضلا
 نوع اخر من الجنس بان فضل الحوز وفضل جنس لسان واللسان فضلا
 وان كان انما اعلم منه فاعلم من هذا انه ليس كل ان اعلم جنسا ولا متولدا
 جاتا به وكل فضل فانه الساس الى النوع الذي هو فضلا متولد واللسان
 لاجل ان كل النوع منقسم الى اول الفصل قد يكون فضلا للنوع لآخر كما في
 للاسان قد يكون فضلا للنوع لآخر والنوع لآخر والنوع الذي هو فضلا
 له يكون فضلا لجنس النوع لآخر من الجنس فان فضل الحوز الذي هو فضلا
 واللسان فضلا للاسان وان كان انما اعلم منه فاعلم من هذا انه ليس كل ان اعلم
 ولا متولدا جاتا به او بطلان من قال ان المتوسط جاتا به هو الذي لا اعلم
 قوله وقد يكون للنوع المتوسط يعني به النوع المتوسط بل الجنس العالي النوع
 لا النوع المتوسط بل النوع العالي لآخر لان فضل النوع العالي ايضا

الجنس النوع لآخر من الفصل

بعض المطلقين ان هذا العرض مع العرض الذي معناه الجوهر هو الموجود ^{موجود}
وليس كذلك فالمراد بالعرض هنا العرض للشيء الذي هو المعنى طاهر من العرض
فدركه هو هو ومجولها الجوهر الموطاة كقولنا الناطق حيوان فان كل حيوان هو حيوان
عام لفصل نوعه اذ هو خارج عن عامه ولغوه وبلغ ان يحكم العرض المعاني الجوهر
كذلك من لم يعرف هذا المقدار من المطلق كان من محله المطلق اعلم ان كل ما من
الكلمات الخمس انما يكون ذلك الكلي اذا اقتبس لا افراد الموجوده في الخارج او الدهر
اما اذا اقتبس بها البعض فجاز ان يصير كليا لغرضه فان خاصه الجنس اذا اقتبس
للا النوع فقد حكم عرضا عاما كالماء من لا كل فانها برخص الحيوان ^{وعلم}
العامه للانسان وقد لا يكون فان الصاخره خاصه للحيوان وليس عرضا عاما للحيوان
وعنه الحيوانات الجنس عرض عام للفصل والفصل خاصه له وكل واحد
السماه والفصل خاصه للنسبه لا يجوز والعرض العام عرض عام للفصل
والفصل خاصه له وقد يجمع بين واحد لعضها او كلها باعتبار ان كان
الجنس من نوع والمذكر الجنس مع البصير وفصل ظهوره وخاصه للذاتي
وعرض عام للناطق فالسنة فلهذا لا لاط الحية والجنس والنوع
والفصل الخاصه العرض العام حكمه ككلماتها بل على الخيرات الواو محترما
بالاسم والحد ^{وذكر} من الكلمات الخمس اربعة كانت ثمانية من التي بين
اسم منها كانه الجنس والنوع كونهما مقوله وجوابه هو وبلايه وان
من لا منها كانه الجنس والفصل والنوع كونهما غير عرض ورابعه
كانه الفصل والنوع والخاصه العرض العام انها لا يكون متوحد

جواب ما هو المشرك المحض وحاصله كانه الكلمات الخمس كونهما مجورا
على الخيرات من الخيرات بالاسم والحد الى صنفين علمها اسما واما وحدتها واسمها
احضر على من لا يميز بينهما لان الكلمات الخمس انما تعتبر باعتبار الاسماء صاخره عليه
بالاسم والحد لكل كل لاجل عاين الموطاة لا حكم ذلك الكل القائل بذلك
الشيء من الكلمات الخمس كالباطن مثلا بالنسبة للجنس فانه تسبب من الكلمات الخمس
والاسماء لا رسوم الخمسة الخمس من مام كل محل على الاسماء متخلفه بالحيوان
ما هو والفصل من مام كل محل على السبب جوابه من مام حيوان والنوع حكمه
بالحيوان ان كل محل على السبب لا يختلف العود في جوابه هو مام الجنس
الساكن في كل محل عليه بل غير الجنس حلا اسما ولنا والخاصه حكمه مامها دلالة
نقال على ما تحت حقه واجد فقط قولا غير ان في العرض العام مام كل
سائل على الحق حقه واحد وكل غير قولا غير ان ^{قسمه} الكلمات
الكلمات الخمس ان لا يعطيه رسومها لكن اراد السائل ان رسمها رسوم مضبوطة
متداو له من اهل المطلق الكل المحيوي الجنس للكلمات الخمس ما بعدة خاصه او فصل
من الجنس ان كل محل على السبب متخلفه بالحيوان حيوان هو كحيوان في مختلفه بالحيوان
خرج النوع لا جوابه هو الدلالة الباصرة وم الفصل مام كل محل على السبب جوابه ان
من هو في جوهره كالباطن كونه في جوابه من مام خرج النوع والجنس العرض العام
لان الجواب عن السؤال ان انما يكون لما هو السبب غير النوع والجنس العرض العام
لنفسه كونه في جوهره خرج الخاصه لانه لا يميز السبب خمسة وجوه اذ
غيره اذ في خمسة بل انما هي في نفس كونه شيئا لا اسما او رسم النوع ^{الجنس}

ما كل محل على استثناء لا يختلف لعدد حيوان هو و فوائد القيد ظاهر و رسم النوع
 النوع لا يضاف إلى كل محل على الجنس على غير جنس أو ناسا أو لما هو له من جنس أو ناسا
 الفصل الخاصة العرض العام بأن الجنس محل عليها وعلى غيرها جلا عرضا غير ذال
 لكن الجنس خارجا عن ههنا قولنا أو لما يخرج الصنف هو النوع المقيد بعرض فانه
 الجنس على غير الجنس على كل لا أو لما لا يوافق على النوع المحمول على الصنف كما لا يخفى
 محل على النوع المحمول على الجنس على الجنس بواسطه كونه محمولاً على ناسا المحمول على
 النوع هذا هو المراد عند المتأخرين فاما السبق فقال السبق انما قيد بهذا القيد
 ليخرج محل الجنس البعد لا محل على النوع جلا ناسا بل ذلك المحل لا يكثر او لما لا
 بواسطه الجنس النوع اما لم يوافقا ناسا فاما ناسا فاجنبه القيد و السبق
 ما هنا كذا قال على ما تحت واحد فقط ولا غير ذال قولنا يخرج الجنس
 العام و لا غير ذال اي محل على انها عرض يخرج النوع و الجنس الفصل الثاني
 ظاهر و من تعريف الكلمات الجنس المير طقة و انما جعل هذه التعريفات منوما لا
 حرد لان كل واحد من الكلمات معزلة في ارب بذا من يعرف المذكر كالمجلس
 فانه بالحققة تام المستزك لذل ان المحمول من محملات محققا و ناسا في جواب
 ما هو اول و كذا بال الكلمات انما اوردوا الرسوم لان حاجة المصنف الى معرفة
 ما ناسا في جواب هو ما لا ناسا استدرك كون السبق ان هذه حرد لها
 لا اجتمعا من يوم ههنا لافا ط اولاً سميتها ههنا فالسابق
 لا الخلد الجيد قولنا على لهمة السبق انما المقصود من الاجابات
 معرفة المعرف و اقسامها متوصل الى الضرورات المحمولى و المعرف

٢٨

هو القول الدال على مدعى السبق ههنا قولنا القول يخرج المعرف و قولنا على المدعى
 عما عداه سئل الخلد العام و غير ذلك لانه انما المقصود من تعريف بم المعرف
 اما حرد و تم و كل منهما اما تام او غير تام ههنا اربعة اقسام و الخلد العام هو القول
 الدال على لهمة السبق كالبان تعريف ناسا انما هو ان طاق الخلد الناص هو القول
 المستعمل في بعض الدسات المساوية كقولنا اجم و موجود ناطق الريم العام هو القول
 المستعمل على الجنس و الخاصة في الفصل العرب كالبان تعريف ناسا انما هو القول
 صا حرك الريم الناص هو القول المستعمل على الخاصة في تعريف ناسا انما هو القول
 معرف السبق كالمقصود من تعريف السبق و لعمري انهم كثر الملموسات معروفة
 للوازمها السبق و انما السبق بضرورات لوازمها كالسقف للجد
 والدخان النار اذ صورة السبق بسبق الجدار و صورة الدخان بسبق الصورة
 الدان من انما السبق بان تم حرد و تعريف السبق الفصل الجرد و الخاصة المحررة و حرد
 في تعريف ناسا انما هو القول الناطق و الصا حرك ذلك عجز اذ اللفظ المعرف
 لا يصلح للتعريف لانه اما ان يراد بالماهية بالمطابقة و الضمير و لا لزم فان
 بالمطابقة كان ذلك اللفظ اسما للماهية مرادف الاسماء و ذلك لا يجوز في التعريف
 الحقيقي و التعريفات اللغوية فان في الضمير و لا لزم كان ذلك لا لشيء للماهية
 اخفى و لا الاسماء عليها لان اللفظ اللفظية و لا التزامه محاذر و لا لة
 لا يحتمل الجواز اخر الحقيقة و لا في التصديق تعريف كما جرح مع كونه احسن
 كقولنا سئل الخلد معناه اسبق من اسبق اللفظ الماهية و لو لم يذكر
 الماهية في تعريف اصطلاح اللفظ لا بد من التعريف كقولنا انما حرد الجردان

الخلد و مطلق الخلد

فاما هذا فاما هذا

والحد يحدك السماوي المحرود وحواله ان حركته واعتبارها مساو لمطلوع
 الحد لعدم انفكاكها والمخصوص بها عرضة هو كونها جندلا ولا منافا ه
 ولا تنسك انما كونه مستلحا مقوما مام اجمع ولكن لا يحتاج الى مركب اخر
 وقصدا لان مقوما المسترك هي حصة المقوم الخاص فضلا وما لم يحتمل للمركب
 ما هو مشترك وما هو خاص لم يتم للشيء حقيقة المركبة لما لم يكن للشيء تركب
 في حقيقة لم يترك عليها بقول كل محرود مركب للمعنى ما اراد
 يعرف اما بسيط او مركب المركب ما حقيق او اعتباري المركب الحقيقي اما
 صناعتى هو الذى كثر تركب لسانك للسريه المعجزه او غير صناعتى كالانسان
 والعبد المركب لا اعتباري اما ماهية بالنسبة لابن افرح كالارب الخبال
 اولها الجسم لثمن هذه خمسة اقسام ولكل من هذه لاقسام يعرف بخصه اما
 البسيط فلا يجد اذ الحد انما كثر تركب الاجزاء والبسيط لا جزا ولا جلد
 بل البسيط رسمه لشيء لا عرض له لانه تعالى الجوهر موجود لا في
 موضوع فان لا عرض والى ان فيه المراد بالوجود ههنا الموجود بالعرض
 اذ لا انما ماهية الجوهر وكنى كان البسيط قريبا من الطبع فانه تقرير ان
 عليه اسم مراد فلا يسمى بغيره او لا يسمى به كما قالوا لو لم يكن له وجود اذ كثر
 واما المركبات فلهذا الحد التام انما يتم بذكر جميع الذايات المجزئة فلهذا
 مركبا من الجنس الفصل التام لان تمام مقوماته المسترك هو الجنس التام
 تمام مقوماته المختصة هو الفصل العنصرى كل مركب لا بد وان كثر مقوماته
 مسترك ومقوماته المختصة لان كل مركب هو اما جوهر او عرض ولكن
 مستركا

ما اراد

ما اراد

معددا تحت صرح من احسان العنصر على ما ثبت عند الحكماء ولا بد من فصل اذ
 المحرود لا يوجد الخارج فعلم ان الحد التام كثر مركبا من الجنس الفصل والخصائص
 السائر من فقه فدهت لا كرون الى التام كما روي للضواد لكان اجزاء العنصر المجزئ كما للحد والبسب
 فانه يتم الحد كونه كذا من ان شيئا منها الجنس الفصل وفيه بعضهم الى ان مراد السام
 بعض محرود لا كذا والحق اذ كذا ان كل مركب لما كان مندرجا تحت جنس من الاقسام
 بولي الحكم سواء كان له اجزاء غير مجزئة او لم يكن حكم السام بوجود الجنس الفصل
 مركب حصر ذلك للتركيب اجزاء العنصر المجزئ لاسان لا اجزاء المجزئ كونه ذال اجزاء
 غير مجزئة فهو ايضا مركب من الجنس الفصل فانه مندرج تحت مقوله العلم فانه كثر
 من الاجزاء والبسب راجع تحت مقوله الجوهر والحد التام اذا كان تمام حقيقة المركب مجموع
 والفصل العنصرى فانه محققا لم يتم حقيقة وما لم يكن للشيء تركب حقيقة لم يترك
 عليها القول الذى هو الحد لكل محرود مركب للمعنى ونحو ان تعلم ان
 العرض التام من الجنس التام كذا ان لا ايضا بسبب ان كثر
 الذايات من غير زياده اعتبارا لغير ان مقوماته المعنى كما هو راجح
 فيجوز ان شيئا من سائر المقومات بعد حقيقه فصلان لسانك ومانه كما قد يظن
 ان المحرور بعد كونه جسماد الفيس فصلان كما لحساب من المبحر كمالا راجح
 فاذا اورد اجزائها وظهر كذا الى الحد الذى يراد به البسب الذايات ولم
 كذا الحد الذى يطلب فيه ان يحقق الذايات السام حقيقة كذا هو ولو كان
 في الحد البسب الذايات كذا لكان قولنا لاسان جسم ناطق طيب جدا
 العرض لانه التام لسانك البسب فلهذا فان ذلك يحصل بالبرهان ايضا

واما ان يكون المميز مركبا من الذاتات سواء كان تاما الذاتات بعضها والا لكان الحد
 الداهل الضاحيا تاما بل العرض من الحد ان يتصور كنه ماهية المحدود وذلك انما
 يحصل بذكر جميع ذواته فادان ليس فصلان لسا واما ان يحل كراهة الفصلين يعني
 حتى يتصور كنه حقيقة وان كثر في المميز ايم عن الغرض اذ فصل واحد كالحوان فانه على
 من زعم ان لم بعد كونه حقا تاما فصل الجنس من المميز كالمحرك لا لادله فاذا اورد
 كنه المميز كنه يتصور كنه ولو كان يراهم بالحد التام التميز بالذات
 كنف كان كان مولدا تعريف لا لسان اجسم باطن مايت جدا ما مع الهم
 على ان هذا ليس بمميز تام وانما قال انه قد نظر ان لا يحل لما قبل ان الجنس من المحرك
 بالزيادة في الحقيقة وصفان لفصل الحوان لا فصلان فالسوء ومنه
 واما كما يقال ان لا خلاف في كراهة الحد المحدود وهو مقومات الشئ
 كمثل الخبز والادوية واحدا من العنان التي هي جميع المفردات على ترتيبها في العلم
 بل ان يوزن ولا ان يطول لان ايراد الجنس الترتيب يعني عن بعد واحد من المميز
 المتركة اذ كان اسم الجنس على جميعه كدلالة التميز ثم لا يراهم ايراد النصيب
 وورثته اذ اذا زادت الفصول على واحد لم يحل بحار الحرف اذ كان
 العرض بالحد يتصور كنه الشئ كما هو ذلك يتبعه التميز ايضا ثم لو
 متعرا وان سابه او ليس باسم الجنس ان يدرجه الجنس لم يقل انه خرج
 عن كونه حادا مستغنى عن طول الحد ولا ذلك لا يحل بحار ولا
 هذا الطول مفهوم كل الذم اذا حفظ فيه الواجب من الجمع والربط
 الوجه هذا الفصل على طهيم في تحديد الحد انه قول في حد ذاته

على فصل الحالى الى يستعمل عليها مفهوم الاسم والصفة ما ذكره في بيان
 بساده وقرين ان لا يسمي الى كنه كراهة الحد التام لما كان محدودا
 وهي جميع المفردات فلم يحل تحديد التام للاسماء الاوجها واحدا من العنان
 وهي العنان التي هي جميع المفردات على ترتيبها يعني كنه الجنس مستغنى عن الفصل ولا
 ان يوزن ولا ان يطول اما من جهة المقومات المستقلة فلا لال الجنس الترتيب يعني شرح
 واما من جهة المقومات المحضة فلا انها لو كانت متعددة وقد علم انه لا يجوز ترك
 بعضها الحد التام بحيث كراهة جميعها ثم لو ترك احدهم الجنس الترتيب الى بدله
 بحد كنه ذلك حار السطر ان يحفظ الترتيب من عدم لاعم هذا ما ذكره في
 ظاهره لا بد لاول ان لا يجوز لاجل العنان واحدة والذكر بقوله لم
 بل ان يوزن ولا ان يطول ثم حده ههنا الطول سلم ان لا يحل بحار ليس
 اللهم الا ان يقال انه يعني بالقول اذ لم ان اعتبر اسم الجنس الترتيب الفصل الترتيب
 لا يحل ذلك لاجل العنان واحدة لكن هذا ظاهر لاجل حده لا لاسيما ههنا
 الطول والصلح بان لا يحد ايام لا يسل الزمان والنقصان من حيث الفصل لما
 حيث لا يحد مقبلا وكذا ما منع في الرسوم زيادة بذكره على
 الكفاية للمميز ويستعمل الرسوم عن ترتيب قول الباطل ان الحد قول حيز كذا
 وكذا سمي تانيا الشئ اضافي يحد لال الحيز غير محدود فربما كان الشئ
 بالسلس طولا بالسلس طولا غير مستفاد الى مثال ههنا في حدوده انما
 اضافته خطا وقد ذكر لهم في كتبهم فليست كونه ما كان
 حكم الحد التام واما الحد التام في الرسوم فليست فيها الزيادة على العدد الكفاية

لزيادة المميز والتوضيح

قال راده ذكر الموصفات في الحد الناقص بعد زيادة المعرفة والمعرفة وكرار راده
 ذكر الخواص الرسوم ومن الناس من يخرج الحد بأنه قول حرك كذا وكذا وذكر السهم هنا
 الحد فاسد من حيث هو الوحدان غير محدود لأنها إضافة وقد ذكر الشيخ حرك بالبيان
 لا سيوطي في القياس لا يعرف فلا يعلم ذكره والمكان الجدل في الحجة غير مبررة لعدم
 الإضافة في الحرك ولا إضافة حرك في الحد لأنها اختلاصا من العلم والظهور
 السامع إلى الرسم وأما إذا عرفت السبعون مؤلف من عبارات خاصة التي تخص
 حملها بالاجتماع فقد عرفت ذلك السبعون رسمه وأجود الرسوم ما يوضح فيه الجدول
 ليستند إليه السامع في ما يقال للسان له حوان مبداء غير مطلقا في الجملة
 ما يظن يقال للمثلث أن الشكل الذي له تلك الأما ويكثر كثر الرسم خواص وأعراف
 جملة للشئ فإن من عرف المثلث في الشكل الذي له الأما من قائله لم يكن رسمه
 إلا للمهندسين أو لغيرهم من مؤلف مؤلف من خواص الرسم خواص
 التي تخص حملها بالاجتماع مؤلف من عبارات خاصة يخرج الحد المأمور والمناقص
 تخص حملها بالاجتماع أمثالها الخواص المركبة فاهم بالخصائص الرسم بالاجتماع
 لا لا يفراد وهذا التعريف غير جامع إذ خرج منه الرسم المأمور والممثل
 الخمس الرسم الخاصة وقال بعض السامع خرج هذا السؤال أن هذا الرسم
 للرسم لا يحد وضع هذا بين الرسم كذا الصانع أن يكون جامعاً في أجود
 الرسم ما يوضح في الجدول لا قرباً كان أو بعيداً لتقيد ذات الرسوم
 ثم يضاف إلى الخواص لا دلالة للخواص على الذات بل للبصير أيضاً كما
 في فصل الصانع في المتن حركات هو ويكثر كثر الرسم خواص الرسم خواص

البصر
 للرسم

للرسم بعد السامع والخواص يعرف المثلث في الشكل الذي له الأما من قائله لم يكن رسمه
 لتساوي الأما في المثلث أخفى منه اللهم إلا أن يكون السامع كذا صانعاً وجهه
 هذا المعنى الرسم الهندسي الصانع من المثلث في الهندسة لم يعرفه المثلث
 لم يعرفه حال الأما في المثلث لا أصناف من الخطأ يعرف في تعريف الأما
 الحد والسم إذا عرفت نعت بالعبارة ذلك على أشكال لها في غير ما
 التبعح استعمال الحدود والألفاظ المجازية والمستعارة والعربية الوحيية
 بل كما يستعمل في الألفاظ الناصية المعتادة فالنوع لا يوجد للفظ
 ما معتاد فليخرج له لفظ من استدل بالألفاظ المناسبة والدليل على أن رسمه
 ليستعمل في هذا السامع لا أصناف الخطأ التي يعرف الحدود والرسوم
 إذا عرفت نعت ذلك على ما هي في مواضع الأما من قائله لم يكن رسمه
 أو من جهة الوجهية أما من جهة اللفظ فإن استعمال الألفاظ مجازية مستعارة
 أو عربية وحيية لأن ذلك يفوت التعريف من إدراك المعنى بل يستعمل
 الألفاظ الخاصة المعتادة وأعلم أن اللفظ المستعمل معقول ما أن يكون معقولاً

على أمثالها

فاهم

سواء كان مضافاً أو لا فانه لم يحمل سبعة ذلك اللفظ السبعة لذلك المعنى فاهم
 اجمل معنى لفظ فاهم أن يكون هذا الألفاظ من خواص السبعة احتمال المعنى الأول
 طاهر وإن كان الثاني معنى مجازاً وإن كان الثالث معنى مأثور وإن لم يكن اللفظ
 موضوعاً لذلك المعنى فلا بد أن يكون مقولاً في موضع المناسبة والألفاظ المستعملة
 في الرسم اللفظ مجازاً أو مستعاراً أو صائلاً كان المناسبة السبعة للآثار لبعض

سأل للفظ الانسان الظاهر لفظ الكلام بالنسبة الى الكلام المملووظ والمال
لفظ الكلام بالنسبة الى الكلام النفسي والمجمل للفظ العين السمة الباصنة والقوان
وسأل المحار لفظ المحر بالنسبة الى العصر يا عشار المآل المتعارف للفظ الانسان
بالنسبة الى السجاع واللفظ الغريب لا يكثر استعماله مستهزأ او الوحي ما يعبر
عن الطبع ويدلج فيه فها بالحدود المعرفات مطلقا وبالا لفظ الناصب الصر
والظاهر اذ الظاهر كالمستعمل في المعرفات ايضا فان لفظ لا يوجد للعين
لفظ معناه بوضع لاجله لفظ كالمستعمل لفظا فمما سببه لك المعنى ثم استعماله
لان الباطن في المعاني ورد في معنى لا يكثر استعماله لفظا فمما سببه لك المعنى ثم استعماله
سألت لفظ ما ناهي تحت لفظ العطاء كالمستعمل لفظا فمما سببه لك المعنى ثم استعماله
خارجا عن قاعد اللغ لان المحار والمستعار من الطرق المسلوكة في اللغة
وهذا لفظا لفظا المنقولة المتداولة من اهل كل علم وصنعة مثل لفظ الموضوع
والمحلول في الناس لا يصغر وامثال ذلك في سائر دروس المعرفون
لغيرهم فربما يعترفوا بالنسبة بما هو مشابه للمعروف والجهل الخمين يعرف الروح
انه العدد الذي لنفسه وربما تحطوا بذلك فعرفوا النفس بما هو حقيق
كقول بعضهم ان النار لا تطفئ بالنسبة بالنفس بالنفس اخفى من النار وربما
تعدوا ذلك عرفوا النفس بنفسه فعادوا ان الحركة هي النفس وان الانسان
الحيوان البشري وربما تعدوا هذا فعرفوا النفس بما لا يعرف الا بالنفس
مصرحاً واما مضمراً اما المصريح فمثل قولهم ان الكيفية هي بالمشابهة
وخلوها ولا يعلمون ان عرفوا المشابهة الا بانها انما هي الكيفية فانها
عالم

[illegible]

وما كان له الا في المسئلة لا حكم في تعريفها بما لا ما هنا انما في الكيفية
 وبما لم يرد هذا اوردنا من المالك في هذا من قبل على تعريف السبب في زيادة
 المصنوع وهو تعريف السبب بالاعرف لان ذلك السبب يكون له وسطا غير مذكور
 مثل انما الانسان في اول ثم يقال الروح هو عدد منقسم بمساويين
 يقال المتساويان هما انسان يطابق كل منهما الاخر ثم يقال الانسان انسان
 اذ لا بد من السبب في الامتدانة في هذا السبب من حيث انما انسان هذا اوردنا
 الرابع انما على تعريف السبب من حيث زان ^{فان} قال ^{فان} وقد قسموا المعرفون
 السبب الى حيث لا حاجة اليه ولا ضرورته اعني الضرور التي تنقسم الى
 للبركات لا اضافات على كل تعلم في هذا الموضع ومثال هذا الخطا انهم ان
 العدة كثر في مجتمع من ايجاد المجتمع من ايجاد من الكثرة بعينها وسئل
 ان الانسان حيوان ^{سئل} انما الطول الجوهري ما هو في هذه الجسم من انما في جسم
 جسم من سبب الارادة فلو لم يرد كذا وانما هذا الما لان من سبب ان
 سلف ما سبق اليه الانسان ولكن لا عيبا في هذا اعلم ان الذي يعرفون
 السبب بالاعرف الى بالسبب هم في علم المكر من المحدود في الجدة اولى
 السبب تعريف منسج الحاجة اليه وقد يقع للضرور وقد يكون لا الحاجة للضرور
 وهو ذلك اما الذي يقع الحاجة فكما انما في جاسم السبب على التكرار كالمسال
 عن جاسم الجوهري انما في المحتاج الى جاسم لما اريدت بها صف التكرار وذلك
 بالظن في السؤال عن صريح في السؤال اما الذي يقع للضرور فكالأ
 يتم المعرف لا بالتكرار كما تعريف لا اضافات مثل انما تعريف لا

سنة

بخر

انما حيوان يولد آخر من طبيعة من حيث هو كذلك فيكون من حيث هو كذلك
 تكرر لما مضى في ضرورة ان من انما في جوهري كذا من حيث هو كذا
 لا من حيث هو جسيم جوهري او غير ذلك كما يقال العجز عن العلم في علم
 شانه القدر فان العجز ليس من القدر فطبع العلم القدر عاين شانه القدر
 فلو كان القدر ههنا ضروري فاما الذي لا حاجة للضرور في
 احد هما ان يكون المكرر نفس السبب كقولهم العدد كثر في مجتمع من ايجاد فان
 من ايجاد من الكثرة بعينها وانما ان يكون المكرر ما خلا السبب فكما يقال
 حيوان جسمان الطول الجسم اقل الجوهري وهذا الما لان سبب انما
 وهو تعريف السبب من حيث تعريف السبب بالاعرف الى بالسبب لان تعريف السبب
 التكرار المحدود في الجدة كذا في علمه وكذا تعريف السبب بالاعرف الى بالسبب فان
 السبب الكيفية ما بين سبب السبب كانه سبب الكيفية ما بين سبب الكيفية
 فالتماثل بينهما من حيث التكرار لكن لا اعتبارا في هذا لان الخطا من جهة تعريف
 ما مضى في علمه من جهة علمه غير الخطا من جهة تكرر ايجاد السبب في الضرور
 في العلم من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه
 واحد منهما في آخره من حيث ضرورة ان لا يعلم كل واحد منهما بالآخر من جهة
 كل واحد منهما في آخره من حيث ضرورة ان لا يعلم كل واحد منهما بالآخر من جهة
 يعلم السبب لانه وما لا يعلم السبب لانه ما لم يكن له سبب في علمه من جهة علمه
 وما لم يكن له سبب في علمه من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه
 لا يعلم السبب من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه من جهة علمه

فسنال ما لا يقع في الوجود من كونها علم لا ين لما احتجنا
 استعمالها في ذلك العلم بها مع العلم بطريق مناهل ههنا صيرت من اللطف
 مثال من مثال ان لا يكون تولد من نوعه من نظيره من حيث كذا
 فليس حجة في هذا البين من يتقن لا يبرح ولا في حاله ولا ينفك الى
 يقول صاحب السامع في ابي من الجنس النوع وقد تكلم عليه في كتاب الشفا
 فهذا هو لان ما اردناه من ان لا يعرف التركيب الوجه نحو التصدير عن
 منقول لا يعرف التركيب الوجه نحو التصدير عن ان لا يعرف بحسب
 كما هو معلوم من المعروف ذلك ظاهر فاما مع الشئ كالمضايف او بعد كالمجرد
 والحد لا يعرف الشئ بل لان لا يكون مطلقا المضاف الشئ كمنزلة واما في المجرى
 والجها لا ما يكون بعد الشئ كمنزلة من مضاف الشئ كما في تعريفه لا ياتي
 الذي له لرب لان ما وان المعروف والجها لا الطريق لا يعرف المضاف
 ان يورد في تعريف كل منها المعنى الذي حصل به المضاف منها طر وكما
 ويحتمل ان المضاف من الشئ لا يحتمل الا اذا كان منها نسبة فيحصل من كل
 مع تلك النسبة باعتبارها على النسبة مفهوم المضاف لا ان كان من في نسبة
 وهو تولد حيوان من نظيره حيوان هذا المعنى ان لا ياتي تولد من نظيره
 فاما ان تولد له فيحصل من ذلك ان النسبة باعتبارها على المعنى
 لهذا النسبة بما مفهوم لا ياتي مثال لان حيوان تولد من نظيره حيوان اخر
 او كذا ومن ذلك ان مع هذه النسبة باعتبارها على النسبة بما مفهوم لا ياتي
 مثال لان حيوان تولد من نظيره حيوان اخر حيث وكذا هذا اذا كان
 معلوم

على النسبة بكل منها معار الجاهل بالآخر اما اذا كان على وجه واحد كمنزلة
 المضافان مناسبتين كالحمار والحمار واما في المثال الحيوان لا تولد من
 نظيره حيوان من حيث ذلك الحمار انسان حيث من حيث المثال اخر حيث
 كذلك وهذا يحتمل لاضافات للماد في فرد فرد ان اسطر تعرف النوع الاضافي
 ما الكلي الذي يقال في كل من الجنس حيوان هو وعرف الجنس الكلي المفعول على كبر
 بالنوع في حيوان هو اعتقاد ان اسطر تعرف الجنس الاضافي احد النوع الاضافي
 بالجنس من ان كل واحد المضافات تحت نوع واحد لا يفرق والى النسبة
 هذا الاعتقاد فاسد لان لفظ النوع في اليونان كان يدل على صون الجنس وحيث
 لم نقل بحسب طر الى الجسمة والنوع المستعمل في الجنس هو المعنى الاول كما في
 هو المفعول على كبر من محله المفعول حيوان او لم عرف النوع المصطلح بالجنس فاحد
 شأنا من ذلك تغير في النسبة المالك للتركيب كمنزلة انسان
 الاضافات لاضافات هذا الصنف من التركيب الذي يجمع في ان يتركب هو التركيب
 الجزئي وهو الذي يقال له انما انه صادق فيما لا او كذا في انما هو الشئ
 ولا التماس التخصيص والبرجعي والبحث في ذلك فلا سال فيها صادق او كذا في
 العرض من حيث فرد فرد من ذلك عن كبر بدعوى ان اللفظ المسمى
 او مركب ههنا فنقول المركب انما يدل على طلب شئ لانه وصيغة او لا ماض
 فان كان ذلك الشئ هو فهم من لا يكون اللفظ حروف النهم ستمسها ما كقولها
 هل المثال ان لم يكن كذا فيكون لا استقلاله امر وانها من السواد في المثال
 ومع الموضوع سؤال دعاء وان لم يدل على طلب شئ كان صحتها ان مثال لعابها

مستبعد

انه صادق او كاذب هو الخبر ومنه ان الصادق لم يصح في نفسه وهو المنفصل
 منه التمتيع والترجي التمتع الذاء وفعل التمتع امثال ذلك ولما لا يكون التمتع
 حروما عنهم يخرج من انهم سواء كان الخطا مع الغير ومع النفس فيصح في غير الخبر
 ان يقال لما صادق او كاذب لكن ذلك يكون العرض من حيث تعرضه عن الخبر
 والسعي في الاستفهام عن الخبر كالمغالاة الست معلت كذا وادبه انك وتلك لا تتأثر
 كالمغالاة ثم يرد به اني ادرك امكنه كما قالت الاشاعرة ان لا وامر والنواهي
 اخبارات عن قرب المخرج والذم للتعلم والترك والتعريف بالمتن كالمغالاة الست
 ما ان يرد متسا المال بالتقسيم كالمغالاة الست ابدا يرد اخلا لا لا النساء
 وما التمتع كالمغالاة اجتنابا يرد اذ احسن جدا وكذا في غير ذلك واعتبر ضوابط على الخبر
 ان الصادق والكاذب لا يردان بحدثة تعرفها الخبر لان الصادق والكاذب في مطالب
 للواقع والكاذب بخلافه ما من الدور واضطرب احوال اهل العلم فذلك هو
 لانهم وجوبه يرد الخبر تعرفها لما اذا ان المال الصادق هو الذي يقول ان
 كذلك والكاذب الذي يقول ان لم يكن كذلك والصادق والكاذب في مطالب
 اولها الذي يسمى المحلى وهو الذي يحكم فريانه من محمول غامض للمعنى عليه
 متا في قولها ان انسان حيوان وان الانسان ليس حيوانا فالانسان وما يحكي
 بحواه في اشكال هذا المال هو المسمى بالموضوع وما هو من الحيوان هو المسمى
 بالمحمول وليس في السلب المتا في المال يسمى بها الشرط وهو ما يكون له في
 خبر خبرين فداخرج كل واحد منهما خبرا خبرته لا عن ذلك ثم قرن بينهما
 سبيل ان يقال ان احدهما هو الاول كما كان في الجملة بل على سبيل ان احدهما
 يكون الاول والآخر

لم يرد في الآخر وبتحده وهذا السبيل المنفصل والبعض اعلى سبيل ان احدهما العاقل
 وببانه وهذا السبيل المنفصل اصلا ولا يحل له المحل والمنفصل
 لان الخبر لا يرد فيه محكوم عليه ومحكوم فان لم يكن خبرا خبرين ليس الخبر حليا ويحكم به ان معنى
 محمول على محسوس او ليس المحمول على الاول ابحاث المتا في سبيل حال الاول قولنا لا
 حيوان في المال الانسان الانسان ليس حيوانا فيسمى المحكوم به الموضوع كالانسان في متا
 والمحكوم به بالمحمول الحيوان وهذا ليس خبرا خبرته بل سلب ان كانا خبرين ليس الخبر حليا
 والمال في الشرط يخرج كل واحد منهما خبرا خبرته ثم قرن بينهما وذلك لان اداه الشرط
 والخبراء ولا انفصال محل الخبر وقوله على سبيل ان لا نتم كلامنا الامة او اقترانها
 ليس معنى ان احدهما هو الآخر في الجملة بل على معنى ان احدهما يرد في الآخر وبتحده
 ليس كذلك او ناعنا لا في وببانه اولس كذلك الاول في صلاته وضعا وانما
 سبيل وضعنا الانسان على صرح المبدع والمتا في متا في الشرط المنفصل قولنا
 اذا وقع خط على خط متوازيين كانا خطين متوازيين او اذا وقع خط على خط متوازيين
 كانا خطين متوازيين سبيل الشرط المنفصل اما ان يكون هذا الزاوية
 حادة او منفرجة او قائمة وانما حذف اما واو كان هذا فضايا فوق
 ما ان الشرط المنفصل قولنا اذا وقع خط مستقيم على مستقيم متوازيين
 كانا خطين متوازيين سبيل الشرط المنفصل اما ان يكون هذا الزاوية
 حادة او منفرجة او قائمة وانما حذف اما واو كان هذا فضايا فوق
 ما ان الشرط المنفصل قولنا اذا وقع خط مستقيم على مستقيم متوازيين

وفي قولنا الراوية حاده الراوية منفردة الراوية فاحده وانما قال اصحاب الخبر
 ولم ينل النواة لان مهمة الخبر نوعه ولا خلا فيهما انما ينسب احدهما للصورة للفظه
 فان قولنا ان كانت الشمس طالبع النهار مخرج من قولنا الشمس لم يطلع طالبع النهار
 مخرج اللهم الا ان حيز الصورة للفظه فمما فيه اقسام اخرى انما هو الا
 والسلك لا يحاط به مثل قولنا الانسان حيوان ومعناه ان النسب الذي يفرضه الذر
 انسانا كان موجودا لا اعلان او غير موجود بحيث ان يفرضه حيوانا وحكم عليه بانه
 من غير زيادة في حال بل على ما يعم الموضع المقيد ومقابلتها والسلك لا يحاط به
 مثل قولنا الانسان استحيى حاله في الحال لا يحاط به الفصل من قولنا ان كان
 الشمس طالبع النهار مخرج الا اذا فرض اول منها المفروض من شرط والمقدم
 لزمه المال المفروض من شرط الخوا او السلك الى او صرح غير زائد بل لا يفرضه والسلك
 المتصل هو ما سلب هذا الزوم او الصحبة مثل قولنا السلك ان كانت الشمس طالبع
 فالليل مخرج ولا يحاط به الفصل من قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
 ان يكون فردا او يوزن بل يوجب اتصال العباد والسلك المتصل هو ما سلب
 والعباد مثل قولنا السلك ان يكون العدد زوجا واما متصفا ومتساويا
 لما علم اضافي اخر فكل منها اما موجب لسالك لا يحاط به او كالحكم بالليل او لا انصار او
 لا انصار والسلك الحكم بانفسا هذه الدلالة سال لا يحاط به الحكم قولنا ان
 حيوان لا يعتبر موضوعه من غير وجوده في الخارج او لا يكون موجودا فانما
 على المدونات مثل قولنا الجلاء العباد مجردة عن المادة وعلى الموضع ان
 الانسان حيوان بل يوجد اعم من ذلك ومعناه ان السلك الذي يفرضه الذر
 انسانا

انسانا سواء كان موجودا في الخارج او لا يفرضه حيوانا وحكم عليه بانه حيوان من غير
 زيادة في حال او عدها الوقت كقولنا الانسان حيوان في كذا او حال
 كقولنا الانسان حيوان لسطان كذا وما السلك الحكم قولنا الانسان حيوان
 ومعناه ان الذي يفرضه الذر انسانا يفرضه خمس وحكم عليه بالشمس طالبع النهار
 مخرج الحكم الجلاء انما هو سال الاحاط المتصل قولنا ان كانت الشمس طالبع النهار
 اي اذا فرض اول من الخزن المفروض من شرط وتسمى المقدم لزمه المال المفروض به
 الخوا او يسمي المال ان كان المتصل لزمه او صبحا ان كان اتفاقا كقولنا ان كانت
 الشمس طالبع النهار مخرج غير زائد من النسب في وقت وغيره والصحبة المطلقة هي
 ولا اتفاق في السلك المتصل هو ما سلب الزوم او الصحبة كقولنا السلك ان كانت الشمس
 طالبع النهار مخرج او الحكم انما هو المال ظاهر والاسان لا الخصوص في حال
 والحضر ان كانت القضية جلية موضوعها شئ جزئي سميت قضية اما موجبة واما سالبة
 مثل قولنا ان كانت الشمس طالبع النهار مخرج موضوعها كذا ولم ينشأ قضية هذا الحكم
 اعني لا يحاط بالسلك بل اقبل فلم يزل على عام لم يمتح الموضوع وغيره
 سميت مثل قولنا الانسان خسر الانسان ليس خسر فان كان ادخال الذي
 واللام هو جيتا وركه وادخال النون هو تخصيص فلا مهلة في العر
 وليطلب ذلك في الفرس واما الجيتا فليصاغه النحولا لا تحلها لغزها
 القضية الجلية اما مخصوصة ومهلا او مجزوءة وعندها كان المعاني
 التي لا يمتح منها بها وتوقع الشر لا فيها اذا احدثت من حيث هي هي كذا
 طبعته وانما صالحة لان كذا كلمة وان كانت كلمة فان احدثت منها مباحا

اعني ان كان

فذلك

وطاهر وأما إن دال لا لزوم على سلب الحكم الكلي فلان المحمول اذا كان مسلوماً عن العجز
 لا يكون مباحاً لا في ذاته وأما البان في المصداق على سلب الحكم الكلي يظهر وأما إن دال
 بالالزام على سلب الجزئ فلان المحمول متى لم يكن مباحاً لا زاد كونه مسلوماً عن العجز
 وقد سبق للبصر لا واما ان يختص الحكم بالجزء دال على كونه مباحاً لا خلاف في
 الاختصاص في ضعف لا بعد ما نطق في المصداق هذا المصداق لان على السلب
 واعلم انه وان كان في لغة العرب يدل لال الالزام على العموم فانه قد
 نزل على بعض الطبيعة لئلا يكون موقع الالزام هو موقع كل الاثر انك تقول
 لا انسان عام ونوع ولا تقول كل انسان عام ونوع وتقول لا انسان هو الضحال ولا
 تقول كل انسان هو الضحال وقد نزل على جزئ جزئ او غرض لا تقول الا
 وتعين به واجداً وكلمة القضية حسنة مخصوصة ^{الادام العجز السلب} ^{كبره بعضه عجزه العجز} ^{الادام الالزام} ^{المعنى}
 لغة العرب عيسى لكان المعاني التي لا يخفى منها ما بها ونوع السرك ما اذا اجتر
 مرجع من شئ طابع ولهذا ساء ما المطبقين بكلمات طبعته والطبيعة المعنى
 انها معروض الكلم معني ما عباد ان اخرج جميع المعنات معني ما عباد
 يوضح بعض المعنات معني وهذا التسم اما ان يكون مع معني ساء او لا وهذا
 اربعة اقسام اول الالزام بول الاسترا ل عامين المعاني وهو ما عباد
 لا اول سمي لام يعرف الجنس لام يعرف الماهية وما عباد المعنى لاني يسمى لام
 لا استغراق ما عباد الماهية العبد الخارج وما عباد الالزام العباد
 الذي من ماله لا استغراق موله لا استغراق فانه بمعنى كل الاستغراق
 ماله لا يعرف الجنس موله لا استغراق عام او نوع او كل اذ لا يصح له ان يكل

الاسان

انسان عام او نوع او كل وكذا معان الانسان هو الضحال لا يصح ان يقال
 كل انسان هو الضحال فان لال الالزام في المحمول يدل على ساء او المحمول للموضوع
 والمحمول في هذا المثال ليس بالكل واحد واحد من الناس هذا هو الذي يدخل في المعرف
 كونه الانسان حيوان لاطن اسود اذن فالبصر وهذا البصر ما طبعه
 مثال الالزام العبد الخارج كونه احاط الرطل اذ ان معهود ابر الحكم والمخاطب او كونه
 قبل ذلك كونه ابر اسدنا الى فغرض رسولاً بعض عن الرسول اذ في ذلك الرسول ماله
 لام العبد الذي كونه اذ دخل السوف اذ اكل السوف حيث والسوف معهود ان
 الحكم والمخاطب في السوف المعنى فانه ما في السوف السلام الالزام بعض الموصولة
 كونه الضار المضر بـ الذي ضرر الذي ضرر وهذا المعنى باح
 العموم او العبد واعلم ان للفظ المخاطب معنى موه اصل كل بعض الا اذا
 ولا كل والبعض ما يحوي هذا الجرح مثل طرا او اجف مثل هي بالفا رسيه في
 السالب اللفظ الدال على خمسة اقراء الموضوع يسمى راو
 لا اجاب الكل كل الجزئ بعض واحد وسور السلب الكل لاس ولا واحد وكل
 كونه كل انسان ليس بحر السلب نحن ليس كل وليس بعض ليس ما يحوي
 هذا الجرح مثل طرا او اجف للاجاء الكل وكذا هو في الفاسية وهي
 الكل وزعم بعض السائر ان موله لا انسان عام او نوع ماله وذلك هو
 اسان للملاحم المعمل واعلم ان المعمل ليس بعمم لانه انما

تذكر في طبيعة تصليح ان توضح كلمة وتصليح ان توضح حربة فأخذها الساذج
 في اخره ماله الاوحسان تجعلها كلمة ولو كان ذلك لقص عليها بالكلية والعموم

الادام السلب

في الساج احوال السج
 على كل واحد

لكن لا يتبعه الانسان فمضى ان يكون عامة فما كان الشخص يكثر اسما لكنه لما
 قصد ان يصدق عليه وهذا اليقيد حرمة ايضا فان المحمول على الكل يحمل
 البعض وكذلك المسألة في يصدق ان يصدق عليه فليحتمل صدق الحكم بها جزئيا
 فالحكماء في حق الجزئية وكذا القضية جزئية الصدق يصححها المنع ان يكون من ذلك
 كلمة الصدق وليس اعم على البعض حكم واجب لذلك ان يكون الباقي مخالفا فالحكماء
 وان كان يصريح في حق الجزئية فلا مانع ان يصدق كذا ^{المهم في نوع الظرف}
 بمعنى قصد فيها مسلم صدق جزئية موافقة لها في الكيف صدق لان صدق
 وذلك لان الحكم في المهم على الطبيعة حيث هي الطبيعة حيث هي عازان يصدق
 كلمة بحسب افراد عازان يصدق جزئية فانها اصبحت ساذجة لا من حيث الاحت
 يكون كلية اذ لو كان حدها الساذج نوحا لكان طبيعيا لا ساذجا
 بمعنى ان يكون عامة في المنع ان يكون شخص من اشخاص الاسماء لا في
 معنى قولنا زيد انسان زيد كل انسان بل عازان يصدق عليه عازان يصدق
 جزئية ولا يخاف منها في الحكم المهم لا يحتمل صدق على جميع الافراد بل اما على جميع الافراد
 او على بعضها وعلى البعض من صدق على البعض لا يحتمل على الكل مسلم
 لا يحتمل على البعض وكذلك السلب الحكم الجزئية لان الحكم الكل كما في المهم
 وان كان يصريح في حق الجزئية فلا يخاف صدق الكل ^{اسارة}
 حصر الشكليات واما ما في الشرطيات ايضا قد وجدتها اهل
 فاما اذا قلت كلما كانت الشكليات فالها هو موجود او لا فاما ان
 العدد زوايا وكثيرا قد حصر الكل الموجب اذا قلت الشك

[illegible]

وكون السام متعنه وكذا لسان طحا لا غدر كذا من ان الهنا موجود كذا
 حكم المفضل للكله حكم ساليها الكلتس اما الساليه يكون الساليه اذا
 السام طالع فالله موجود مبال المفضل الكله اما اما ان كثر العدد وروفا او فدا
 وليس اليه اما ان كثر العدد وروفا او منفسه المتساوي واللس اليه اما ان كثر السام
 او كثر الهنا موجود مبال المفضل الجرم يتركه اذا اطلع السام متعنه وليس
 كالتس طالع فالسام صحيحه المفضل الجرم يتركه اما ان كثر الدار وروفا او
 وليس اما اما ان كثر الجرم متساويه او دونه مبال المفضل ان خشي راكبا اكرمك
 وزيد في الساعه الدار او في السوق اما سوطا كثر يتركه احوال ممكنه لا تتركه
 مع المعدم ان لم يكن كذا كذا لما لم يتركه الكثر اذ في سقوت احوال لو فرض مع المعدم
 لما لم يتركه المال او عاده اياه كذا اذا فرض المعدم مع عدم المال ابعه عن كثر
 اياه في المفضل مع المال او عدم انفسه المفضل وسو لا يحارب الكل في المفضل
 كذا واما ما وروفا في المفضل داما وسو لا يحارب الكل في المفضل والمفضل
 وسو لا يحارب الجرم فيهما كثر وسو لا يحارب الجرم فيهما كثر وبادخا في السام
 على سوطا يحارب الكل في السام كذا وسو لا يحارب الجرم في المفضل وسو لا يحارب
 في المفضل واما في الكلمات نحو ان اذا وروفا المفضل اما وجد في المفضل
 الا اذا افترق في وضع اوان معتر مضر شرطه مخصوص اسان لا
 تركت الشرطيات من الكلمات بحال تعلم ان الشرطيات كلها تنحل الى الكلمات
 ولا تنحل الى اول الامر الى اخره بسيطه واما الكلمات فانها من التي تنحل الى البسيط
 او ما في فن البسيط اول انجلاها والخليه اما ان يكون حرا اما سوطا
 كثر في السام

كقولنا
 السام
 في
 كثر في السام

كثر في السام ان البسيط لما يت مبال او مستقبل ينقل قدميه وانما كان هذا
 في فن البسيط لان المراد به شئ واحد ذاه او معني لكن ان ندرك المفضل
 اول المالك الشرطيات في فن البسيط اما شرطيات او كلمات او محمل
 كما في بعد ذلك لا ينحل اول الحلال لا المفردات بل ينحل لا المضافات وبعد ذلك
 لا المفردات اما في فن المفردات اما الكلمات في ينحل اول الحلال لا
 المفردات او ما في فن البسيط ما ينحل لا المفردات كقولنا لا انسان مبال
 مبال ينحل لا المفردات وما في فن البسيط كقولنا الحوي المضاف المضاف للركوع
 من كثر في فن المفردات لان المراد به لا انسان مبال ينحل لا المضافات وبعد ذلك
 المفردات في فن البسيط المضاف المضاف ينقل قدميه لان المستقبل ينقل قدميه
 هو المضاف وكل من كثر المراد به شيئا واحدا ذاه او كثر معني لكن ان ندرك
 المفضل واحد في فن المفردات في فن البسيط والنجيب واما كان
 حري في السام مع كثر في فن البسيط لا يتركه غير بصير وبعض غير البصير لا يتركه
 معني اعم منه والجزلان جعل الغرض من البصير وحكي كثر في فن البسيط
 او سلبه في كثر البصر والجزلان السلب حرا من المحمول فان ثبت المجموع كان
 اسان وان سلبه كان سلبا كالتقول يتركه غير بصير او يتركه
 ان الخليه اما يتركه من المفردات او ما في فن البسيط ان كان مضر
 او مربي حري في فن البسيط سميت بحصه كثر محمولها وجودها كقولنا
 يتركه ليس يتركه لان كان مركبا جزءا حري في فن البسيط سميت معدوله
 معدوله عاها لاصل وهو الوجود في كقولنا يتركه غير بصير او يتركه

حرف ح

والسنة غير صبر ولا الصبر قوله وتعني غير الصبر لغة أو معنى الصبر
 بشبه لا هذا ولا في ذلك المعدل لأن منهم من قصر المعدل في ما بها التي يكون
 محمولها عند امرها وسام ان يكون ذلك الامر قولها زينة صبر وان كان
 عدم امر فقط يكون محمولها كماله كمال الحجة غير صبر غير صبر المعدل على
 هذا الراي يكون معنى الصبر لان المراد بالاعمال لا يكون الصبر فيكون صبر
 ومنهم من قصرها بعم من ذلك او انها التي يكون محمولها علم امرها بامر
 الامر وسام نوعه على هذا الراي يكون قولها المرأة غير ملتج معدل لان
 لا التجاوان لم يكن وسامها لكن وسام نوعها ولم يكن قولها العقب او الخلد
 غير صبر معدل لان الصبر في وسامها ولا بوسان نوعها ومنهم من قصرها
 بعم وهذا هو انها التي يكون محمولها عدم امرها بامر السام ذلك الامر او سائر
 نوعه او بوسان في غير القرب على هذا يكون العقب او الخلد غير صبر ولا
 لان الصبر في وسامها القرب او يجوز ومنهم من قصر بعم وهذا هو انها التي
 ذلك الامر وسام او بوسان نوعه او حلتها كان او بعد هذا بقربها
 الكتاب في سياق كلام الشيخ دل على ان قولها زينة ليس معدل او ليس
 ولا هي تركب حرف السلب كنية لفرق الظاهر من كلام الحكماء معدل
 ومنهم ايضا ان يكون القضية السالبة المحمول معدل وليس كذلك فانها في
 السالبة وقد صرح الشيخ في السبابة ان قولها كل نفس سالبة الصواب
 ان حال المحمول ان كان عدميا ولم يكن معنى السلب كمنه القضية معدل
 والا كانت سالبة المحمول قاله وبجواب علم ان حق كل قضية حملية ان يكون

ان يكون لها مع معنى المحمول والموضوع معنى لاجتماع معنهما وهو بالت
 معنهما واذا توفى ان يطابق اللفظ المعنى بعدد معنى هذا بالت
 بالتدليل على عدم معرفة السالعات كما عرفت بان له العرب اصل
 ونكرات حقا ان يقال زينة او كقوله لا يكون معدل بعض اللغات كما في
 الفارسية لأصله است قولنا زينة بمرسلة هذا اللفظ يسمى
 الاول لما في حرف السلب كان خرا من المحمول بنا القضية معدل
 والا فحده وحسب ان يعرف به الفرق بما يكون حرف السلب المحمول
 مالا يكون فنقول هذه الجملة مركبة من ثلاثة اجزاء الموضوع والمحمول والسببية
 بها رتبة المحمول الموضوع وكما ان من حيث الموضوع والمحمول ان يدل عليها اللفظ
 من حيث النسبة ان يدل عليها ايضا لفظ لسكون اللفظ مطابقا للمعنى واللفظ
 اللفظ رابط وقد عرفت الرابط في بعض اللغات كما في لغة العرب اذ يصح ان يقال
 ونكرات في السببية سامة وان خربت الرابط كما يقال زينة او كقوله
 وفي بعض اللغات لا يجوز حذفها كما في الفارسية فانه لا يجوز حذف است قولنا
 ونكرات في الرابط من الادوات لانها تدل على النسبة النسبة لا استقلال
 وهي من وجوه صون الاسم المضمرات كقوله في وعندها كقوله في
 زمانه وقد توضح صون الكلمة من الكلمات الوجودية في الافعال المتماثلة
 ككان وجد سمى رابطا لانه لا لها على لان قاله فاذا دخل حرف
 السلب على الرابط فيقبل سلا ونكرات في صبر فقد دخل النفس على لا محاب
 فرفع رسله اذ ادخلت الرابط على حرف السلب جعلته خرا من المحمول

وكاننا لنعني الحائلا من قولك انه غير بصير واما انما عفا من قولك
 رزق من غير بصير فكانت اول ادخل على الرابطة للسلب الماندة اذ علمها بالرابطة
 حاملة اياها خارجا من المحمول ^{العصبية} القضية التي مجموعها هكنا السهم معدوم ومنع
 وغير محتمل وقد تغير ذلك جانب الموضوع ايضا او اذا عرفت ذلك فاذا
 كانت القضية لامة ^{العصبية} ودم حرف السلب على الابطال كقولنا رزق من غير بصير كان
 سالا محتملا لان السلب على الابطال لا يحال في نفسه بل وان اخرج حرف
 عنها كقولنا رزق من غير بصير كان القضية معدومة لان الرابطة لا يحال
 على السلب ^{العصبية} عن رزق من غير بصير ^{العصبية} الموضوع وجعل حرف المحمول المربوط بالموضوع
 واذا دخل حرف السلب على الابطال هذا المال صير القضية بكم معدوم لا يخرج
 السلب الا وادخل الابطال محلل القضية بالربطة دخل حرف السلب
 محلها جزا من المحمول هذا اذا كانت القضية لامة اما اذا كانت سالية فان
 ندم حرف السلب الموضوع كانت القضية سالية وان اخرج عنه لم يمتد لاحال
 العدول عن السلب المحتمل المتباعدة باصطلاحنا ان السلب لا يخرج
 العدول وادخل العدول بجانب الموضوع فان حرف السلب لم يمتد خارجا
 الموضوع وسهل القضية معدومة الموضوع كقولنا اللابصر اعم من البصر
 فان فائق لان الجلم انما يكون مبرزوم المحمول ذات الموضوع كما عرف
 فكون ابا الموضوع ومفهوم المحمول جودا او عدما ووثق اختلاف ^{العصبية} حال
 فان حكم الوجودات فبا بر حكم العتبات بخلاف عنوان الموضوع فاقه انا
 بذكر لتوجه العقل كخواتم الموضوع فكونه وجوديا او عدما لا يؤثر ^{العصبية}
 في

والاعمال الوصفية كقوله الحكم المحض على انا الموضوع والعنوان اما كونه شرط الحكم
 والافتقار للشرط يعني ان كونه عديما او وجوديا ومن لطيف القضية المعدوم ^{معدوم}
 المحمول ^{ان} فانه فاما المعدول على عدم المعامل للملك او على غير جنس كونه غير بصير
 انما يدل على الاصح فخط العمل كل فائدة للبصر الحيوان ^{طبيعية} او با او اعم من ذلك ^{طبيعية}
 على المظهر بل على اللغوي بحسب لغة وانما يبرز المظهر ان الوضع ان حرف السلب
 ما خرج عن الرابطة او كان مربوطا بها كلف كان القضية امانت صادقة كانت
 او كاذبة وان لا يثبت ^{مطلوب} لكن لا على باب محتمل وجود او عدم فيثبت على الحكم بحسب
 واما التفرع فصحيح ايضا من غير المايب كذا كونه غير باب اجبا او غير واجبا
 فاعلم ان المحمول المعدول بمحمول كونه حرف السلب جزا البصر او الابصار اما ان
 على عدم البصر فقط او على عدم البصر عارضا ^{طبيعية} البصر حتى يحل على البصر او غيرا ^{طبيعية}
 فطبيعية البصر او الحيوان وما هو عم من ذلك كونه من هذا حيث قد من فليس
 على المظهر بل على اللغوي بحسب لغة وانما يبرز المظهر ان يثبت ان حرف السلب
 اذا ما خرج عن الرابطة او كان مربوطا على الموضوع بالرابطة كلف كان كاشف
 في القارضية رزقنا ناسف او مستقر لنسب او اصطلاح كونه كانت القضية ^{مرجحة}
 سواء كانت صادقة او كاذبة وهذا في بحسب اللفظ واما بحسب المعنى ^{المعنى}
 فتنال الاحاطة سواء كان معدولا او محتملا لا يمكن الا على موضوع باب الخارج او الله
 لا يثبت من الاخر فرع بيوتة انفسه بحكم عليه بالاحاطة بحسبته الى الخارج ان
 كان الموضوع الخارج وفي الذهر ان كان الذهر واما البصر فبصير المايب
 غير المايب ايضا كان كونه غير باب اجبا كان المسفات او غيرا كونه في المكاني

[illegible]

اما ان يكون العدد اما دوحا او مرجا واما ان يكون دوحا او مستمرا بمقتضى
 المركبة من حلتها متصلة اما المتصلة وكقولنا ان كان طلوع الشمس في مثل يوم الاثنين
 فكذلك الشمس طلعت في اليومين فاما المتصلة فكقولنا اما ان يكون طلوع الشمس
 في يوم الاثنين او ليس كذلك الشمس طلعت في اليومين فاما المتصلة فكقولنا اما ان يكون
 اما المتصلة فكقولنا ان كان طلوع الشمس في مثل يوم الاثنين فاما ان يكون
 طالعا ولا يكون لها من حدة وان كان من حدة فهو اما ان يكون او في اما المتصلة
 فكقولنا اما ان يكون من حدة او اما ان يكون من حدة او ليس كذلك المركبة من حدة او
 اما المتصلة فكقولنا ان كان كذلك الشمس طالعا فاما ان يكون او اما ان يكون
 طالعا ولا يكون لها من حدة او اما المتصلة فكقولنا اما ان يكون او اما ان يكون
 موجودا واما ان يكون الشمس طالعا او يكون لها من حدة او اما ان يكون او اما ان يكون
 متممها عن المال الطالع لا يتم سائرهم او مستحجب المال لازم او مصاحف من المتصلة
 فان كل اسمها معانها لا آخره في الاقسام الثلاثة لا حصر في المركبة من حدة او متصلة
 وحلية ومتصلة ومتصلة ومتصلة بصيرة المتصلة مصاعفها ان يكون
 في العلم او مثلا بان متصلا وانما لا كذلك الشمس طالعا في كل اقسام
 رتبة المتصلة تسعة اقسام تركب المتصلة وطا كان كل واحد من الحليم
 والمتصلة والمتصلة والمتصلة والمتصلة والمتصلة والمتصلة والمتصلة والمتصلة والمتصلة
 رتبة الشرط كثر ونما ذكرنا كفاية في المتصلات منها خمسة التي
 رادها بايضا انه لا بد من واحد لا اقسام الشمس بل يوجد واحد منها فقط فاما
 كذا لا اقسام في حزن وبما كان في الكثرة ما كان عندنا في الخطر او

فلما امكنها الكس لسان واما صرت لغيره فحصل الكس لسان محض
لا ينفصل الكس لسان عما صرت له لانه فاذا دخل على الربط فحصل
المجمل والموضوع كقولها اما كثر بعض لسان كبا لان حناه ما كثر البعض
كاتباً واذا جعل المجمل الموضوع فلا كثر في الموضوع فكنز لساناً واما اوامر
نعلم ان كثر لساناً اذا دخل على الربط يجعل المجمل مساوياً او خاصاً بالموضوع وسهنا
سواء في اللام فانه اذا دخل على المجمل فنحن في الموضوع ومساوياً لساناً كقول
لسان من النحال واذا دخل السك لا يحاسب فيها كقولها لساناً كقولها لساناً
ولكن لساناً من النحال ومنه يدخل البني لساناً ولا سناناً في المال كقولها لساناً
الا فاعلم فانه من المعنى احد ما انه ليس معني لساناً الا ما طعن في
آخر غير الناطق منهم اتحادها في المعنى كقولها لساناً لا البسر لساناً
ليس هذا لساناً غير ناطق لساناً طعن في هذا اذا كانا اسمين اما اذا كان
احدهما فعلاً لانه من المعنى بل من المعنى الجساد لانه لساناً كقولها لساناً
رند ولسان لا يضرب ولسان السوطات ايضا لما كان النهار
كان السوط طالع وهذا السوط من احباب الاصل دلالة تسليم المقدم ووضع
منه وضع المال وكذلك قولها لساناً يكون النهار موجوداً في السوط طالع
ترد عليه كمال السوط طالع فمفهوم هذا القول جعل في المعنى قولها ايضا لا كثر
النهار موجوداً او يكون السوط طالع وهو في ذلك وقولها ايضا لا كثر هذا
روح المريع وهو في هذا في قولها اما ان لا يكون هذا العدد روح المريع
واما ان لا يكون روحاً ودرود ايضا في السوطات المصطلح

ما رزق احكامها معها لما لم يصدر فانه يندفع افادته لانها لا تصح
لوضع المال فادام لما كان لها وراهنها ان بابا كالتسليم لعل ان كان
النها وموجودا فالتسليم طالع والنها وموجودا فالتسليم طالع وادخل المسك
فقد سئل اتصال فوط وادخل المسك طالع والنها وموجودا فالتسليم طالع
الاتصال فوط فلم سئل الحجاب وبه ومعهما الترخ مع الاستحسان فالتسليم
الكل لقول السكت الزهراء وموجودا الا وكثر التسليم طالع فانه يندفع حجب الزهراء
او طالع التسليم فكلما كان الزهراء وموجودا فالتسليم طالع فالتسليم طالع
قوله لا كثر الزهراء وموجودا او كثر التسليم طالع لان او ههنا الحق وكثر
لا كثر الزهراء وموجودا الحق فكل التسليم طالع فالتسليم طالع فالتسليم طالع
والواو لقوله لا كثر الزهراء وموجودا فالتسليم طالع فالتسليم طالع
فالتسليم طالع فالتسليم طالع فالتسليم طالع فالتسليم طالع
اعلم ان كل عدد كثر مربعة فزدا الان فزدا كل عدد هو ضعف ذلك العدد
لعله احاده فلو كان العدد مربعة فزدا مائة فزدا او ضعف العدد
فقد سئل عدد فزدا اسان لما شرط الضمان بحسب الزاع
المحل والاتصال والاتصال حال الضمان فالتسليم طالع فالتسليم طالع
لمن كذا الوقت والمكان الشرط فالتسليم طالع فالتسليم طالع
مادام متحرك وكذا كذا فزدا فالتسليم طالع فالتسليم طالع
فالتسليم طالع فالتسليم طالع فالتسليم طالع فالتسليم طالع

وزوم

فان اجمال هذه المعاني موضع غلط كثيرا . بحث ايضا ما راعاه انه
لو لم يراع لما امكن الغلط في البتة فحق العكس وهو ستة فالأول جال
لأصنام كما اذا قيل زيد هو والد صبحان يراع انه والد لمن الماني الوقت
فلان الممنوع من المراع في البيت فانه محقق بوقت بسيط لا بد من غيره
السبب الثاني ان كما يقال السيفيون من قبل الصغرة فلنراع في البيت كان
اذا يقال ان جعل في الصغرة زيد كما في فلنراع في البيت كان السبب الثاني
يرد في كذا الكتاب في الخامس حال الحز والكل فاذا قيل لو نجر اسود فلنراع
لغضه والفار اسود فلنراع كذا السالين ليقولوا الفعل والكثير فاذا
فلان الحزب كذا فلنراع ما الفعل باليقول والتفسير او المسمع الكثير وليس
النهي كذا انسان ملا مواد الضما لا لا المحلول في الغضه او ما شبهه
سواء كانت موجبة او سالبة من ان كذا سببه لا الموضوع في الضرر والعدم
في نفس الامر من القول لا انسان حيوان او الانسان كذا ان او
ما ليس ضروريا لا وجوه ولا عده من كذا كذا قول لا انسان كذا
اول من كتاب السبعة ضروري لعدم كذا الحجر كذا قول لا انسان كذا
ليس كذا محمول مواد الضما ما هي من مادة واجبة ومادة ممكنة ومادة
ولعن لما ان هذا كذا الالام التي تصدق عليها في كذا كذا
الالام لوصح بها فبما محمول الغضه او ما شبهه وهو المال
لا الموضوع او ما شبهه وهو المعدم في نفس الامر لا في زمان كذا في الوجود
كذا ضروري الوجود او لا امتناع وهو ان كذا ضروري لعدم او لا كذا

وهو ان لا يكون ضروري الوجود والاضور والعدم سواء كانا العنصرين في وجودهما
 السمة الوجوبية فكما ان الانسان لا ينفك عن الوجود فاما ضروري الوجود فاما لا
 حوز اوله كحوز اما السببية منسجمة فكما ان الانسان لا ينفك عن الوجود فاما ضروري
 عنه سواء كان الانسان حراً وليس كذلك لاما السببية كانت كما ان الانسان لا ينفك عن الوجود
 فاما ليس ضروري الوجود والاضور والعدم سواء كانا الانسان كما ان الانسان لا ينفك
 لجميع مواد البضائ لان مادة الوجوب مادة لا يمكن في مادة لا يتسارع المراد
 من المانع بين الخيال للعدم ليس الوجوب لا يتسارع ولا يمكن ان يصدق الناظر
 لتسبب المحمول في الموضوع لا يتسارع واذ كان الوجوب يتسارع
 لا يتسارع ان اذ حال السلب لا يصدق الوجوب لا يتسارع وكذا لا يتسارع ان
 حيث يتسارع الانسان حراً فان حال السلب لا يصدق لا يتسارع بل الوجوب لا يمكن
 في الحالين كذا في التالى لا المقدم لا يصدق على هذه الامة كذا في التالى
 انسانا كذا في التالى بالضرورة وليس كذا في التالى كذا في التالى
 ضروري وجود المحمول في الموضوع او ضروري عدمه غير ممكن لذات الموضوع
 بحيث لا يكون وجود الانسان الانسان الوجوب للمبارك ضروري غير
 للانسان المحذوف للمبارك وقد كثر وجوبه لا بالذات ضروري وجوده لا
 بالاجبة وضروري عدمه للكاتب وتظاهره في السجدة ان المراد بالضرورة
 ههنا اعم من كثر لذات الموضوع او لغرضها وانما لو اعتبر في التالى المصاحف
 لاستدل ان لا يمكن ان يكون لا ينفك من موضوعه في حال ذلك لا يمكن
 لا اولى في كثره بل لا يمكن في كثره واجام على الكاتب كذا في التالى

وعدمه

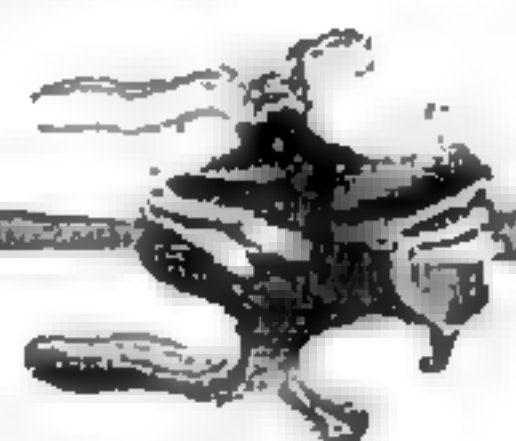


وعدمه للكاتب ليس ضروري السببية بل لا يمكن تمكينه ان لو فرض وقوع
 منها ما لم يكن الحال واد اعرفت المانع فالجهة هي استقراء العقل عند النظر في
 من المواد الثلاثة سواء تلتزم او لا سواء طالبت المادة او لا
 انسان الاحكام البضائية والعرفية المطلقة والضرورة كل عنصر فاما مطلقة
 لا اطلاق في التالى بل في الحكم في ضرورة او دوامه او غير ذلك بل كونه
 جنساً لا حياً ان اعل جيل لا يمكن وانما ان كثر قد يتسارع في ذلك اما
 ضروري واما دواما غير ضروري واما وجودا غير دوام وضروري الضرور
 في كثره على التالى في كثره في السببية والسطح اما دوام وجود الذات مثل قول
 الانسان الفروع جسم باطن النفس بان الانسان لم يزل ولا زال جنساً
 ناطقاً فان هذا كذا في كل شخص انساني بل بعضه ثم ماد لم يوجد الذات انساناً
 فهو ناطق كذا في الحال لكل سلب شبهة في الاحكام البضائية اما
 في عامة او موجهة والمطلقة العامة من الحكم فيها حتى المحمول في الموضوع او كثر
 وغيره ان في كثره البسببية او السلب ضروري الا ضروري في ايم اولادهم
 وفيه لا اوقات او غير ذلك كذا في التالى فان في الاضرون بسبب وجوده
 لا ضرورة وان قد بالادوام بسبب وجوده لا دامة وسبب في التالى
 المطلوب في كثره والجهة هي التي يتسارع فيها ذلك وقد تعد المطلقة الموجهة
 كذا في التالى في المطلقات والمطلقات والمطلقات ولا يمكن استعمالها
 الذي هو الموجهة لتساويها والموجهة في كثره في كثره المحمول في السلب بالضرورة
 او الدوام او الاضرون او اللادوام والضروري على انقسام لانها اما مطلقة
 او مستندة بشرط

او مستندة بشرط

والشرط اما دوام وجود الذات عند ذلك غير ذلك اما دوام وصف الذات
والوصف اما غير المحمول او المحمول وغير دوام الوصف اما الوقت لعدم
اما معتبر او غير معتبر كذا سبعة اقسام لاول الضرون المطلقة والى الخ بقية
ولا الوقت والوصف يسمى ان لم يكن كقولنا الله يحيى بالضرور وليس يمكن
بالضرور المسمى بالضرور بشرط دوام وجود الذات كقولنا الانسان بالضرور
جسم بالوقت المعنى ان الانسان لم يزل لا يزال جسم بالوقت هذا كما كان
كل شخص انساني بل المراد ان الانسان مادام موجودا الذات انساني هو جسم بالوقت
والدجال السلب كقولنا لاسي لانسان يحركه ضرور مادام موجودا الذات وفيه
يحتل لاسي شرط الموضوع لان له واما دوام كذا الموضوع صورا
وضع مع مثل قولنا كل من يحرك مغرور ليس معنى كل الاطلاق الاماد ام موجودا الذات
بل مادام ذاته يحرك مجرورة ووقت مرهنا وشرط الاول لان الشرط لاول
وضع فاصل الذات هو الانسان هنا ضاحك الذات لصحة بل هو ان المحمول
فالمتحرك له ذات وهو يحركه انه يحرك غير المتحرك بل الانسان السواد كذا
شرط المحمول او وقت معتبر كالكسوف او غير معتبر كالتشمس
الضرور المالملة للضرور بشرط دوام الوصف كقولنا كل من يحرك مغرور مادام
معجزة وهذا الصانع يوجد الموضوع الى الابد الوصف قد يكون غير الضرور
كقولنا كل من يحرك غير سبيل مادام جار السرايع الضرور بشرط المحمول كقولنا
كل انسان ضاحك الضرور مادام ضاحك لاسي لانسان ضاحك بالضرور
مادام ليس ضاحك لاسي من الضرور بشرط وقت معتبر كقولنا كل من يحرك
بالضرور

موجودا الذات
موجودا الذات

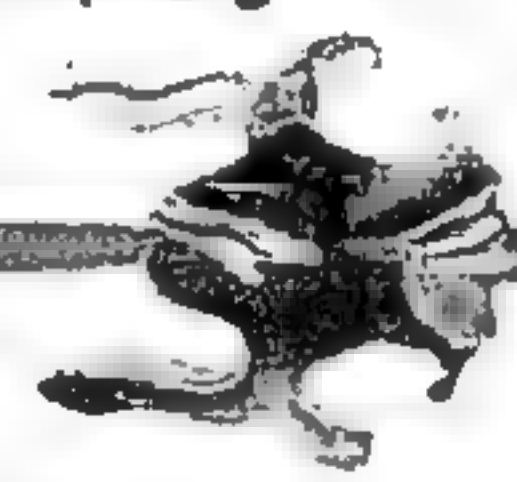


الضرور وصف جيلوله لارض منه وشر السمس لادام لاسي بالضرور
وصف البيع مع السمس لاسي الضرور بشرط وقت معتبر كقولنا كل انسان
بالضرور وقتا لاسي لانسان يحرك بالضرور السرايع الضرور بشرط
غير الذات الوصف الوقت كقولنا العنصر موجود مادام السرايع لاسي
بمعدوم مادام السرايع هذه الضرور ليست كذا المطلقة بل هي
المعبر بها وقد كانت فاعلمها والضرور بشرط لاول ان كان كذا
غير الضرور المطلوب الى لا ينفك فيها لاسي شرط قد ستر كان لاسي
استر ان الاخص ولا يتم اول ستر ان الاخص تحت اعم اذ السرايع في الشرط ان الاخص
للذات وجودا مادام ستر كان في المراد في قوله فضة ضرورية واما ستر
ما بشرط للضرور والذي هو دائم ستر ضرور فهو انما هو لاطلاق الضرور
واما مثال الذي هو دائم غير ضروري فمثل ان ستر ستر لاسي اصل اجاب عليه
او ستر من جهة مادام موجودا ولم يكن يجب ان يكون الصحة كما انك قد قصدت
ان بعض الناس ستر البين مادام موجودا الذات ان كان ستر ضروري
الضرور الى بشرط دوام الذات ان كان غيبا وهذا الشرط غير الضرور
التي لا ينفك فيها لاسي شرط كذا ستر كان في معنى وهو الضرور مادام
الذات ستر ستر السرايع على وجه كذا ستر اعلم والمطلقة بالضرور الشرط
كون الذات غير دائم او على وجه كذا ستر مبالغة للمطلقة بالضرور كون الذات غير دائم
فعل السرايع لاول ستر كان لاسي ان الاخص مع العام لا طبعه العام
السرايع لاول ستر كان لاسي ان الاخص مع العام لا طبعه العام

دواما
بالضرور

على السند من المراد ببول المطلق ضرورة فالضرورة المطلقة
غير المتضمنة للمعنى لا يتم وما عداها من الضمان التي لضرورة شرطية
المسروطة بشرط الوصف بشرط المحمول بشرط الوصف المعنى وغير المعنى
الدائم الغير الضروري تسمى المطلق وذلك لانه ذكر في التعليم اول الضمان
اما مطلقة او ضرورية او ممكنة هذه اقسام الضرورية واما الارواح
بكونها ماديات ذات وبسبب حاجتها مظلمة وقد يكون شرط دوام الوصف
كقولنا كل كائن متحرك له صاحب مادام كائنا لا يمتنع ان لا يصاح مادام
كائنا والذات المطلقة قد يكون محركة على الضرور كقولنا كل روح انبسط
حماقات سائر البشر مضاجع للروح غير ضروري لخواص ان تضطر تسرع
بغير فان التسوية لغيره شرط سوى اولى كقولنا لا شيء يلامى كائنا انما
ومرطن في لا يوجد الكليات على غير ضروري قد اخطانا
حان ان يكون الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كان له امخاص كقوله انما
وقد ما بعينه مثل ما للكوالك من الشروق والغروب للشمس مثل الكسوف
او وقتا غير متين مثل ما لكل انسان من ان مولود ومن السنن وما يجري مجراه
والضمان التي فيها ضرور بشرط غير الذات قد يخص اسم المطلق
بخص اسم الوجود كما خصصنا هاهنا وان كان لا يتشبه في الاسماء
زعم قوم المطلق ان كل قضية كلمة صادقة في ضرورة فان لا ضرور
وان لا ينفق في غيره لكن لا يمكن من ان لا يتشبه في الوجود والى سبب
ما لا يمكن ان يوجد فقال لا يحسن ان هذا خطأ لخواص ان كثر المحمول انما لا يخلو

هذا هو الذي لا يمكن ان يكون له كذا

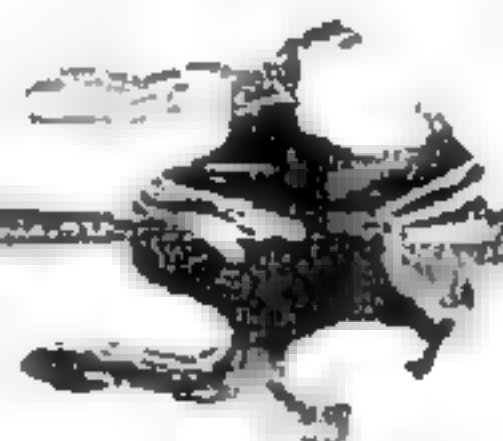


مراد الموضوع انما او سلبا وصيرون في كذا كذا الوصف او غير ذلك
كل كوكب صار غارت كل من محسوس ما يحلوه وكل انسان مولود ومن السنن
والا لكان انما وادعوه هذا فنقول الضمان التي فيها الضرور بشرط غير الذات
والضروريات لا تخص اسم المطلق وقد يخص اسم الوجودية اذ لا يشاهد في
وهي تسمى في الذات الغير الضرورية منها كذا كذا كذا
لا وجه لالكان انما ان بعض ما يلزم سلب ضرور العدم وهو المنع
على ان موضوع له في الوضع لاول ومنها كذا ليس يمكن في موضع والواحد
هذا لا يمكن الا كما يجب الوضع لاول وهو لازم سلب لا يمنع كل
كل ليس يمكن سواء كان الوجود او العدم هو منس لا يمكن ما لم يكن ملازم سلب لا يمنع
كسب لا يمنع لا يمنع لا يمنع وصدق على الواحد سواء كان هو الوجود
كوجود الواحد العدم لعدم المنع انه يمكن هذا لا يمكن هو لا يمنع
اي ضرور العدم هو لازم سلب ضرور العدم ليس يمكن لا يمنع
الوجود بل الصواب ان لازم سلب ضرور احد الحاسن احاطة
ان مراد التي تعرف لا يمكن بحسب الوضع لاول المحسوس الذي لا يمكن
شاملا لا يمكن الوجود والعدم وحاز ان كثر لا يمكن بحسب الوضع لاول ما
ذكره واحاطة خرون ان لزومه لسلب ضرور العدم لا يمكن في لزومه
ضرورة الوجود وانما ردة عليه ما ذكرتم ان لو فسر لا يمكن سلب ضرور
ولكن كذا لا يطالب في الجواب انما لا يمكن في سلب ما يقول ان لا
بمحسوس لا يمكن في سلب المكنى والمنع وانما الذي عدم منافاته اياه
لا وجه خوله في المنع

واما ان بعض ما يلزم سلب الضرور في العدم والوجود جميعا
 ما هو موضوع محسب السبل الخاص حتى كثر السبل لا يمكن الا ان يكون
 جميعا حتى كثر محسب ان كثر وممكن ان لا يكون ان غير محسب ان كثر محسب
 لا يكون فلما كان لا يمكن المعنى الاول صدقنا جانبنا جميعا خاصة بخاض باسم
 الا يمكن ان صار الواجب لا يدخل فيه وصار الاشياء بحسبها اما محسب اما
 واما محسبها وكانت محسب المفهوم الاول اما ممكنة واما محسبها فكانت غير الممكن
 محسب المفهوم للمعنى الثاني معنى غير ما ليس ضروري فذكر الواجب محسب
 لهذا المعنى هذا الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دوام ضروري لوجوده وان
 كان للضرور في وقت كالكسوف نقولوا الامكان عن المعنى الاول
 بحسب طرح لا يلزم سلب ضرور العدم والوجود جميعا ولما كان لا يمكن
 بالمعنى الاول صادقا على الطرف خاصة الخواص باسم لا يمكن وكان الاول امكانا
 عاما او عامنا منسوبا لا العامة والمساكن خاصة او خاصيا منسوبا لا
 الخواص وهذا الامكان لا يصدق على الواجب اكان هو الوجود او العدم وصار
 الاشياء بحسب الامكان لانه واجبة ممكنة محسب لال السبل ان كان
 الوجود والعدم هو الممكن وان لم يكن فاما ان كثر ضروري الوجود هو الواجب
 او ضروري العدم هو المنسحب وكانت محسب ان لا ان اما ممكنة او محسب
 ما لا يمكن محسبها هذا الامكان لا يكون ضروريا فالواجب اكان الوجود
 لا يكون محسبها هذا الامكان لما كان هذا الامكان ما يلزم سلب الضرور
 المطلق لاسف كل ضرور محذور ان كثر الممكن لهذا الامكان ضرور و
 او

اي هو م

هذا هو المحذور



او وصفه
 وقد قال كل من منهم معنى الثالث كانه اخص من الاول
 المذكور من هو ان يكون الحكم غير ضروري لالته ولا وقت كالكسوف لا
 يطال كالغير المتحرك بل كونه مثل الكتابة بالاسنان فكونه لا اعتبارا بل
 واجب محسب وهو وجوده ضرور وتوحي لا ضرور له الالته
 لا يمكن على معنى الثالث اخص من الوجهين المذكورين وهو سلب الضرور المطلقة
 والوصفة على الطرف خاصة كما للكتاب القاسم بالاسنان على هذا الصبر
 واجبة محسب وما يكون له ضرور مما هو الضرور ان الالته لا ضرور لم
 وقد قال كل من منهم معنى آخر هو ان يكون الالته لا اعتبارا بل
 بوصفه السبل طال بل لحوال الوجود بل حجاب السلب بل بحسب السبل طال
 لا استيفان فاذا كان ذلك المعنى غير ضروري الوجود او العدم في وقت
 له في المستقبل هو ممكن ومن شرط في هذا ان يكون معدوما في الحال
 ما لا يتغير بذلك لانه بحسب ان اد اجعله موجودا خرجته لا ضرور الوجود
 ولا يعلم انه اذا لم يعلم بوجوده بل فرضه معدوما فقد اخرجته الى ضرور
 العدم فان لم يضر هذا لم يضر ذلك وقد يطلق الامكان على
 رابع وهو سلب ضرور الوجود او العدم في الاستيفان ولا يعتبر حال
 الواقع بل لا حجاب السلب في الحال واعتبر يوم واشترطوا في الامكان
 العدم في الحال الى ان يكون العدم الوجود لا يتم فالواها اعتبر هذا لا
 لان الممكن في الحال لا يخرج عن الوجود او العدم ويقتضي احد ما دون الالته
 لا يخرج ضرور ما ينز الوصفية او الوصفية او غير ذلك الباني على
 الامكان الصفة

ما هذا معنى لا كله وقال السج لا نحالي ان اعي هذا لاجسادنا ايضا لكن لما
 لا انا اقله كل في ذلك حسنت الذعر والعبر من منكره العقل في الخارج ^{دو} ^{دو}
 مخصصه ليس من خارج عما ذكره في غير من محسبها لا من ^{الكلمة} ^{الكلمة}
 الى هذه الجهات يعلم على اعتبارها ما سلف لكان الواجب الكلمة السالبة المطلقة لا تطلق
 العام الذي يخصصها الضرب من اختلاف ان كثر السلبات كل واحد واحد ^{الموصوفات}
 الموضوع الوصف المذكور بناء ولا غير من الوصف الخالص كمن كان يقول كل واحد ^{واحد}
 ما هو في معنى غير من غير من في معنى حاله ^{واحد} ^{واحد}
 المطلقة لا تطلق العام من ان السلب المحمول في كل واحد واحد متصدق على الموضوع
 في الذكر المعنى الذي في كونه في الموصوفات لما في غير من ان ذلك السلب الوصف في اوصاف
 دام كذا او ايم ضروري او غير ضروري ايم او عند ايم فانما هذا ليس ^{كان} ^{كان}
 معناه لاس من ان قال في المعنى المذكور الا وسفي عنه في رغبة من من فاذ كان محسب
 اعم منها وانما قال في كمن كان يقول لم يفعل كما تقول لان قولنا كل في معنى عنه في
 صفة الاحباب العبد في صفة السلب انما اورد ما لعلم ان السلب الكل محسب ان كمن ^{المعنى}
 ولهذا نقول فيما في ان اول اللفاظ بالسلب الكل المطابق هو ما ساء في قولنا كل في كمن
 ليس في السلبات او كل في معنى عنه في ولم يقل ان اول اللفاظ هو قولنا كذا وكذا
 لكن للنفاس التي تفرقها في ذلك عادة في استعمال السلب الكل على هذا الصواب
 واستعمل في الجواب السلب الكل في هذا على زيادة في بعض على بعضه لا تطلق ^{الوصف}
 لاس في رتبة او كمن في بعض في ذكر عند ايم انه لاس في ما هو في توصف البنية بانه في ما ايم
 موصوفات بانه في وهو سلب عن فكر او جدر الموصوفات في مادام في موصوفة له

الا ان لا يتصور له ذلك ما سال ان يصح له العزيم مع ج ب فثبت هذا الاستيعاب
 بسبل الفروقات فوا و اجاب عن ضرورت اطلاق الذي شرط في الموضوع وهذا قد
 كسر الراس ايضا في حال الكمال المرحوم لكن السالك الكمال المطلق لا يطلاق العام او لا يرا
 به هو ما ساوي قول كل ج مكره ليس او سلب عن ج ب من غير بيان ذلك حال الكمال
 الوجودي في هو المطلق في خاص ما ليس او في قولنا كل ج سفي عن ج ب فثبت هذا العزيم
 من غير بيان السالك الكمال المطلق فاما كذا ان لو سلبت من غير قيد المعلومات
 من حيث السلب الكمال هذا المعنى بل السلب كذا خص هذا ان يقول
 ما العزيم ليس ج ب مكره ج كذا عند ج ب لا من ج ب و مرصوف ج ب مادام مرصوف ج ب
 وكذا يقولون انما رتبة ج ب من حيث و لا من ج ب مادام كذا وهذا المعنى
 المطلق والاداه و من الج كذا السالك مادام كذا لان العزيم العامة عزم والفرد
 بالاداه و اذا كان مفهوم السالك الكلم هذا في غير الراس لم مفهوم الموجبة الكلم هذا
 و طعنوا ان مفهوم قولنا كل ج ب كل ج ب مادام ج ب ليس كذا كذا في الالفاظ
 بالسالك الكلم المطلق ما ساوي قولنا كل ج مكره ليس او كل ج سلب عن ج ب من غير
 وجه ج ب كذا ليس ج ب الا سلب عن ج ب والمطلق الخاص هذا بدل الضرر
 والادام الى الوجودية واللا ضرورية والوجودية الاداه و قد مر فاما قولنا
 ساوي قولنا و محقق في الحاشا يقولون لا لاس من ج ب لكونه سالك الى العزيم
 قولنا كل ج ب انما هو ج ب و كذا للجه موضوعا الى الذكر منهم من كذا السالك الادام
 و منه ج ب و ذلك لان قولنا كل ج ب منهم منه العزيم سبوت اليه للجه
 جعل العزيم بسبب هذا الحكم في الادام السالك الادام العزيم سبوت اليه للجه

مدكوراً منهم بالعرف وبقا الحكم عليهم في عدم دوام السلب واما الوصف اما قولنا ان
وان منهم من دخل في الحكم لكونه من كذا الحكم فنعم الدوام بدوامه لذلك اذا قلنا
السان عام لانكم العرضا فنعم من يمتثل له باللسان بالعلم اما اذا قلنا لا
باللسان شيئا لم يكن لانه منهم من كذا لم يمتثلوا به جميعا او كانت له سائبة كذا في غير الفكر
عليها مع ذلك فثبت فنعم منه دوام السلب واما الوصف هنا حكم قولنا لاسي من كذا اما اذا
قلنا لاسي من كذا او حتى غيرت لايهم منه دوام السلب بل السلب الجاهل لان قولنا لا
يحد من سائبة ذلك اذا قلنا كل كذا لم يكن لاسي وانه عند ان كل كذا صدق عليه اسم السلب
وذلك لا يستلزم الدوام وكل هذا اذا قلنا كل كذا سلب عنه او كل كذا سلب عنه لذلك لا
نذكر العرض اذا قلنا لاسي باللسان لا وصدق في غيره النوم او كل لسان كذا لم يكن لاسي او كل لسان
لسبب غيره النوم او حتى غيره النوم واما في الفروع فلا يبعد من جهة الفروع
منها ان قولنا كل كذا فالضرون لاسي بحال الفروع بحال السلب عند واحد واحد
بالضرون لاسي من كذا بحال الفروع لكون السلب عاما ولجميع ولا يستلزم لاسي واحد
الا بالحق فكون مع اختلاف المعنى في الفروع في اللزوم لاسي في احد المعنى
وعلى هذا القياس لا يمكن مدعى ان قولنا لاسي من كذا قولنا كل كذا
معتق وان ان الاول عند العرف دون الثاني اذ لا يمكن من الاطلاق اما في الفروع
فلا يفرق بين كذا فاده ان الضرون تسفي الدوام بدوام الوصف ضرورة سواء قلنا
لاسي من كذا بالضرون او كل كذا لاسي بالضرون تسفي سبب علة مادام في كل الفروع
منها روي آخر وهو ان اذا قلنا كل كذا بالضرون لاسي او بالضرون لاسي من كذا تسفي
ان سلب لاسي الذي تسفي كل واحد واحد ضروري اذا قلنا بالضرون لاسي من كذا

او لا يبين ضرورة تدل على ان كل واحد واحد موضوع للسلب الضروب
 تدل على ان الضروب مختلفة بالجل تدل على علوها بالشعير بطريق التزام بالمان تدل
 على علوها بالسور وعلى علوها بالجل بطريق التزام فهاج احدا من المعنى بل انما
 اذ تصدق احد ما بعد فآخر وحقق لكل من الجهتين ان له اثباتا لنفسه في المحمول
 وانما تدل على السورة على النسبة بين شيئين الجبهة على السلب البين هو النسبة في المجال
 لا يوجد التبعية للفظ بضعف الالالة للفظية ومتى اخذت كاي المجال للبحر
 وقبح الالالة وزعم بعض الساجران انه ليس في قوله من السورة كان للجل في تقديم
 للسورة كذا فينا ثم اوضح الطبعي لوجه الجمل ان كونه مباح في وجه السورة كونه
 لكن بعد من كونا من المعنى ولهذا اخرها السج في المجال الاول وقد عينا المان اذا
 حكم الضرورة فكذلك لا يمكن اذا قلنا كل الامكان لم يحتمل كونه في جميع السلب
 واذا قلنا بالامكان لا يجرى في كل جهة ظاهرة وكذا في اقل الجهات ما كان في
 حلات وفات بين عبارتي الجبهة للجل اعلم ان اطلاق الجبهة عا ر في اطلاق الجمل
 وفي اللزوم فانه قد تصدق احد مما دون لاخره لا اذ كان متساويا في الكثرة
 فيه اسان اسود صدق في كل انسان ايضا في كل الجبهة من حكم المحمول كذلك امكان الجبهة
 ايضا فانه اذا فرض في نفس الامور ان لا يكون الا الساخر او غير ذلك من الالمانية
 لها صدق في اطلاق ان كل لون هو ساخر او ليس في اطلاق الجبهة في ذلك
 كان محتملا لا يصدق فاما لا يمكن اذا قلنا المحمول بالامكان في الخاص ككل لون
 ساخر او هو ان الضروب لا تكون ساخا فذلك اذا فرضنا انما السور المحمول
 الا الا ان صدق في اطلاق الجبهة في كل جهة اسان فاما لا يمكن في الامكان
 اذا اخول المحمول

ان لو لم يكن محكما بالامكان العام لما لم يكن بالامكان الخاص وهو اما ضروري او ضروري
 لا امتناعا وبوجه اخر مع ثبوتهم لهذا النسك وتوقعهم ان انتم علم بعوده ^{معلطون}
 فلما صح لهم من ان لم يكن او فرض كذلك حسبوا انه لم يرد انه بالضرورة ^{للمسئرين}
 صالح ذلك وتادوا في الغلط لانهم لم يذكروا انه ليس يجب مما ليس يمكن بالمعنى الخاص ^{او بالاحتمال}
 انه بالضرورة ليس بل ربما كان بالضرورة ايقين وكذلك قد معلطون كثيرا ويطنون
 انه اذا فرض انه ليس بالضرورة لزم انه ممكن حتى تنكسر الامكان ان لا يكون وليس كذلك ^{لكن}
 علمت لك ما عهدت انك سجد هو لا بعد ايراد هذا النسك وتوقعهم علمه ^{معلطون}
 ونعقد ان لم يكن ليس يمكن ان يكون فهو بالضرورة لا يكون ونشأ عليه النسك المذكور
 وتادوا في الغلط ولم يذكروا ما ليس يمكن بالامكان الخاص الاخر لا يلزم من كون منسفا
 بل ربما كان اجبا لما مر آتيا ان ليس يمكن بالامكان الخاص كونه اما ضروريا او ^{لا}
 او ضروريا لا امتناعا ولذلك قد معلطون لنا من يظنون ان سلك الضرورين ^{سائر}
 لا يمكن الخاص المنكسر لا يمكن ان لا يكون وليس كذلك لحوار ان يكون منسفا ^{فالك}
 المباح لا ينافي النفاذ عكسها اسان لا كلام في النفاذ علم
 ان النفاذ هو اخلاص فضائل الكتاب السلب على جهة بعضي لذاتها ان يكون احدها
 بعينه او لغرض بعينه صادقا واخر كاذبا حتى لا يخرج الجدل في الكذب منها
 وان لم يستش بعض المكاتب عند جمهور النجوم النافذ قد يكون من المفردات
 وقد يكون من النفاذ والنفاذ البين من النفاذ هو اخلاص فضائل الاحكام ^{السلب}
 بحث بعضي لذاته ان يكون احدها بعينه او لغرض بعينه صادقا والاخر كاذبا
 فالاحكام كالجبريل العبد فانه مع نفي فضائل من مريد من نفي فضائله ^{مفرد}
 صور

فوقه فصين يخرج لاختلاف الذي نزع عن العضفين ^{حالة} لاجاب السليح كح
فصين يخرج ما كان لاختلاف العدول والتجيب والجملة الشرطية غير ذلك بول
لذا تم يخرج لاختلاف الذي لا يفيض لانه قد وجد ما ذكرنا آخره بواسطة ^{الماد} سلب
كقولنا هذا السان هذا لسان طين انما لسانه ذلك لان بعضه ليس رقيق لانه لا يخرج
وان سادى الى الجان لا سادى في السان فاض المقبول لاعدده بل شرطه لا يقتسم الى
الصدق والكذب كيف كان ولهذا قال بعضنا بغير عنه ثم الله بغير حتى يخرج ^{الصدق}
والكذب منها وانما قال ان لم يخرج بعض المكاتب عند الجمهور لانهم زعموا ان الصدق
والكذب تاسع في الواجب المنسج الصدق في اجاب الواجب المنسج والكذب في سلب
الواجب فيجب المنسج فاذا قلنا هذا الانسان حرم هذا لانه ليس بحرم وهذا لا
ليس بحرم هذا لانسان حرم بعض الصدق لاول والكذب الثاني في كل من الماد
واما في الماهي الخاص بالصدق والكذب فغتنا في الماهي الجاهل بحسب انواعه والاعمال
وان كان في السان السان لملنا بغيره غير اما في الاستقار من ثم الجمهور ان الصدق
والكذب غير معتبرين بغير الامر وفيه نظر لاسناد الجهاد في بعض
لا يعلل بحجها ومنع دونها وانها ملك العقل لا الراجح يعرف لنا فطر البضا
واما مطلق السان فغير المنافاة الذاتية منسجين وحده او عدما او سوا
اختلاف فهو من في لدوب والاسماء بحث بعض لزام محو جديهما واسماء
الاخر وذلك لان جديهما عدم ضروري فكل من الاسماء فكل من الاسماء
على البنية الا لما قلنا بالان مما قبل لا اسما انما هو الثبوت في انما يكون
سواء للايجاد الحق في بعض السان في ما ذكر المراد في سبب هو واما
هذا الاما

عصر الناس حين لا احد من الناس لم يخرج بعض الناس حجر من راسه واحذر الناس كتاب
 عصر الناس كما يتجرى بالانقسام الضاحا حاصله واعتبر من سلك الصراط المستقيم
 في كل مادة والمناسبات الجارية في محملات الكمية والكيفية اذا عرفت
 ما ذكره من السرايط مع تلك السرايط بحسب ما شرطه اخرى على الوجه كما يقع في
 الموضوعات ثم اورد امثلة المحضرات المتناضية في المواقف المتكافئة كالصالح والمؤثر
 في مادة الاحياء السالبة مادة الاستباح والجزم في مادة الامكان والكاف في بعضها
 والمناسبات الجارية من المحضرات لا يربط الى ان المتضامين احلقت في الكم والكيف
 فاما متناضيان بعد مجزئ السرايط وان احلقت في الكمية دون الكيفية فاما
 متناضيان ان احلقت في الكيفية دون الكمية فان كانا كثرتهما متضادتان
 وان كانا حترتهما داخلتان بحسب الضاد وهذا النوع

اسان

كل حجة متضادة فان لا شيء من حجة فان الساتر الواسع من المطالب

متضاد

بعض حجة اطلاق الضاد لبعض حجة ان المطلق متضاد للمطلوب ولم
 تراعى فيه الاحتمالات الكمية والكيفية ولم تأملوا في التام ام كيف لم يكن
 احوال السرايط الاخرى حتى يقع التقابل فانه اذا عرفت بقولنا كل حجة ان كل واحد من
 حجة من غير زيادة بل ان اريد ان يثبت لكل عدد حجة من غير زيادة يكون
 ذلك الحكم في كل واحد من حجة ان لم يمتنع ذلك لم يحسن كثر قولنا كل حجة متناضية
 قولنا بعض حجة فيمكننا باصديق ذلك ونصدق اذا ذكرنا ذلك بل ولم

ان

اننا انما نفي في الصديق بمتضاده اعني الساتر الكلي فان الاحتياج على كل واحد
 اذا لم يكن شرط كل وقت حاد ان يصدق الساتر عن كل واحد من بعض اذ لم
 يخرج كل وقت رغم بعض الناس ان بعض المطلق المتناضية هو فاسد
 لاما اذا قلنا كل حجة بالاطلاق كان معناه ان الساتر الكلي باسلك واحد من افراد حجة
 كغير ذلك الحكم كل وقت كل اطلاق لمتناضية قولنا بعض حجة ليس ايضا بالاطلاق
 صدقها مقابل محض صدق الموجبة الكلية مع صدقها الذي هو الساتر الكلي فضلا
 عن صدقها في الساتر الجزئي وذلك لان لم يكن الاحتياج الساتر باحراز حجة وقت
 غير وضا الساتر الصحيح الاحتياج الكلي مع الساتر الكلي والساتر الجزئي كقولنا كل الساتر
 متضاد لاطلاق الساتر لان الساتر لا يفسد لاطلاقها اذ كان احد مادتها في بعض الحقائق
 في الصديق الكذب فان الاحتياج وقت متناضية الساتر الكلي ليس بالاطلاق
 المطلق حجة ان كثر اذ ان قوله ان لم يمتنع الا ان لم يمتنع الموجبة الكلية بدون
 الدوام وقد مر من الفضول السابقة احكام التوفيق بل حجة كثر نفس
 كل حجة بالاطلاق تراعى بعض حجة فاما ليست وبعض قولنا لا شيء من حجة ان
 بعض كل حجة في حجة فانه لا يمتنع قولنا بعض حجة فاما ليست وانما يعرف الفرق
 بين الداهية والضرورية في بعض قولنا بعض حجة فاما لاطلاق قولنا
 كل حجة فاما ليست حجة وهو مطابق للفظ المتضمن في الساتر الكلي وهو ان
 لا شيء من حجة بحسب التعاريف المذكورة بعض قولنا ليس حجة فاما قولنا كل
 حجة فاما ليست اذا عرفت ان بعض المطلق الداهية في بعض الموجبة الكلية المطلق
 الساتر الجزم الداهية وبعض الساتر الكلي المطلق الموجبة الجزم الداهية

الاداء في كل وقت

ونسب الموحدة المحرمة المطلقة السالبة الكلية الدائمة ونسب السالبة المحرمة المطلقة
 الموحدة الكلية الدائمة كما ذكرنا في الكليات قوله تعالى في عذبة ملائكة آتاهم
 الى ما كانوا يحسنون فرجعت لتسعى لعزفهم وانما سند الاطلاق اذا اخذ من كل جهة
 مني عذبة او سلب عذبة فلو كانت تعرف الفروع الى استحقاق الفروع من الدائمة
 والضرورية لما كنا قبل من حوازيه في الدائمة بدون الفروع وليس المطلق
 والضرورية من نفس الحوازيه كما في الدائمة والضرورية قوله هو مطابق
 للنظر المستعمل في السلب الكلي وهو انه لا ينسب من جهة تحت التعريف المذكورة
 لان الاول ينفذ الاطلاق الثاني العرفي كما في الفصول السابقة فلف بطابق
 واما المطلقة التي من اخص وهي التي خصصنا لم يحن باسم الوجودية ماذا
 قلنا فيها كرجعت الى كل الوجه الذي ذكرنا كان مضمنا ليس بها بالوجه كل جهة الى
 بل انما ينسب في الصلح اذ لا يكتفى وادامنا فيها ليس في نفس جهة الى
 الوجه الذي ذكرنا كان نسبة المتأمله ما منهم موقوف بعض داما له احكام
 في اول سلبه اذ اسبق الحكم ان كل جهة مني عذبة وفيما لا يراها فانما سالبه
 ان يكثر من داما او اثباتها ودر ان الوجودية اما لاداه وهي المطلقة
 مع فاما للادام او لاضرورية وهي المطلقة مع وبدل الاضرورية والادام
 لكونه نفيضا للوجودية كمنزلة لاطلاق العام والاضرورية لكونها نفيضا للفردية
 كمنزلة لاما كان العام فالوجودية اللاداه مركبة من مطلق عامتها
 موحدة واخرى سالبة والوجودية الاضرورية مركبة من مطلق عامتها
 وممكنة عامة وقد عرف ان بعض المطلقة الدائمة ونسب الكلية الفردية
 المطلقة

المعاري

ونسب الوجودية اللاداه احدى الدائمة ونسب الوجودية الاضرورية
 اما داما او ضرورية مطلقه بعض قولنا كل جهة لاداما اما بعض جهة داما
 ليس او بعضه داما ونسب قولنا لا ينسب من جهة لاداما قولنا اما
 داما او بعضه ليس داما ونسب قولنا كل جهة لا بالفردية قولنا ليس ليس
 داما او بعضه بالفردية ونسب قولنا لا ينسب من جهة لا بالفردية قولنا ليس ليس
 داما او ليس بالفردية والنسب مختلف حيث قال اي بل في اكثرها هكنا
 اي بل اما بالفردية كل جهة اوت مساوية عنه كذلك وضاده في هذا
 ليس في نفس من الوجودية بل هو بعض الممكنة الخاصة السالبة المحرمة في بعضها
 اي بل اما داما بعضه اوت مساوية عنه كذلك هذا اقرب فانه ينسب الى
 الكلية الوجودية اللاداه وجارحها ايضا نفيضا لوجهها الكلية الصحيحة
 كمنزلة ولا تخلفه نسبة لاقصه بها متباينة او بعرض وجودها
 للوجودية في غير احد متباينة لاقصه بها لا عابا السلب او بعرض وجودها
 ويمكننا بحصول هذه القضية وهو ان مركبة سالبه من اقصه للوجودية
 كما وجهه من موضوع الاصل مستندا بقضية المحول المحول محال اذا كان لا يصلح موجبا
 ومستندا بالمحول المحول سببا للمحول ان كان لا يصلح سالبه لان اصل موجبا
 او سالبه يرجع الى موجبه من اقصه لوجه السالبة في بعض قولنا كل جهة لاداما قولنا
 ليس في الذي يربط بالاعتبار داما لان اصل يرجع الى قولنا كل جهة الذي يربط
 بالاعتبار في نفس قولنا لا ينسب من جهة لاداما قولنا ليس بعضه الذي يربط
 راتا داما اذا لا يصلح الى قولنا كل جهة الذي يربط بالاعتبار بالاعتبار وهذا مقرر في
 جميع الاربعة

بج

6

وعلى كل حال فمنها نسبة المحمول الى الموضوع في بعض اوقات وصف الموضوع
 كما انهم في سطره زاده على السخصيه مجردة لآليات والفرق ومع ذلك فلا نفوز ما
 مطلق وجودي بهذا السطر لانه ليس كذلك كل وقت كل وقت فانه يكون في كل وقت
 مادام وجود الذات فهو وقد عرفت هذا والقوم الذين سبقونا لا يمكنهم ان
 يستعملوا ان يضاهوا على هذا وما في هذا من طول ^{لغوي} ان يتجنى النقص
 من المطلقات من الحيلة كما قد سطره زاده على السخصيه مجردة لآليات والفرق الذي
 لا يطلق مع ذلك السطر ويخصيص اسم المطلق بالعرف لا يستعمل المطلق الوجودي ^{منه} الى
 الوجودية باللائمة والوجودية باللا ضرورة اذ عاز يجنوا العرفي دون العرفية ^{المطلقة}
 وحينئذ المستعمل فيمكن ان يضاهوا على هذا الاصطلاح لانهم يستعملوا المطلقات
 في استعمالهم واستعمالهم على وجه لا يصح استعمالها بالعرف لان من امثلة العلم الاول
 للمطلقات قوله ان في من مستعمل وكل ما في مستعمل وما يجري هذا الجري وكذلك
 في الاستدلالات لان العلم في استعمال المطلقة حيث يمكن استعمال العرفية هناك
 في لا يمكن الخلاص على وجهها اليه وهو القول بكون المطلقات متناقضة على الاطلاق
 هذا ما في الكتاب في كلام لانه ان كان اصطلاح هذا لاجل اول كلامه ارسطو وابا
 فذلك لوجه كما ذكر ان كلامهم لا يستعمل هذا الماويل ان لم يكن كذلك لما الحاجة من التفسير
 بعد بحث الحق وان كانت الحيلة ان يجعل قولنا كل وقت انما يقصد فيه قصد ^{الاضام}
 بعينه لا مع كل آحاد في كل ما هو موجود الماويل لان ذلك قولنا ليس ^{الاضام}
 الى مرجحات زمان موجود بعينه وح فاننا اذا احتفظنا بالمرتب في كل زمان بعينه
 بعد ما يربط ما نحن ان نحفظ ما حفظه سهل صح الناقض ودمض هذا قوم ^{الاضام}
 انما

ايضا ليس يمكنهم ان يستمر في مراعاة هذا الاصل مع ذلك متخاضون الى ان
 تعرضوا عن مراعاة شرائطها غنى والفرج في بحسب ذلك الكتاب السنأ
 ولم يتجلب لمحق الناقض من المطلقات ان كانت الحيلة المناسبة ما ذكره ههنا
 فوافي من ههنا في الاحتجاج الى اراد ما العرفي من المطلق هو ان يقتيد بموضع المطلق ^{منه}
 معتنق الموجبة والسالبة مع تناقض ذلك لان المطلقة من دون هذا القيد ^{منه}
 لا تسامحان لجواز ان يكون وقت لا محاب غير وقت السلب اما اذا احتجوا لزم الناقض ^{منه}
 فصدرك الكسرة زمان بسبب لا الحرس ايضا ذلك بعينه لزم الناقض من الكل والجري
 بعد رعاية الشرائط الباقية للناقض وهذا وافق من ههنا في هذا الموضع ^{الموضوع}
 الجايل الى الماضي كما مر في بحسب الموجبة الكلية لكن لانهم الناقض في بحسب اول ^{منه}
 لا يمكنه الاستمرار على مراعاة هذا الاصل جميع المواضع لانهم ذهبوا الى انعكاس ^{منه}
 الكلية المطلقة بهذا الاعتبار وقد لا يرد صدق العكس لانه يصدق قولنا لا واحد ^{منه}
 من كتاب الموجودين هذا الان بالكل الذي في هذا الذي لا يصدق الا واحد من ملك الذي في
 وهذا هذا الان كتاب لما زان لا يكون في هذا الان من ملك الف وقد ذهب اصلا فلا
 صدق من القضية على انهم لا يستعملوا الموضوع في هذا الان الوجهة المال انهم ^{منه}
 لا اعراض عن مراعاة شرائط نشر النوايد العلوم وذلك كما عرفت جهات
 الجبل التي في نفس الامر لا يفرح جعلوا الجهات متعلقة بالاسوار كما مر في بحسب ^{منه}
 واعلم ان هذا الناقض اذا لزم لسبب الموضوع في من من استا اذا قد اعلم ^{منه}
 معتنق ترك الموضوع مطلقا على ان من صلي بحسب الناقض من المطلقات بدون ^{منه}
 من من السدادات ايسان الى سائر دوات الجهات اما الداه

تناقض

بنا فصحتها بحري عما نحو ما فاضة الوجود متساوية بحسب الجبل الأول في قدرتها
 وليعرف من ذلك أن ما قولنا بالضرورة كل جـ ك فمقتضى التساوي أن كل سـ ا يـ ل
 لا يمكن أن يكون ذا كون لا يحجب الخاص لئلا يكون لبعض جـ ك و لـ مـ ن ما يلزم من هذا لا يمكن
 في هذا الموضع أن ما قولنا بالضرورة أن لا شيء مـ جـ ك فمقتضى التساوي أن لا شيء مـ جـ ك
 يمكن أن يكون لبعض جـ ك بذلك لا يمكن أن يكون له كون لا يكون له كون فمقتضى التساوي أن لا شيء مـ جـ ك
 التساوي المذكور يمكن أن لا يكون متساويين مـ جـ ك في المكان لأنهم في قولنا بالضرورة أن لا شيء مـ جـ ك
 متساويين على ذلك التساوي في المكان يمكن أن يكون كل جـ ك في المكان لأنهم في قولنا بالضرورة أن لا شيء مـ جـ ك
 موجبه سالبة ولا سالبة موجبه فاحفظ ذلك لأننا لا نشأه سهواً لأن قولنا يمكن أن لا يكون
 يمكن كل جـ ك بالامكان لأنهم متساويين على سبيل السبب ليس يمكن أن يكون كل جـ ك و لـ مـ ن
 بالضرورة أن لا شيء مـ جـ ك وتتم انتزاعاً من تساوينا بالاعتبار على التساوي الذي يستند
 أما البينة فمقتضى المطلقة المتقدمة بحسب الدلائل كما مر في الجبل الأول
 أن فضل الدلالة الوصفية التي هي العرفية العامة المطلقة المتقدمة بحسب الوصف
 وبعض الضرورة المطلقة الممكنة العامة فإذا قلنا بالضرورة أن كل جـ ك فمقتضى التساوي أن لا شيء مـ جـ ك
 كل جـ ك وتساويه قولنا يمكن أن لا يكون العام أن لا يكون بعض جـ ك و لـ مـ ن التساوي ما يلزم
 مما لا يمكن أن يكون لا يمكن أن لا يكون وزعم قوم أن موجبه هذا لا يمكن أن لا يكون
 وبالعكس انتزاعاً من ذلك ليس كذلك وإذا علم تناقض ضرورات لا يلزم إلى أهل الممكنات
 لا يلزم من تناقض تلك الممكنات من الضرورات لا يلزم على التفصيل الذي مر
 وهو لا يمكن أن يكون كل جـ ك بالامكان الخاص متساويين ليس يمكن أن يكون كل جـ ك و لـ مـ ن
 هذا أنه ممكن أن يكون ذلك أكثر من لزوم أنه واجب بل لا يلزم من ذلك بالضرورة
 ما مر

[illegible]

فولما لم يفرقون بعض الذي هو لشيء بالامكان بالعام هو بـ وليس قولنا
لا شيء مروت بالامكان الخاص قولنا بالفرقون بعض الذي هو بـ بالامكان
العام لشيء ومرتنا هذا الضابط في ما في الوجودات فيلتحق مره
واذا عرف بعض الكل عرف بعض الجزئ فبعض قولنا بعض بـ بالامكان الخاص
قولنا كل بـ اما لشيء بالفرقون او بالفرقون ونبعض قولنا ليس بعض بـ بالامكان
الخاص مع لما كل بـ امات لفرقون اوله بـ بالفرقون وانما قد فعل هذا البعض
وذلك فيخرج لما بيننا ما في الوجودات انه لو فضل السقف لما ركز في ال
مع كل واحد البعض الخاص بعد السقف اذ كذب قولنا بعض كقولنا بالامكان
الخاص مع كل واحد من البعض وهو قولنا ليس بالفرقون بالامكان بالفرقون وولما كل
حوال بالفرقون ما لغير ان لا يفضل كما فعلنا او نخل بضية واجد كما ذكرنا في بعض قولنا
بعض بـ بالامكان الخاص مع لما لا شيء بـ الذي هو لشيء بالامكان بالعام بالفرقون
وليس قولنا ليس بعض بـ بالامكان الخاص قولنا كل بـ الذي هو بـ بالامكان
العام بالفرقون لشيء انما لا على المطلقات العكس هو ان يحمل المحمول
من البضية موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبعاء الصدق كالم
العكس ان يحمل المحمول البضية موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية
وبعاً الصدق كالم وهذا يعرف للعكس الخاص بالكميات ولعله انما اختصم بالكمية
السطحات غير متقنة وقد يتبادر ان كتاب السطحات انما شرط موافقة العكس
في الكيفية لان المخالف غير لازم لانه اذا صدق كل بـ ما رفته بعض بـ كما نحن
ولا يلزمه بعض بـ لشيء في الحواجز ان يكون الموضوع ما واما للمحمول فلا يمكن سلبه

ولذا اذا صدق ان شيئا لم يزل له بعضه لم يزل له بعضه ولا يزل له بعضه لم يزل له بعضه
الكل في الموضوع سائنا المحل ولا يمكن حمله عليه وانما قيد بالصدق في العكس لان لازم
محل ان يكون صادقا على قدر صدق اصله وانما لم يعبر الكثرة ان اعتبر قوم ومع
في نسخ لا اشارات لان اللازم جاز ان يكون له في صدق العكس كذا في اصل
لان قولنا كل حيوان انفسه مسلم بعض الحيوان انفسه وودحت الحارة ان سلب
نعكس اليه المظنة الكلية وثبتت بها منعكس مثل نفسها والحق انها ليس لها عكس الا
ليس في المحل التي قبلت فان لم يكن في سلب الضحال سلبا بالنقل عن كل احد في السلب
ولا يمكن ان نسلك انسان عن سلب من الفجاءين في زمان من سلبا سلبا لاطلا
عن سلب في الكثرة موجودة الا في سلب ولا يمكن سلب في ذلك السلب عن زعم فهم ان السلب
المعظم الكثرة تنعكس في نفسها المحل الى سلب كذا في المحل ان لا عكس لها لا كذا ولا جزمه الا
اذا فترت المظنة بالعرض العامة المختص من صحتها بوقت معين كالمحل في العكس
الذي قبل الضال السابق لان العرض في الكلية تنعكس في سلبها كما سيجي انما اذا لم يفتد
فلا لان كل خاصية متعارفة سلب في النوع بالاطلاق ولا يمكن سلب النوع عنها
كلها ولا جزمنا كقولنا لا سلب في انسان ايضا في الاطلاق ولا صدق في سلب ايضا كذا
ليس في انسان فان كل ضاحك انسان ما يفرض ما كان لا مام لا فائدة في المختص
ما في بعض الاعراض العامة ايضا كما يمكن في الانسان وحواشي ان السلب اراد
ان يبين انما لا تنعكس اصلا لاجل الكل ولا بالجنس في العرض العام تنعكس جزئيا
والجواب في محو سلبا لان لازم الا ان يوضح المظنة على احد الوجهين الآخرين وانما ان تلك
الحج كيف هي فقولنا اذا قلنا ليس في سلب ما لم يزل له بعضه ليس في سلب ما لم يزل له بعضه

والاصدق مضى وهو ان بعض سبب المطلقة فلفرض ذلك البعض شيئا معساو
 كذا فلو لم تكن مضى دوت معا فلو لم تكن مضى دوت معا فلو لم تكن مضى دوت معا
 بل ان العكس الحرجي الموجب اجبة فان لم نعلم بعد ان العكس الحرجي الموجب قد كنا فلما
 لا ينشئ ما هو حجة هذا مجال اسما الحجاب عنها فهو ان هذا ليس مجال اذا احد
 مطلقا لا بحيث عادة البيان فقط قد علمت انهاء المطلقة لصدق ان كذا قد
 سلك الضحال ما يفعل السلسل المطلق عن كل واحد واحد من الناس اجماعا على ما
 الوجهين لا يخرج من الاطلاق بل ان الباطن انعكس على نفسها هذا الحجة عنها
 احتجوا على ان العكس السالب الكلمة المطلقة بالافراض فبالا اذا صدق لاسي
 وحده الصدق لاسي رتبة ايضا الاطلاق الا لصدق مضى وهو لولا بعض سبب
 فلفرض ذلك البعض سبب شيئا معساو والمضى كذا فلو لم تكن مضى دوت معا فلو لم تكن مضى دوت معا
 مصدق بعض سبب وهو عكس بعض سبب الذي هو بعض العكس كالحجى بعد وقد كان لاسي
 سبب هذا خلف والمولى انه ان اخذ المطلقة لا بالمعنى الذي ينهمر عبان السلسل
 الا العرف العام لا كذا هذا خلفا لما مر ان المطلقة لا بالمعنى المذكور لا هنا ضان الحراز
 اجتماعها اذ صدق سبب الضاحك عن كل افراد الاسان صدق ايضا احكام على
 بعضها وان احده عرفت او خصص موضوعها لوقوع العكس كسبب الحجى وكذا ذلك خلفا
 اذا احده عرفت فلام اذا صدق لاسي رتبة مادام صدق لاسي رتبة مادام
 والاصدق بعض سبب حجة موت كما مر ان بعض العرفية الحسنة والافرض ذلك البعض
 كذا فلو لم تكن مضى دوت معا فلو لم تكن مضى دوت معا فلو لم تكن مضى دوت معا
 لاسي رتبة مادام هذا خلفا واما ان خصصت سبب فاذ صدق لاسي

من حيث ذلك الوقت فصدق بذلك الوقت لاسي مرتبة والا لصدق
الوقت من غير ذلك وان كان بعض ذلك الوقت وقد كان لاسي مرتبة
في ذلك الوقت هذا خلاف وهذا العكس انما يصح على ان لا شرط وخروج
في الصواب الا لما لم العكس لحوال ان لا يكون من متحققا في ذلك الوقت كمرور
مال الوقت واما الجواب المحرر في العلم من طريق المباهنة التي احدث من العلم
لاول للاختصاص الى ان ذكرها فانها وان اعجبها عالم من زورة وقد متنا جالها ان
كما بالسنن استخرج قوم من عقيد اسطوخودوس ان الفكا من السالبة الكلمة
كنسها واستحسنها الفاضل ابو نصر الفارابي وهو فيهم والواجب بيان لينة مباهنة
مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة
معنى السلسل من قولهم مباهنة لا انه قد سلب عنه ت وهو لم يمان المباهنة
لا ان سلسل مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة مباهنة
ببانه وهذا ليس يحل لحوال ان يقول المحض ما ذكرنا ضروري لانه اذا كان مسلوما
من جملة الجمل في تلك الجمل لا يكون في وقت معناه لا يكون في بابايات والا كانا
واذا لم يكن شاكا كان مسلوما عنه وان كان مسلوما للمطلوب فالمطلوب ضروري
وان كان من غير ذلك فمتنا الحجة السعنية على المطلوب بل جلة ان يقال ذكرتم لا يجب
احتمالات سبع وصفات والمطلوب العكس انما هو عدم اجتماع ذات ست
فان اجد ما من آخر واما الكلمة الموجبة فانها لا يجب ان تنسك كلية
فوقما كان المحمول في الموضوع ولا يجب ايضا ان تنسك مطلقه فيه بالضرورة فانه
وقما كان المحمول في ضروري في الموضوع والموضوع ضروري للمحمول مثل السفس لذي الربة

المجلس الأعلى للشريعة

من الحيوان قائم ووجدت ليس يداهم الدوم ولكن ضروري له الحيوان ذو الرمة
 وان كان مستغرقا في الفزون حيوان دونه لا يماثل المطلقه فاعلم ان الفز
 لكن الكلية الموجبة مع بعضها جزئيا فوجبا لا محالة فانه اذا كان كل واحد كان
 فوجبا معناه هو وت فكل واحد من المجموع وذلك بالاجزاء وكذلك الجزئية الموجبة
 تنعكس في نفسها اذا عرفت ان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة
 لا تنعكس في جزئيه لحيوان كونه المحمول اعم من حمل الموضوع على كل افراد المحمول اذ لا
 لا يحمل على كل افراد الام كقولنا كل انسان مبسر الاطلاق ولا تنعكس لكوننا كل انسان
 ولا مطلقا لانه لا يصدق على الفزون بل محبة للفزون واللافزون اما الاول فكل واحد
 مبسر الاطلاق فانه ينعكس لكوننا بالفزون بعض المبسر في الرمة واما الثاني فنقول
 مبسر في الرمة بالاطلاق العام فانه ينعكس لكوننا بعض في الرمة مبسر في الفزون واما
 انها تنعكس في الرمة لانه اذا صدق في الرمة كل واحد فانه محبة معناه هو وت مصدر
 وكذا اذا كانت الموجبة المطلقة جزئية فانها تنعكس المطلقة الجزئية ايضا بهذا البرهان
 فان كان الكل الجزئي الموجب من المطلقات التي لها مرجع في نفسها تنعكس
 انها تنعكس في جزئيه من طريق انه ان لم يكن جزئيا ان بعضه فلا ينسب رتبة فلا ينسب
 واما الجزئية السالبة فلا ينعكس لانه ان لم يكن كل واحد فانه لم يكن كل واحد ليس كل واحد
 مبسر ان الجزئيه ان لم يكن جزئيا في النسخا بالبطل وليس كذلك ان لم يكن جزئيا ما هو محال
 انما هذا اذا اخذت المطلقة على ان المشهور اما احدثت معرفة كلامي في
 تنعكس هي كانت وجزئيه الى موجبة جزئية حقيقة لانه اذا صدق كل واحد مادام
 الاصحح مادام صدق بعضه جزئيه هو وت والا لصدق بعضه وهو قولنا
 لاش

لاش مرتب مادام كانت في فضل النسخا في الحقيقة والعرفية مستان
 واذا صدق لاش مرتب مادام تنعكس لكوننا لاش مرتب مادام كانت
 هذا الفصل قد كان كل واحد او بعض جزئيه مادام هذا حلف صلب هذا البطل
 فانه لان المحبة عامة سواء اخذت المطلقة على ان المشهور او بعض العرفية لانه لو احدثت
 على ان المشهور لكان بعض العكس بالكلية داهية وتنعكس في نفسها ولم يتم الحلف المحل
 الى النسخا لم يتبين انعكاس السالبة الداهية ومن انعكاس السالبة العرفية في هذا الفصل
 خصصها المطلقة التي بعض العرفية والسالبة الجزئية المطلقة لا يجب العكس اذ صدق
 بعض النسخا في البطل لا صدق بعض النسخا في انسان لا مكان الذي هو علم المحبة
 انسان الى بعض الضرورات واما السالبة الكلية الضرورية فانها تنعكس
 نفسها فانه اذا كان بالفزون ت مساوية كل واحد فانه يمكن ان يوجد بعض جزئيه
 ذلك الفصل لم يكن بعض ت مبسر الاطلاق الذي هو الفردية وغيره وهذا
 البطل الضرورية بصدق في محال فاذل في محال ولكن ان شئت لا يتراض بمحتمل
 البعض في مجرد بعض هو قد صار ذلك النسخا الى السالبة الكلية الضرورية
 تنعكس في نفسها فانه اذا صدق لاش مرتب بالفزون وجبا ت صدق لاش مرتب
 والا لصدق مبسر وهو قولنا بعضه بالامكان العام والممكن يلزم من فرضه
 لم يفرض ان وقع بالبطل صدق بعضه بالبطل وتنعكس لكوننا بعض جزئيه بالبطل
 الفصل السابق قد كان لاش مرتب بالفزون هذا حلف ولو كان مبسر العكس
 بعضه بالامكان فاما ان لم يفرض في نوعه محال لكن لو لم يلائم صادقا ما وجب
 لم يفرض في العكس ونزل اذا صدق بعضه بالامكان مبسر في ذلك البعض

الامام

الكلام

مصدق على ذاته وصدق بعضه وصدق بعضه وصدق بعضه وصدق بعضه
 هذا ما ذكره وكلا الوجهين ضعيفان اما الاول فلانه اذا فرض بعضه بالفضل
 عند رتبة افراد ما لم يكن فيها لانت ما كان مندرجا تحتها والخاصة بالفضل
 بالضرورة فالأجاب على هذا الزائد لاننا في السلب الذي كان على من لانه حاله كما كان
 الثاني فلانه اذا فرض ذلك البعض فيكون في الامكان وبالعقل فلا يصح
 لان وصف الموضوع بحال كونه صادق فاما الفعل لا بالامكان وحال ان حاله
 لا يفرض بعد فرض بعضه في الفعل لكن يكون ذلك مستدركا لانه يمكن الوجه الاول
 انما منه بهذا الطريق للمرة الفضل السابق اعلم ان طرفي الوجهين انما هما على وجه
 الثاني لانه احد الموضوع الامكان لهذا ذهب لما ان السالبة الكلمة الضرورية
 كسبها واما الثاني فلما عرفت هذا الاصلاح ولم يجعل الأحكام على وفي اصطلاحه لزمه
 هو سلبه انعكاس الملمة وانما الضمور الملمة لا اولها لانه لا يمكن في السالبة الضرورية
 على وفي اصطلاحه انما سبكت اية لا ضرورة والاصدق بطله عامة سبكت على من لا
 وانما البعض ان ذلك في مذهب اذ صدق ليس بالامكان الفعل في الضرورية ولا
 ولا يصح بعضه لا يمكن بالضرورة بل داما وهذا لا يرد على مذهب الثاني
 والكلمة الموحدة الضرورية تنعكس على نفسها حرة موجبة لا يثبت في حكم المطلق العام
 لا يجب تنعكس ضرورة فانه يمكن ان يكون على الضرورية فكنا فانه يمكن ان يكون
 ضرورة بالية كالانسان وبكالانسان من ضرورة في كالفعل انما في غير هذا
 وانما يقال في فلا يصدق تنعكسها اذن لا يمكن لالم الوجبة الجزئية الضرورية
 حرة على ذلك الغار في الية الجزئية الضرورية لا يمكن على ذلك وبما ان الضرورية
 م

هم كل انسان حيوان ليس ليس كل انسان حيوانا الموحدة الظلة الضرورية
 موجبة حرة حرة مطلقا اما انها لا تنعكس عليهم فلا يقال كون الحيوان اما يجمع الجزم فلازم
 صدق كل ب بالضرورة بعضه بوجده فذم الفعل بالضرورة فذا جفاه صدق
 بعضه بوجده ووزم قوم انها تنعكس ضرورة فمرد عليهم السخ انه صدق الضرورية
 ضاحك انسان والاصدق الضرورية بعض انسان ضاحك احسن فاعلى انعكاس الضرورية
 انه اذ اصدق كل ب بالضرورة وجب ان يصدق بعضه ب بالضرورة اذ لو لم يكن كذلك
 بل يكون بعضه ب لا بالضرورة فتنعكس على قولنا بعضه ب لا بالضرورة لان الضرورية
 لم تنعكس ضرورة واللا ضرورة اولى ان لا تنعكس لهما وقد كان الفصل في ب بالضرورة
 هذا جلف وجوابه لا نسلم ان اللا ضرورة بحال تنعكس ضرورة في الجوارح
 ضرورة كما مر في علم المطلق فثبت تنعكسها اذن لا يمكن لالم ليس يحيدل تنعكسها
 ثابتا ولا يمكن لالم ان كان لازما للجنة لكن العكس انما يقال لا يصدق الموحدة
 تنعكسها جنة مطلقا كما مر والى الية الجزئية الضرورية لا تنعكس بوجده بالضرورة
 الحيوان ليس انسان لا يصدق بعض انسان ليس حيوانا لا يمكن العام الذي هو علم الحيوان
 انسان الى كس المراتب انما العضا المكنية لها على السلب فانه ليس في المكنية بل
 ان يكون ان لا يكون كس كس ان لا يكون ان لا يكون احد المكنية كس انما او بعضه
 كس انما وكذلك هذا المثال سبب الحال في المكنية لا يصدق انما في السبب في كس
 عنه فذلك السبب لا يجوز ان ينعكس لانه موضوعه الخاص الذي لا ينعكس لاله
 الى المكنية لا يمكن العلم او الخاص لا يصدق كس كس لا تنعكس لا يمكن انما
 الذي لا يمكن لا ينعكس لاجزئه لان كل خاصه مفارقة كس سلبا على النوع الامكانات

ولا يمكن سلب النوع عنها لا يمكن العام لقولنا لا شيء إلا أنسان كان في المكان المسمى وليس
 لبعض الكتاب لسان ^{بعض} واما في الجواب فالحال ان كل شيء في المكان الخاص
 ولا شيء في المكان العام لان السلب اذا كان محتملا غير ضروري لموضوعه ان موضوعه غير محتمل
 له وانما السلب في الارادة كلف من الممكن المحتمل في الموضوع ضروري له ولا يثبت إمكانات
 قوم من كل أصناف كان يمكن سلبها في المكان العام اذا كان كل شيء في المكان
 او بعض في المكان معين في المكان العام والافليس يمكن ان يكون في بعض الأماكن
 على اعمق من رتبة الفروق لا شيء رتبة ^{ذات} في الوجودية الممكنة في المكان
 من الممكنة كانت رتبة سلبها في موضوعه غير ممكنة عامة كالحجج بانه وزعم قوم من المعتزلة
 ان الملة الخاصة في المكان خاصة وذلك في لازم لصدق قولنا كل حيوان حيوان في الارادة
 لا يمكن الخاص لا يصدق في المكان في الارادة في المكان الخاص في كل حيوان في الارادة في المكان
 واستحوا انفسها كمنها بانه يصدق قولنا كل حيوان في المكان ان يكون في المكان في الارادة
 وسلبها في قولنا يصدق هو نام هو رتبة ونام كل شيء في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 نام في رتبة رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 ان يكون في الموضوع العكس في قولنا يصدق هو نام هو رتبة ونام كل شيء في المكان في الارادة
 وح ظهر كذا لان النام في رتبة ونام لا يمكن في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 صحة العكس بين المادة لا يحد المظهر في الكل لان السلب لا يحد العكس في المكان في الارادة
 استلزامه في رتبة في قولنا لا يمكن في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 لا يمكن ان يكون في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 لا شيء في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة

هنا

هذا خلف هذا البرهان من حيث ان السلب في السالبة الضرورية الكسبة وقد يقال
 السابق ان هذا غير لازم الا على من ذهب الى ان السلب في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 وهو انه يصدق في كل شيء في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 العام لصدق في بعض وهو قولنا لا شيء في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 ما لم لا يمكن في السالبة الملة الخاصة وهو في الموضوع في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 سلبها في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 لا يمكن ان يعلل في الجواب السلب في السالبة في العكس في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 للسالب في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 اضار في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 السابق في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 الملة الخاصة في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 الملة الخاصة في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 عكس الموضوع في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 الكسبة في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 للسالبة الملة الخاصة في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 لانها ملازم مع الموضوع في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 خاصة في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 لا يمكن في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة
 لا يمكن في رتبة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة في المكان في الارادة

4

44

لمساهمة قوتى غير المحسوس من مائة بان لنا فكرة ان لنا خوفاً وعضناً واننا
 مذبحاً واننا واما افعالنا واننا . المشاهدة على قسماً من المكنون من مائة
 الجواسيس اننا نحن كجملنا لوجود النسب كونه المارحان وسميت بحسب سبب الما
 ما كونه من مائة النوى الباطنة وسميت اجزائنا والمشايدات اجزاء
 حزنه لان الجبر لا تعد الا ان هذه المارحان وهذه الشمس حزنه واما ان لك
 واما الحكم ان كل نارحان واما ان هذا الحكم على تسفان العقل من احباب
 الحرابة والوقوف على علمه . واما المحربات فهو ماضيا واحكام تتبع مشاهدات
 مناسك رستاد كاستكر رستاد كاستكر رستاد كاستكر رستاد كاستكر رستاد كاستكر
 ان يطالب بفتح لك بعد ان لا تكلم وجره . واما اوجب التجربة ماضيا جزفاً ورتبا
 اوجت ماضيا اكثر يا ولا عمن فوق يا واما سبب حفته ثمالة المشاهدة وهذا
 مثل حكمنا ان الضرب بالخشبة مولى واما سبب التجربة اذ المتب النفس كغير النفس الانسان
 وعضفاً اليها احوال الحبة منعقد التجربة . المحربات هو ماضيا بمحصل مشاهدات
 مناسك من رتب الامارا ولا يرتبها منعقد تلك المشاهدات كمر والمذكر مشاهداتها
 اعتد قوم لانك لم تكرر الرتب والامرت لا بد وان يكون سبب علم بوجه
 السبب ان لم يكن حصة معلومة منعقد العلم بوجه السبب على المطر على السبب
 ذلك السبب حصة واما على الحكم الناطق في لفته استناد الحيات الى اسبابها
 والجربة ودرست حيا كلها ودرست كثرنا وذلك الحكم الكلى او لا كثرى لا غير
 فاسير مع وان كان حقا بينه المحرم بذلك الحكم عندنا لضمه الى التجربة وذلك
 القاسم من ان نعلم ان هذا لو كان لسا فاما لما كان طاميا او لا كثرى بل كثرنا

11

[illegible]

انما الله
لان المحرمات لا تمس
وعلى الناس ان لا يمسوا

والحدس هو مثل الحدس لا وسطا او ما يحرك بحراة دفعة النفس ولو انكر من لم يحصل
 بالعضا الجديسية لم يكن ابدا بها له وكذلك العضا التواترة والى
 لسكن لها النفس سكونا تاما واول صفة السك الكثرة السهوات مع احكامها
 الربية عن نوع تلك السهوات على سبيل الامساق والنواهي وهذا مثل اعتقادنا
 لو خود مكر وجود جالينوس وقليد من غريم ومن حاول ان يحضر السهوات
 في حدس هذا حال فان ذلك المتعلق بعدد لورث الفصل والزيادة فمن انما الموضع
 الى مبلغ مع العتق فالبدن هو العاجي هو الى السهوات في عدة السهوات
 وهذا ايضا لا يمكن ان يقع جاذبها او تسكن كلاما واما العضا التي هي
 في ضاها انما تصدق بالاجل وسطا في ذلك الوسط ليس من حيث هو بل من حيث
 الذي الى طلب بل كما اظهر في المظهر في الوسط بالمال من ضاها ان لا
 يصف لا ربه وقد لخصنا القول في عدة ضاها في العضا الواجب لها
 المعتقدات من حركات المتواترات المتواترة المتواترة المناسبة للمحركات
 فيما يحصل من الحركات والى من السهوات لا اجازت لسكن النفس سكونا تاما
 من ذلك السك مع المكان السك ذلك السك اذا كان الربية عن وقوع تلك
 السهوات على سبيل البقاء النواهي والى كمالها البلاء الثانية في الحاضنة وزعم
 اهل العلم ان عدد السهوات الموقفة للنفس مائة وعشرون في كل عصر
 وبعضهم في مائة وعشرون في كل عصر والحق ان حصول السك في كل الاعداد وان
 يختلف بحسب الزمان والمكان واخارهم العلم بالحاصل من التواتر لا اله الا الله
 من نكره واما العضا التي قياسا بها من العضا التي يحكم العقل بها او
 لا

الاحكام
 السهوات

لا شك لقول عن صور طريقا نصته كقولنا لا نمان نصف الاربع لان الاربع
 من بان بيان كقولنا الاربع روح لانها منسجمة على ما في من ضاها
 وطريقه القاسات فاما المشهورات من من الجمل فلهذا الضاها في الاول
 ونحو ما يجب قبوله لا من حيث هو اجب على من حيث هو لا من حيث هو لا من حيث هو
 المشا بالمجودة وربما خصنا بها باسم المشورة اذ لا عذر لها الا الشهادة والى
 لو ان الانسان في علة الجود ووجهه وجهه ولم يؤدب يقول ضاها ما ولا عتق
 بها ولم يمل لا سقرا بطنه القوي الى حكم الكثرة للربا ولم يستدع اليها ما في
 الانسان الرحمة والجل والاذنة والحيمة وغذ ذلك لم يعض بها الانسان طاعة العقل او
 وجته مثل حكمنا ان لبنا الانسان في وان الكثرة في لا ينبغي ان نعظم علم
 العضا المشهورات من من حركات المتواترات والى العضا التي يعترف
 الناس بها وان على ضرب واحد ما يمكن من الشهرة في حكم العقل او الجبر في الادوات المساهدة
 والعضا التي قياسا بها معها الحكماء ليست من المشهورات من حيث انها واجبة
 بل من حيث ان الناس اعترف بها لان ما يمكن من الشهرة في حكم العقل بها ليست من المشهورات
 بها وسنذكر في المحصول من المشهورات اذ العقل انما يحكم بها العدم اعتراف الناس
 كقولنا العدل حسن الظلم قبيح ومن خواصها ان الانسان لو ترك مع عقله او الله
 المجرى عن ما ربه لا شيئا ولم يؤدب في شرع وعنه يقول ضاها ما ولا عتق
 بغيره لا سقرا بطنه الظن اجم لتوثر في الحركات لا بدعوه اليها ما في طبيعة الانسان من
 والجل والاذنة والحيمة والعفة غير ذلك لم يعض بها الانسان طاعة العقل او
 قوله ولم يؤدب في قوله وغير ذلك اسباب الشهرة اسبابها على الترتيب من الاستصحاب
 حالها في الاربع بقوله

تكرار العمل في تلك مراعاة الضعف مستحسنة كسفن العول عند الدارج مباح من الجوز الذي
 ذممة الذي عن الحرم واجبة الحكم واجب وهرج هذا المذهب ما سبق للاولم كبير من ^{التابع}
 وان صرحوا كثر منهم عند الشرع من صرح فخرج الحيوان ابا عما في الغرض من ذلك فمن
 كثر غرضه كذا ذلك وهم الكثر الناس ليس من هذا فوجب العمل بالسلاح فلو توهم ^{سائر}
 نفسه انه خلوق فغرام العمل والسنن ادبا ولم نطع الفعل الانساني او خلقا ^{سفر}
 في امثال هذه الضعفاء بسبب بل يمكنه ان يجهد ويتوقف في العمل كذا حال فضائه
 ان لكل اعظم من الجز ^{من غير ان} المجردة ما سبق الى وهم الناس وان صرح ^{بذلك}
 الشرع كسفن فخرج الحيوان بسبب ما في الغرض من ذلك فمن كثر له رقة وهم الكثر الناس ^{الشرع}
 بين الا المجردة والاوليات بان العمل بالسلاح عن التجارب لا دابة الشرع لا يحكم بها
 خلا لا اوليات فانه توهم الانسان نفسه انه خلق لان نام العمل لم يسن ادبا ولم نطع
 انفعالنا انما او خلقا لم يحكم في امثال هذه الضعفاء بسبب بل يمكنه ان يجهد ويتوقف
 في خلا لا اوليات فانه لا يوقف بل يحكم في مثل قولنا لكل اعظم من الجز ^{المشهور}
 وقد كثر صراحة وقد كثر كاذبه واذا كانت صراحة لم تستحسنة لا اوليات نحو اذا
 لم يكن شبه الصديق بهذا العمل الاول لا يظفر فان كانت مجردة عند الصالح ^{غير}
 المجردة وكذلك الكاذب غير السنع مرتب بسبب من رتب مجرود كاذب فالمشهورات
 امام الواجبات اما من التاديبات الصلاحية وما سطر ابن علي السراج ^{الالهية}
 واما خلفيات وافعالها واما استقرائات واما ما يحجب ^{اصحاب}
 ضاعة ومية المشهورات التي هي راجعة الى او من جنسها قد كثر صراحة
 كقولنا الصديق لنا في حسن الكتمان الضار صرح وقد كثر كاذبه كقولنا كل ^{صديق}

صديق حسن فان الصديق الذي يوجب لئلا شريف مباح والصادق وان حكم
 العمل لا ابا ما لكل لا كثر من الاوليات لان العمل لا يحكم بها الا سطر ما وان كانت ^{مجردة}
 مستحسنة عند لان الصلاحية غير المجردة لما ظهر كونه الشئ مجرودا من خبايا كونه
 صلاحيا وكذلك الكاذب غير السنع لانه قد كثر السنع خفا والمجودة كاذبا فلم
 ان المشهورات امام الواجبات لها كما مر واما من التاديبات التي يكره الصلاح
 فاما كقولنا العدل حسن الظلم قبيح وما سطر ابن السراج كقولنا الطاعة الصديق
 واجبة اما خلفيات وافعالها واما استقرائات كثر ما سطر ابن السراج ^{الغضا}
 اما مشهورات مطلقا واما ما يحجب صناعة كقولنا التسلسل باطل او ارباب ^{علم}
 كقولنا الله واجد البر والبر اجرام واما الغضا الواحدة البرية فمن فضايها
 كاذبه الا ان الوهم الانسان بعض بها فضا شدة الشوق لانه ليس بعقل فضاها
 ومتابها بسبب ان الوهم يابح للجبر فلا يوافق المحسوس لا بسبب الوهم ومن المعلوم
 ان المحسوسات اذا كانت لها مبادئ واصول كانت تلك بل المحسوسات لم يكن محسوس
 ولم يكن وجودها بخروج المحسوس فلم يكن ان يمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا ان
 الوهم نفسه واقعا لا يمثل في الوهم ولهذا ما كثر الوهم مائة بل للعقل لا ^{صواب}
 التي ينبغي وجود تلك المبادئ اذا اعتد بها مع ما لا يتبعه نفس الوهم واسمع عن ^{سليم}
 موحيه احكام الوهم في المحسوسات جفة لام يابح للجبر طام في وتوافق العمل ^{فيها}
 ويستقيم فيها في لا فكارا ليس يتلن المحسوسات ولما فقه ما كثر من الاحكام
 شريفة الوضع لا كاذبة فيها لاحكام كالحذمات لما كان الوهم تابعا
 للجبر لا يقبل الا يوافق المحسوس في حكم في المعقولات البرية بالاحكام المختصة بالمحسوسات

حكايا زمانا وكذلك العقل فكذا الحكم من الوجودات العرفية بل كما ان كل موجود محسوس
 وفي مكان وامثال هذه وورثت الجملة ان المحسوسات اشياء سابغة عليها ان
 اذ هي ممكنة محتاجة الى الحيز وما يكون قبل المحسوسات لا يكون محسوسا فقد وجد
 موجود ليس يرى في العالم المحسوس ولم يكن وجوده في العالم المحسوس بل كان وجوده في المحسوسات
 فلم يكن محتجفا في الوجود في الادراك كسائر المحسوسات ولهذا لا يمتثل الوجود واقعا
 في الوجود لانها غير محسوسة ولا اجل ان الوجود لا يكون في المبادئ بل في الناس المتصورين لوجودها
 تلك المبادئ لانها لا تتصور في الوجود بل في المحسوسات وانها قبل المحسوسات كما يكون
 المحسوسات لا يكون محسوسا اذ اصل الوجود هو وجوده في محسوسات متصورة
 وانما قال اذ ان لها مبادئ لانها ما بين ذلك انما هي مبادئ في الحكمة وهذا الصفة
 من الغضايا اقوى في النفس المشهورات التي ليست بالاولى وكذلك في كل الاوليات
 وداخل في المشهورات بها وبها في الحكم النفسانية في مقدمتها مثل المحسوسات واعلم
 على نحو ما يجتاز في كونها على نحو ما يجتاز في كونها في المحسوسات مثل اعتبار
 المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي ان لا بد من وجوده ان يكون مشارا
 الى جهة وجوده وهو في الوجودات لولا خالف النفس في جهة لها كما في كونه
 واعلم ان في سائرها في الوجودات المحسوسة والعلم الحكمة ولا يكاد المدفوع عن ذلك
 بقا في نفسه في ذلك لئلا يستلزم العلم ان لا يكون في الوجود ولا بعد اذ كان في
 المحسوسات فهو مدفوع من ذلك وهو انما يظل في نفسه بل كما ان يكون في الوجودات
 التي لا تراعى في غير المشهورات ولا تنعكس في غير اعتبارها في المحسوسات من الحكم
 الغضايا الوهمية اقوى اكد في النفس المشهورات التي غير الاوليات

وكذلك مسائل الاوليات من جهة المشهورات بالاوليات المشهورات بالاوليات
 احكام النفس في مقدمتها مثل المحسوسات او اعلم منها على وجه لا يكون كذلك في
 يكون في المحسوسات واطن في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 الخلاصة ان لا يكون مدفوعا في المحسوسات وكما في مقدمتها لا بد من وجوده ان يكون مشارا
 الى جهة وجوده والموجودات من المحسوسات في الاوليات لولا خالف النفس في جهة لها
 الحكمة في العالمات من المشهورات ولست في مقدمتها العلم على النفس في العلم
 لا يكاد يتفاد عنه ولا يقدّر في ما ووجه في نفسه في كل ما كان في المحسوسات لا يقبل العلم
 مدفوعا في كونها في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 وواقع في ضمير الجاهل بل الاوليات والوجودات التي لا تراعى في العلم المعقدان لا بد من خلاصة
 يكون مشهورا وليس في ما كان من المشهورات بحيث ان يكون في الاوليات او التي لا تراعى
 في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 مقبولة في مشهورات ما في المبعولات من جهة الماخوذات في العلم المعقدان لا بد من خلاصة
 كثر من العلم في الجاهل او في غيره او من العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 المقدمات الماخوذة بحسب علم الخاطبة التي لم تكن في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 موضوعا ولهذا في منظر الماخوذات وهي التي لم تكن في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 ان كان في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 على سبيل توضيح في علم الخاطبة وما يجب في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي
 في العلم المعقدان لا بد من خلاصة انتهى اليه الملا اذ انما هي

اما المصولات فمنها ما هو من جملة كثر كما في المسائل ان للثلاث طبعها
وعلى ان لا يجمع حتى وعى من كل اصول الارصاد على اجماع او على نيل الامام
والسنة او على حكم كاجم منسب الى ابطال الاطباء عن سائر كتابات ثور و دسوا
او كثر منقول من غير ان تستلزم كمالا لسانه وجميع الحصادات
الموضوعية فلهذا واما المطنونات فمنها ما هو من سنها بالحجج
جزئيا فانه لا يتبع فيها معنوية الطعن من دون ان يكون حرم الفعل منسفا عن
وصف من جعلها المشهورات بحسب الراي غير المتعقب من تعارض الذهن
مستغلة عن ان تفسر الذهن لكونها مطنونة او كونها مخالفة للشهر الى ان في الحال
النفس يذهب الى ان ما رطل عليها فانه حقا الى ان تعاد فذلك الاذعان طنا او
كذبيا رافعي الطعن ههنا مملأ من النفس مع شعور امكان المقابل في هذا التقديم
قول المقابل انصرا حاك طنا او مظلوما وقد تفضل المصولات في المطنونات اذا كان
لا اعتبار من جهة ميل النفس مع هذا كالح شعور بالمقابل المطنونات هي مضاي
حكم العمل بها بواسطة ميل النفس مع شعور امكان المقابل ان كان المستعمل انما
الحج الخطابية سنها جزئيا فانه يتبع فيها معنوية الطعن من غير ان تختم لا عقاد
منصرفا عن سنها ووصف من جهة المطنونات المشهورات الغير المحببة من النظر
من تادس الراي لانها معافض الذهن مستغلة عن ان يترك كونها مطنونة او كونها غير
الى ان ينظر فيها الى الحال كقول المقابل انصرا حاك طنا او مظلوما وقد تفضل المصولات
في المطنونات من حيث ان الفعل حكم بها بجهة ميل النفس مع شعور بالمقابل هذا
سبب عليه النظر السهري او مقبول قول انصرا ما اذا كان غير ذلك فهو المطنونات

و قد قيل في الجرمات لاكثرهم وما ساء فيها من المتواريات والحدسات الغير
التي تسمى وقد يطلقون لفظ على الحكم الجازم المطابق للغير المستند الى حركه فساد
ولهذا قال ابن الطبري هنا فاما الحسبها من التي تشبه شيئا من لسان
وما ساءها او المشهورات ولا اكثر من هي في ميانها وذلك لا سيما كذا لما يوسط
والذي يكون متوسط اللفظ فهو ان يكون اللفظ فيها واحدا والمعنى مختلفا وقد يكون
مختلفا بحسب الوضع اللفظي فكذلك يكون المعنى من لفظ العين واما حقي ذلك فانه
في النور اذا اخذنا بمعنى المبصر اخرج بعض الحق عننا العقل وقد يكون معارض
لفظ في تركبها اما في غير كبريل قول القائل علام حسن السائون او بحسب
دلائل حروف الصلوات فمن التي لا دلائل لها ابرادها بل انما يدعى التركيب من لاد
اصنافها مثل ما معال ما تعلم لانه من لانه يعلمه فان لم يورح الى اعلم ان
وتان الى الاسان وقد يكون بحسب ما عرّف اللفظ من تعريفه وقد يكون على وجه
اخر قد ثبت في مواضع اخر من حقها ان يؤول فيها الزعم ولكن

المسببات هي ضايا مسببة لاوليات والعضايا الفخرية الفاسر او المشهورات
والتي مسببة لاوليات تتبع في المطالبات والهي مسببة المشهورات تتب في المشا
ولا سببها اما ان يكون زحمة اللفظ او في جهة المعنى الذي في جهة اللفظ مسببة
اقسام لانه اما ان يكون في اللفظ المفرد او المركب الذي في المفرد مسلة لانه اما ان
من جهة اللفظ او صورته او غير ذلك اما الذي في المادة فاما يكون الكبر للاوليات
مختلفة ان يكون اللفظ مسنر كاللفظ الجبر المسنر في الباطن والفقان او يكون
في بعضها حتم في البعض الآخر محارزا كالنبي مانه حتم في الكسفة المبصر مجاز
يما هو صحيح

عند العقل او كبر متلك واما الذي من الصور وفي الصور لا يفرق بين كمال الصفة
 مثل المضارع والناظر المتصور واما الذي من العوارض فكلها على السواء وتحقق في
 واما الذي من المركبات فاضا لانه اما متعلق بجزء التركيب او ان يمتد التركيب كمال
 كقولنا فلان حسن لسائر الدم والشرطه يمتد ان كثر صفة ويحتمل ان كثر اضافة او متعلق بالجزء
 وذلك ان يمتد بوجود التركيب او عدمه او لا متعلق بالمال كالحلوان مرجع العنبر كمال ما تعلم
 فهو كماله فان الذي هو اربط حازان روح الى ابعلم وحازان روح الى الانسان وكذا خلاص
 الجوز وكثر في الحامة فانها تدل على دخول الحامة على خردوها ايضا كقولنا سائر الى العنبر كمال
 لولا ان يمتد على العنبر كمال شئ بحيث يوجب الذي يتعلق بوجود التركيب عدمه فكلما كان
 رويح وفرد غير التركيب معتمد كماله موضوعه بالوجود والعدم وكما قال الله تعالى
 ما هو فطر التركيب معتمد انما هو ما هو من جهة انقسام الروح ذكره من العنبر اشار الى الباطن
 بقوله وقد كثر على اخرى واما الكون بحيث المتعلق بالمتعلق بالمتعلق بالمتعلق
 هو كمال كل شئ بعضه فطر الى كل اسفل الى وكذا اذا اخذنا من السنين فطر الى كل الان
 حكمة من ان كمال الانسان لم يمتد من سائرهم ولزمه ان يمتد على كل ما اودعهم ووطنه
 كماله كذلك اذا نصف النفس باق من على سبيل العرض على الحكم على السمتون ما من مبردا
 ما يبرده من جهة وكذلك اشياء اخرى شبه هذه والجمل كل ما يمتدح من الاضياء على ان يمتدح
 لانه شبيهة او متناهية ببلد الجبال او قريب من مظهر من المسببات للظنية والمنقوع
 وقد قيلت الخيلات واما الاستباه الذي كثر من جهة المعنى فانما استباه لانه
 كبروا نسبة الى المتغير اولاد المال انما ان سوتن ليطول العنبر او بها جميعا الذي
 بالظفر من سائر اقسام العنبر كماله كمال اسفل الى لان الملح ابيض الذي يمتدح اجد على
 فاجله روح الى احدثا لظفر فاما سائر سوا عيار الجوز وسيدج فمما اضاف

6

مادة
 مادة
 المادة
 المادة

ملاصا للاجتماع كقولنا كل ذي دم هو كمال لان الانسان ودمه وكل ما احده
 بالعرض كان الذات كقولنا السمتون ما يمتد فطر الى مبردا بالذات والسن كذا البير
 انما لم يمتد لان من الممتد لانه نسبة المبردا بالذات من جهة جبريل البيردها بعد ان السمت
 سطلان بالخير والاربع اربعة ما يتعلق المعنى كماله النسبة الممتد وما ذكره من سائر
 اليها بقوله والجمل كل ما يمتدح وهذا ان ايضا الى السبب كماله انواع العنبر
 التمدد من السمت ونسبه وسبب في اجزا المطلق من اقسام واما الخيلات من ضا
 ولا يمتدح السمت من اجزاء من سبب البيردها على ما ذكره في السمتين فاما كماله من
 مثل السمتين فكلها وكما ان السمتين السمتين من سبب السمتين فاما كماله من
 النفس وسبب من كماله السمتين من سبب السمتين وعادة من اقسامها
 من هذا السمتين من كماله السمتين من سبب السمتين والالظن المصداق من كماله السمتين
 والمتممات من كماله الخيلات من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 كماله اولية وسبب من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 وما عاها لوليت بقوله ان كماله السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 اما الجوز من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 انما من الجوز من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 نور في السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 والكل من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين
 لا يمتدح السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين من سبب السمتين

ملح

وحداد

رأى

المتن

(Faint handwritten notes)

فانه يلزم منه آساو لم يكن لاذات هذا المالف وهسته والا كان هذا النوع من المالف
متنجا دايما وليس كذلك فانه اذا دلت المساراة بالخالفة او بالصفة لا ينفع فاما اذا دللت
بصفة لثابتة نصف لم يلزم آصف لم يللتا منه قياسا للمساواة بواسطة قولنا مساو
المساو مساو وجب ثم بعد ذلك الوسط لم ينفع القياس في المصنفه اذ لا بعد ولا
المصنفه صفة اما غير لأخبة فلو لم يلزم آساو ولا اسود وكل زحى اسود فانه يلزم زحى
لكن بواسطة كل نفس المانة وهو قولنا كل اسود هو لازحى قول آخر يعنى بغير التقييد
لكل واجد في تلك النضا المذكورة بالفعل القياس في قولنا بعد ذلك كان مجموع كل نفس
اى يعنى كان قياسا لاساو لم ذلك المجموع كل واحد من النضا المراد بالزوم اعلم والذين
الذين ليس لديهم في القياس الكامل هو ما ظهر عن المطلبين في غير غير هو الشك في الازد
الاسمى في غير الكامل كالاستطاحى الاشكال الباقية المراد بالزوم الزوم مجموع
ما وضع في القياس على البعض لا على الجميع من القياس غير قياسا بالنسبة للنتيجة لذلك القياس
هذا هو المشهور في غير القياس في بحث لان القول انط كمرسوا كان بملفوظ او معتقلا
والقياس الحقيقى هو المعنى اذ المقدم المطلق هو سواء اعتبر بلفظ او لا ولهذا عرفت في الشيخ
في بعض نضاينهم انه لا فكا والمولفة النفس القياسا وجرى فيها الى القيد ليس كغيره وليس
ان ما ذكرنا قياسا لكن المعنى ايضا قياسا على عرفنا ان المقيد هو وما ذكرنا الشبهة فلا يكون
التعريف جامعا بل الصواب ان يقال القياس المركب ارجح من سلبت لزوم لازم كغير
واذا اوردت النضا ان مثل هذا القياس الذي سمي قياسا او لسفلا او مثيلا
سمي مقدمات والمقدمة صارت حزا من اوجه واحدا هذا الذى سمي مقدمات
التي تنبئ بالجملة الى الازداد الى التي لا تترك القصة رافق منها سمي جردا واما

[illegible]

حركاتها ماسية ضرورة المنتجة منه منسب بالاحتاج لاجل كذا وجد ان ذلك
 بعيدا عن الطبع محتاج في ابانه ما ينجم منه الى كونه مضاعفا ولا الى كونه سببا في الذفر ^{الطبع}
 فماسة ووجر الفهمان الماهان وان لم يكن بايدي قياسية ما فيها من القياسية
 قريب من الطبع كذا الطبع الصحيح مفضل لقاسمتها قبل ان تنفذ الى كذا بيان
 ذلك سببا في الذفر ضرورة في الجذرية قياسية عن مرتبة لها صادرا لها قول ^{العكس}
 الاول اطراح وصارت الاشكال الافتراضية المملكتها الماشية ولا ينجم منها
 عن حركتها ما عن سائر قسمة في سببها لكب العاشر الافتراضية في سببها ^{العكس}
 لا ان الجذر لا وسط اما ان يكون مجزوا لا صغير ووضوح لا كره وهو ان كل الاصل بالكل
 ان كل الاصل او مجزوا او ان كل الاصل او موضوعه وان السطر الماهان لا كل الاصل
 كما ان الاصل منسب الى الاصل وكون ضرورة المنتجة منه الاحتاج سببها كان كذا الذي
 هو الشكل الرابع بعيدا عن الطبع محتاج في ابانه انما ضرورة المنتجة الى كونه مضاعفا ^{العكس}
 وعنده ذلك فخرج وانما كان اول زبنا من الطبع دون الاصل لان الوسط في ^{موضع} الاول
 وهو ما بين طرفي السبج منقول الذفر لا صغير الى الاوسط ومنه الى الاصل ومنه الى كذا
 من جملة افراد الاوسط الى جمل عليها لا كبر منسب المنتجة سرعا عكس الاصل وان الاوسط
 فخرج على الطرف منسب الى الذفر لا وسط الى الاصل ومنه الى كذا ^{موضع} الاول
 وعنده الاصل والمنتجة والشكلان الباقان ان لم يكن كما لا دون طائر الاصل كذا
 ليس في الخفا كذا الشكل الرابع بل هما قريبان من الطبع كذا الطبع ليس منسب قياسية
 قبل البيان لسبب ما فيها الى الذفر ما ان كذا ما رجحان الى الشكل الاول ^{المنتجة} ان كل الاصل
 كذا الاول غنيا عنها لكن لها فائدة وهو ان بعض النضاب كذا في الاصل الطبع فيها وان

كان يحمل غرضه الطبيعي وعمره سابقا الى الفهرز كما اذا كان المحمول اعم من الموضوع او كثر منه لم
 على انسان حيران ولا من الناس سارح فلو ترك على طبعها وسببها ذلك الذي انتظرها
 على احدى من الشك في بعضها بعض ضررها لا ترد الا لاول او الرابع من الشكل الثاني
 والسلس من الثالث واعلم ان شيئا من تلك الاشكال الملاية لا يخرج عن شرط ان لا يوسط كل
 ان تحذفها وان كان لا يمتد فلا يخرج لا يحاط به لا السلس قال قوم من المتكلمين انها لا يخرج
 عن شرطها وقال الشيخ انه قد يمتد وقد لا يمتد ان لو كان سلسا لكان في المتكلمين
 الموجبة كما في الفصل الثاني السلس لا يزل هذا الشكل في شرط ان لا يكون مائلا
 الذي ان يكون صغرا موجبة او حكميا ان كانت ممكنة او كانت جردية تصدق اجمالا
 كما تصدق لبا في دخل صغره في الاوسط ويكون كبره كلفه لتصادق حكميا الى الصغر لغرض
 ما دخل في الاوسط وتماثل القياسية منه لا يمتد فانه اذا كان كل هو ثم قلت
 هو فيكون او بغيره آ كان في ايضا على تلك الجهة وكذلك اذا قلت بالفردون لا يمتد
 او بغير الفردون دخل في تحت الحكم لاجاله وكذلك اذا قلت بعض ثم حكمت على ان حكم
 من الجاهل بجهان كثر عامما لكل دخل في ذلك البعض من الذي هو في حكمه قرا اليه
 من كلامه وذلك اذا كان كل في السلس كسكن الشكل الاول بشرط الانماج امران
 احدهما ان يكون الصغر موجبة او سلبية حكم الموجبة او سلبية الممكنة الخاصة
 التي فيها قد لا دوام او اللافزون لانها مستند على الايجاب في محال في الصغر الممكنة
 في هذا ان كل ما ينشأ من هذا الصغر وانما السلس كثر الصغر موجبة لولا كانت سلبية لا يمتد
 لا صغره في وسط فلا تتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر خارجا عن القياس وان كان
 احاط بان شي ان انشئ سلسا لا يمتد لان سلسا بغير جرحه وان كان حاشي

ملح

واذا ادركت الكبرى مولنا وكل جرح جرح كان المحل من الانسان مجازا اما اذا كانت الصغر
 مندرج لا صغره في وسط وتعدى الحكم منه الى المان ان كثر كبره كلمة لكن سلسا لا يخرج
 الاوسط وندرج لا صغره في حكمه اذ لو كان جرحه جرحا ان كثر محمول الصغر غير موضوع لا كبره لا يخرج
 لا صغره في الاوسط فلا يمتد السلس وانما جاز صدق الناس بان من ان الحق احاط بان من المحل
 كقولنا كل انسان حيران في بعض المحل ان المحل كل انسان المحل واذا ابدى الى المحل في بعض المحل
 كان المحل سلسا لا يمتد وكذا صدق هاتان الكلمتان بالبر لا يحاط بان من السلس في قولنا
 للسلس سلسا لا يمتد فانه اذا كان كل في ثم قلت كل ما بالفردون او غيره كان كل في ايضا
 وذلك في ذلك اذا قلت ان سلسا بالفردون او بغيرها دخل في الحكم لا يحاط بان اذا قلت بعض
 ثم حكمت على بانه اذ لم يكن في ذلك البعض من دخل تحت ذلك الحكم فالفردون السلس من ضرر
 بالحاصل من الضرر المحضرات لان في بعضها حسب السلس المذكور في اربع اضرر الصغر الموجبة
 مع الكبرى الموجبة الكلية والكبرى الى الكلية الكلمة وفيه لاول موجبة كلمة والثاني سلبية الصغر
 الجزئية الكبرى الموجبة الكلية والكبرى الى الكلية وفيه لاول جرحه في الثاني سلبية
 واما اذا كان كل في بالامكان فليس محتمل ان يتعدى الحكم من الى في قد يمتد اليه ان كان
 على بالامكان كان هناك امكان وهو مرتب بان سلسا الفهرز امكان فان ما كان
 كثر مرتب عنه الضم الحكم بانه كثر لكن اذا كان كل في بالامكان المحض انما هو وكل سلسا لا يخرج
 حاز ان كثر كل في السلس وجاز ان كثر بالحق وكان الواجب ما سلسا بالامكان العام
 بعض انما بالفردون لاربع وكون السلس ما بعد للكبرى في الجهات اما كان سلسا اذا كان الصغر
 سلسا كانت الفردون او الدولم او اللافزون واللا دوام اما اذا كانت ممكنة فلا كثر
 الحكم من الى في بناء ويحتاج الى البان ويستثنى ان الكبرى ح اما ان كثر ممكن او سلسا

الفهرز او فردون

[illegible]

٢ جميع اوصاف النبات لما عرفت فاذن كانت النتيجة قبل فرضنا موت البراد وسط البراد الصغير
 بالنقل الصافي ضرورة انه لو كانت ضرورية شرط يحصل بصفة لما كانت الكبرى ضرورية
 مطلقا بل بصفة والنتيجة بخلاف وهذا ايضا فاسد بالنظر المذكور ولا سلم انه لو فرض موت
 البراد وسط
 البراد الصغير بالنقل بعبء الكبرى صادقة لانج زعمي موضوع الكبرى في لم يكن محاذرا ان لا يصدق
 عليه لما في البعض فانه اذا فرض موت الحكاية لرصد الصدق بعد ذلك قولنا كل كاتبة غير زندي هذا
 اذا كانت الصغرى موجبة اما اذا كانت سالبة لم يكن حاصل وجوده تنج كما تنج الموجبة لان الالحج
 الموجبة في لانه هذا انها تنج ان لو تنج الموجبة لم تكن الصغرى تقرون في فم لو كانت سالبة
 باللا واما ان تنج الكبرى للسبب من دخل الانسان بل لا يجاب في ذلك فلو ان الصغرى في نفسها
 وجهتها بابعه للكبرى في كل موضع من مساكن هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى مكنة خاصة سالبة
 والكبرى في وجوده او الصغرى مطلقا خاصة سالبة والكبرى موجبة فان النتيجة موجبة الا في
 ولا سلمت الى ان قال من النتيجة من اخر المتدبر كل من في كنفه الكثرة على الاستغناء للكثرة
 قد علم ما عرفت في هذا الفصل ان النتيجة في اثبتا وجهتها تابعه للكبرى في كل موضع من
 هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى مكنة خاصة سالبة الكبرى مطلقا بدون الفرض فان النتيجة
 مكنة عامة كما مر او مكنة الصغرى سالبة مطلقا مع قد اللادوام او الاخران والكبرى موجبة فان
 النتيجة كمن موجبة الا في شي من ذلك في هذا الفصل وهو الصغرى الصغرى الكبرى المشروط
 الداعية من ضرورة وقول الا في شي من ذلك في عطف على الا اذا كانت الصغرى مكنة ولعل حرم
 انما سلم من غير انما سلم انما سلم ان الصغرى في الصغرى لا يجب ان يكون تابعه
 للمعنى في الكيفية فعمل ان النتيجة لا يجب ان يكون تابعه لاجز المتدبر في الكيفية لا الكمية
 كما نعلم من المطبقين انما يتبعه في الكيفية والكم فقط وذلك ايضا في غير الاستحسان المذكور

الموضع جنة
والآخر من السالكين
لكنها با ارجح ان
فصلها الفصل الاخير
المذكور

محطه ولها اصطرا السارحون يعرفون هذا الموضع ومعناه
 ما ذكرنا وهو هنا جت هو ان الصنوي المكنه سواك ثامنه او حاشه
 اذ ان كانت حاشه مع المطلقه مكنه عامه على ان لا يكون كذا
 هذا ايضا ينشئ من ان لا يكون حاشه بالمكنه الخاصه بالكنه ^{والم}
 انه اذ كان الصنوي ضروريه والكثير في حاشه من حاشه الضروري
 بمعنى ان الموضع موصوف بما وصف به لم ينظم فاصح ما هو الموصوف
 لان الكثير يكون كذا لا ما اذا قلنا كل مباله فون ثم قلنا وكل مباله
 بوصفاته اذ ما لم موصوفات لاداما حكمنا ان كل ما هو موصوف انما هو
 به وقتا ما لا دائما وهذا هو الصنوي في الحاشه ان يكون الكثير اعم من
 ومن الضروريه حاشه في وجه وان تنجزها يكون ضروريه لا تنجز الكثير
 وهذا ايضا ليسنا وانما يكون ضروريه لان محذوم في مذهبنا
 بالفرد ^{ان} اعلم ان الصنوي اذا كانت ضروريه والكثير ضروريه حاشه
 او عرفت حاشه لم يكن صديق المعدل لانه اذا صديق فوننا كل مباله في مباله
 ثم لصديق كل اذ ما لم لا دائما بل لم كذا الصنوي لانه اذا صديق كل
 ما دام به لا دائما بل لم ان لا يكون من افراد مباله اذ لو كان كذلك
 كان اذ ما لا يصديق لا دائما بل لم ان لا يكون مباله في بعض اوقات
 هذا خلف بل يكون الكثير ضروريه عامه او عرفت عامه فلو كانت الكثير
 مشروطه عامه لم تكن السحه ضروريه لان احسن ضروريه لانه
 ضروريه في كل ضروريه ان لم لا ضروريه ضروريه ضروريه
 وان

وان كانت عرفت عامه بل لم دانه لان ام الضروريه ام فالسحه فيها
 وهذا ايضا ليسنا من الصنوي في سبب السحه الكثير الى هنا اسرار يعرفون
 في معنى بل في قوله وجب به ضروريه الى لا يكون مباله الفرد وان لا يكون
 وانما يحصل في فعله بل كذا الكثير لان الصنوي لما وصف الكثير على انها
 صاده في بل لم كذا ما سافها وهو الكثير ^{والم} واعلم ان شرط اسماج هذا
 السك كذا الحاشه الصنوي كذا الكثير كذا الصنوي فعله اذ لو كانت مكنه
 لما انزع الناس كذا ما في وجه السحه يكون كذا الكثير ان كانت الكثير
 الوصفه لا بد لانها لا تصغر كذا الكثير ^{والم} والاشياء الصنوي ضروريه
 انه ضروريه كانت لم يكن الكثير ضروريه ^{والم} وذن هذا اللازم ان لم يكن
 اللازم الكثير ^{والم} اللازم اللازم ^{والم} اللازم اللازم ^{والم} اللازم اللازم
 الصنوي لما حصل من وجه السحه ^{والم} السك لان اعلم ان الحاشه هذا
 السك هو انه لا فاس من غير مطلقه الاطلاق العام لا من مكنه ولا من
 مباله ولا شئنا ايضا انه لا فاس من غير مطلقه ^{والم} لا فاس من غير مطلقه
 مكنه كذا ست الى ان الخلافه اوله المطلقه اذ اجلها في السك
 فان يجوز يظنون انه قد يكون منها فاس من غير مكنه ^{والم} المطلقه
 الضروريه والمكنات فان الخلافه فيها ذلك بعينه ولا فاس منها عندنا
 السك ذلك لان السك الواحد بل السك المحمول اذ هما على الاخر
 شئ محال عليه ^{والم} لا فاس المطلقه ^{والم} السك المطلقه ^{والم} السك المطلقه ^{والم} السك المطلقه

على الاخر ولا يجوز
 ان يكون في السك ضروريه
 عن

بلاطلا
كل حركه
مضمون الكلمه السبعه السائل الاول بعينه ليس بالاطلاق وقد كان
لا يتم الحل لان المطلوعين لا يتفاضلون كما قيل فينا سجدتنا هذا السائل
المطلوع المتكسبه السوال الثاني المستدركان لما تميز في فصل الجاهل انه لم يرد
ما يكون فيه ضرورة في ذلك فخره ان الدائره او بالكونه صفه ايضا المطلوع كما نرى
في ذكر من مضى الناس هناك ان كان له من مطلوعين او من صغار من
بمطلوعه عامه ضرورة فالسوط ان يحل الصفه المتكسبه يكون الكلمه
والحكم في الجاهل السالمة اذا عرفت ذلك فالمنهج اما يكون المركب المطلوع
التي كونا او من ضرورة من ومطلوعه عامه ضرورة فان المطلوع العام منه مع
الضرورة وايضا منه المكنع الفردية مع الكلمه المستدركه سواء كانت المستدركه
عامه وخاصة وسوط اسما هذا السائل احداث منه من السلك في الجاهل وكثير الجاهل
كلية اما الاول لان لو استعمل المعد من السلك في الجاهل لم يرد في العيان ان
مع ان الجاهل انما مع ان الجاهل اذا كان ليس من الجاهل ومن الجاهل الجاهل
ما ليس عليهما وسلك اليه منها مع ان الجاهل المستعمل في الجاهل سلك
كولنا كل انسان حيوان وكل باطن حيوان ولا شيء من الانسان يحرق ولا ياتون
والجاهل فيها لا ياتون من الجاهل كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ولا شيء
لا انسان يحرق ولا شيء من البشر يحرق والجاهل السلك ما كثر الكلمه عليها لو كان
حزبه لم يرم الضاحك في الساس مع ان الجاهل ان ومع السلك في كقولنا كل انسان
حيوان ومع الجاهل ليس حيوان والجاهل الجاهل اذا ابدل الكلمه في الجاهل ليس
بحيوان في الجاهل اذا جعل الارسطه معدولا صار الضمير سالبه والكلمه
حريه

مع الاحتمال من وجه السلب حتى يولد الحكم بالجهة السالبة نفس كونه خبره السلبية
او وجهه عليها كما يجب في الفروض بعض السلب الكلية لمسك السلب في ذلك
الفروض لا يربو كما يجب وفيه نظر ما شئت الفروض لا تصح لسرابط الجهد امران
كل منهما احل الامر من الاول بهذا الدوام على الضم ان يكون الضم ضروري
دائمة كالكثير من انعكس سالبة سواء كانت الكم على وجه المان ككثير المانع من الفروض
او كالكثير المستوط والمنجذبة ان صدور الدوام على الكثير لا يفي بالضم
بدون الدوام واللاخذ من بدون الفروض اية ضوم كانا لم يكن في الكم
ضوم ووصفته البرهان في الحلف وعكس الكمية ولا فراض ^{والاول} والعقد
مهما هو مثل قولك كل ج د ولا س مرات فلا س مرة آ لا ما انعكس الكثير صغير فلا س مرة
والصفت لها الضوم في الفروض المان من السبل الاول ككثير العبد في الجهد للكثير
والمان منها مثل قولك لا س مرة وكرات فلا س مرة لا يك انعكس الضوم
من مراحيم انعكس التتم فكل العبد السالبة ايضا في الجهد فان كانت مطلقة فما انعكس الم
المطلق من المطلق والمالث منها مثل قولك بعض ج د ولا س مرات فليس
ج آتمة اعرفت والوام مما مثل ذلك ليس بمتجدة وكرات فليس بعض
والادكل واما كذا وكذا وكذا وكذا ليس بعض ج د وهذا لفظ له مان
غير الحلف لكن انعكس الذي رجة وليس فكل لا س مرة وكرات فلا س
ج د وبعض ج د فلا كذا واما ههنا علم ان العبد السالبة الجهد ليس
هذا الفرض من انعكس لان الضوم سالبة حزمة لا انعكس الكثير انعكس حزمة ولا
لستم منها من الضوم فاما ههنا لا فاض عن حزم من الفروض بحسب

اعني هذا والمقدّمين وكذا الكثر في كونه مكنز اربعة اضرب لان الكثر في
 موحدة كونه او سالبة كونه والاولى مكنز مع السالبيين الصغير والماليح
 بصير اربعة اضرب الصمد الاول من الكثرين والعرضي موجب كونه ولا ي
 برات منه لاشي مخرج آسانه يعكس الكثر في كونه الى العزيم لما في السكندر الاول
 لاشي مخرج آسانه ويكون العزيم في المذهب الكثرين لاشي مخرج لان ذلك انما يكون ان لو كان
 الكثرين اية اما اذا كانت غير ذلك فلا فان الصغير اذا كانت به الكثرين
 فاعني لم يتم المقدم اية كالمصغر بالحلف وكذا غير هذا الا خلاط منوف والاضابط
 الذي ذكرنا في جهة المقدم العزيم لما في كونه في الصغير سالبة كونه لاشي
 مخرج وتلك فاشي مخرج آسانه يعكس الصغير فيحصل العكس كثرين كثرين في العزيم
 صغير لاشي مخرج لاشي مخرج آسانه ثم يعكس بصير لاشي مخرج آسانه حرمه المذهب
 فكل سالبة مخرج لان العزيم سالبة المخلقة في جميع الاراء والعزيم اية
 بالحلف العزيم لما لم يصغر مخرج موجب حرمه وكثير سالبة كونه في سالبة حرمه
 بالحلف لا غير اية العزيم الرابع من سالبة حرمه صغير موجب كونه كثرين في سالبة حرمه
 كونه لاشي مخرج وكذا مخرج مخرج آسانه بالحلف وذلك ظاهر ولا
 واول ان يفر من بعض اذي لاشي مخرج تصديق مقربان احدهما لاشي مخرج
 والاشي مخرج تصديق الاول ان الكثرين لاشي مخرج العزيم لما في مخرج السكندر لاشي
 مخرج ثم يجعل عكس لاشي مخرج واول بعض آصغر هذا المقدم لاشي مخرج
 لاشي مخرج والمطلوب ولا يمكن هذا العزيم يعكس الصغير لكونه سالبة حرمه متدبير
 انعكاسها كاني الحاصلة لا يصح لكثير في السكندر الاول ليعكس كثرين كثرين في العزيم
 عزم حرمه

وهذا كله وليس المقدم ما كان حاد ط مكنز مطلوب في السكندر
 الذي لا يسكن فانما اوردناه في منع انعقاد الساس عن مطلبين مخرج ذلك المقدم
 منع انعقاد الساس عن هذا الخلط وان كان في الحس الذي يصح لاشي مخرج
 فقد سعد الساس اذا روي من السروط فان كانا لكثير في كونه سالبة حرمه
 المذكرة كان يمكن مخرج او سالبا مع ما يعكس السكندر الاول بالافتراف مخرج
 ولكن المقدم التي غير منها في السكندر الاول ان لم يكن سالبة مخرج كونه كاني لم يكن في
 الاية لفصل الحاج اليه ههنا ما مكنز ان احكام لا خلاط في الساس
 فضيلة كونه اما اذا احتلقت مكنز مع مطلق لا يسكن في العزيم يا الساس
 الوضعية فلا ينفك منها ما امر بعض المظالم وان كانا مطلقا منعكس
 الباقية غير الضرورة لما مر اننا لا نستمر مطلقا نمان مكنز الكثرين سالبة مطلق
 لانها تسكن في جميع السكندر الاول في مكنز عامة كما مر السكندر الاول اذا
 الصغير حرمه مخرج بالافتراف فيها مخرج لا نمان السكندر الاول ان الصغير
 لانهم في مكنز اننا الكثرين سالبة مكنز فلا ينفك اذ لا يصح الساس يعكس الكثرين
 ان السالبة المكنز لا يسكن ولا يعكس الصغير لانه في بصير كثرين لاشي مخرج
 سالبة ولا بالحلف ايضا اذ لا ينفك الخيال وقد مر هذا المقدم في السكندر
 مخرج الارحام مادام كاني ولا ينفك من الناطق او لا ينفك في الارحام بالافتراف
 والحلف الاول في الاحبار والاشي مخرج ان لم يكن الكثرين سالبة مكنز مخرج
 او مكنز لم ينفك الساس الا ان يكون المكنز مع الضرورة اوج الكثرين المكنز
 المقدم مكنز عامة بالحلف والاشي مكنز لاشي مكنز في الضرورة والاشي مكنز

الاشي مكنز في الضرورة
 انما هو كاني في الساس
 كاني

ونحو ان يفسر هذا حلق العود من ادا كان مثل هذا الصور
 ان مع هذا الحلق زاده فاساب وده لكانه ادا كان اما ليس من ممكن ضروري
 ضروري او من غير ضروري ، اذ لم يكن كبرتم العاس ادا كان
 او سالتنا بقا فضلا عن المختلفين انما اذا احلنا والكل ان كنهه فقله ما علمنا
 اذا انقضا فان لم يعلم انه ادا كان فمحتمل الصدق على كلمة ما يجب ضروري
 وكان على كل ما هو غير ضروري او المفروض مرة غير ضروري وكان لا يحل
 عندنا كان كل ما هو آفاق ضروري عليه ان طبيعة او المفروض منه ضابطه
 لا يدخل احد بهما الاخرى ولا يكن ذلك سواء كان بعد هذا الاختلاف انما
 الكيفية لا حاجة او الكيفية السلبية وكذلك البعض من الاحوال لا آتي ذلك
 وهذا ما افترضناه . العودية سواء كانت موجبة او سلبية صور اذ كبرها
 يمنع جميع المضام ما حلت لا فائد لقوله اذ على هذا الصورة واعلم ان
 اختلاط الضرور مع غير الضرور في نفس الشيء سواء كان في نفس غير المختل
 في الكيفية والمقتضى موجبه او سلبية اما اذا كانا مختلطين في طاهر واما اذا
 كانا منفصلين في نفس الشيء ايضا لانه اذا كانت اجزا من الضرور والغير
 من ضرورته كان لا وسطا منسبنا الى احدى طرفي الشيء بالضرور والى الغير
 لا بالضرور ولكن من الطرفين ميانة فمضد السلب لانه ادا كان كل آ او
 بود ضروري مرة او بعضه لا بالضرور وكان بالضرور لم يكن داخل ولا
 الا لكان بالضرور هذا حلف وكذا اذا سلمت على لا بالضرور وهو
 بالضرور لا يكون في داخله آ او الا لكان في ليس بالضرور هذا حلف
 مدار

السلب
 ضروري
 كونه
 السلب
 ضروري
 كونه

سال الموحس في كل ما يرد حان بالضرور وكل ما يرد حان لا بالضرور
 من لنا رعاي سال السالين لاسي من لنا رعاي بالضرور والاس من لنا رعاي
 سارجل بالضرور من لاسي من لنا رعاي حاد وهذا هو معنى بعد ان تعلم ان
 الحلق زاده فاساب هذا ما قبل عن الجمهور وهذا بحث لان هذا العاس
 اما ان يجمع اسطر اللاضرة في الشيء المعتمد لا يدخل للاجابه السلب الكمال المعتمد
 واللاضرة من كنهه عامه في جميع العاس على المركب ضروري وكونه عامه في جميعها
 على الكيف في لا يكون ذلك العاسات ما غفل عن الجمهور السلب للمال
 السطر في كثر وارب هذا الشكل نتيجة ان يكون الضرور موجبه او سلبية كما علمت
 وفيها ايها كانت وان تعلم ان قرائنها في يكون سنة لكن السنة سائر كنه
 ان ما يجبا انها حزم ولا تحت فيها كنه فانك اذا قلت كذا انسان حيوان وكل
 انسان طير لم يكن ان يكون كل حيوان طيرا وان لم يكن بعضه طيرا فان كان بعضه
 فاجل هذا معيارا لكونه المركبات من كنهها انما اذا كانت الكبر في حزم لم
 على الضرور لانها اذا علمت صاير حزم فانها قد بها ما هي كان من غير ان
 من حزم فلم ينج بل يجب ان يعكس الكبر في غم النتيجة كما علمت سطر
 انما في هذا الشكل بحسب كنهه الخدمات وكنهها امران اظهرهما احاب
 الضرور او حزم كنهه الشكر الاول لما في كنهه اجزا من الضرور اما سلب
 ولا في الضرور فان كانت حزم تحت الاضرور لا وسط فان كانت الكبر في حزم
 اضاح لا وسط فالحزم لا ضرور ولا كبر ويدرهم النتيجة وان كانت كنهه لا كبر
 مع لا وسط فلا يكون هناك من ضرور ويدرهم النتيجة سالبة اما اذا كانت الضرور سالبة
 كنه

كل

موجب

ذلك
 العاس
 ان
 السلب
 ضروري
 كونه

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

اما لما بين بعض الصنفين وظاهر لانه حرج الى الاول لانه كالكبرى
لانه لو كان الصنفين مكنه خاصه والكل من واحدية فاذا عكست الصنفين
رجح الى الاول لان في كبرى يقول منه ثلثه عامه على ذكر في الشكل الاول والثاني
لو كان الصنفين حرجا في كبرى فيكون طرعا في عامه فان في بعض الصنفين حرجا في
فاما انما بين بعض الكبري في بعض الصنفين بالاعتراض كما اذا صنف حرجا في بعض
في بعض صنف في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
لانه كل واحد في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
ما يوجد كل واحد في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
لو كان في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
لانه لو كان في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
انما اذا فرضنا هذا الصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
الصنفين فانهم يحسبون ان الصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
ينكسر مكنز الحجة بعد العكس في الاصل وانما في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
بخط الحجات وانما في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
حرجا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
بخط الحجات وانما في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
فان يكون في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
انما في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين

دعم بعضهم ان الصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
وعلقت صنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
عكست الصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
والصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
ان الصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
لا يمكن انما في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
سأله حرجا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
عن حرجا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
وجان الصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
لصنفين في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
هذا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
لا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
عرفت ان لا حاجة اليه في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
المالك في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
موجبه في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
نور في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
حرجا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين
حرجا في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين

مفسر في بعض الصنفين فكنز كل واحد وكل واحد في بعض الصنفين الى الصنفين

[illegible]

كلما كان ات محبة وليس البعد اذا كان هرة فبعضهم ليس البعد اذا كان ات محبة
سالك المسالك الثمانية في جدها وكنها في حرة هرة منهم مد كنز اذا كان ات
صعد وسرايف الاناج في الاستقبال بعد الفروا والنساج وسار الحناج الى الدابة
كان في الخلمات فاذ اصدق هلا كلما كان ات محبة وليس البعد اذا كان هرة فبعضهم ليس البعد
كان ات فبعضهم والاصدق مد كنز اذا كان ات محبة فبعضهم الكينهم ليس البعد
اذا كان ات فبعضهم وبقدها كلما كان ات محبة هذا صنف وشمل ايضا بعض الكينهم كذا في سائر
الفروا ولكن لسان الحناج وعكس صدى المد من كين القضا لا فراضا المودعات
ودفع السرايم حلية ومفصلة مثل ذلك لسان هرة وكل عرج امان في
واما فذ يستخرج الاحكام في هذا فاسلف سهل كذلك قد سلك مفصلة في حله
مثل قولك فيما المعنى لسان امان كنز واما ان كنز واما ان كنز وكل
وجه وكهوه فكل آية في استخراج الاحكام في هذا فاسلف سهل
اما المركبة حلية ومفصلة فاما ان نفع الجملية ضرر او كين فان كان ضرر فاطلب
كنز المدة لسان موجبة في المسائل الاول لقولها طرات وكلت امان واما في
مفصلة موجبة كذبة في كل امان واما ان نفعه لا سلك لار بخر هذا البسم
ضررها سلف المسائل الثاني الاخر الاول كل امان واما امان لاسي رات
واما لاسي رات فبعضهم ايا امان لاسي رات واما لاسي رات في شرط ان كنز
المنفصل فوجبه بانما الخلو او المحقة واخرها كذبة فالحال ما لكين للضرر سلك
المسائل الثالث الفروا الاول طرات واما كذا امان واما في بعض امان
واما في هذا اذا كانا حلية ضرر امان اذا كانا كين فاطلب ان كنز

اعلم ان ابوداود اشتهر بالانصاف
فيما كان يكثر من كتابته في الحديث

على هذه محال به للناس كقولهم مساوية لبيت مساوية لا قدرية مساوية
وقد استقطب من هذا مساوية المتساوية مساوية ومن الناس على هذه ما كانت
في تمام لا وسط بل بعضها لأن يكون البعد مالا مساوية لا متوسط
الثانية مساوية وما وجد من هذه المساوية في علم هذا اليأس في
على مساوية كل ما هو مساوية له هو مساوية له من آيات مساوية
بما هو مساوية له ثم ثلث مساوية له من مساوية لا يتبع مساوية
وإنهم فهم من المباح أن البعد من السان لا يظم هذا الناس اسطفا
تكرار الوسط وقد زاد واسوا وط وكلفوا بكلمات كثيرة في هذا القطر
وعدنا اسطفا ما بها الناس من تكرار الوسط ولا يثبت في ذكره من هذا
النوع قولنا أمروم لث وماروم في فانه بارقه أمروم في الوسط قولنا
ماروم أمروم موزوم وكذا قولنا آخر لث وماروم آخر لث لأن
الآخر وماروم وماروم هذا الناس من قولنا الا لسان في النظم النظم
من الناس في الا لسان من الناس في الذين في الحق والجبهة البتة ما كان
السان الى الناس في الشرطية لا يستلزم الناس في الشرطية
أما ان يوضع فيها متصلة وسنن ما عن مقدمها من المباح من الية الك
السبب طالع فالكون خفة لكن السبب طالع فالكون خفة او تنقص
منه بعض المقدم مثل ان يكون الكون السبب خفة منه فالسبب طالع
ولا يفتح فتردد لك لما كان الناس في الشرطية في ما كان السبب او
من كونه في السبب لم يخر ان يكون في مقدمه ادلال في صنادير الناس

في الياح فكرة في المقدمة والمقدمة من الشرطية في الشرطية
مكرر ما جدي ممة من هذا الناس من الشرطية ومجرد الشرطية لا يثبت
اخرها او تنقص بل لا يثبت من وضع اخرها او تنقص من الشرطية
الاخر او تنقص فالوضع او الموضع خفة اخرى وهي مقدمها
للسان في غير الوسط في الا لسان فالناس لا يستلزم من كونه
ومقدمة اخرى هي وضع او وضع الشرطية اما متصلة او متصلة فالوضع
ان يكون موزونة لوزن خفة وخفة يستلزم مقدمها بكونها بالية يستلزم
باليه استلزم مقدمها والالبطل للوزم كقولنا ان كونه السبب طالع فالكون
خفة فان فلان السبب طالع من ان الكون خفة ان فلان الكون السبب
من ان السبب طالع لغير الا لسان في الشرطية في ما كان السبب
ولا يستلزم السبب في المباح لا يثبت لوزن ان يكون المباح في المباح
كقولنا ان كان هذا انسانا هو حيوان فاذا قلنا لكنه حيوان لا يثبت انه
انسان ولا انه لسان وكذا اذا قلنا لكنه لسان لا يثبت انه لسان
بحر ان لا انه حيوان فكل ان الشرطية في الشرطية في ما كان السبب
متصلة لا يفتح لا يثبت في الا لسان في الموضع المتصلة السالبة لا يثبت
اذ لا يثبت بل يثبت في ما كان السبب في الموضع منها ولا يثبت في الموضع
رفع السبب في الشرطية في الشرطية في كونه في الشرطية في الشرطية
تقدير الموجه لا يثبت اذ يثبت في الموضع في الشرطية في الشرطية
لان المباح في الشرطية في الشرطية في الشرطية في الشرطية

لا يثبت في الشرطية

[illegible]

اما اطلب عند صورة النفس لا حجب ما عمتها بل رحت انما سقى في
في الجسم والصدور عنها التوقفة والحركة ليس غشا لهذا المعنوم رحت وهذا المعنوم
بل الخاصة في علمه هذا المعنوم واما ان طلب المطلب في الجسم للانسان بل لمية بيوت
هذا ما ذكر في الحاصل من الجواب الاول لا اعتراض بل ان الماشية اذا كانت متصورة لا يمكن
لجمعيتها حازا ان تطلب في ان شاء لها ما ليس لها اذا كانت متصورة كمنه وحيثما
لا - انسان الى مفاهيم العلوم وموضوعاتها والكل واحد من العلوم في انسانيته
تحت من خيالها وواجبها وبذلك لا حوال الى الاعراض النائية في موضوع ذلك
العلم مثل المعتاد للهندسة لكل علم موضوع ومبادئ في مسائل اذ كل علم في نفسه
ملا بد وان يحقق به احكام يكون المقصود منه تلك الاحكام وما الى المسائل والمبادئ
لا بد وان يتوقف على الشاكال والاشكال وغيره من المفردات وبعض المبرهنات
العامه لطولان الدور والسلسل انما لا بد من المسائل والمسائل لا بد من
ما يكون مناسبيه متعلقة ليس واجدا او اشياء مناسبيه وذلك ليس او الاشياء موضوع
ذلك العلم فوجه الاختلاف في ذلك العلم ان كل ما يتجسس عن عوارضه النائية في
وان لم يكن فان كان موضوعه انما يتوقف على ذلك العلم فان المسائل والافعال في الموضوع
علم من او اشياء مناسبيه تحت ذلك عن عوارضه النائية مما لا يمكن سؤلها عنها
كالهندسة والهندسة فان الهندسة تحت عوارضه النائية العدد والحساب فان الحساب
يجتنب عن عوارضه النائية مما لا يمكن اشياء مناسبيه كدين الانسان والجماء ولا دور
ولا هندسة للطبيب فان الطبيب تحت عوارضه النائية في موضوعه كمنه وحيثما
الى الصالحين من العامة والطبيب انما في ذلك ليس او الاشياء بالموضوع لان الموضوعات

في
منازل العلوم
مدرسة

۲۶

والله اعلم بالصواب

والمجموع المسماة على سبيل الخسوف والحدود في اسم الموضوع فتسبى واضاعا الى المسماة
بمفهوم لا يضر الموضوع والمسماة على الوجه الثاني هي مضادات اذ لا كان يعلم ما هو
موضوعه فلا بد من تدبيرها وتجهيزها في العلم بها واما الواجب فيها فمعرفة يد لها ليعلم
لكنهانها خصوصاً بالصناعة وهدرت في جوار المقدمات وكل اصل موضوع في علم ما هو العلم
عليه من علم كقولنا قد مر ان لكل موضوعاً ومصاديق ومسايل اريد عرف معنى الموضوع
واما المسماة في فهم لا يشاء البتة فمن مباحث ذلك العلم عليها وهي اما تصور ان يكون
موضوع ذلك العلم واجراً للموضوع وحرمانه ان كان له اجراء وحرمانه كالمقدار للهندسة
فان له حرمانات وهي الخط والسبيل والجسم التعليمي تبرز اعراضها الذاتية اما
وهي المقدمات التي تولد منها قياسات ذلك العلم وتسمى له قياسات وتلك المقدمات
اما واجبة القبول او غير واجبة السؤل والواجبة القول العامة كالاوليات كقولنا ليس
ان يكون واما ان لا يكون وسمي احكام ذلك امر لا يتعارف او خاصة بعلم او علم كقولنا
المقادير المتساوية يولد او واجبة سبباً وبها فانه حاص بالمقدرة والحقا وغير واجبة
اما ان لها المتعلم بما يحصل في العلم او سلبها في الوقت الى ان تسمى وكثير في نفس المتعلم
شك وانكار ولا بد في قسم لا موضوعه والمباينة مضادات وقد يجمع لاولي الحدود
الوضع فتسمى او متباينة ولا بد من تدبيرها واضاع الى العلم والواجبة القول كقولنا
ومنها خاصة بعلم او علم كقولنا فان كانت خاصة فبما لا يوضح في جهل المباهل ولا
الموضوع في العلم انما يبرز عليها في علم كقولنا اما المسماة في العلم انما
العلم عليها ونظير الدليل عليها في ذلك العلم وموضوعات تلك المسماة قد مر انما
اما موضوع العلم او انواعه واعراضه الذاتية لا يباينها محمولاً ان يكون موضوعاً

اذ لم يكن الموضوع مستقرا محققا اما اذا كان فلا بد من ذلك العلم
 سندا لبراهين مناسبت للعلوم اعلم انه اذا كان موضوع علم ما اعم من موضوع
 علم آخر اما على وجه التحقيق ان يكونا علميهما او لا علم جنسا للآخر واما على وجه
 الموضوع في احدهما فلا بد مطلقا او لا آخر مقتدا بحال خاصة في العلوم الدينية
 فان بعضها يخص موضوعا تحت لعم مسائل اول علم الجسديات تحت علم الهندسة من جهة العلم
 علم فيكون المتبحر تحت علم لا كذا ويخرج العلمان في اجد فكل واحد في اسم الموضوع تحت مثل علم
 المناظر تحت الهندسة وبما كان موضوع علم ما ما كان موضوع علم آخر لكنه ينظر فيه اعمام
 خاصة لموضوع فكل العلم فكلها ايضا موضوعا تحت مثل الموضوع تحت علم الحساب
 العلوم المستندة اعم او مناسبة مساوية وذلك معلوم بعد اخل موضوعا بها
 وناسبها وبما سنها فان كانت موضوعا ناسبا اعم الى كونه بعضها اعم من بعض
 تلك العلوم مستندة اعم سواء كان في مجموع علمها او ان يكون العام جنسا لخاصه وغير
 جنس لان نوحه الموضوع في اجراء العلمين مطلقا وفي اللزوم عرض في ان يكون الموضوع
 احده العلمين رخصا عراض خاصة لموضوع كذا في العام عرضا عاما لخاصه
 ومن العلم الخاص موضوعا تحت العلم العام مسائل الجسديات وعلوم الهندسة لاول
 موضوع تحت الماني ودان لا في موضوع الجسديات الجلية العلمين موضوع الهندسة المتعارف
 والمعادر فليس للعلمين المتقار والمطلق علم الا كذا المتوكل الموضوع تحت علم لا كذا
 فان موضوع الاول انزه المتوكل موضوع الثاني الكراهة ويخرج العلمان الى الجنس الذي
 هو عرض في ان موضوع واحد فكل العلم الخاص ان كان يطلع عليه ان موضوع تحت العلم
 العام الخاص الذي يكون موضوعا خاصا ما هو العلم المتعارف فان موضوع

العلم الحياتي
 هو موضوع علم الحيات
 والبستنة
 العلم الحياتي
 هو موضوع علم الحيات
 والبستنة
 العلم الحياتي
 هو موضوع علم الحيات
 والبستنة

[illegible][illegible]

[illegible]

ما نفعه اصول المطالب فطلبه بمسألة السن عما عداه ومما عطله التي
وكذا ندرنا عما هو الحد الأوسط إذا كان العرض حصول المصدق من أصل فلفه أو
فلفه على أصل السبب إذا كان العرض ليس هو المصدق بل مركب وسط وكما كان على طلبه
للا مراءى لك أن هذا الطلب بعد بل الشئ في المسألة الحق أو العلى اما طلب
فمنها نفعه لا فهاهنا فان السن إذا كان صدق جاح غيره تحت من آخر كحتاج
عن ذلك العذر اما طلب العذر بان سى في المطلوب ما سى في العذر عما عداه بنسبة
أو تعارضه قبل مطلبه في فرع الفروع لان مطلبه نفس فعداد المطالب المستدل الممار
ولا فهاهنا في الأصل لان نفع الجواب عما هو محسب في سبب من أي لطلبه مستدل أو
مستدل في محقق الفصول والخواص لا تقوم على هذا المعام اما لم يروا على
أصلها ما يطلب الحد الأوسط إذا كان العرض حصول المصدق من جواب هل فلفه
كأصل هل الصحيح في الجواب فان قيل نعم فلفه الامة المصدق من عبارة جوابه لا
ما يطلب سبب فلفه كبرى في الاضطر من نفس من لا كبرى العرض حصول المصدق فلفه
هل هذا الصحيح فان قيل نعم فلفه الامة النسبة في جوابه لانه مستعمل في الأصل
ولا دل كبرى جوابه بما كثر صد الأوسط في مكانان والمالك في كبرى جوابه على كبرى صد الأوسط
لم يطله فيه فلفه من الجواب اما العذر أو العلى لان السؤال لم يكن بعد الحكم اما ما
أو ما العلى والجواب لم يكن بعد السؤال فلفه اما العذر أو العلى بما كثر ما العذر كأمرو
ما العلى كما يقال لم يكن الصحيح محجوما فافهم الحكم بكون الصحيح محجوما في السؤال
فلفه مطلبه ايضا في الفروع لأن مطلبه العلى من أن تقوم مقامه لعلنا

[illegible]

ولا يتم فائدة ما قالها لاكتفينا بالاعتبار عند كلف ما ليس ينبغي ولا سائر
وكذا في الغرض الذي نذكره في الأصول وسعنا منها ما يطلب من
إذا كان المطلوب عنه مقصودا لما فيه خمول الاستسباب إلى الموضوع فصار على ذلك
استدلالنا في الدراديل هو لأن أن لم يكن المسؤل عن مقصودا لم يتم مطلب المالك
مقامه هنا ولا يتركز على المطالب خارج عما عذر للاعتبارات وويرى أن لا يلزم من عدم
كونها حادثة على مطلب كل كونها خارجة عن الاعتبارات ادخارها على مطلب أي إذا
يصح أن يقال أن كسفية له في أي مكان هو إلى ذلك وعلى هذا
التميز العاشر في القياسات المعالطة أن الاعتراض يقع سبب اليأس من أن
يكون المدعى ضامنا لشيء من صورته وهو أن لا يتركز على سبيل سبيل من غير قساسة
في صورته ولكن يمنع من المطلق إذا وقد رخص في ما ليس عليه اعتداله لا يتركز قساسة
مادة إلى أنه يجب إذا استبرأ الواجب مادة احتل امر صورته وإذا سلم ما
على النحو الذي يتركز قساسة ولكنه من واجب سلمه ما إذا رخص في تشابه أحوال
ولا وسط في المقصود أحوال البرفق منها في المنع لم يجب تسليمه بل في قساسة أحوال
فإن كان قساسة صورته الاعتراض في القياس ما أن يكون النسبة البنية أولا
الها والذي لا يتركز النسبة إليها أما أن يكون نفس القياس في صورة ما والى
يتركز في نفس القياس ما أن يكون صورته أو زيادة في تعداد أربعة أقسام أما الذي
بصورة فهو أن لا يتركز سقلا منتجا أما أن لا يتركز سقلا وإن كان لكل لا يتركز
صرا منتجا وأما الذي يتركز بحسب مادة فهو أن يجمع مقدماته أو بعضها كاذبا
كقولنا كل إنسان حيوان كل حيوان فرس فإن كبراه كاذب وإن جاز على الوجه الصالح
كقوله امر صورته

[illegible][illegible]

انه لا يمنع المطلق من قوله هذا ان كل ما لا يخلط من نفس الناس
واما ان لا منع الخلط فيكون الناس قسما والحق القول ان كل شيء المقتضيات
معتمة فانه قد منع الخلط يستتبع ان في مفهومه لان طه لا يخلطها او على
علم وقد علمت من علمتها بل ما يمنع من علمتها من ان يخلط كل واحد بالآخر
وتحذف ما يكون لكل واحد كذا لكل واحد كذا لكل واحد لا شك ان من الكثرة
كل واحد من الاجزاء فرقا وربما كان لا يستتبع من سجد فترقا للفظ بان يكون اذا صح
صلواتا فطرانه كلف فرت فان ضا دقا مثل بان انما ضا ان يقول ان امر القيس
شاعر فمفردا صح ان امر القيس من مفردا وان امر القيس المقتضيات شاعر مفردا
فيحكم بان لم يشرعوا ايضا انه اذا صح ان المقتضيات زوج وزد احنا عاصم انما زوج
فرد واما كان لا يستتبع على العكس فمفردا وهو انه اذا صح ان امر القيس شاعر فانه
يصح على الاطلاق كلف شئت انه شاعر جدا الى الشاعر واما ايضا لاننا
ما لم نزل الخلط بين المعنى بزوجه ولكنه مستر في اللفظ وهذا المعنى لسان للفظ
العلم لان ان يكون الناس غير واحد القسما لكل يوجب نفس الناس
وهذا لا يبره اللفظ او بره المعنى اما الذي فزجه اللفظ فمستقام وود
التيح السلس للفظ اللفظ الكل ترجمه لست الى اللفظ وقد مر ذلك في الذين
واحد الكلمة ترجمه انما كل حوله فيحكم بان لم يشرع عن ذلك لانه اذا اعتد به من
شاعر مفردا فمفردا لان هذا السياق في كل حال قوله هذا ايضا شاعر
ما لم نزل الخلط بين المعنى بزوجه وانه لكل العجم من اغفال التمايز الذي يخرج
فان يجوز ان شاعر غير القيس لو كان في اعتبار الما من لصدق انما في الحذر من كل

[illegible][illegible]

بيان
على
لست

ممدوح بحمد صمد الصمد اذا لفظ انما لفظ الصمد المنة الى ذلك
صحا قاص الكرم الى الكرمي لست على شكل منج كذا قد حصر
نوطي في حاشا عنها وله لانه لا انسخ والمثل القاسية هو ان يكون القاس
وحر القس لفت المعنى ويجز ما تخيل لفظ ثم راعى كل احاد
معاني لا لفظها او ناعاها بتواضعها ولم تخل بها وما سكر في المعنى والتمس
شكل القاس في لفظها ما البني عندنا هاهم عرض لك على بعضه رخص
ما تعقده على بعضه معاردا ومراحا فليط فهو اهل لان يخرج الجملة وتعليقها
وكل من شملها خلق له واسم الله الوضوء العصة
المنع من نظر الى المعاني الخاصة في القاس وترك اعذار اللذة بحسب تراكم التسلية
ذلك بلامتصاف البسمة التي تملق بالالفاظ ابن بر الا غلاط اللفظ اذ اراكم
في حاشا القاس في حاشا لفظ ابر من لفظ المعولة بالمادة واذا راعى حاشا القاس
مع تواضعها بحث لم يترك شامنها في تحبلا لا يسطر والبقم راعى شكل القاس في
الالفاظ التي تملق الصمد واذا علم احكام القاس بالالفح كرها في لفظها
انز لفظ المعولة بمادة القاس بمادة النسخة في راعى من المعاني في حاشا
لم غلط في ذلك مواهل لان ترك الجملة وتعليقها وان لم يحل لذلك وكل من شملها

منه
ادرك

بما

نظر
نظر

منها لفظ المنطق وسأله الطبعيات

والجدة لله على اوله واحده

والصلوح على حكمة

عنه

الطبيب
قال القمط الأول في كونه

لا نجسم أول البتة نوع من البتة وقال ايضا لجماعه من
 الناس قالوا انهم حراما من البتة لا اول البتة والحق صرون الحق
 والمراد بها ايات النبي وجميعه فقال السواد في حقه لدا التي
 دام ومعباه البتة لا اول البتة ان نحن جسم لاجسام الطبعية
 من من من واما وسم الواب الطبعي لا اله البتة لا اله
 المعاصد التي تسخر العيون فيها كالسائط وفي هذا البتة مسائل
 المسئلة اولي ان الاجسام غير مركبة من اجزاء الاخرى فاك
 وهم واسان من الناس من يظن ان كل جسم ذو معاصر بعضها
 احدا غير اجسام سالت منها الاجسام وروى ان تلك اجسام لا
 تسال الاجسام لا تسال ولا تقطع ولا وهما ورضا وان الواقع
 منها في وسط الربح كالحرفين من الناس اول الوهم بالاعتناء
 المخرج من اعتدال الطرفين والحق هو الراجح منها ولما كان هذا
 المذهب مرجوحا في سبيلها بالوهم وقال من يظن ان كل جسم راجح في
 اعتدال العالم ليس هو بالاسان لا اسان الحق ان طال الدليل فاق
 اهل العالم في حق ان الجسم لا يمتداه كجسم منسدة لان الجسم اما
 ان يكون ذاه ناصلا للعل اول اول اول اما ان يكون بالعمارة اجزا لا
 يحترق ولا اول اول اما من اجزاء متناهية اول والباقي تمام لحيات
 ضغارا اول اول اول ومذهب جميع المتكلمين في بعض محكمات المسئلة من
 والما في منسب الال نظام من صمداء المعزلة والناتج مذهب

جميعها طس لا نه وهم اياها احسام صغار لا تفصل القسمة لصغرهما
 والرابع مذهب قوم من القدماء الذين زعموا انها خطوط والاما
 وهو ان لا يكون معا صله بالفعال لا في من في تكرير القسامات الممكنة
 سبحانه اولا ولا اول حسب الاحتمال السهلي ومنه ذهب
 الحكماء في ان الجسم مركب من الهواء والصوت والماء وهو
 جسم من الحكماء فمذهبهم مذهب اهل اراذ السبع في من الانسان
 ابطال مذهب المتكلمين وبعض فلاسفة من الذين قالوا ان كل جسم هو
 مضمين عند تلك المفصل اجزاء متناهية غير احسام محض منها
 الاحسام وقالوا ان تلك الاجزاء لا تفصل لا في القسام لا في الصغر
 اذا الكثرة في فصل الجسم برفع دافع قوي من غير يعود حجمه
 فسر ولا قطعاً صلاحتهما اذا القطع في فصل الجسم يعود حجمه
 ولا وهما الحجر المتوهم عن من من طرف عن طرف ولا من صاعداً
 لصعوبه استحضارها على الخيال ومع ذلك قالوا ان الواحد منها
 اذا اوضح من اثنى كثر ما يعاير الطرفين عن التماسين ليحصل الاستدراك
 والحجم فالتساوي لا يعلمون ان الوسيط اذا كان كذلك ليس كل واحد
 من الطرفين من سبباً غير ما يتلقاه الاخر وان التساوي لا واحد من الطرفين
 يتلقاه باسحق وام تحت لو حوزة محوزة في مداخله للوسط حين يكون
 مكانهما او حوزتهما او ما صفت قسم واحد لم يكن له بد من ان ينفذ
 فله من غير ما يتلقاه والقدرة الذي يتلقاه دون التلقا المتوهم للدار
 والتلقا المتوهم للداخل في وجهه لم يكن ملاقاة الوسط ملاقاة للدار

الطريق

ملافاة الوسطية وان لا يمتد الى خارج عن لسانه في لا
 يكون برزخ وسطا وطرف لا اذ لم يمتد حج فاما ان كان في مركز
 ما يكون عند يومه الداخلي الملافاة بالاسير في فروع وانقسم
 اول هذا هو الذي على الطال فيهم ونعني ان نعال فيهم
 مولعا فاحرا لا يحوي لهم اما انقسام الحز او عدمهم وكلاهما حال
 اما الملازمة لان الحيز كان مولعا فاحرا لا يحوي على مركز الحز
 منع من الحز حاجبا لهما عن الناس او لا والى انما يكون في ان لا في
 الطريق الوسطية في ذلك انما ان يكون في طريق الداخل او لا فلهذا
 انقسام فان كان حاجبا لهم لم يمتد كل الطريق من الوسطية سائما
 لما بينهما منه الطرف الآخر اذ لو لم يمتد كل الطريق ما لم يمتد الآخر لم
 يلا في الطرفين فلا يكون الوسط حاصلا واما ان انقسام الوسط ما لو
 وفيه طرأ ان ارادنا الشيء فلهذا في النزاع وان اراد طرفه
 فليزمن ان يكون احدا الطرفين غير الآخر وذلك مستلزم لكل ما دام انقسام
 نفسه وانما هذا المستلزم بالوصول المستلزم من البطل والحطوط و
 والسطح اذ لها ملافاة مع سائر مع انقسام وان كل الطرف
 يلفاه ما بين ركن الداخل فذلك انما يكون في الحد المماسه واما ان
 صدم الحز والجسم ان كل اثنين من البصر واحد وان لا فاه بالداخل ^{حيز}
 مكانها او حيزها واحد يلزم مجموع الامر انقسام الحز وعدم
 اما الاول فلا يمتد لان من هذا الطرف في الوسط اذ المداخل
 لا تصور عند المماسه اذ المماسه اتحاد الطرف مع احداث ^{الوجه}

لم يمتد فلا بد من البعد واما ان الوسط عند البعد سائما بما
 لما فيه عند المماسه وذلك البذر الذي فيه عند البعد يكون غير ملافاة
 بعد الداخل فلم يمتد انقسام الوسط واما الثاني لان البعد الموقوف بعد
 المدخله بوحان ان لم يمتد في الوسط ملافاة للطرف الآخر كالملافاة
 الوسطية اما وان لا يمتد عن الوسط في الوجه وهو كذا في السائر
 اليه لانه لا يمتد في من الطرف فافق من ملافاة الوسط ولا الوسط
 فلا يمتد في السائر من ان اللغات لو كان الحز لم يمتد مجموع الامر
 وهو خلاف الممتد فلم يمتد الى لا يكون الملافاة بالاسير في فروع
 ويلازم انقسام والى هذا اشار وهو فاما ان في ذلك بعض من
 الامر على سائر الملافاة بالاسير لم يمتد الملافاة بالاسير وانما كانت
 مكانها او حيزها او ما سبقت منه لان السائر في حيز
 في الحيز وهو الفراغ الموقوف المستعمل في الشيء الذي لو لم يستعمله لكان حاله
 لا المكان اذ هو عند البعد الذي يستعمله في ابعاد الجسم وهذا
 يخص بالاجسام هيذا في حيز الحز والسائر في حيز طرأ في حيزه
 قال وهم بالسائر في الباسير كذا يقول بهذا المؤلف لكن
 احرا فمرتبنا هذه اولى به هذا الفصل ابطال البورسالف
 الجسم احرا غير متناهية هو الذي تحت الا نظام وذلك لانه لما
 لم يمتد ان كل حيز من اجزاء الجسم هو منقسم لما قلنا في الاية
 على انقسام الحز ان هذا لا يمتد في حيزه بالبعيد اذ ما

من بين النوعين والبعل فلهمة العول يركب الجسم من اجزا لا يجرى
 عنده مساهمة وان صرح باسماء الخرد لك لان الانسابات
 لو كانت حاصلة بالبطل فلا بد وان يحصل معاصيل متوالية البعل
 ويكون من كل معصلي زوج يلزم ان يكون ذلك الخرد عن نفسه باليوم
 والآل ان منسما البعل على اعفان ولا يمكن الموالات صوابا
 ولذلك قال الشيخ وبرايس من كان يقول بهذا التالف لعلى
 المؤلف راجرا لا يجرى قال لا يعلم ان كل كثر مساهمة
 كما سافر مساهمة فان الواحد والمسا من وجود ان فيها فاذا
 كان كل منها يوجد منها هو لعمري آجابه ليس حجم ازيد من حجم الواحد
 لم يكن منها منفذا للمقدار على عيسى لعدد البعث هذا اسدا
 النزهات على ابطال هذا المذهب يحرم ان يقال لو ركب الجسم
 من اجزا غير مساهمة يلزم المحال اذ لا بد ان يوجد فيها الواحد
 والعدد المسا لان كل كثر مساهمة كانت او غير مساهمة
 لا بد ان يوجد فيها الواحد والكم مساهمة اذ كل كثر
 مركبة من الاجزاء وكل اسير يوجد فيها اربعة او اربعة عشر ذلك
 يكون عدد مساهمات اذ يوجد فيها الواحد والعدد المتسا
 فلا بد من كثر حجم ذلك المجموع المسا ازيد من حجم الواحد منها
 اولو على السند من يلزم المحال اما ان لم يلزم ان لا يكون
 بالنها منفذا للمقدار وعيسى لم يلبس العدد ايضا لانه لو لم

السؤال

يرد حجم المجموع على حجم الواحد لان ذلك بالاجزاء من المجموع مع حر الواحد
 وذلك مني العدد وان كان في الفعل بعدد فلهذا قال بلفظ عيسى اذا
 لم يكن منفذا للمقدار يلزم في الاجسام مع انها باقية هذا خلف وللحجم
 ان يقول لا يستلزم ان لو لم يفر المسا في حجمها لم يفر غير المسا في كل
 مدهسا وجاهد في ترك المقدمه كوجه تنفر هذا المنع وهو ان سال
 لا بد وان يزد حجم المتسا في الواحد اذ الخواص لا يزد حجمها
 غير حر الا في فكل من مجموعها ازيد من حر اجزائها فكل من حجمها ازيد
 ولذا يقول السلف لا بد من صاعدا قال وان كان كثر مساهمة
 منها حجم فون حجم الواحد وان كانت الاضافات بينها في حجمها من كثر
 حجم في كل جهة فكان حجم كان سببه حجمه بالاجزاء الذي آجانه غير مساهمة
 سببه مسا في البذر لا مسا في البذر بل ازيد من حجمه بحسب ازيد
 البالف الظم فكل من سببه آجاده المساهمة لا آجاده غير المتسا
 سببه مسا في المسا بعد اختلف مجال البعث هذا هو السر
 الدال هو ان يزد حجم ذلك المجموع المسا ازيد من حجم الواحد وهذا
 ايضا محال لان لو كان كثر مساهمة منها حجم ازيد من حجم الواحد
 وتحت الاضافات من تلك الآحاد في الجوانب السلب من القليلة والبعد
 والعوفية والتجته اذ الحجم لا مضوء برونها ينفق الجسم يزد ذلك
 المجموع المسا في آجاده وهذا المقدار سطر على ان حجمه لا يزد
 المؤدية الكلية للشيخ اراد من ذلك اسات مذهبته وهو السالم

صفره

وتعرف ان اذا حصل جسم من ذلك المجموع المتساوي لايجاد كونه نسبة حجمه الى حجم
 الذي احاده غير متناهية من متناهية التدرج المتساوي التدرج اذ حجم كل منها
 متناه لكونه اذ ياد الحجم انما يكون بحسب ازيد ولا ايجاد فكونه نسبة
 المتناهية الى الاحاد الغير المتناهية فيقسم الحجم الى النصف المتساوي سلا
 المتساوي فليزم ان يكون للاحاد الغير المتناهية متناهية من احادها وان
 لا نسلم ان ازيد اذ الحجم بحسب ازيد اذ الاحاد وانما يكون ذلك لان لو كان
 للاحاد متناهية في الصغر والكبر فليس في كونه الصغر بعضا من الكبر فيقسم
 الكبر ولا يكون الكبر حرا في اقل من واحد والعدد بخلافه واعلم ان الحجم
 في كونه مواضع هذه الكمات يطلع لفظ الامكان ويرد الجصول اذ قد
 مراد هذا لغيره انما المقصود اذا حصل في السائر من هذه المواضع
 بحسب تلك الوحدة ذلك كما سيجي في موارد فالبسطة التي اذا
 اوجت النظر ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفا من مفاصل غير متناهية وان
 ليس بجسمان كون لكون مفاصل متناهية لا اما لا يفضل فندرج
 امكن وجود جسم ليس له مقدار متناهي بل هو من جنس متناهية كما هو عند
 اقول هذا منسب الى المذهب الحق وان اراد اوجت النظر السابق
 ان الجسم المتساوي المقدار لا يجوز ان يكون مؤلفا من مفاصل غير متناهية
 بحيث ان لا يكون لكل حجم مفاصل متناهية لا اما لا يفضل فندرج
 النظر ان يجوز وجود جسم ليس له مقدار متناهي في الفعل وبحسب البرهان
 ان سال كل حجم موزع على كثر من مفاصل الفعل او لا وعلى السعد
 بوجه

بوجه جسم لا يفضل له بالفعل اما اذا كان الماني فظاهر وكذا ان
 لا اول لان تلك المفاصل اما ان يكون غير متناهية وود مرتطاة
 او متناهية في تلك الاحاد اما غير متناهية في سائر المراتب البلية
 بوجه من الوحد او لا اول باطل لما قلنا فمعنى انها متناهية في المراتب
 البلية بوجه من الوحد فكون جسمها بعد وجود جسم لا يفضل له بالفعل
 المطلوب قوله للسبح يريد به كنهه ليس يريد بالامكان
 كما قلنا فالبسطة لكونه لا يفضل بوجه بل كنهه فبالا للا
 ووقوف المفاصل اما بملك وقطع اما باحلاف العرض كما في التلعة
 واما بوقوعه في موضع من موضع التلعة لست اعلم انه وجد جسم لا يفضل
 له بالفعل لكنه يكون قابلا للفضل والاما كان جسما ولا مود الفائلة
 للانسان بله الاول في تلك القطع والماني اخلاف العرض كالسواد والبياض
 في التلعة والماني الوحد والفرض على ان يوزن له نصف او ثلث او غير ذلك
 ولا اول اجتمع الماني وهو الماني في وجه الجبر ان لا يفضل ان ذلك
 لا لا فتر ان هو الاول والآفاق ان كان في الخارج فهو الماني والا فالبسطة
 فالبسطة من جملة السائر الماني بكل الماني بمرآة لا يفضل البسطة
 وحيث كونه احد وجن القسمة لا يستتبعها التوهم لا يفضل البسطة
 غير التمام وهذا ما لا يحصل في اطلال المسبب من رتبة
 المقدار الذي يوزن او يستخرج على نيل الخروج ولا الاست
 اذ لم يكن الجسم مؤلفا من اجزاء لا يجري وحيث ان لا يفضل اجزاء الجسم

الى غير انهما لا يلازم كل واحد من وجه الصفة لزم كون الجسم
 هو لقائهم لجزأ لا يتحرك هذا حليف وانما يقال لا يستلزم الوجهة اذ
 لا استلزامية وانما اختلاف العصر من صف وهذا ما لا يثبت
 الحركه وروى عن العلماء اظنوا ان ذلك لكون ذكر السطح من الباري
 قال سبحانه انك ستعلم انما علمت مرطبا الى جهات المتلازم
 فستعرف غيرهما ان الحركه عليها وروى ان تلك الحركه كذلك وان لا
 بها لعل ايضا بما لا يتقسم حركه ولا مان اوجب العزم المانع هو انه اذا
 اجتمع سبب الجزأ ثم اجتمع الحركه وانما في قسمه لغيرها والعزم
 الثالث هو ان لا سبب الحركه والبرهان لا يتقسم ههنا وان فهم
 الدلائل لقرائنا الحكمة اذ قد يكون مطابقه وسواء لو لم يكن كذلك
 لزم سبب انقسامها الى لا يتقسم اصلا وروى انهم يركب الجسم من اجزاء
 لا يتحرك ذلك لان المتحرك اذا وسطه من اجزاء الحركه التي لا يتحرك
 حرار المسافر فيلزم ان لا يكون ذلك الحركه من المسافر متقسما والا
 لك الحركه على نصفه نصف الحركه على كل واحد فيلزم انقسام ذلك الحركه
 من الحركه هذا حليف كذا الوقط في حرار الزمان حرار المسافر فيلزم ان
 انقسام ذلك الحركه من المسافر والا لك الحركه على نصفه قبل الحركه
 على كل واحد فيلزم انقسام حرار الزمان هذا حليف المساله الدائمه
 في اياتنا الهاتمة قال سبحانه وتعالى ان الجسم مقدار انما
 متصلا وانما قد تعرض لافصال وانما كان وسلم ان المتصل

منه

تمام غير العاقل للاتصال في اتصاله فيولا يكون موصوفه الموصوفه
 بالامر من وادافه هذا القول غير وجود الموصوفه للعلل غير
 وضوئه اقول بقرينة هذا الترهات ان يقال قد علم تمام ان الجسم
 مقدار انما متصلا والجنح هو جنح ما بين السطوح وان قد عرصر
 لعل اتصاله والاتصال كما في المائتين متصلا في واحد ومعلوم انه
 معني ان وحدة الجسم ما يكون موصوفه موصوفا بها فالألهما اذ
 الاتصال انما تعرض لما كان متصلا وبالعكس يعلم فاما بعد ان المتصل
 يدان اي الصون الجسميه غير الذي له فهو له بحيث هو يكون بعضه
 الموصوفه الامر فيلزم من هذا المقدمات ان يكون الجسم من له هو
 قولها غير المتصل بذاته وهو المراد بالجنح قوله فادافه هذا
 القول شأن الى اطلاق منع يوم ورود على هذا الترهات وهو ان
 يقال لم لا يجوز ان يكون في هذا القول ان يستعداد من وجوده
 لعل الاتصال والاتصال او عينه ان حله او عين صورته والصون
 ما به لغير النفس نوعا وفي الجملة ما يخص كل واحد منها و لا يكون
 العاقل لاحدهما فالله اذ يستعداد قبول كل منهما في
 يستعداد قبول الله ويستعداد قبول النفس بحال كبر رازما
 لراسا العاقل فاسا الى اطلاقه لما لا يتناهى في محبت الجسم اتصاله
 واتصاله فلا بد وان يكون في قولها ما يقتضي وجودها لازمة
 لذات العاقل وليس من ما ذكره كذلك فيلزم ان يكون في القول

عنهما واعلم ان السروح فاصح عن هذا التوحيد وبعضهم
 ان مراده بالموصول للصورة الجسمية وهذا غلط لانه لو ارد ذلك
 لكانت تلك المقتضية ضاربة الى ما ان تلك القوة لغزوات المتصل
 بمراد احسنها قال في ذلك الحق لغزواتها هو دار المتصل بمراد الذي
 عند الاتصال بعينه ويوجد غيره وعند عود الاتصال يعود مستمرا
 اول هذا اسان الى ما ان المتصل بمراد غيره في لهما فولا كثر
 هو بعينه الموصوف بهما وذلك لان المتصل بمراد مقدم عند ورود
 الاتصال ويوجد غيره بالمتصل بغيره بغير اتصال وعند عود الاتصال
 لا يعود المتصل الاول بعينه لا يستحال عود المعلوم بعينه بل يعود
 ما هو بعينه غير قابل للمعاد ذلك القول فان قلت يلزم من مرادهم
 كون الحيز مركبا من الجوهر وكذا السطح لكونها قايلا للفصل والى
 قلت لا يستلزم بل يلزم وجود الجوهر معها واعلم ان المراد بها ان
 كان الاتصال وهبته او الامتدادات سلم عدم القول لكونه لا كونه
 ان يكون القابل للجسم الموصوف بها وان كان الموصوف بها مقدم
 في قوله مجموع وان كان الموصوف مع اعتبار من منها كان المتصل
 اذ هو الموصوف مع اعتبار الاتصال فعدم قول هذا المجموع مسلم اذ المجموع
 من الشيء الصفة لا يسمي مع ورود تلك الصفة عليه لكن لم لا يجوز للمتر
 العامل في الموصوف هو الجسم وهذا سبب قال وهم ونبه
 ولعلك تقول ان هذا ان يلزم فانما يلزم فيما سبق اليك الفصل
 وليس

وليس كل جسم فيها احسب كذلك فان حيزها بالذات فاعلم ان طبيعة
 الامتداد الجسماني في نفسها واحد وما لها من الغنى عن العاقل او
 الخاطئة متساوية واذا عرفت بعض احوالها حاجتها الى ما تقوم فيه
 عرفت ان طبيعتها غير مستغنية عما تقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعية
 بمراد محض كذا لها ذات كانت لها تلك الطبيعة لانها طبيعة توهبته
 محصلة بحالت الجوارات عنها دون القول ^{ان هذا الفصل}
 على سوال ترد على اثبات الهول وحواله ويعبر عن ان سوال انتم
 لستم للتم من قول الجسم الاتصال والامتناع على خور القابل
 وهذا ان يلزم فانما يلزم فيما سبق اليك الفصل بالفعلى وليس كذلك
 كذلك كالأفلاكي فلا يلزم ان يكون لكل جسم قول وانما قال احسب
 لان امتناع الخلق على الافلاك مختلف فيه فقال ان حيزها بالذات
 واعلم ان طبيعة الامتداد الجسماني الى حيزه صول الجسمية في نفسها
 واحد لان هؤم الصور الجسمية وهو المتصل بمراد جسم الاجسام
 سواء كانت كره او مخروط واحد فلهذا القول في الاحتياج الى
 القابل اذ اذ اذ واحد بعضها بما جازيلا ما تقوم فيه عرفت
 طبيعتها غير مستغنية عما تقوم فيه اذ لو كانت طبيعتها مستغنية
 عما تقوم فيه لكان هذا لازما لذاتها فحقت لها ذات كان لها هذا
 بلا سبب ولا يمكن كذلك علم انها بحاجة لا ما تقوم فيه ولعالم
 ان يكون انما انتم من ذلكم مقادير الصور للهو لا احتياجها اليها

وليس سلبا لكونها اجساما لها انما في وجودها او عدمها لا يحق وجودها
 بدونها او فيما يحق وجوده ولا ولا لان كونها عرضيا والبا
 حوار قسامها ندونا اليه قولها لا يها طبع نوعه اما ان جواب
 سوال هو ان يقال ان الجسمين واحد مع ذلك فبعض انما يحا
 لهما اصل معين ويزال بالان لا يجوز ان يكونا في موضع واحدة الجواب
 ان يقال ان الطبع الجسمي انما يفيض بها فاصلا ما ويزال بعد
 انما هي افيضه واما اخلاصها رتبها بالوصول فليس رتبة
 داهيا بل رتبها اذ في كل معضنة يحصلها الى الخارج على
 هذا الطبع فانها طبع نوعه محتملة الدات غير محتملة في
 حصول انما لا يميز انهم على معضنة حرة كحرف سببها ميازنها
 فاختلافها انما يكون في الحاجات غير الوصول فلا يميزها اختلا
 الممازنة قال فيهم وخيلوا لعل قول ليس لا يميز الحاصل
 الواحد يقال لا انفصال البتة واما انفصال الجسمين في اجسام
 بسطة لا اجتماع فيها لا انقسام الا الذي لا يجب الفروع
 ولا وهام وما بينهما اقول بهذا الفصل بمنزل على
 سوال في وجوبه ونقده ان يقال ان الزم زرها نك الذي
 ذكرتم في الفصل الثالث وجود شي واحد بالاتصال فليل للنك
 الوهم لا بالنك فلا نسلم انما ان اتصاله بالفعال بل المنفصل انما
 هو الجسم المركب من ذلك لا حرا التي لا تعتبر بالانقسام الا الجسم

والمركب

ولا وهام واحدا بالعرض فان اوصاف كل يوم من طر
 وحاصلا ان الجسم الذي هو واحد بالاتصال غير قابل للنك والذكر
 قابل له غير واحد بالاتصال قال فان حذرنا انما علم ان
 العرض او الوهنة او الواقعة باختلاف عرض فان كان السواد
 والناسخ السلب او مضافا لاختلاف مجاد ان او مواراتين او ماسن
 تحدث اشغفه مما يكون طباع كل واحد لا ينطبق كل نوع وطباع
 الجمل وطباع الخارج الموافق في النوع وما يصح من كل اشغفه منها يصح
 من اشغفه اخرى فصح ادابن المساسن بالاتصال الراجح للاشغفه
 الانكاس ما يصح من المصدر وصرح من المصدر لا يمكن الراجح
 للاتحاد بالاتصال ما يصح من المساسن انما يكون انما
 سلمنا ان ما ذكرنا انما دل على الصفة الوهنة او العرض او
 الواقعة باختلاف عرض فان اوصاف من هو ليس في النوع بالمتساوية
 الى الغير كاختلاف مجاد ان او مواراتين او ماسن لكن يلزم منها
 حوار النسبة الفلكية لانها تحدث في المقسوم اشغفه ما يكون
 طباع كل واحد لا ينطبق كل نوع وطباع مجموعها وطباع الخارج
 عن المجموع الموافق في النوع فكل هذا كالمرا ان متطهر واما
 الجزان احادان بل الوهم او غير واما ان منها انما كان اتصال
 الى المجموع والخارج عنه الموافق في النوع ودر بدم ان الوهم
 المتساوية الماهية والطبع لا يختلف افرانها في معنى تلك

طاهر

لا يميزها بالانقسام

صصح ادا من كل سن منها ما صصح من اسفل حرب فاد الصصح لاصح
 من المياسن ولا تفكك من المصلين والطباع لغ مراد للطبعة
 والاصطلاح فقال المصدر صصح داسه مريم قال اللهم الا اوعا
 ما ع خارج من طبعه لا ينداد لازم اوزا بل لعل هذا الحان ادا كز
 لا يما طبعنا كان لا تشبه بالفعل ولا فصل من اسما من نوع تلك
 الطبع بل كثر نوعه من شخصه ام لا بل لعل لا تفكك من
 المياسن وحيث ان لا تفكك من المصلين الذين من تلك
 الطبقة الا لما ع خارج ذلك المانع اما لازم ليلك الطبقة
 وحيث وجود المياسن اذ المانع من العدد ادا كان لان ما
 للطبعة امين العدد من تلك الطبقة ولهم الجصار تلك الطبقة
 في سجن اوزا بل عنها كما ان الصل اذ ارب صلا به وحيث ان لا تفكك
 وهو المطلب قال ^{عما المصدر من الله تعالى} نفسه كل نوع كثر ان يكثر اسما
 كثر معارف خرج لدرعا من طبعه لازم فام لا يوجد للاسما من المحلة
 ان يكثر ذلك النوع اجمعه ولا يكثر تعرض بل كثر نوعه من شخصه
 الى لا يوجد ذلك النوع الا شخص واحد وكثف يوجد اجمعه او كثر
 لا يخاص ذلك النوع والعائق عنه لازم طبعه اذ كل نوع
 كثر اسما من حيث هو الكلي وعان له خرج ذلك ان طبعه فام لا يوجد
 للاسما من المحلة لذلك النوع اجمعه وكثف يوجد الملائك
 للزم قال يثبت السرفان لذلك المقدار حيث

مقدار اذ الصون الحرمة من حيث من صون حرمة معاديه لما عوم
 مع وكثر صون فيه ويكثر ذلك هو لاها وسنا هو في نفسه لا مقدار
 ولا صون حرمة له فاعرفها ولا يستبعد ان لا يخصص بعض
 الاسماء قولها المقدس دينها هو الله او اصغر منه اول رحمة
 فاعرف وجود الهوى جوار الخلق والتكليف فاراد السخ ان تستر الله
 في هذا الفصل اذ قد يحتاج اليه في المباحث منه وهو من ان يقال قد
 ظهر فيما من ان المقدار حيث هو المقدار اذ الصون الجسميه حيث
 من صون جسميه معاديه ليس يكثر منها ما مع ويكثر الصون
 الجسميه صون فيه كما يجب ويكثر ذلك ليس هو لاها وظاهر
 ان ذلك ليس للسنة في نسخ ايه مقدار والاما كثر فاما للفضل
 والوصول لما ع ولا صون حرمة والا لكان للهوى الهوى لغز في بعض
 وهذه هي الهوى الاولى التي تمنى اليها مواد المركبات الجسميه
 ما سها واعرفها واذا لم يكن لها في نفسها مقدار ولا صون كان
 للمقادير اليها سواء فلا يبعد ان يقبل بعض الاسماء بان مقدارا
 لكر ومان اصغر من جسم واحد ان الكبر هو الخلق ومان اصغر
 وهو التكليف انما قال بعض الاشياء لان الهوى العاكس المحذور لا
 لعل لا مقدار امحت المسئلة الثالثة في ان الصون لا يثبت
 عن الهوى قال اسان محان كثر محققا عندك انه لا يمتد
 في مالا او خلا ان جان وجون الى غير النهاية اول هذا الفصل قال
 ساهي الاعمال

هذا هو المقصود من هذا الفصل

اذ قد يحتاج اليه في هذه المسئلة في مسائل اخرى فقال بحسب كون
 محققا غير ذلك اذ ذلك في نفسه مطالب شرعية لا يمتد تعدد ولا
 او حلا او حاز وجود الحلا وانما قال ان حاز لانه لم يقل امتناعه
 بل قال في الامر كما ان ان تعرض امتدادان غير متناهين في مبدأ
 واحد لا يزال التعداد بينهما يترايد ومن الحاز ان تعرض بينهما ايجاد
 يترايد فيقدر واحد الزادات في الحاز ان تعرض بينهما
 لانواع الى غير النهاية انما في هذا امتداد البرهان فيكون ان
 قال لو حاز امتدادا لا يعاد الى غير النهاية بلزم امكان ايجاد
 ما لا يتناهي من الحاصر وهو محال لان كان المجال محال فالتعداد
 مثله سائر الشريطة انه لو كان كذلك بلزم امكان امور عليه فلو
 لم يمتد امر اخر بلزم منها الثاني اما الاول وهو لو لم يكن الامور
 الثلثة فلام ^{ان} ان تعرض امتدادان غير متناهين في مبدأ
 واحد كما في مثله لا يزال التعداد بينهما يترايد وفيه نظر لا يفت
 اما يمكن ان لو كانت الالانها في جميع الجوانب لم تعرض بينهما
 ايجاد مترايد فيقدر واحد الزادات بعين كبر زمان كل بعد
 ما قبله فيقدر زمان ما بعده عليه ولكن ان تعرض بينهما في ايجاد
 لا غير النهاية وانما قال فيقدر واحد لان كل بعد لو كان قبل
 من زمان ما قبله لا يكون مترايد اكل منها نصف ما قبله حاز عليه
 الزادات مع كونها في قدر متناه اذ بين او قلدر من المتناهي الاول

اشياء

بركات يحصل ان كل خط يمكن تصفده ومعلوم ان نصف الخط
 لا بد وان يكون خطا فممكن تصفد الخط الى غير النهاية مع كون الخط
 متناهيا فيحت ان يكون الزادات انما بعد واحد او اكثر وانما
 حصص المثل المذكور لانه لا يتناهي في حصول الزادات بوجه المثل في
 البرايد قال فلو كان هناك مكان زادات على اول تفاوت
 بعد نهايه ولان كل زمان يوجد فانه مع المزيد عليه قد يوجد
 واحد واكثر زادات امكنت فممكن ان يكون هناك تعدد على كل
 جمع ذلك الممكن والاولى وقوع الامور لا بعد ايجاد ليس للزاد عليه
 امكان فتكون انما ان وجود المثل على محدود حلا غير المحدود
 الذي في القوم فيقدر التعداد لا امتداد من محدود الى البرايد
 حلا لا يحاون في العظم وهناك سطح لا محاله لا امتداد ان ولا
 سفدان بعين والامكنت الزمان على اكثر ما يمكن وهو ذلك المحدود ^{الامتداد}
 من جهة غير المحدود وذلك محال ^{انما} ان كان هذان المتقدمين
 ويترايد بلزم من امكان هذه الامور الثلثة عليه مترايد ايجادها امكان
 زادات غير متناهية على التعداد الاول والثاني ان كل زادات
 يوجد فانه مع المزيد عليه قد يوجد بعينه ايجاد بعد والثالث
 كل جملة من الزادات التي امكنت لكن ان يوجد هناك تعدد
 على جميع ذلك الممكن اذ لو امتنع ذلك بل انما يمكن لاسفان على الزادات
 لا مقام لا يمكن على اكثر منها بلزم انهاء الامور الواقعية في امتداد

الامتداد

الى بعد لا يمكن الربان عليه والا لكان هناك بعد على الارض من المكان
 وحيث يكون ذلك التعداد من الاعلى زنادات محدودة. مناهضة حركته
 الزنادات الغز المناهضة الى في القوة ولكن لا ابعاد الى من
 لا امتداد من منتهى الى بعد لا يحاوي بعد العظم وهناك سطح
 الامتداد ان لا محالة ولا امتداد بعد والا امكن الربان
 على الكبر ما يمكن ذلك محال فليس ان الامور الثلاثة لازمة
 على ان لا يستلزم ان لو امتنع وحدان كل حركته بعد لزم وهو
 الامتناع على حركته لا يمكن ان يمتنع بعد بل اللازم ان بعض
 الحمل لا يوجد بعد وحار ان يكون ذلك البعض جملة الزنادات
 الغز المناهضة وغيرها من الحمل لوجود العباد فلا يلزم انها
 لا ابعاد الى بعد لا يمكن الربان عليه فالبعض من يكون هناك
 امكان ان يوجد بعد من الامتداد من الاول في تلك الزنادات
 الموجودة بعضها فليكن ما لا امتناع محصور ليس حاصر
 هذا محال اول هذا ان المقدمة التالية هي ان
 ان الزنادات لا امور الثلاثة فليس يلزم امكان ان يوجد
 بعد لوجود تلك الزنادات الغز المناهضة فليكن امكان
 انحصار ما لا امتناع من الحاصر وهو محال هذا الربان
 سلبا قال وقد ثبت ان محالة ذلك في وجه ذكر
 سبعان فيها بالجزء او لا سبعان ولكن فيما ذكرناه كناه

وسبب

اول هذا ان الى برهان المسامحة فانه سبعان فانه
 بالحركة والى برهان الطبس فانه لا سبعان في الحركة اما
 المسامحة فهي في فعال لو امتد بعد الى غير النهاية ووجود بعد
 مواز له في ذلك كل حركته المتناهي حتى يسامت طرفي البعد
 الغز المتناهي فليكن بحق نقط على غير المتناهي ان نقط المسامحة
 والمتناهي محال فالمقدم مسله اما الملازمة فبينة واما بطلان
 المتناهي فلا ان كل نقط فصلة بها اول المسامحة يلزم ان لا يكون
 اول المسامحة بل يكون المسامحة قبلها لان المسامحة انما
 تحصل بحركة طرف المتناهي والحركة لا امتداد في مسافة وقد عرفت
 ان الحركة والمسافة متساوية لا غير النهاية فليكن حركته على نصف
 تلك المسافة قبل حركته على تمامها فليكن المسامحة في حال
 الوصول لا النصف بل المسامحة المفروضة ومنعوا الملازمة
 بما ذكر في غير التالي ومنه ومن ان المحال فالزم من المجموع محال
 انكار الكل اذا اجتماع الممكّنات فليس يلزم المحال كما احتج
 كما لم يزد مع عدمها والخواتم للمجموع اذ السائر المحال لا بد
 وان يكون لا اجتماع محال بلكن البعد المتناهي يمكن وجوده وكذا
 حركته فليكن منسوب اللانهاية معها محال او لا امكن الاجتماع
 المتلزم للمحال فليكن اصلاح هذا البرهان لوجهين وهو ان
 لو تحرك طرف المتناهي فاما لم يحصل نقط في اول نقط المسامحة

مما ذكر

اوله يحصل وكل واحد منهما ناطل اما الاول فلما امر واما الثاني فلما
 لا بد للمادة من ان لا يحصل الشيء على وجه لا يكون له وجود اول
 بحال الضرور واما امر بان الطيق مع زوت قال اسان فله
 بان كذا ان لا امتداد الجسماني بلزمة الشئ في بلزمة الشكل على
 في الوجود فلا يخالف ان كذا هذا اللازم بلزمة ولو ان فرد نفسه
 نفسه او بلزمة ولو ان فرد سيفه عن سبب فاعل هو فرد او
 بلزمة بسبب الحامل ولا يورثه الذي كذا في الحامل ولو ان فرد مفردا
 سيفه عن نفسه لسانيت الاجسام في معاد من الامتدادات
 وهات السات في الشكل وكان الجرم المرص بمقدار ما لم يرم
 ولو لم يرم ذلك لسبب فاعل هو فرد او مفرد سيفه لكان المقدار
 الجسماني قابلا في نفسه من غير حصول للفصل والاصل وكان له في
 نفسه قوة لا يفعال في ذلك لستحالة هذا بمعنى انه مما لا
 الحامل في فرد من اسان الى الفردان على ان الصون لا سلك في
 الهول في فرد من انفعال ذات ان الامتدادات لا بد لها من
 البناء في الفصل بلزمة الذي هو الصون الجسماني لا امتداد
 عن السات في كذا كان ذلك فممن حلو الصون عن الهول فان
 السطرية انه لو كان الفصل من السات المقدار فلا بد وان بلزمة
 الشكل في الوجود لازما لوجود دون له في الالكان شكل
 الاجسام واحدا وفي الشرح انه لو كان لازما للماهية لا سلك في

عمله وفي طر لانه انما يرم ذلك ان لو كان لازما سكا
 والشكل عيان عن الهمة الحاصلة للمقدار بواسطة احاطة حد
 في الدارين والكثرة او حذو كذا في المربع والمكعب ادا كان الشكل
 لازما لوجود بلزم ان لا يصادف الهول وذلك لانه لا يمكن ان
 هذا اللازم بلزمة عن نفسه وان ان فرد عن الحامل او بلزمة عن سبب
 خارج وان ان فرد عن الحامل او بلزمة سكا في الحامل في ما سكا
 المعاني وهذه منفصلة مانع الحول لا يمكن ان يكون سكا في
 الحامل وما تبعه او لا والبال انما ان يكون نفسه وما بلزمة او لا
 يكون بالامر الخارج في الاجزاء ناطلان معتر لان اما الثاني فلا بد
 لو لم يرم عن نفسه بغير سكا في الحامل لسانيت الاجسام
 في معاد من الامتدادات وهات السات في الشكل وهات
 السات في كذا كان السات في السات في كذا كان السات في كذا كان
 على وجه معني وكذلك بلزم سكا في الصون لكتبتها في المقدار
 والهات والشكل اما الثالث فلا بد الفصل لذلك الشكل لكون
 امر خارجا بلزم ان يكون المقدر الجسماني قابلا للفصل والو
 دون هو لانه لا يمكن الشكل عند التهام اذ لو حصل التهام
 دون حصل الشكل دون ضرور لسانيتا وهما وان التهام انما
 يكون بعد حصول القطع في كذا الصون قابلا للفصل ومن ايضا
 مستطاع بلزم بلزمة المقدار الجسماني بلزمة فالما للفصل

والوصل لذلك في نفسه من الاستعمال وقد ستران هذا النوع من
 له وإذا استعمل الشئ في غير أوله وإذا كان لزوم الشكل للمقدار
 بمشاركته الحامل وبولائه من لوجوده فمنع ويحتمل الإجماع
 المطلوب يعلم أن لزوم الشكل لا يمكن فيه الحامل والالزم الساب
 المذكور لاستعمال الأجسام في الحامل بل يحتاج إلى امتداد آخر
 وسجى الكلام محققا كما بعد قاله وهم وإن كان أولئك
 يقولون هذا انضمام في استنباطه فإن الحزب المعروض في تلك
 ليس شكل تلك ثم تقول الشكل لتلك مسمى طباعه وطبع الحزب
 وطبع الكل واحد ^{وهو في المثال المذكور هو الزوم في نفسه} وهذا الفصل الثاني انما يخص نوعا من
 ورد في الفصل السابق جوابه وتوضيحه ان يقال قد رجم
 معوض تلك فان بحر المفروض منه ليس شكل وحزب بل هو
 ما من شكل تلك مسمى طباعه وطبع الحزب والكل واحد ^{وهو في المثال المذكور هو الزوم في نفسه} قال
 فنقول لكان الشكل جعل لتلك من نوع طبعه او جعل لغيره
 تلك الحرمة ولم يكن لها ذلك حرمة او عن حرمة فلما جاز
 لها ذلك وجب حاجتها لتلك السبب ^{وهو في المثال المذكور هو الزوم في نفسه} ان لا يكون لما يفرض بعد ذلك
 حراما للكل لكونه حراما مفروضا بعد حصول صور الكل ^{وهو في المثال المذكور هو الزوم في نفسه} صور الكل
 هذا هو صريحه وملح ^{وهو في المثال المذكور هو الزوم في نفسه} وليسبت معارضة ما يعقل تلك الصور
 وحملها وتجزئتها ^{وهو في المثال المذكور هو الزوم في نفسه} وهذا اشكال الى فرض الوهم السابق
 ويقرر ان استعمال شكل تلك مسمى طباعه وان طبعه

لا يلزم

عن طبعه في المثال المذكور

حزه كطبعه كذا لكن ههنا ما من طبع مضاف لحرمة شكل الكل بخلاف
 ما ذكرنا وذلك لان الشكل جعل لتلك طبعه من صور
 النوعية او جئت له لولا تلك الحرمة المعينة وذلك الشكل المعنى
 بواسطة الحرمة وليس ذلك الشكل غير الهوى من حيث هو ولا غير
 حرمة ما حتى يلزم استواء الحزب والكل والالزم ليس ان
 جميع الاجسام في المقدار والشكل ولما اوحت تلك الطبيعة
 لهوية تلك حرما وسكلا معينا وحتي لا يلاحظ لولا
 يكون لما يفرض بعد ذلك حراما صور الكل لكونه حراما مفروضا بعد
 حصول صور الكل فامتناع الصافي الحزب ههنا لصوره الكل
 وسكلا انما كان لانه امر عارض او ايجاد ذلك السبب
 صور الكل وسكلا وملح وهو كونه حراما مفروضا بعد حصول
 صور الكل وسكلا اذ ينشأ بالمدنية ان يكون صور الحزب المعروف
 بعد حصول صور الكل صور الكل بعينها ومعارضة ما هي
 تلك الصور المعينة وحملها وتجزئتها وذلك لان الشكل
 اذا كان فائلا لتلك الصور المعينة وكل يصح لغيرها
 ان يجعل الحزب صور الكل والقوة اسم بلية المعنى من غير
 رخص وغيره والقدر لا يخرج بعد دخول في غير محلها الا
 ان محل بل رخصه فابل للمعنى كلقوة الطبقة للطبقة اذا
 عالم نفسه فانه لا يخرج بل رخصه فابل للمعنى كلقوة الطبقة للطبقة اذا

الحركات السكيات الدائنة الى محلها وفي بعض النسخ ما كان لفظ
صون الكل الناس الى من فاعلم لا يكون واما ان يجعل الى صفة
في قوله حراما للكل موجودا فاعلمه قالوا واما المقدار لو
ابعد ولم يكن هناك من يثبت الا طبيعة المقدار وبذلك الطبيعة
واحد لم يصركل وغير كل حسنة ذلك ان بعض الامر نفسها لا مر على ولا
من مقدارنا قابل ولا الحث ان يحسب معنى ما يختلف فيه حسب
الكلية وليس ان يقال هي هنا الحقة وغيرها من حسب مكان في
اصلاح موضوع لحوقا سابقا حتى يبع ذلك ان صار ما هو كالحق
كالمخالفة ان لا يدرى ان عدم انضاف الحركات الى الكل
وسكن في الفلك انما كان مانع والمانع مفقود ههنا فمندفع البعض
وذلك لان المقدار الجسماني اذا كان مفقودا لم يكن هناك من يحسب
سواء الطبيعة الصون الجسمانية وبذلك الطبيعة واجبة لم
يصركل وغير كل الامر نفسها ان لا يدخل غيرها في ذلك بحسب
تحريدها اما العلة فلما مر في الفصل السابق اما العاقل فليقدر
افرادها عنه وادام لم يكن لغرضها مدخل في ذلك فمن لا يستحق
معنى ما لم يكن ان يختلف فيه والآن كما نسا امداد لك الشئ ولا يحق
الكلية لتحقق المانع المذكورة العلة فلم انه لا يمكن ان يقال
ههنا الحقة من لحوقا سابقا غيرها بحسب امكن وقوة ما
لذلك الغرض او بحسب صلاحته بحسب المقدار والسكك للكلية

والحرية حتى مع ذلك الحرف السابق ان صير ما هو كالحرف و حاله كما
للكل كما انك الفلك من الحرف والكلمة السابقة بعد المسوعة لمخالفة
الحرفان قلب ما العادة في هذا الزمان اذ الزمان لا دل
فدال على ان الصون لا ينك عن الصون والى الفصل والاول
ولا ما طبع واحد كما مر قلب لا دل على عدم انك كما في
الاجسام لا مطلقا وهذا عند ذلك فان قلبه كمن هذا
معنى لا دل في الحاجة في ان قلب لا يجب الى الله انه
لا يمكن قبول الفصل والاصل بدون الصون والله اعلم المسألة الرابعة
ان الصون لا ينك عن الصون الجسمانية قال في هذا الحال
اعماله الوضع من قبل اقرار الجسمانية ولو كان في جهة ذاته وضع
مستقيم كان جهة ذاته داخما وغير مستقيم كان جهة نفسه مستقيمة
انسان نقطة ان لم يستقيم اليه او خط او سطح ان لم يستقيم
منه مقدمة هو وقف عليها بان المطلوب هو
على ان طينها الجاهل اذ في وضعه ليس في نفسه بحث لكل لسان
الجسمانية به هنا وهناك بل لا يصير ذا وضع في جهة
اقرار الصون الجسمانية لو كان في وضع ولا في الزمان
منفسا اولاً فان كان كذا داخما في نفسه فان لم يكن مستقيماً كان
وجه ذاته مستقيم من ان الى ما الى الله ولو كان
دائماً كان مستقيماً كما علم في المسألة الاولى واذا كان نهائياً فان لم
يستم

من الجهات أصلاً لا نقطه وان القسم فاما ان قسم جهة واحدة
ان من ان لا يمكن القسمة جهة ثلاث ولا اول خط والماسح سطح
والاقسام بأسرها باطله اما كونها حتم لوحدها كمنزاعان عن الصلوة
الحسنة جنبها واضعاً لهم مركزاً من جرح الحسم عنه غير الحسم واما كونها
نقطه فلا بد بل من كون العرض الغير المنقسم بمجلة للجوهر المسمى كذا القول
القسمة الى قسمين او غير ذلك هذه الحالة في موضوع ولا في
الحال كحال الآلة الحسم حالاً في الموضوع وذلك كحال فلا في
المسألة كحالها ان العرض الحسم لكونها هامة ليست في نقطة او خطاً او سطحاً
فمنها هو السطح في ذاتها ووضوحاً في عرضها في الحسم في مركزها
الصورة الحسنة فالتقسيم فلو فرضنا هتولى بالصورة وكذا
بلا وضوحاً في الصورة فبذلك في موضع فليس في مركزها
انها كذا للصورة في ذاتها كذا في مركزها لو كانت في صورة نوجب
لها وضوحاً في ذاتها في عرضها في موضع هناك في الحقيقة للصورة في مركزها
وانا في مركزها في ذاتها في مركزها في موضعها في مركزها في مركزها
هو البرهان في مركزها في مركزها في مركزها في مركزها في مركزها
هذه المقدمة بل من ان لا يمكن في مركزها في مركزها في مركزها في مركزها
محدد بل من المحال ذلك لا بها لو كانت في مركزها في مركزها في مركزها
فلا بد من ان يكون في موضع مخصوص لا يمنع في موضع في مركزها
في جميع المواضع او لا في موضع منها او في موضع في مركزها في مركزها في مركزها

ملازم

مجلس

مستحق
نویسندگان

وجود الموضع من غير المعنى في اللام وهو صورهها وان كان محصور
 في موضع محصور مطلق لانها لو صارت كذلك لكانت محصورة
 لا في موضع التحريم لا في موضع المحصر فليس ذلك لان هذا
 المحصر له انما يكون في موضع ما هو انما يمنع لها الوضعية بل ان الضوء
 وبذلك الضوء لا يخرج من ان يكون من هذه الضوء او من غيرها والسبب
 في الان لتمام الاول فكما ان كان في موضع او حث لها وصفان
 كحد الماء في موضع او عرض لها بل تلك الضوء ذلك الوضعية كما اذا
 كان حر في الماء في حيز الهواء فادعت عليه الطبيعة الحوائص صادرة
 في ذلك الموضع وذلك اطلاق لانا نعلم ان كل واحد من هذه من الضوء
 واما الثاني فيجب قائله وليس يمكن ان يقال ان الضوء يمنع
 لها وضعا مخصوصا بل لا وضعا للحرية التي يكون لها كل واحد من
 كالحركة الارضية كما ان يقال في الوجه الذي ذكرناه من تخصيص موضع حر
 بسبب لجو الضوء هناك وضع حر في جو فاختص في موضع
 الطبيعة في ذلك الموضع كالجو والهواء بصر ما فيمكن في موضع الطبيعة
 محصا بسبب لاول وهو ان كان في موضع للماء مما كان
 موضع هذا الصانع وما هو هو انما لا يمكن هذا الضم
 لا ما جعلها محترقة في الهواء هذا هو ان العلم للماء وهو
 لتسبب من الضوء كما في الاوضاع الجزئية التي لا تحرك كل واحد من
 سلاسلها انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

4/20/64

مثلا ما حازها بواسطة صورها مع ان تسبها بالاحتمال احاد
 واحد ونوحه الكلام ههنا ان يزل هذا السهم ايضا مطلق لانه
 لو كان مستلخصا من هذه الصور فاما ان يكون على وجه
 الهوى وضع معن يضيء تلك الصور سو شط ذلك الوضع ذلك
 الموضع كما مر في السهم الاول من حصول وضع الهوى قبل اقتران الصور
 او لا يمكن زاما لان بظاهر الظاهر لان نسبة الصور المحررة التي
 تتوزع الهوى بالاحتمال جاز عنصرها واحد كنسبة الهوى المحررة
 اليها فلا ينفق شيئا منها واما الاصل في ذلك ليس في افضاء صور
 الكل وضع كل العنصر الموجب لاختصاص اخر المواضع او ذلك غير
 فيما سلكم وان في ما ذكره هذا القسم لوضوحه اما الاول فكما نعال
 الصور في حال تركيزها في وضع حر في جوفها كخص ارب المواضع
 الطسعة لذلك الجسم في الموضع السابق كما ان تركيز الهواء في
 حيز ما فيجب صورته كخص موضع الطبيعة لموضع لا في
 ارب مكان طبيعي للبناء من موضع الذي صار فيه ماء وانما اشبه ذلك
 لا ما جعلناها ايضا محررة من الصور ولا سعة موضعها الاول فاعلم
 ان هذا الزمان انما يدل على امتناع تحرر الهوى في المقارن للصور
 قبل المقارنة لا على امتناع تحررها مطلقا ولا بعد المقارنة والسخ
 يدب الى ان يجعل هذا الزمان في الفصل الاول قال ^{في} ^{هذا}
 فاحذر من هذا ان الهوى لا يتحرر عن الصور الجسدية ^{الاول}

نفس

هذا شبه على سنكال الزمان اذ قد يمكن ان يسدق ما من
 على امتناع تحرر الهوى عن الصور الجسدية مطلقا وصرح في
 نعال لما ينشأ من امتناع تحرر الهوى لاحكام عن الصور قبل الاقتران
 لمزج امتناع تحررها مطلقا اذ لو تحررت لمزج امكان المجال
 محال ذلك لانها لو تحررت اقتران الصور بها لمكن فليكن امكان تحررها
 مع امكان اقتران الصور بها بل في الجرد مع الاقتران محال لا سائر اياه
 المجال لما ينشأ فليكن امكان المجال وامكان الاقتران في نفس امكان
 التحرر وانما قلنا ان الاقتران ممكن لانه لو امتنع فاما لمزج ذلك
 لا امتناع لذات الهوى او لوازمها او عوارضها المعادنة ولا ولا
 باطلان الا انما فادرس ابراهيم في الما في هل الاقتران في
 امتناع تحرر الهوى مطلقا وطل بعض السارحين في السجبة في
 هذا الفصل على تركب البرهان وان الفصل ليس بوجه على مبرها
 وذلك باطل لان التركيب ايضا مستند من الفصل ليس بوجه كما بينا
 وزعم آخر انه اشار الى امتناع تحررها بعد المقارنة اذ الفصل
 السابق انما يدل على امتناع تحررها قبل المقارنة المسئلة
 الخامسة في اتيان الصور النوعية فالتجربة والهوى قد
 لا في الصانع صور اخر وكيف ولا بد من تركيز اتمام صور توجب
 هو لا في ذلك ولا التام والشكل الهوى او بعض اوجه صور
 نوحه امتناع قول تلك وكل ذلك غير الحرمة ولذلك لا بد من مرجح

مستضي

مكان خارج
 لما اخذت الصور في العلم لا في العلم في العلم

او وضع حاصل معتق وكل ذلك من معنى الحرمة العامة المستزلة
 اول هذا الفصل منى على مناع النكاح المتول من الصور
 النوعية والرادها ما يتوحد به الاجسام ولو لم يدها بالحق
 للتمثيل كما في بعض النسخ يخرج بحجة جوهده وذلك على هذا المثل
 وحيث الاول لير اجسام تحل في الاما اذ بعضها يقبل لا يمكن
 ولا التام والتمثيل المتوحد كما في الاجسام الرطبة او بعض الاجسام
 البالية وبعضها منسحق عليه فوالله كمال الجود فاحصا من اجسام
 صلبة دون البالي يستند على خصص وهو اما من الجسم المستزك
 اولوا زها وجرم لسترا كجميع الاجسام في ذلك وعوارضها المقار
 او من منفصل وجر يعود الكلام في اختصاصها ملك الجسم دون البالي
 او امر ذاتي لذلك الجسم هو المظهر والجوهر ظاهر اما في المنفصل
 عن ذلك الجسم لا والى اما الجسم منه اولوا زها اولوا والى اما
 دال لذلك الجسم او عرض الوجه البالي ان كل جسم يحوي كبا خاصا كما في
 او زها خاصا ان لم يكن فاما كان كالجود يستند على ذلك خصصا
 وبالي البرهان كما في وهما ان الصفات بالبرهان الاول في الكيف
 ولعل في بعض النسخ هذا الكلام يعود في اختصاص كل جسم بصورته النوعية
 ولم يزل اما السلسل او المرجح وهما سر ووانه لم يزل كراها
 ذلك على محارقاتهم والاعلم قال اسكن واعلم انه ليس
 ايضا وجودا محال جرمي صون جرمانيه والا لوجب التسليم
 المذكور

بل يحتاج فيها تحليها جواله الى معنات احوال صفة من خارج
 سجدتها ما يحث بالقدرة والسكل وهذا سر يطلع منه على اسرار اخرى
 اول هذه اسان الى حوات سوال واداما مل الى الفصل الثاني
 من المسائل الماثلة وهو ان المتول لو كانت كانه في يوم السكل والمقدار
 للجسم لستم لسترا كجميع الاجسام في كل واحد ومقدار واحد للكون
 المتول مستزك من الجسم فاسا ريان هذا الجامل غير كاف في لزوم
 السكل والمقدار المعنيتين والالزم التسليم المذكور بذلك الفصل
 نلن ايضا هذا الجامل من صورته النوعية والاما اختلف اشكال
 احز العنصر الواحد ومقاديرها بل يحتاج في خلاف اخر اسكل او
 مقدار الى محصيات ومعنات احوال مناسبة لذلك من خارج
 والمعنات في العنصر النفوس الساتوة والاحوال المناسبة للاحوال
 الارضية مثل الصور الساتية والمغرات اللاحقة والقواسر العنصرية
 وبعضهم قسم السفن بالانفاقة وهي يكون وجوده غير دائم وغير
 الاخرى مع اشباهها بسبب خلف البداهة عن سببها في الكثير
 الاوقات او في سطرها كالا في الالتمع مثلا في الهواء والارض
 جرمي السحاب الرياح والمياه واحوال الحيوانات الموجبة لاختلاف
 احوال حرا الغاصر الرخاوة والصلابة واللطافة والكثافة والبروز
 والمغبر وغير ذلك قوله وهذا سر يطلع منه على اسرار اخرى بعض لما
 علمنا ان اختلاف احوال الاجسام يسفر الى اشباب احوال خارجة

واعمال

مناسبة من الصور السابعة والنضرات اللاحقة فتعلم مرادك
 الحاشية انك تعلم ان لا يكون للحادث بداية زمانية والا
 لم يكن الشئ المذكور ويلزم منه ان يكون اجسام قديمه وان لا بد
 من حر لا سرمدية يكون سببا للاسبليات المختلفة في المادة لعل
 لا تارة مختلفة ان تلك الحركة بعض وجود جسم يحرك ابدا وان ذلك
 يحتاج الى مبداء قد تم بعض وجود هذا الحادث عند تمام الاستعداد
 ولما يل ان يقول هذا انما يلزم ان لو لم يكن الصانع فاعلا مختارا
 وهذا هو الجواب المبين المسئلة السادسة عشرة معلوم الحصول بالصورة
 فالتام وختم واعلم ان الحصول مسفر الى ان يقوم بالفعل الى ان
 الصور فاما ان يكون الضوء في العلة المطلقة لا وفيه لقوام
 الحصول او يكون الضوء في الله او واسطة لم يتم في الحصول بها
 مطلقا او يكون شركا لم يتم ما يحتاجها جميعا يقوم الحصول او
 يكون لا الحصول يتجدد من الضوء ولا الضوء يتجدد من الحصول ليس
 احدهما اولى بان يكون معلوما به الاخر ولا يلزم بعكس بل يكونا حادثا
 عنهما نفهم كل واحد في الآخر وبما لا يلزم من ان يكونا من جنس
 المسئلة ان الضوء شركا لعله قوام الحصول ويقوم من هذه المسئلة وحدها
 في غاية الصعوبة اما اول افلا ان الشئ وضع في صدر المسئلة ان الحصول
 مسفر الى ان يقوم بالفعل لا الضوء وعلى هذا السبيل احده
 التردد ما بها اما على مطلقه او الله او واسطة او شركا

والمحصل
 من حصول
 من حصول
 من حصول

بما

بما

ثم قال وليس احدهما اولى بان يكون معلوما به بل هو من العسر وهذا
 مستدرك من ان السبيل للتقدير اما ما بنا فلام ذكره اننا المسئلة
 ان الضوء ليس عليه ولا الله ولا واسطة لعدم تقدمها على الحصول
 ثم التزم انها جزئية مع ان جزئية العلة يجب ايضا ان يكون مسفرة بها
 فان قيل انه مجرد جزئية البقاء لا جزئية العلم لايجاد حسن فيكون
 مسفرة بما فنقول جرد بقاء اما ان يكون عليه البقاء والبقاء
 وواسطتها اولى علمه لايجاد والبقاء وواسطتها فان كان الاول فلا
 يسلم ان الضوء ليست احدها فوله في الحصول لانه انما لو كانت
 احدها لم يتم تقدمها على الحصول بلنا لا نسلم وجود علم البقاء
 او البقاء او واسطتها وان كان الثاني فلا نسلم الجزئية لا مقام المذكور
 لحوادث كون الضوء عليه البقاء او البقاء او واسطتها والسادس
 خطوان جميع ذلك وما ذكرنا من ان ذلك لا يعلل وجه لا
 ولا يعني رجوع ونحن نشي جميع ذلك بعينه الله وحسن
 بحسن ان العلم قسما على الاجاد والوجود والشيء بعد ما لم
 وعلة البقاء وهي كونها سببا لبقاء الشيء اذ بقاء الوجود وبقائه
 عنه وغير جذبه فلا تدل من موشركا لنا فان الثاني واقعا
 المحصورة من الحركات والسكنات على الاجاد ومنه التام
 الاجزاء والدعائم والاساطين اما على البقاء وعلة الاجاد
 اذا كانت بالماضي والمعلوم بام المول اد التام والبقول ببقائه

في
 السند
 والصور

نستعين بحمل المعول في مقامه عن العزم ما داميت العلم مؤثرا لا فاعلا
 لما كانت كاملة والفعول بالمال لا تقع للاحتياج الى سائر كمالها
 بالنسبة الى العجل الاول وان لم يكونا تامين او احدهما يتبع
 للاحتياج الى البقاء الى مقتضى خماسة الدار بالثبوت لا استبعاد
 الفسلة الحجرية عن الدهر فانها تستعمل للحرجح احتياج الاستعمال
 في مقامه الى الاستعداد بالدهر وعلة الاجاد ان لم يكن باقية
 مع المعول فلا بد للمعول من علة اخرى مع غيرها كالحاجة المتأخر
 فكل علة للاحتياج من علة البقاء اما اذا كانت باقية فاما
 ان لا تقع الحاجة الى سائر اصلا وان وقعت فانما يقع الى
 مقوم معتق كما في اذ كانت الصون علة الاجاد او الله واسطة
 لها فلهذا ايضا ذكر بالنسبة الى البقاء كونهما باقية مع الهوى
 وان لم يكن بينهما النسبة الى الاجاد لم يكن ايضا بالنسبة الى
 البقاء لان الهوى في حجاج الى علة اخرى في وجودها وسحق
 من هذا المبدأ ان عليها جوهرية مجردة ما يستعمل الهوى بها
 عن غيرها في البقاء فعلم ان كون الصون علة للاحتياج او الله او
 واسطة لها تساوي كونها علة بالنسبة الى البقاء فلهذا
 ركن في شرح الترتيب كونها علة البقاء او الله واسطة لها واذا
 عرفت ذلك فمعلوم مراد السمع ههنا ان الصون مشروطة لعله
 بقاء الهوى وله ذلك كملحظ المفسر قوله الهوى مفسرة

ان يفهم بالعلل سيرا الى احتياج في مقام وجودها الخارج
 لانه الماهية وبوجه لا معارضة الصون لغيرها من حيث هو لا
 ما يخبر به ذات العلة لا كالباري به والعالم وبحر البرهان
 ان يقول ذات الملازم من الهوى والصون فذلك الملازم
 اما بمرادها اول امر خارج فان كان لزامها فلا بد ان يكون
 لاحد مما دخل في وجوده لاخر اذ ليس لركن وجود كل منهما
 مستغنيا عن الآخر مع سقيا كل منهما من غير الآخر
 الوجود لكن الهوى ينفرد في مقامه بالعلل لا معارضة الصون لما
 ان الهوى لا يمكن وجودها بغير علة الصون وحده لا يمكن لركن
 لوجود الصون والامر في الدهر اذ الشيء انما لو لم يوجد كونه موجودا
 بالعلل ولا انها فاعلة فلا يمكن فاعلة في ههنا الوجه فلهذا
 تسلمه لا يمنع لركن العلة الى الله او شرط لعله اخرى وهذا المعيار
 يكون في الملازم فان لم يكن الامر ان الهوى لا يجرده عن الصون
 فكذلك سبق ان الصون ايضا لا يمكن تحركها عن الهوى فلم يصار
 احدهما الى الاقتصار على الاخرى فليس بمعارضة الصون الى
 الهوى فلهذا ذكر قبل انما كان من البعض او لزامه التي هي المعيار
 للمعنى والنامي الشكل الى الوجود بالعلل واذا عرفت ذلك فمعلوم
 الصون اما ان يكون علة مطلقا الى علة فاعلة لوجودها او لغيره
 ان لا يكون واسطة من الهوى في علة اخرى او الله واسطة للعلل

المطلقة او جزاها لا ياتيها اما ان كانت له اول فان كانت فاما ان
 كانت اسطر من علم آخر وفي الواسط او الاول او الاخر ان لم يكن
 هذه فاما ان كانت جزا للعلم المطلقة او لعله الباع او ليس من
 ولا اول سبوح لغيره تحت في العلم المطلقة فذلك في السبوح في
 والمالي هو السبوح والمالي ولا له اول ولا له مال الا ان كان له ولا جزا
 وسوف ياتي العلم عليه وان لم يكن الملازم لذات من منها بل لا يميز
 خارج مان سبوحا منها ما يستقام لاخر او مع لاخر او باستقام احدهما
 فقط وهذا التسمي في السبوح لوضوح بطلان سبوح التسمي المذكور
 كما سيجي في موضعه فان قلت هذا هو التسمي الذي سماه بالسبوح فلا حاجة
 للاحتمال باننا قلنا ان الكلام في الخارج على قدر استوائها في علم
 الاحتياج والتولي في التبريد على احلان هذا التبريد فعمل علم
 ان الملازم لكان لذات احدهما والاحتياج مر حاشا السبوح فالصواب
 اما التبريد علم مطلق او الله وواسط او غير سبوح لها وان لم يكن
 لذات احدهما فنكون لا يميز خارجي فمن منفصلة مانجه المحلوق
 من علمه جزا ولا اول والمالي اطل لما سيجي في الفصول لانه في بعض
 وهو المطلوب بالاسان اما الصون التي تعاد في السبوح لا
 يدل فليس يمكن ان يقال انها على مطلقه للوجود الواحد المستقر
 لغيرها ولا الآت ولا متوسطات مطلقة بل لا بد من اعتبار
 هذه في سبوح على احد التسمي الباقين وهما سبوح آخر

احتمال من الصون اللازم

اولا من اسان الى بطلان العلم الاول وهو ان يكون الصون
 علم مطلق او الله وواسط ونعني ان يكون الصون اما
 مساو للعلم كالصون العنصرية اذا صار الجسم الواحد من الاجسام
 او بالعكس اما لازمه كالصون الفلكية وليس من منها علم او الله
 وواسط مطلق اما الثاني سبوح في الفصول لاني واما الاول
 فلا يمتنع لكون الصون المفارقة بالعدل في الله وواسط للوجود
 الواحد المستقر في المعاد لعدم عندنا علم العلماء لما فيه ضرورة
 بل لا بد في مسائل هذه وان كان علم على احد التسمي الباقين هو التبريد
 الصون سبوح لعله الباع او يكون الخارج معهما لها فذلك هو سبوح
 بعد هذا البرهان يدل على وجود مبدء الكائنات غير السبوح
 والصون اذ كل من التسمي سوف على خارج من السبوح والصون
 بالاسان محال في العلم في الجملة ان الصون الجرمية وما
 يصحبها ليس من منها سبوحا لكونها مطلقا ولو كان سبوحا
 لكونها مطلقا لسبوحها بالوجود وكانت لا سبوحا التي هي على
 لما فيه الصون وكونها موجودا بمحصله الوجود سابقا
 للسبوح بالوجود حتى يكون تعدد كالتصون وجود غير وجود
 السبوح ثم يكون وجود الصون وجود السبوح على انها معلول
 من حسي لا مانع من ذات العلم وان كان ايضا ليس من اجزاها
 المعلول لما هيها فان التوابع المعلول فتبين كل صميم منها داخل
 في التوابع المعادة الى الاسان ابعاد العلم

سؤال في سبوح الباطن

عن وجود الصون

ان هذا هو الذي ينبغي ان يكون كمن يرى الصورة المتغيرة
 الى بدل وهذا هو الذي ينبغي ان يكون كمن يرى
 العصور او بوعا ونحش كمن يرى الملكات ولهذا فالجواب عن
 ان الصور الجسدية وما يحيط بها من الصور المتغيرة وغيرها
 سببا لقوام الهوى او الله واسطر مطلقا ولا كانت صانعة
 على المصنوع بالوجود ولا كانت على الهبة الصور وبعثاتها
 وعلى وجودها ايضا سببا على المصنوع بالوجود والمال اطلاقا
 مسئلة اما السطرية وظاهري لان الهبة العلة وعلى
 وجودها كمن يرى وجوده حقيقة توحيد العلة بالفعل ثم يوصفها
 المعول وليس على انها معولة من حيث لا يمان جواب سوال اول
 لعل لا السطرية والسطرية واعمالهم ذلك ان لو لم يكن الهوى
 من معولات ماهية الصور كالزوجة للاربعة وبالمية الوجود
 للمكن اما اذا كان فلا يلزم تقدم الصور على المصنوع بالوجود
 بقدر كونها على انها فاحاب ان المعولات فسان فسم سان العلة
 كالعالم والباري ثم قسم فاعاد العمل وذلك ايضا فسان يكثر
 معولة لما هيته العلة وما يكثر معولة لوجوده وكل من السهم
 في الحاج اما الاول فقد مر واما الثاني فكالمعنى لوجود كل معبر
 والهوى وان كانت من حيث لا يمان ذاه فانت العلة للمكن السك
 التسم الاول اذ معولات الماهية اعبر عنها بالماهية حسب
 سواد

سوا كات موحون اولاد الهوى حسب ذلك وهذا هو
 ما عرفت الساد فخرنا كمن يرى ان الساتر والشكل
 لا يميز الى لوجود الصور الجسدية من حيث نفسها الا انها او غيرها
 وقد سبق ان الهوى حسب ذلك فصار الهوى سببا راسيا
 فابدا ومختص بهم وجود الصور الساترهم وجودها للهوى وهذا
 حال فخرنا الضحاه ليس للصور ان تكون علة للهوى او واسطرا على
 لا اطلاقا وهذا هو فساد الثاني وهو ان على مقتضى ما
 احدها ان الساتر في الشكل لا يوجد الصور الا انها او غيرها
 فالسابع ان الساتر على الساتر في الشكل والماله ان الساتر على الساتر
 او الماهية الساتر ومهما يت هذا المبدأ بل من مطلق الثاني في عدم
 الصور والماهية الساتر اذ لو كانت كذلك لم يكن ان يكون كل واحد
 من الهوى والصور سببا على نفسه او محال اما المقدمة الاولى فلا
 قد علم الفصل الثاني في المسئلة الثالثة ان الساتر في الشكل ما يمسح
 وجود الصور المعينة المخصصة به وبها اذ الصور يمسح بعضها
 بحيث الساتر في الشكل بوجود الصور المعينة اما بها ان كان لها
 ما يرفعها ومدخلها اليها ثم وانما معها ان لم يكن على التوجه فلو
 لا يمان حيث قال في الشكل عسان غيرهم احاط جد او حرد بالجسم
 من اخر غير احاط المتأخر على الحرد المتأخره عن المقدار المتأخر
 عن الصور الجسدية وكذا الساتر متأخر عنها فمفس ان يكونا

مستند على الصون او معها لا فلا تسلم ما خرنا على الصون المستند
 والكلام فيها اذ علم الهول انما كثر من لان العلم ما لم يصرفه
 الوجود لم يكن ما اثرها في العدم واما الدالة بعد من ذلك الفصل
 واما الدالة وهي ان السابق على السابق او اللاحق سابق فواجب ايضا
 قلت لما ان السابق على السابق سابق اما السابق على اللاحق فلا تسلم انما
 لان السابق هو السابق العلي لا الزمان وغيره ومعنى سوي العلة على
 المعاول اوانه وجد ذلك في كثر الاصل من كثر الخاتم وهذا المعنى
 ملازم للعلة هو كثر الشيء يورث في عينه كثر العلة لا كثر السبب
 هذا المعنى فلا يلزم من تقدم العلة ما عدا هذا المعنى غير ما
 ما يحلوه قلت سئل ان ذلك كثر في كثر الخاتم من كثر ان الهول
 يمنع ان ما خر على الصون بالذات لانها لو ما خرت هي مقدمة على ما
 الصون فلم يقدّم الصون على ما فيها هذا طيف وادام كثر ما خر غير
 الصون فاما كثر كثرها او قبلها فاذا كانت الصون مقدمة عليها لم
 الناقض لتقدم اليها على نفسها واذا كانت المقدمات الدالة
 للصون متتمة وجودها سابقا على الهول لم يكره الهول ما سبقنا
 لما به او متتمة وجود الصون التي من سابق متتمة وجودها
 على الهول وذلك بحال اللام في الهول معلوم بالسابق وهذا
 الراجح غير موجود في كثرها فانهما فاب وشم ومنه فاعلم
 سئل اذا كانت الهول محتاجا اليها من ان يستوي للصون وجود

هنا هو جرم

فمصار الهول على للصون في الوجود سابق فمكرر الجواب
 انما ليس يكونها محتاجا اليها ان يستوي للصون وجود بل
 صفتها بالاجمال انها محتاج اليها وجود من لوجود الصون
 او معه ثم يخص ما بعد هذا الكلام لا مفصل او ليس هذا سوال اذن
 على نفسه وهو ان يقال لو كانت الهول مستانرا اساسا لم يمتد وجود
 الصون لكانت على الوجود للصون سابقا عليها فيسبغ على الصون
 فكيف يكون الصون سريعا عليها فنبه على هذا الوجود انما ليس
 الهول سببا لاساسا لم وجود الصون على البعض ولا يلزم ما ذكر
 بل صفتها باحد الامر هو اما كونها محتاجا اليها ما به الصون او
 ما مع الصون فليس ثم يخص ما بعد هذا الكلام لا مفصل يعني
 لما علم ان الصون غير سابقة على الهول وان محتاجا اليها
 نفسها وتخصها محتاج بعد ذلك لبيان كيف ما محتاج الهول
 على وجد لا يلزم الحال وحيث ذكرها بعد الصون بالاسان
 ان يعلم ان الصون الجوهرية اذا فارقها المان مان لم يبق
 لم سوي المادة موجودة فيكون البدن مقوم للمادة لا لاجال البدن
 وليس لاجال ان يكون يقوم البدن ايضا بالهول على ان كثر الهول
 فاما فاقول ان البدن يقوم مقوم بقوم بقوم اما الزمان
 واما بالذات وما لاجل لا يمكن ان يدور الا فاما اول
 هذا اسان الى كيفية احتياج الهول الى الصون ويقرى ان يقال

محتاج
 ما دام السابق في الشكل
 حتى يفرغ

محتاج

منه في هذا السوال كما انما هو في السوال الاول

لما علم ان الصون ليست على مطلقه ولا آله ولا واسطه للهوى لا مساح
بعدها على الهوى ولا الهوى كذلك فحقه لم يعلم ان الصون يحتاج
اليها في بناء الهوى وذلك لان الصون الجوهرية اذا فادمت
المان فان لم يحصل صون اخرى في المناقاة لم سولمان موجوده
لا مساح محذورها على الصون ولحققت لذلك المدل لا بد له من معقبات
له معقبات المدل منتم ان حافظ لبقائها فو له ليسوا حلالا سوا ال
ان يقال الهوى كما لا يمكن محذورها على الصون كذا في محذور الصون عنها
غير بل في كذا الصون ايضا معانها بالهوى فاجاب بان ذلك ليس
لواحد من الممكن ان يقول ان منتم المان على الصون نعم الصون بالهوى
ايضا على ان يكون الهوى فامث فاستل بالذي يعوم به نعمه على
بعد من فوا مثله على نفسه اما بالزمان او بالمكان السليم يوجد
محذور وجود غيره وهذا هو العلم انه لا يمكن ان يحل كل منها مع
لآخر ^{الآخر} فبالسليم ان يكون شيان كل واحد منهما مقام كذا
فكذلك كل واحد منهما مستعد بما بالوجود على الآخر وعلى نفسه لا محذور
ان يكون شيان كل واحد منهما مقام كذا فمروا لانه ان لم يخلق
دات احدهما بالآخر جاز ان يعوم كل واحد منهما وان لم يكن كذلك
وان يخلق دات كل واحد منهما بالآخر ان تم وجود الآخر وذلك مما قد
بان بل لانه ادرك هذا شأن الى اطلاق القسم المالك هو ان حساب
كل منهما في الاحتياج وعدمه وكذا في الاستلزام امر خارجا عن نعم

كلاهما بالآخر او معاً وحرره ان كان لوكا الخارج سبباً
للملادام بامان ان يقيم كلاً منهما بالآخر اوسع الاخر او احدهما بالآخر
فقط ولا يقسم ما بينهما باطله اما الاول فلام لوحت يبرم كل منهما
على الآخر وعلى نفسه وامتحان واما الثاني وهو ان يقيم كلاهما مع
فلام اما ان يكون لهما احد ما يعلق بالآخر او لم يكن اصلاً فان لم يكن حاد
و خود كلاً منهما بدون الآخر وقد سنا فساد ذلك ان كان فاما ان
يكون العلق من الحاشي او من حلقه احد ولا يثبت الحاشي منهما اما
الاول فلام ج يلزم ان يكون لكل منهما ما يبرم وجود الآخر و يلزم الدور
واما الثاني فلام ج لا حد هما ما يبرم بالآخر فكان احدهما متساوياً بالآخر
رام بالآخر هذا حلق وصل علمه ان لا اذ ما يعلق الثاني فلام لا يسلّم
ان لو لم يكن لهما احد يعلق بالآخر حاد لا يسكن كل واحد منهما نفساً معلومة
عليه واحد وان لا اذ به علماً بما فلا يسلّم انه يلزم من يعلق شي منهما
بالآخر ما يبرم كما مر في المالين ويمكننا تصور ههنا البرهان على وجه
لا يرد ذلك هو ان يقال لا يجوز ان يكون لهما احد ما يعلق بالآخر
او لم يكن اصلاً فان لم يكن لهما احد لا يسكن كل واحد منهما ما يبرم بالآخر
العلق بالاحتياج او لم يكن ولا اول باطل لما مر وكذا البرهان الثاني
البطل المتقدم ان الهول مبعوث الى الصول ولم يرد ذلك بطله في
المالك هو ان يقيم احدهما بالآخر اذ الرد في العلق يتم ايضا
فان قيل انما يكون العلق من جانب واحد فاذ الهول والصول

اذ انضمت رفع المعلول بحركه المستباح واما المعلول فليس في الرفع
 العله فليس رفع حركه المضاح هو الذي يرفع حركه مدك ان كان معها
 بل يكون انما يرفع فيها لان العله هي حركه مدك كانت رفعت فيهما
 اعني الرفع فيهما الزايع رفع العله مستقيم على رفع المعلول في الذات كالم
 احابها ووجودها اقرب هذا السؤال لو لم يورد على مقدم
 على السؤال وجوابه ونقرر ان يقال لما كان كل من الرفع والرفع
 سرفعه من رفع لاخر فمضغ تقدم احدهما على الاخر في الالكان رفع
 المناخر بدور رفع المتقدمه فكيف يمكن ان يجعل للرفع بدواما
 السؤال وجوابه ان ذلك مرد على كل عله ومعلول فاذا احتقنا ذلك في
 العله والمعلول في السابيه فتقول لعله اذا رفعت رفع المعلول
 ان رفعها مستقيم بالذات على رفع المعلول وان كان موحدا لكان لا يتم
 يحصل غير العلم اسبق عدم المعلول اذ مع بقاء العله لا يمكن عدم المعلول
 ولا نفس التقدم بالذات سوى لئلا السئ محتمل كمنز مجعلا جرح الحق
 خلاف رفع المعلول فانه لا يتقدم على رفع العله بل انما يمكن رفعه بان
 رفعها لعله اولا فالرفعان وان كانا معا لكان الرفع العلم مستقيم
 على رفع المعلول بالذات كما في احابها فان احاب العلم مستقيم على احاب
 المعلول بالذات وان كانا معا لكان ذلك حكيم ووجودها فان
 بحسب من يظن فيفسد تعلم ان حالهما لا يماز في صورته مستقيم
 الصون هذا الحال اقل الصون فسان احدهما ما نفع في الصون

[illegible]

لما مررنا من الامور ودلكا ما كنز بعد كونه جسيما اذا التفتنا الى
امراضنا فيحتاج الى فعل السام والادوية النامية لزمنه الهنا
التي في السطح فكل السطح متساو في السام النامي المساخ عن الجسم فاذا لا
كنز سمي نهاد احاطة مفهوم الجسم لا مساح كون المساخ هو اذا
لم ترد احاطة مفهومه لم ترد احاطة تصور مفهومه لذلك لم يرد
من لم يتصور واجبا غير متناه الى ان يبين لهم اسماح ذلك
والا واما السطح الكروي من غير اعتبار الحركة او وضع فوجوده لا خطر واما
الجوهر والقطبان المنطوقهما تعرض عند الحركة او لا اذا كان من ان
الخط غير داخل بما هيته السطح وسماه ان سطح الكرة اذا اعتبر من
اعتبار الحركة او وضع فوجود السطح لا خطر لان الخط كما مر بهما السطح
ولا نهائه لسطح الكرة فلا خطر فيه واذا وجد السطح لا خطر بل كنز
الخط مقوما له واما المجوهرات التي حوت سوال وان يقال ليس
ان الكرة في سطح قطبان منها مجوهر ومنطق فوجوده في خط ونقط
واجاب بان ذلك لما لم يرد عند الحركة لانها اذا لم تكن حصلت
على سطحها نقطتان ساكنتان متقابلتان فحصل منها مجوهر ومنطق
واما قبل الحركة فليس فيها قطبان ولا مجوهر ولا منطق واعلم ان ههنا
السؤال غير موجود الكلام ههنا ان السطح غير مركز الخط
فكل من النقطتين في منطق على سطح الكرة والمجوهر الذي هو في داخل
الكرة كنف رد ذلك كذا المنطق فانها ليست بنهاية سطح

كسطح
معرض

بالفعل حين يقال انها خط بل يكونها ممتدة عن سائر المواضع تكونها
موضع الحركة الاسرع سوتهم انها تمام احد البصيرين بداه
المصير الآخر وهذا المعدار لواقع كونها خط بل لم ان يكون سطح
الكرة عند سكونها ذاتها ان كل موضع منه متساو عن سائر المواضع
في نفس الامر وذكر بعضهم انه ذكر ذلك لئلا يسمي يقوم ما هيته الكر منها
وذلك لعدم الوجوه الكر جسم محيط به سطح واحد في داخله نقط كل
الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى متساوية والقطبان هما
النقطتان الساكنتان عند حركة الكر والمجوهر خط مستقيم وال
من القطبين ما تركوا الكر والمنطق دائرة عظيمة واقعة بين القطبين
على بعد مساوي بينهما قال الخط خط الدائرة فدهية ولا نقط
واما المركز فعند ما سقاط اقطار ^{تساوي} وغير ذلك كما او بالقرض وقبل
ذلك فوجوده في الوسط لوجود المنطق والتساوي مساو ما
لا تنافي فيه لانه لا وسط ولا سائر متساو لا حزاء في المتبادر لا بعد
وقوع ما ليس واجب فيها حركة او مجوهر ان لم يرد من ان النقطه
غير داخله ما هيته الخط وذلك لان محيط الدائرة خط مستقيم
ولا ينطق فيه اذا النقطه كما قلنا بنهاية الخط وليس لذلك الخط بنهاية
قال يا اما المجوهرات حوت سوال وان يقال ان السطح غير المنطق للز
مركز الدائرة نقطتين موجودا فاحار بان لا نسلم وجودها وانما
يحقق وجودها بطريق ثلثية احدها نقاط ونظر من صاعدا

فان صح المعاطع كغيره في وسط الدائري الذي ان يحرك الدائري
 على مركزها فيحقق المركز الثالث في العرض هو عام في جميع ما مر واما
 من وجود هذه الاسباب في وجود النقط في الوسط كوجودها
 على الدائري وفي غيرها وبغير ذلك لا خلاف في الوسط بالمثل ولا
 سطح المثلث الرابع وبعدها في المثلث لا بعد وبعدها في
 حركة او حركه وانما يعلم ان هذا السؤال فيضا غير وارد لان المركز
 ليس الخط المحيط وذلك لانهم انما ذكر ذلك ليعلم ان الدائري غير مستوي
 بالنقط وصفت ذلك ظاهره في الامام ان المركز لا يحق بمقتضى ما مر
 المواضع سواء كانت هذه الاسباب محققه او لم يكن وكذا سطح المثلث
 والثلث وغير ذلك في وجود النقط في الوسط قد سئل في ذلك وحال
 العرض والوجه لا الا في الوجود الخارجي والدائري سطح محيط به خطا
 في داخله نقطه في كل الخطوط المستقيمة الخارجه منها البه مستقيمة
 وبذلك النقطه مركزها وذلك الخط محيطها والخط المستقيم المار بالمركز
 المنتهي الى الجانبين محيط الدائري فظهرها في الوسط واد استعمل
 الدائري في داخلها نقطه فيجاء بنا الى عرض نقطه كقولهم الجسم
 المنقسم جميع الاقطار ومعها بنات منقسمه في الوسط هذا
 جواب السؤال الاول ان يقال قد قلنا في مجرد الدائري انها سطح محيط به
 خط مستقيم في داخله نقطه اذا اخرجت منها خطوط المثلث
 متساويه فقد جعلت في داخله نقطه فاحاطت بالمراد منه ان يكن

ان مرص في داخلها نقطه مرصا بها ذلك هذا كما يقولون في مجرد الجسم
 المنقسم جميع الاقطار بمعنى انه يكن منقسمه في جميع الاقطار منقسمه في
 في النقطه المذكور في مجرد الدائري في هذه الدلائل المحضه بصوره
 واما الدليل العام فهو ان يقول في ذلك ان هذا المسأله ان السطح نهائيه الجسم
 والخط نهائيه السطح والنقطه نهائيه الخط والنهائيه اما يحق بعد محقق في
 النهائيه فاد ان يكون السطح متاخرا عن الجسم والخط عن السطح والنقطه عن الخط
 والمتاخر من ان يكون جزا في السطح او ان يعلم من هذا ان الجسم السطح
 في الوجود والسطح قبل الخط والخط قبل النقطه وقد حق هذا اهل
 الجليل ان السطح اعلم ان السطح انما هو الجسم بواسطة حقوق النمائين
 اما بعد كونه جسما وكذا اعلم ان الخط انما هو السطح بعد حقوق النمائين
 اما كذا اعلم ان النقطه هي الخط بعلم ان الجسم والسطح والخط مقدم
 على السطح والخط والنقطه وهذا المعنى قد حق في الجليل من اهل الحليه
 في السطح واما الذي يقال في العكس هذا ان النقطه محيط بها تفعل الخط
 ثم الخط السطح ثم السطح الجسم فهو المنقسم في النقطه والجسم الا ان
 ان النقطه اذا فرضت متحركه في موضعها ما يحرك في موضعها ما
 خط او سطح فكيف يمكن ذلك بعد جركها في الوسط هذا جواب السؤال
 وهو ان يقال قد وجدنا كلام لا بد من ان السطح محيط بها تفعل الخط
 تفعل حركه في حركه امتداد السطح والسطح تفعل حركه في حركه
 امتداد الجسم فلو لم يكن كل واحد من السابق احاطا به انما ذكرنا

انما هو الجسم
 السطح
 الخط
 النقطه

ذلك يعني المتعلم وبعلية فان البنية اذا فرضت متحركة في جهة
والخط من غير جهة امتدادها والسطح من غير جهة امتدادها يحصل في الوجود
من الاول امتداد واحد هو الخط والآخر امتدادان هو السطح
ومن الثالث امتدادات وهو الجسم بهذا الطرافة من المتعلم من الخط
والسطح والجسم الدليل على عدم القوم ان حركة البنية مستمرة
محوك فيها وفيها ما خط او سطح محوكة البنية متوقفة على وجود الخط او
السطح فكيف يكون جسمها وكذا في الخط والسطح البنية المتتمة
في بعض الحالات فان جسمها ليس على سبيل ذلك بل
ان ابعاد الجسمين فيما يقع على التداخل واما لا ينفذ جسمين ان يقع
عن جهة غير ان ذلك لا يبعد لا للثبوت ولا للساير الصور ولا لغيرها
الاولى فان هذه مقدمة لتبين الحلا وهي مشتملة على ثلثة احاط كل منها
بمفرد على مقدمة مدعومة وهي قولنا الكل اعظم من اجزاءه ولذلك
ولم ينج هذا الفصل بالنسبة لان ان ابعاد الجسمين من غير
عن التداخل التداخل هو لافاة السنين بالكلية بحيث يصير حتما
عن جهة اخرى وان كنا نعلم ذلك بحسب كل الاجسام غير هاتين
بعض من اجزاءها عن جهة اخرى وذلك لان المقدار من التداخل
يصير عظم مجموعها كعظم الواحد فلا يمكن الكل اعظم من اجزائه
بعد جسمين آخر الا وينبغي عنه ذلك الجسم والذات التداخل الثالث
ان التام المذكور انما كان للابعاد من جهة من لا للثبوت ولا للصورة

حقيقته كاستدوعته ولا لافاعاضها بها اذ لا حصة لها في
العظم الا ان العرض حصول لافاعاضها او لخصوها في لافاعاضها
الحصة بالذات لافاعاض ذلك ظاهر التام المذكور انما كان لافاعاض
عظم المجموع كعظم البعض وعلم بذلك ان ما لا حصة في العظم لافاعاض
ولا بالعرض حاز التداخل من كلفه جهة العرض والعرض والسطح من
جهة العرض فذلك قد ينطبق التداخل والخطوط والسطوح بعضها على
بعض بحيث يجد الوضع فان انك تجد الاجسام في اوضاعها
ما من ملاقاة ما من مقاربه وما من مباعلة وقد عدها في
اوضاعها ما من كسح ما منها اجساما ما من حدود العدد وما من
اعظم وما من اصغر فبين الاجسام الغير الملاقاة كما ان لها اوضاعا
مختلفة كذلك بين ابعاد مختلفة لاحتمال لحدودها وتعدد لخصها
احتمالا فافترنا فان كان منها خلا على اجسام وان كان ذلك فافترنا
لعدم متداري ليس على ما سئل لاسي محض وان كان لاجسام اول
هذا الفصل مع الفصل الثاني في بيان امتناع الحلا وليس ان يكون
العالم من الحلا طائفا في احدتها من غير ان لا يمتنع وتفسر ان
الحلا هو ان لا يكون من الجسمين المتباينين ما لا يمتنع وهذا يعرف
للحلا الذي من الاجسام ولا تناول الذي لا يتناول في الفرق
الثانية زعمت ان الحلا امر جوهري وعرفها بان بعد ممتدة الجهات
القلب لسانه ان يملأ جسم ان يخلو عنه وهو المشهور بالمعطوف

وكما في

اجسام

لا عظم وان
لا صغر

فان

ادعوا الجسم عند دعوى هذه السمة الطل هذا الانسان ما
 ذهب الى الفرو ولا اول ما انخر ان بين الاحسام قابل للمساواة و
 والمقاومة فان كان منها حلا واكثره للكان ايضا قابلا للمساواة
 والمقاومة وان تضيق بالضرورة مكنز اقل من تمامه وادان كان كذلك
 كان الحلا بعد مقدار ما متصلا و لا يصح ان يقال ان الحلا لا
 محصل كان عموما وان كان الجسم **فان** جسمه وادعوا
 البعد المتصل لا يقوم بلامادة وستر ان لابعاد الجسم لا تدخل
 بعدتها ولا وجود لفراغ هو بعد صرخا اذ سلكنا الاجسام من
 حركتها حتى عنها ما عنها ولم تمت لها بعد متطويرة **والخلاصة**
 اراد ان سطران المذهب الثاني وابطال التوهمين ابرههما ان كانت ثابت
 اسباب التوهم ان البعد المتصل لا يقوم بلامادة ولو وجد الحلا
 لو وجد بحد متصل محدد هذا خلف الما في مدعى مقدمه هذا
 المظهر ان لابعاد الجسم لا تدخل اقل بعدتها وسمى البعض
 البعض الآخر فلو كان الحلا بعد متصلا لمتبقى عند سلوك الجسم
 ولاعت لم تمت رفق بغير دخول الجسم فالحلا اذ لم تمت تحت
 جسم ولا جازم ان لا يكون محدد الا بالتحرك واسفل فكل كان كذلك
 هو مبادي وقر البعض متطويرة الثاني فستر في الاظهار وذكر
 في الصياغة والسماحة لقد تناسب ما نحن فيه في الكلام في الغنى
 الغير سحر من مثل قولنا سحر كذا في حقه كذا دون حقه كذا

وما المعلوم انها لو لم تكن لها وجود كان في الحال ان حركتها
 للمحرك وكنت يقع الانسان بحولاس فيمن ان الجسم وجودا اوليا
 هذا انسان الى سائر الجمة والكلام فيها ساسا الكلام في الهياكل
 ولاطراف التي هي النقط والخط والسطح لان المهمة ايضا انها كذا
 والكلام في الحلا الدل على انها كانت وعرفتونها ما بها التي يكن
 ان بقصد المبحر بالامتناع من ان يقع الانسان الجسمية في ستمها
 وهذا البعير عن مائة اذ دخل في حيز كل عنصر وعن كل متغير
 والشيخ اخذ المهمة منها على سبيل الاحتمال وليس بدل على خودها
 وخواصها ثم جمع جملتها كما نحن بعد وقال ان البعض الذي بعينه
 بالجبهة حيث يقول يحرك برحمتك كذا لاجه كذا دون حقه كذا الجب
 ان يكون موجودا لا يمتنع من المبحر وكل ما كان كذلك فهو موجود ولا
 ما يقع الانسان الجسمية اليه فيكون موجودا **فان** انسان اعلم
 انه لما كانت الجبهة ما يقع في الحركة لم تكن المعولات التي يوضع لها
 فيكون كغير الجهات لوضعها حيا ولها الانسان **فان** يريد ان
 ستر ان الجهد ان يضع فقال ان المهمة كانت بما يقع في الحركة لم تكن
 والمعولات المجردة ووجه كون الجهات لوضعها ما يقع الانسان
 الجسمية نحوها **فان** انسان لما كانت الجهد ان يضع في الحركة
 ان وضعها في امتدادها هذا الانسان في الحركة ولو كان وضعها
 حارضا عن ذلك كما سالت الهياكل **فان** هذا انسان

فادون الجسمية

كذا في المتن

لا ما هذه الجهة وتقرر هان سال لما كانا جهة ايت وضع بناوا لها
 الانسان ونقصها المتحرك بالجرى ولا بد وان يكون وضعها في
 امتداد ماخذ الانسان والجرى اذ لو كان وضعها خارجا عن ذلك
 لا امتداد لم يكن الانسان والجرى لا الهائل لا غير هذا حذفت
 هم هان ان يكون منقسه لا لك لا امتداد او غير منقسه فان كانت
 منقسه فاذا وصل المتحرك لا ما تفرص لها اربا الحزن من المتحرك
 ولم ينفصل محل اما ان يقال انه يتحرك بعد ذلك الجهة او سال يتحرك عن
 الجهة فان كان يتحرك بعد ذلك الجهة والجهة واما النسبة وان كان يتحرك
 عن الجهة فما وصل اليه هو الجهة لا آخر الجهة فيكون ان الجهة قد لا امتداد
 غير منقسه فيكون لا امتداد وجهه المتحرك اولها الجهة غير منقسه لانها
 اولها منقسه فاذا اقصى المتحرك ووصل لا اربا الحزن من المتحرك
 ولم ينفصل فاما ان صدق عليه انه يتحرك بعد ذلك الجهة او غير المتحرك او كلاهما
 والكل باطل اما الاول فانه لو كان متحركا لا الجهة لم يكن متناوفا مع الجهة
 الجهة المتدور خلافا واما الثاني فانه لو كان متحركا عن الجهة ظل الجهة
 ما وصل اليه وما ورايه خارج عنها فلا يكون حرا لها وقد مر قد
 هذا طبعه اما الثالث فلا يستلزم بطلان السهمين الاولين بطلانه
 ولذلك نزل الشيخ ذكره فان قلت لا نسلم ان الحركة عند الوصول
 لا اربا الحزن من متحرك في الجهة غير الجهة لان هناك قسم لفرق
 ان يكون في الجهة قلت هذا المستفاد من محله ولنزول الحركة

يدور في سر لا مر لا بد وان يكون من جهة لا احساد الحركة انما يكون
 من جانب واحد ضروري وادابسان وضع الجهة امتداد ماخذ الانسان
 واهما غير منقسه بلزم ان يكون طرف الامتداد الذي يتحرك فيه المتحرك
 في هذه الجهة في اذن النسبة لا امتداد طرفها وبالنسبة الى الحركة
 جهته فالبسح لا ان يكون على ان يعلم كيف يتحرك الامتداد اذ
 اطراف الطبع بما اسباب لذلك تعرف احوال الحركات الطبيعية
 بولس لما بينا ان الجهات هي ايات الامتدادات التي يتحرك فيها المتحرك
 وحيث علمنا ان كل كنه يحصل الامتدادات هي ايات اطراف الطبع
 ونعلم لا اسبابا المسببة لذلك تعرف احوال الحركات الطبيعية في
 الجهات البسح وهم ونسبة لعلك تقول ليس شرط ما اليه الحركة
 ان يوجد قد يتحرك المتجمل في السواد الى الباص ولم يوجد بعد السواد
 فان اختلف هذا في ذلك فاعلم ان الامر بينهما في ايضا فان ما
 لسكبت عن عرضا برة الغرض اما الفرق لان المتحرك في الجهة ليس
 يحصل الجهة ما يتوخى يحصل في الحركة بل ما يتوخى بلوغه او القرب منه
 بالحركة ولا يجعل لها عند تمام الحركة حالاً في الوجود والعدم لم يكن
 وقت الحركة واما الاخر فلان الجهة لو كانت يحصل بالحركة لها وجود كان
 وجودها وجود ذي وضع ليس وجود الحق ومعقول لا وضع له او لا
 غرضنا على الحق والفرق وعلمه بنا ما يتلو هذا الفرق في الكلام
 فوالسعد هذا سوال يورد على كبرى البرهان المذكور في ابواب الجهة

في الاول

كل ما هو مقصد للمحرك هو موجود فقال لا سلم ان كل ما هو مقصد
 للمحرك هو موجود فان المحرك بالاستحالة مثلا والسواد الى السواد
 مقصد السواد وتحرك الزهر ان السواد غير موجود حال الحركة والاستحالة
 من الحركة الى الكيفية الحارة غير لو حتمت احدهما الفرق بين صوت الزهر و
 الصوت الذي تسلم السؤال وما في المظهر ايما الفرق وان المحرك الى
 الجهد لا يجعل الجهد ما يطلعه يحصل ذاته بالحركة بل ما يطلعه هو غير المراد
 القريب منه بالحركة ولا يجعل لها عند تمام الحركة حالا ما لم يكن وقتها الحركة
 الوجود والعدم بخلاف المحرك بالاستحالة فظهر الفرق ومعنى كونه
 السائل ان كل ما هو مقصد للمحرك بالحركة لانه هو موجود والحجاب
 السائل ان لا يندلج لان الجهد موجود ^{او} هو موجود سواء كان ذلك الوجود حاصلا
 بالحركة او قبلها فلو حصل لها وجود معقول غير ذلك وضد ذلك هو المظهر
 فلم يكن ذلك السلك قادرا على فرضنا ثم قال على ان الحق هو الفرق بين هذا الحجاب
 وان كان افعا للحكم بجعله لا ماد عنها فهنا لكن الحجاب الحق هو الفرق
 والواقع ان الجهد من الحركة والنمط الذي مبني على ذلك كما ستعرفه قال
 النمط الثاني في الجهات واجسامها الاولى والثانية اقول الاجسام
 بالنسبة الى الجهات مستقيم ما سبقه عليها وتحدد بها وهو اجسامها
 الاولى والى ما لا سبقه عليها ولكن يجعل فيها وهو اجسامها الثانية
 السليم في اجسامها الاولى وفي مسائل المسئلة الاولى وان
 محددات الجهات محبة لتركز كرها ^{فالسائل} ان اعلم ان الماكر

انما هو المقصد للمحرك
 بالتحريك

لسترون لا حجاب لا عند ^{بالوقت} من جهة النوع السفلى ولسترون
 الى جهات تمتد الى العرض من التماس السائل بها يلبس ومثل ما
 ذلك فليستعد عما يكون بالعرض واما الواقع بالطمح فلا يبعد ان كيف كان
 ذلك ^{الوجه} لما كان لا يعاد المقاطع على واما ما به طلبة لكل بعد طلبة
 يلزم ان يكون الجهد شيئا وان لم تعتبر تقاطعها على واما ما به يلزم لم يكن
 الجهات غير متناهية اما السقف في النوع مما بل راى الانسان الطمح فار
 العام لوصار منكوسا لم يصرم على لاسه فوقا والحق ما ببابله والعمار
 وهو ما بل اقوى حاشية بحسب الغالب السائل هو ما يعايله والقديم
 وهو ما بل جهة الغلبة هو ما يعايله وامتنان منها واما النوع المحف
 لو فوجها بالطمح لا يبعد لان العرض والاعتبار والما فيه كونها واقعة
 بالاعتبار عند العرض لان المتوجع الى الشرق لو توجه الى الغرب عند
 عينه سائلا وقد امة خلفا وما لعكس توجه بها يلبس بعض ما بل حواشيها لما
 ان التماس هو ما بل اقوى جانب لسان والسائل هو ما بل اصغرهما واما
 فتدبر ذلك لتخرج من الفكر هو احاشية الشرق الذي منه حركة ثبورها
 الانسان لا يستمد حاشية الذي يظهر منه فوج كونه سائلا او ما
 احاشية الغرب لان ذلك لا يندلج بالعرض والاعتبار واستواء وسط السماء
 عداما وسابله خلفا واحده قطبها علوا والاخر سفلا وكل ذلك لا يندلج بالعرض
 ولخرج من بين الاقوى هو الحق بيبسالة لان ذلك ايضا لا يندلج بالعرض
 وسواء المشرق عداما والمغرب خلفا ولا يندلج لهما نور وشمس

ما استند ذلك معنى ما سببه الخميني والتمثال فما ملنا وهو التدام
 وانحلت فما ملنا لما علم ان قدام الدليل خله وقد لم لا في خله لا احد
 منيها وقال بعض الناس ان مراده بقوله ومثل نسبة ذلك على العكس
 وسما اذ ذلك خطأ لما عرفت انه لا يبدل فيها بالعرض الشئ من بيان
 بعد ان العرض هو في نفسه عا بالعرض ليس فليسا وزعم ادليس للامه العرض
 ولا اعتبار به من ذلك لا احكام الطبيعة والكلام بعد ذلك كما انما
 بالطمح فالسبب في المجال ان بعض وض الجبهه خلا او ملامتنا به
 فام ليس جده الملتصا به اول ان يحل جبهه الجبهه لفرق عن غير واحد
 ان بعض السبب خارج منه ولا يحال انه يكون جبهه او جسمانا والمحدد
 الواحد حيث ذلك فاما بعض من جده واحد ان العرض هو ما يمل في كل
 استداد يحصل جسمان ^{التي هي في واطم} وانما طرفان مثل ان الجسمان المثلث الطم فوق
 واسفل وانما الشان ^{لما استدان الجبهه ان وضع في جبهه} الجسمان الجبهه ان وضع في جبهه
 اما ان يكون خلا او ملامتنا به او في ظلا وملا عن مشاهير ولا اول ان اطل
 لان المجال ليس بكون جده الملتصا به اول ان يحل جبهه الجبهه لفرق
 عن غير واحد ان ليس بعض بعض الجبهه من محله خارج مما استقام ودل
 الشئ انه ان يكون ارض وهو لا يخذ ليس بكون خلا لما معنا فكونه ليس جبهه
 او جسمانا مثل السدر من لا بد من جسم فذلك الجسم هو المحدد فهو اما المثلث
 واحد او اكثر مثلا يكون جسمين فان كان واحدا فاما ان يحدد
 الجسمين حيث هو واحد او لا حيث هو واحد الى اعتبار بالعدد
 بان

بان يكون محيطا يحصل له المحيط والمركز من مله اسام والمحدد الوا
 حيث هو واحد لا يمكن ان يحصل به الجدد لا به لا يحدد في الاحدا
 وهو العرض من في كل استداد يحصل جسمان وانما طرفان لذلك استداد
 كما مر في المثلث السابق ايضا علم ان العقل السابق ان الهات التي فيها
 بالاطم استدان النون الجبهه وظهر ان الجدد لا يحصل الجسم احد
 هو واحد مع بعض ليس بكون الجدد اما واحد او محيطا او اكثر واحد
 فالجدد اذن اما ان يتجسم في جبهه او في جبهه كونه واحد وانما انما
 والجدد الجسمين اما ان يكون واحد ما محيطا ولا في محيطا او اكثر
 الجسمين مما يمل اذا كان احدهما محيطا والاخر محيطا من داخل المحيط
 ذلك لما مر بالعرض ذلك ان المحيط واحد محدط في استداد القرب الذي
 يحدد ما محيطه لا بعد الذي يحدد بمر كثر سواء كان جبهه او خارجا
 خلا او ملامتنا به لسان الجبهه واحد حيث هو واحد لا يحدد ان يكون
 محدط الجسمين الجسمين اما ان يكون الحد الجسم احد لا حيث احد او
 اكثر واحد فان كان اكثر واحد فاما ان يكون احد ما محيطا والاخر اقل
 من الجسمين من بعض وضعنا سائنا فان كان جبهه محيطا بالحد المحيط
 كائنا في جبهه الجسمين فام يحدد احد بهما سائنا الذي يحدد محيطا ولا
 يحدد الذي يحدد بمر كثر سواء كان داخله او خارجا خلا او ملامتنا به
 يكون المحيط داخل الجدد بالعرض فكونه الجدد جسمنا واحد او اكثر
 هذا حله في كل السؤال اذا كان المحدد ما يوجب احلا الجسمين بالاطم

ولم لا يجوز ان يكون هذا المعنى للحاظ دون المحيط ^{وإذ كان}
 الوجه الآخر متحد في جهة القرب اما جهة البعد لم يحال متحد به لان البعد ليس ^{بحسب}
 ان يكون محددًا بجهة معينة اما لم يحيط ولم يحال لان اول ما يشترط في اتحاد ^{الاجزاء}
 در في جهة معينة ^{الاجزاء} لا يمكن ان يكون له معون في نظر جهة معينة ^{الاجزاء} فليكن ^{الاجزاء}
 ويروى الكلام عند وضعه واضعاً ^{الاجزاء} اراد ان يبين انما ^{الاجزاء}
 كون الجسم موضوع على الباطن ونفسه ان يقال اذا كان ^{الاجزاء} الجسم
 على السطح متحد لكل منهما جهة واحدة وان جهة القرب منها اما جهة البعد لم يحال ^{الاجزاء}
 متحد لان متحد بالما ان يكون منها الجسم الجسم ^{الاجزاء} ولا يسيل الى ^{الاجزاء}
 اما هذا الجسم منها انما متحد لغاية البعد عنه الخالف لغاية القرب ^{الاجزاء}
 المطبق لغاية البعد عنه غير محقق اذا البعد عنه غير محدد ^{الاجزاء} حد معين لا يحال
 منه عالم بل محيط واما الجسم المائي فاضاً غير ممكن لان لكل واحد منهما طرفاً ^{الاجزاء}
 وحوادثاً للمياه وتوقع الجسم المائي على محاذ بعضه ليس في وقوعه على ^{الاجزاء}
 محاذ البعد الآخر لان محاذاته بالنسبة لكل جانب حائل بحسب العمل فلو ^{الاجزاء}
 امسك النسبة البعد فليكن ذلك المثل طبعاً كذا ذلك المثل او خارجاً ^{الاجزاء}
 ولا بد ان يكون ذلك المثل باثراً بقدر القوة ولا امتداد الجسم لا محاذ ^{الاجزاء}
 المستقر الى ذلك المثل وذلك لان لابه وان يكون جسمنا اذ نسبه المحرر ^{الاجزاء}
 التي لا وضع لها الى الاجسام واوضاعها متساوية وادان جسمنا ^{الاجزاء}
 عاد الكلام في لفظة وضع الجسم فان وضع في حائل ليس في ^{الاجزاء}
 حائل غير ملحق بوضع الامر وان يتسلسل

من السهل ان يعرف الوجه وعدمها اما سم الجسم واحد لكن ليس له على طبع
 كفاً ان يزل بحيث هو حاله فيكون له جهة واحدة من مستقيمين مالم يكن الجسم ^{الاجزاء}
 محطاً متحد في القرب لم متحد ما يعالجه ^{الاجزاء} لما بطل هذا القسم
 ان يكونه المحرر بقربها انما سم الجسم اجلاً بحيث هو واحد ولا على ان وجه ^{الاجزاء}
 سيقبل على حال بوجه متحد الجسم المتساوي ذلك لاننا لم يكن ان لو كان ^{الاجزاء}
 واللام متحد في الجهة القرب كما مر فاذن متحد الجهات جسم احاطه محط ^{الاجزاء}
 واما الجهات والسم اسان كل جسم يسم ان يفارق موضع الطبع ^{الاجزاء}
 ويعاود يكون موضع الطبع متحد الجهة له لانه لا مديفاره ووجه ^{الاجزاء}
 في الحال في وجهه فيكون متحد جهة موضع الطبع حسب سم وهو على ^{الاجزاء}
 قبل هذا المتعارف ومع فظ ذلك الجسم في تقدم ما ربه الوجود على هذا عليه ^{الاجزاء}
 او على صفة آخر ^{الاجزاء} هذا لان سم الجسم على محط احد ما ان كل جسم ^{الاجزاء}
 يصح ان يفارق موضع الطبع فيكون متحد موضع الطبع في الما ان ^{الاجزاء}
 ذلك الغير مستند في رتب الوجود على ذلك الجسم الاول لان كل جسم ^{الاجزاء}
 على ان يفارق موضع الطبع ويعاود يكون جهة موضع الطبع متحد ^{الاجزاء}
 لا على ذلك الجسم فيكون منه الوجود فيكون متحد ذلك الجسم ^{الاجزاء}
 الجسم في يفارق وجهه وهو في الموضع الطبع في حاله في وجهه ^{الاجزاء}
 فيكون جهة متحد في عند حصوله منه وعند ذهابه عنه فلا يكون ^{الاجزاء}
 في محط فيكون متحد موضع الطبع حسب سم في غرضه واما الما في ^{الاجزاء}
 الغير مستند لان الجسم في جهة موضع الطبع على تلك الجهة فيكون ^{الاجزاء}

والحمد لله ما فعله بالحق مع فطره اي لا يمكنه ما نحن لان المحل لما ذكر
 مما يكون الذات اجتهاد والتقدم على المتقدم او المتأخر فيقدم ضروري
 فلو كان المحل مستقداً لما كان ذلك الجسم اما العلة او نوعه او وجهه او غير ذلك
 ان اقسام التقدم خمسة احدها التقدم بالزمان كالتقدم لاب على لادن
 والثاني التقدم بالزمان او بالمكان كالتقدم للامام على الخادم اذا ابداه
 في الامام او طبعنا كالتقدم للجنس على النوع اذا استدار من الجنس او بين
 النوع على الجنس اذا استدار من النوع والثالث التقدم بالذات والعلل
 التقدم بالعلل الصاعقة كالتقدم للعلل السامية على العلل السلية كالتقدم
 حركي الخاتم الرابع التقدم بالطبع كالتقدم للموقف على البدن لا الجسم جو
 الموقوف عند وجوده وجهه كالتقدم للجزء على الكل والبدن على المشرط
 الخامس التقدم بالسبب كالتقدم العام على الجاهل غرض الجهر لا سببه
 وقيل تقدم بعض جزا الزمان على البعض سبب في حاز ان راجع كالتقدم
 الثاني اذا المعنى كون الشيء قبل آخر فبطلت لا بطلت البطلت البطلت البطلت
 وهذا العلم ان يكونا زمانين او غيرهما او احدهما زمانيا والاخر غير زمان
 المحل في علم ذلك الجسم بالعلم ان الجسم لا يكون علمه الجسم كالتقدم كالتقدم
 والآل في الخلا ولا مدخل للتقدم الربيع في التقدم الوجودي
 مقتضى التقدم بالطبع والمالم سبب في التقدم فبطلت امتناع كالتقدم
 الجسم لم يحرم ههنا ما التسمي الثاني احاز ايضا ان يكون المحل في علم ذلك
 الجسم حركي في وجهه لا في حركي جسمه فبطلت كالتقدم كالتقدم

فبطلت كالتقدم الجسم المحل في علمه اما على اطلاقه محيطا ليس في موضع
 فيه وان كان له وضع في القاسم لا غيره وان كان محيطا على اطلاقه
 فلو كان له موضع لا يفارق في العلم كالتقدم في العلم كالتقدم
 موضع الطبع لا يكون في موضع جبره موضع الطبع لم يرم ان يكون المحل في
 الاول من الزمان عن موضع الطبع في الزمان ان يكون المحل في علمه
 الوجهين احدهما ان لا يكون له موضع طبعي فيصير معارضة عنه والثاني ان
 وان كان له موضع طبعي فيصير معارضة عنه اما الاول فانه يكون محيطا
 كالتقدم في علمه اطلاقا ان لا يكون محيطا بعضا لا في كونه في موضع
 اذا الموضع مراد به المكان هو السطح الخارج للجسم الى الخارج فظاهر سطح
 المحيط وان كان له جبره وهو ما يستغل الشيء في وضعه وهو جبره في الجسم
 ليس به بعض اجزاء الى البعض في الاماكن غيرهما من ذلك الوجه اما
 خارج عنه او داخل فيه اما الثاني فانه يكون محيطا بدوات الجبره وحالها
 بعض وجهه يكون له موضع لا يفارقه وضعه معا والثاني العلم كالتقدم
 المحل في العلم الاول لا التسمي الاول فان كان للتسمي الثاني وجود في العلم الاول
 وضعه ويجوز به موضع الثاني ووضع لم يحدد بعد ذلك كالتقدم في العلم
 المستغنى عنه كالتقدم لعل المحل في العلم الاول ان لا يكون له موضع جبره
 لا يكون الا المحيط للظواهر لما قبل ان المحيط احد كالتقدم في العلم
 محيطا ومركزه وان المحيط له داخل في هذا التسمي كالتقدم في العلم
 للتسمي الثاني وجوده كالتقدم في العلم الاول محيطا بعضا في العلم الاول

موضع
 محدد الاول
 محدد الثاني
 الثاني

موضع

وضع الاول دلائل كون وضع بحسب الاستواء الخارج من سجدة هابل
 بحسب احكامه في سجدة وضع به وتحدد بالاول ايضا موضع المائل
 ووضع لان وضع بحسب الاستواء الخارج من سجدة بالاول سجدة
 بالان جهات الحركات المستقيمة ولعل السج انما اجري الكلام فيها
 على سبيل التشكيك بناء على احتمال الذي ذكرنا في اول هذا الموضع
 كون الحجة سجدة الاول والثاني حوز طولا وهما هذا هو من كلامهم
 على هذه القراءة والاصح ولاد في كلام السج واما اذا ذكرى سجدة الاول
 موضع وهذا القراء الكون مع ما على ما ذكرنا لا يمام سجدة الاول
 موضع الثاني وسجدة الثاني موضع المائل منه ووضع وهو المائل الاول
 سجدة لغرض ان جهات الحركات المستقيمة لكن يلزم ان لا يكون المائل سجدة
 الجهات الحركات المستقيمة بل الثالث اعني وذلك خلافا لما ذكرنا
 بعض الساجد حتى فان كان للنسيم المائل وجود سجدة بالاول موضع سجدة
 به موضع المائل وضع وقال ان سجدة بالاول مد للمقدم وهو قوله
 فان كان للنسيم المائل وجود لم يكن فيها على ان وجوده لا يكون الا كذلك
 سجدة مكررات في الشريطة وفيه التعليل والستة ومكرر الاول في اعلاه
 ان يكون سجدة ما في رتبة الابداع ومكرر مشايخه نسبة وضع ما في رتبة
 له انما هو مستند من التفسير ^{الذي لم يسمه المؤلف} قد مر ان مقام المقدم في الفصل الثاني
 وحل في المحيط على الاطلاق لم يكن سجدة ما على سائر الاخبار في رتبة
 الابداع وهو سبيل السج اعني من ان يكون الوسايط سنة ومن الواجب

اقل ما من سائر الاحكام وبعده وهو مندرج بحسب المقدم بالربيع
 الطبيعة وامتناع مقدمه بالعلية والربيع من علم الفصل
 انما كان كون المجردة مستند من اذ تحت نسبة الاجزاء المفترضة له
 بالوضع بحسب كل جزء الى المركز كشبه الحوز الم والا لكان
 احصاء حوز من سائر حوز المركز لا مرافا وجود الكلام في احصاء
 ذلك الحوز كما قلنا في المجردة من المسائل في سلسلة المائل في
 الجسم البسيط وما يتبعه فالسائل ان الجسم البسيط هو الذي
 طبيعة واحد ليس مركب من قوى وطباع والطبيعة الواحدة ^{لا يمكن}
 ولا اشكال في سائر مالا للجسم ان يمتد واحدا غير مختلف الجسم البسيط
 لا يتغير الاشياء غير مختلف اقول هذا الفصل مستند من بحسب
 الطبيعة والنو وهو في كل حال ضد رتبة لا يري بجملة اما ان يكون
 له شعور او شعور رتبة او لا وعلى التدرج بين اما ان يكون الصادرة عنه
 على جميع واجدا ولا الاول هو النفس الملكية المستقيمة الحركات العاكسة
 في المائل النفس كونه المعطية افعال الحوز من السماء عند البعض
 والثالث الطبيعة المصنعة للحركات والسكنات الغير الارادية
 كما للجسم من رتبة وفيه عند المركز والرابع النفس النباتية الموجبة
 الحركات النباتية من التوريق والسحب والتطول والبعرض وذكر
 السج في تعريف الطبيعة انها مبدأ اول الازاد حركتها وتكون
 بالذات ومالها السفة المراد بالمبدأ العلة الفاعلة والاول المعرب

لاخر

اجزاء من السور لا رخصه فانها تكون مصادي حركات مما هي في نفس
 النامية مثلا لانها الاثنا افضل بوساطة الطبيع والكيفيات وبوساطة
 المسكن والطبع والجزء لا يخرجها عن الاول لا في الميزان ولا في الميزان
 بالذات ان يحركها لا يكون غير مستحضر فاسر اما في انما والجزء والسكر
 المتغير والساكنات متقوية وفقا لثلاثين والوضو والكلم والكيفيات في حد
 لا يكون في الجزء والساكنات معا بل مع انقياد سطر من عدم احوال الملازمة
 ويحتوي في قوله ما هو في المبادئ الصناعية والعنصرية فانها لا يكون مصادي
 الحركية ما هي فيه وبالذات على الحركة المستمرة والعنصرية زاد بعضهم في هذا
 التعريف فويلهم لا العرض قال الشيخ انما اصل ذلك يخرج الجزء العرض حركه
 جالس السعفة ولا يخفى على المجمل ان تولد الذات من هذه القدر والطبع
 منها المعنى بدارب الطبع الذي يعم جميع الاجسام وهو الحال الذي صدر عنه
 لا اثر في محله سواء كان الارادة او غيرها في جميع الطبعة منها المعنى للذات
 وعين الاجسام وزد في هذا التعريف تولد على جميع الاجزاء غير ارادة و
 مختص بالعنصرات واما كان في طبعة النفس في صورته كما في السكاير فان
 طبعة المائي في محله صورته النوعية لكنها باعتبار كونها مبدأ الارادة
 كالطوبى والبرود في طبعة واعنيها كونها مقوما صون وقد يكون في
 كما في المركبات والمماثلة قد يمتثل في القوى كالانسان مثلا فان في صورته
 طبعة ونفسه ناسية وخيوانية واطقة واما القوى في سموها
 ما هي مبدأ التعريف من بعض مخرجته هو في هذا القدر نفسه

دخول القوى الطبية الى الطبعة اذ اعطى نفسه لان كونه مريضا غير كونه طبيئا
 وبذلك القوى مبدأ التعريف في مخرجته ان مريضا لا رجحانه طبيا واذ اعترف
 ذلك فنقول الجسم بسيط وهو الذي يكون طبعة واحدة ليس فيه مركبة في
 طباعه لا يكون مركبا من شيئا محتملة لكل منها طبعة وهو الذي في قوله
 ليس فيه مركبة في قولنا نوكيد ووضح لقوله يكون طبعة واحدة واما
 مركبة هو الذي لم يكن طبعة واحدة والطبعة الواحدة هي في الارادة والوضو
 والبسائط والكيفيات كلها شيئا واحدا الا انما من غيرها فليكن ان في بعض
 الجسم البسيط الاستثناء لا يخلف فان قلنا لا نعلم ذلك الجواز ان يكون في
 البسيط هو حيوانه مختلف احواله فليست تعلم بعد ان القوى الجوانية
 لا يحصل الا في المركب ولتختم هذا الفصل بما يناسبه وهو القول في البسيط
 يطلق على طبعة واحدة لا يكون له جزء واما لا يكون له اجزاء محتملة في الطبعة واما
 حركته كالكل في الجسم الحركي لفظا للزاهدين السلة يكون في ما اجزاء الماكن
 والى اجزاء المتداني في كل منها يعبر بحسب الفعل بل في ذلك المركب اما الاول
 فاما ان لا يكون له اجزاء اصلا لا الماكن لا المتداني كما لباري هو او لا يكون
 له الماكن فقط كالتم مثلا او المتداني فقط كالنقط عند مرجعها
 الكيفيات فانها يكون مركبة في بعض الفصل اما الثاني فاما ان لا يكون له اجزاء
 الا في الماكن لا المتداني كما لباري في وهذا المعنى لا يكون في الاجسام
 بسيطة او لا يكون المتداني محتملا في كل كالم والعظم والسواد والعنصر
 والبعض الذي يكون الماكن غير محتمل في غير وجود واما الماكن فليكن لا يكون

منه الا قسم واحد هو الذي يحوز المقدار من الكل كاللحم والسواد
 والعناصر ولا يكون ذلك هذا المعنى سيطا ولا يحسن النسب بين
 عند الجليل الله علم قال ان الذي تعلم ان الجسم اذ اقبل اطباء
 ولم تعرض له زجاج ما اثر غريب لم يكن له بد من وضع معتن وشكل معتن فاذا
 في طباعه مبدا استباح لك ^{الذي} الجسم اذ اترك لطبعه ولم يعرض
 له ما اثر غريب من خارج فانه يجب ان يضع معتن وشكل معتن وكما كان ذلك ^{في} ذلك
 ما مضى لطبعه لان ذلك لا يكون من خارج اذ السواد خلقه من المبادى وانما احدثه فلهذا
 طبعه والاولى لم يخرج لا يخرج ويرد بالوضع منه بعض الجسم بواسطة بعض الجواهر
 لا المعنى لا الامور المعاني له وانما قال الطباع ولم يقل الطبعه لانه لا
 اليك لان الطباع مراد به للطبع وهو جسم لا اجسام كأمس الفصل الثاني
 وانما قال الوضع ولم يقل الموضع لانه دخل في جميع اجسام كالمجدد وغيره وانما
 قال في هذا الموضع لانه لم يزل ممدداً لذلك ومبداً لاجزاء ذلك مسمى الطباع
 قد سلك عنه باليسر لا يكون الطباع موجهاً له مستوحاً ولكن ان يستدل
 بهذا البرهان على اجزاء المكنز اولى به قال والبسيط مكان واحد ^{طبعه} بفضله
 والمركب بفضله الغالب اما مطلقاً اما محسباً ^{منه} اما السطح موجود
 اذ التساوت المجازية غير فكل جسم لم يكن في مكان واحد ^{لما} لا يبرح الاحوال
 لكل جسم موقفاً وكذا انما اتصل به سائر الموضع وقد عرفت انما الجسم
 بسيط واما مركب فاعلم ان لكل منها مكاناً واحداً فقط اما البسيط فلام
 لا يعصى الا مكاناً واحداً كما مر ويحتمل ان يكون اجراماً اما المركب فانه
 كثر

مكاناً بسيطاً اذ المركب لا ينضم في ان لا اجسام حتى يفسد مكاناً بسيطاً
 كان البسيط فان كان اجراماً عالماً على البالي اما مطلقاً اي عسلة الذات
 او كثر عالماً محسباً وان كان مساوياً او حراً في الذات كغيره من المركب كثر
 ذلك الغالب العالي المحسب المكان وما يكون مكاناً على وجه بعض الحساب المركب
 كما عند حوزة غيره اذ ان ذلك اجراماً متساوية فان وقع المركب احدى جوارى
 يكون الهواء عالماً محسباً اذ سقره لانه ان حصل اجزاء النار فحصلت من الهواء
 لان النار المادية اولى من النار والوقت اذ لو احدثت اجزاء الماء لم يخرج الروح
 مخرج بل خرج الروح لا الهواء به يصير راجحاً لاجزاء النار ^{لأن} ولم يذكر ان الهواء
 اذ ان راجحاً لاجزاء النار من جهة راجحاً به فاجزاء المركب الصافي من جهة ان
 راجحاً من جهة النار من جهة راجحاً لاجزاء المركب الصافي من جهة ان
 ولو حصل المركب اجزاء لا يحد النار كما مر في كثر الهواء راجحاً بوضعية
 الاعتبار الاول والماء لا يغلب النار وان لم يكن من راجحاً عالماً بالذات لا
 المكان كغيره من المركب اسفله المركب لتساوي المحاذيات لم ان كان جسم مكاناً
 واجزاء في بعض الجوانب فالتساوي المحاذيات غير ان التساوي لا في كل
 في محاذية جهة صاحب كالمركب من الارض والنار اذ اوقفت الارض في النار كحسب
 والرواية الاولى اجتناب اوقفي العلم قال ويحتمل الشكل الذي ^{طبعه} بفضله
 البسيط مستنداً والاولى حلفت صناعه بمادته واحد من جوده واحد اول
 لما وقع عن المكان في الشكل والاضيق البسيط اذ امكان المركب
 غير مضبوط لانها تختلف احكام طباع المكنات من انساب الحيوان والمعاد

في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع

معال بحسب كونه شكل السطح مسدودا ولو كان مفتوحا فوجدت ما هو سطح
 وما هو خط وما هو نقط فلهذا ان يكون مع كون المسكن وهو الطبع والعاقل وهو
 واحدا اختلاف الاحوال ذلك بحال المسكن الدالة بالمثل الطبع والتسكن
 للاجسام والحق المسكن في حال الحركة مثل محركه وتحسين المانع والممكن
 من المانع الا انه لا يصفى لذاته بل هو الجسم في حال حركته مثل محركه وهو الجوهر
 في حركته كما كان من سماء المسكن زعماداً والله لعل على وجهه الجبل من الحجر المسكن
 في الجوهر بحسب المانع ماله الدال ولا يمكن من المسكن الا اذا كان المسكن ضعيفا
 وكذا الجسم من الزو المنفوخ المسكن تحت الماء سببا ممانعة وميله الصاعد حتى
 يمكن من اذا كان من ممانعة ذلك وجود الميل اكرهه فالألسنة والضعف كونه
 غير الحركة عند النفس قد يوجد الميل لاخر وهو الصانع والطبع ^{الطبع} ^{ما يظن}
 موجود عند السكون والاصل ^{الطبع} ^{ما يظن} وهو يكون مطاعا ومحرر
 ما هو غير مطلق المسكن عن طبعه بل ان ذلك يعود اسفله انطال الحرا
 العرضة التي يستعملها الماء للبرودة المنفعة عن طبعه الى ان ذلك
 الميل يكون مطاع الجسم ويكون من القاسر اما الذي برطباعه منقلا ما
 محرم الطبع كمثل الصاعدة الجسم الخفيف والبارد في السهل والما محرم
 السهل في البناء عند نفق ويميل الجبل عند انقاعه لا اذ في لاجه وانما
 على الطباع ولم مثل الطبع ليشمل الطبع والنفسي لما عرف من قول المراد
 الطباع والطبع كمال الذي يضر عنه لثانته محله واما الميل الفسري
 من نوع لتسعه ما الجسم القاسر كمثل الصاعدة الجسم البصر وما عكس
 الميل الفسري

ما هو العنصر انطال الميل الطبعي لا سماع لصاحبه المبدل المتصل من الحق
 بعرضها الطبعة ونوعا وهما العوان في باضال معالي افتنايم ولذا قلنا
 لما ان الخارج قد نادم الطبعة تلك التي في الجسم عزم المسكن لعل الطبعة
 فحذرت منها وكثرة الاول ضعفا لتقاسم القوة التسرية فلا ان يزل
 بالكلية فمسند الميل الطبعي كمال الجحان العارضة للماء فابا نطل الدرون
 التي عن طبعه لا سماع اجاع الضد في اذار العاركة الدرون المنفعة عطا
 فذلك الميل الفسري والطبعي وانما يكون الميل الطبعي لا محالة
 بحجة سوفها الطبع فادان الجسم الطبعي من الطبع لم يكن له اوقية
 ميل لانه انما الميل الطبعي لا عنه لاسك ان الميل الطبعي يكون الى جهة
 رطله الطبعي فادان الجسم من جهة الطبع لم يكن له ميل اذ لو كان اصل
 فاما ان يكون الدرون في الاصل فذلك لا يحصل والى جهة الحركة الواحدة
 الطبع مهورا ما الطبع في ذلك محال وكما كان الميل الطبعي في ان
 جسمه عن ميل الميل الفسري وكان في الميل الفسري اقربا
 فعلم ما من ان الميل قابل للتسكن والضعف معلوم ان الميل الطبعي ما من الميل
 الفسري وكما كان المانع اقول في الميزع اضعف وكما كان الميل الطبعي اضعف
 كان ام جسمه من الميل الفسري فكل من الجسم في التسرية ابطا اذ الحركة
 في الميل الوجها ^{الطبع} ^{ما يظن} ان الجسم الذي لا ميل في القوة ولا الفعل لا تسكن
 من ان يحرك به وانما لا يحرك تسرا والافلح يحرك تسرا في مساواة
 وتسكن مثلها ان تلك المسافة اخرى مثل ما ومانع في ميله في كماله في
 في كماله في التسرية

الخارجية

ما

1

في كماله في التسرية
 في كماله في التسرية
 في كماله في التسرية

[illegible]

كقوله اوديشية لاسل المسل المحرك مسرا والفق عليه ان السلي عما سار على الباسر
 اذا كان في مقامه مع العاقل مما اذا لم يكن فلا ما يوحى الى العلم المنفوس اذا
 بالسنف فام انما سر تذكرة بحسان سر كدهنا ان السلي ان السلي
 بحمدان مع وجه كدهنا ايسل الى الاكثر في سبب الاركان كدهنا هذا
 حواله سوال في وان يقال لا تسلم ان ح لا علم المسل في سبب الاركان كدهنا
 لا ان ح كدهنا المسل الى الاكثر كدهنا لو كان كدهنا زمان مستملا لا كدهنا
 له فبلا ما سبقكم ان البنية لا كدهنا في سبب الاركان فاحاطت به من قبل
 ذلك ان كل زمان سنم فله كدهنا وهم خمسة والعلم يقول ان السلي
 ليس بلزوم كدهنا في سبب الاركان ولا في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 اسدا جرد من سبب الاركان او السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 اماه في سبب الاركان او السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 دون مكان في سبب الاركان او السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 احوالها من مكان في سبب الاركان او السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 مطلقا وان لم يكن طيفا لا تسلم عنه وان لم يكن تسخفا مطلقا وكدهنا
 الكلام في السكك هذا سوال اورد على ان السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 وكدهنا في سبب الاركان او السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 فادفع عن ذلك عباد ال ذكر ما يدل على ان السلي في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 الجسم لو فرض حال وجوده فالحال في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان
 لم لا يجوز ان يعرض وضعه وكدهنا في سبب الاركان كدهنا في سبب الاركان

لا يعرف الجسم بها في اوصاف واسكان سابق وغيرها فمصدر ذلك السائل
والوضع الاول بعد الحصول للضرورة اللاحقة بشرط المحلول كما عرض المال
مدنا ان يصور مكانها محتضياها دون مكان مبدئي في سبب عند اهلها
من محبتها وبما يوجب انظارها على ارض او غير ارض كذلك وان كان
مجموعه في ارضها لا يظن في بعض المحلول اجزاء مكان كليه ارض ثم احدا
احوالها ان ينزل في ذلك المكان لا ينزل عن مكان طبيعي حركي محض
لها بل لا ينجح سائر ذلك لا يمكنه فاذا احاد عدم لا يصفى في الاكتمال
الطبيعية طارئة فانه في طلق المكان ان لم يكن طبيعيا بل لا ينزل عن
لا يتحقق بل كماله ان يعلم ان كل من بعد كماله في موضع
الواجب الغير المفقود منها ههنا او وجوده في موضع كل جسم كذلك اظهره كماله
وضع وسكان اما المحدث في ان يخص ان الجسم عند الحدوث كان في موضع
الاصل في ان يجرى في طبيعته او له ابع يخص او ايقابا فان كان لا يحتمل
فذلك ان كان له ابع غير لا يحتمل في موضع واحد الواجب الغير المفقود
وله ايضا هاهنا في الجسم ان كان ايقابا فالانسان في موضع سقيم
ان لا يقابا سقيم لا غير
ان يقال في غير الجسم طلق على الواجب الغير المفقود في الماهية في الواجب
والوجود ليس على الوجود اذ كان في موضع كل ما ههنا فاذا مضى في الجسم
عنها علمنا بالضرورة ان لا يجرى في موضع وسكان بعض مصلها في ذلك انه لا محل
للاسباب في خارجا ليس في الوضع وان كل في اما ان يكون ذلك في الواجب

وهو المطلوب بالحدوث وذلك ايضا مسدود بالمطلوب لان الحدس لم
يخصص الجسم عند الحدوث فكان دون اخر الا لاجد لا مبرر للماد
اما استحقاق ذلك للجسم للمكان والداع بمخصص المادة او مصلحه ذلك
الجسم او بغير نظام ولا اتفاق الا حصرا طافرا فان كان كذلك فهو المطلوب
وان كان الداع هو واحد اللواحق العربية الغريبة المفقومة للماهية والوجود ووجد
جرحها فيها وان كان المالك هو ايضا لاحق عرب كما كان لانفاق مسند الى
اسماء غريبة بهذا وجود ما يذكر بعض الاجل انه اخص الحرف بالتركيب
الاسماء الخارجية لان بعض السكك فيه الكره ويورد على ما فهم كلام
الاسماء الواردة الى الجسم المحذور للمات بمرسل مسدود

الرجل الرابع على أن الحجة المحركة للحركات من قبل مستند
إسناد الجسم أو صرعا حاله من واحد من طوائف مخصوصة علمها من الأمانة المحركة
وعلل جاعله وبسبب التبدل فيها من طوائف الألمان وإذا كان هذا الحال
في الموضوع والوضع الحركي لا يقال عنها مجتاز الطبع فكان في مثل
هذه أسان لا مقدمه فليس مقصود في نفسها ومن مع ذلك مستند لما
ملو لها وصرفها إلى حال كل حال تعرض الجسم إلى لا بد من تركيز واجب
بحسب طبعه أو لا جان كائنا ما كان الجسم من خصوصه لا علل جاعله ولا
يكون إلا أن لم يكن واجب بحسبه كان ممكنة بحسبه طوائف ولكن خصوصها
للمعمل فاعله وكل ذلك هو كذا الزوال بحسبه طوائف الألمان ليس هو
فإذا كان الجسم غير مضمحل الطبع في غير موضع الطبعي كذا أسان له بحسب
طوائف لا يقال أنها كذا بالجرم وقد يقال أن الجرم لا بد لها من مثل

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وَمِنْ رُوحِهَا رَافِعُ السَّانِ وَالْخُمْرُ الْوَالِدُ
وَمِنْ رُوحِهَا رَافِعُ السَّانِ وَالْخُمْرُ الْوَالِدُ

لا بها الواحدية جميع ذلك لا يمنع السد والفاعل ان يكون له علم لا يسد
 في نفس الامر فانه ما في الباب لم يكن في الناس السا امانا في نفس الامر ولا
 المسئلة الخاصة في امتناع المكان والساد على الاطلاق والساد امان
 الجسم الفاعل للمكان والساد يكون له فعل لم يفسد الجسم ولا يكون له مكان
 وبعدها كان لا يحجب كل جسم مكانا محسوسا ويكون اجد المكان خارجا عنه
 لا آخر فان كان حصول الضوء الثانية لم يكن له حرمة في محسوسات اخرى
 مسبوقة لا المكان لذلك محسوسا وان كان المكان الذي يحسبها قد كان
 ناهيا عن حصول الضوء في هذا المكان مكانا في جهة اخرى من غير ان
 المكان الطبع واللبس عن مكانه فهو ما في من مسبقه فكل كان في فاسد
 محسوس مسبقه اولس اذا ان شئ اقل كل كان فاسد فيحصل مسبقه
 مندمه لما استلوهها والمراد بالكان في الفاسد ان ليس هو في نفسه بعد
 تحلج ارجى من لبس الكبرياء واخلف في ادا وبتدراك الكلام ان الجسم القابل
 والفساد لا بد وان يكون له فعل ان يفسد الجسم لفر يحصل عنه مكان وبعدها
 مكان آخر لا يحجب كل جسم مكانا محسوسا كما في مكانا اجد المكان
 خارجا عن آخر اجد الطابع المختلف لا يفسد مكانا واحدا ومبه طبع
 فاد اعلم ذلك فان كان حصول الضوء الثانية في مكان يكون ذلك المكان
 لذلك الجسم الضوء الثانية اخصى مسبوقة لا المكان الذي يكون محسوسا
 وان كان حصوله في المكان الذي يكون محسوسا فيحصل لغير هذه الضوء كان
 ناهيا عن هذا المكان طبعيا لا بسبب الضوء الذي فسد في جهة اخرى

عنه لا امتناع مدخل الحسوس كما مر في ذلك الخارج من النور اليه بالطلب
 وذلك بالانكسار في المنة والجسم الكان صابو لذلك الخارج في تمام
 الماهية لا يتجاها بالانواع وذلك الخارج فاعل للجسم كالمسبوق فكذا هذا
 الكان لان كل الجسم من مسبقه يعلم ان الجسم في هذا المكان فاعل للفساد
 مكانا اكل كان كذلك فغنى عن مسبقه كما مر في كل جسم من الكون والساد
 فغنى عن مسبقه والساد وهم ومنه فان تسبب في ذلك لا يكون
 بالاضيق الجسم الذي استل في صورته بالكون فغير اوجبت له شيئا في
 خارج مكانه فان الاضيق الجسم في المكان بل الخارج اولس هذا سوال اورد
 على امره بقدر ان يقال لا يعلم ان حصول الضوء الثانية اما ان يكون
 غير محسوسا اول كان طبعيا محسوسا لم لا يخرج ان يكون مكانا محسوسا
 الذي يحسبها لا يكون مكانا محسوسا لان طبعها احاطت عنه ان المكان
 المكان الطبعي هو المكان الطبعي في غير وهو المجاور للمكان الطبعي في الخارج
 عن فكونه عربيا والساد امان الجسم الذي طباقة في مسبقه
 ان يكون طباقة في مسبقه لان الطبع الواحد لا يفسد في جهة اخرى
 وضرر فاعنه ودران ايضا الجرد للميات لا يتبادر في جهة موضعه للطبع
 ولا يحصل مسبقه فيه هو ما وجوده عن ضائقة الابداع ليس ما يكون عن جسم
 في الية لا يسد الجسم في كل ان كان في فساد من نور الية ولهذا
 فانه لا يخرج في لا يخل في استعماله في نور الجوهر كاستحقاق الما المودول
 لا فساد اولس هذا ان لا امتناع الكون في الية الجرد

وعدم لسان ذلك معذمة وهي ان كل جسم مطاوعة من مسدود مسحال ^{كثير}
 في طاعة من مسقيم وذلك لان الطبيعة الواحدة لا تسفي بوجها الى شي
 وصرفا عنه الميل الى المسقيم بوجوهها لاجل المستدبر صرفا عنه
 جميع اجزاءها في طبعه واحد ونحن ان تعلم ان هذا الدليل ^{امساع} بالاسف
 كون الطبيعة الواحدة مقتضية للميل الى حال واحد وامام طلقا ولا
 لحوازا فضاهاها المستدبر عند كون الجسم جزءا للطبيعي والمستقيم ^{عند كون}
 خارجا عنه كما انما في الغضبات بعض السكون عند كون الجسم جزءا ^{الحركة}
 عند كونها خارجا عنه واحاط بعض البنا من ان الطبيعة لا تسفي شيئا
 مستطسا لغيره والا لما كان ذلك طبيعيا بل عرضيا لكي قد ينشأ من ترك
 مسضاهاها كما ان الجسم الثقيل يسفي طبعه لا اتصال بالمرکز والمناظر قد يخرج
 عن ذلك والجسد العنصري انما يسفي الميل لاجل فاداوصل الى امساع الميل
 لما في وهو الوصول الى ان بعض الحركة والسكون لا يكون مع بعض الطبيعة
 الا واحدا وهو لا بد انما في بعض شئ لا يكون ذلك طبعيا
 نعم لا يكون لا فضاهاها بل طبعيا ولا كلام فيه بل لا فضاهاها بالسقوط
 وهذا ايضا من غير الحكا ان الطبيعة من مبدأ الحركات والسكنات ^{الذات}
 بحسب التبع كما في كنه الطبيعة اذا افضت الى اتصال بالمرکز عند الخروج ^{عنه}
 لولم يسفي الحركة بل في وعنده الوصول بالسكون لما كان في بعضه للاتصال
 واذا عرفت هذه المقدمة تركب ماسا فلذا مجرد الجهات منه من
 مستدبر ولا شيء ما في ميل مستدبر في ميل مستقيم ايج ^{الجهات} محدود

دس في ميل مستقيم والقدر الذي لنه من الدليل وهو امتناع اجتماع ^{الميلين}
 في حيز واحد كما في ههنا وهذا الدليل غير مذكرة الكتاب في العمل بل في القول
 وبقوله وقد بان للمل في هذا المطلب في قول ان حال قدر في البصيرة
 السالفة ان مجرد الجهات ليس ان يخرج عن حيزه والا لكان الحركة ^{واذا}
 كان كذلك فلا يكون في ميل مستقيم واذا اضمنا لاهذا النتيجة لما وكل ^{من}
 فاجل ذلك في سبب انتج من ان مجرد الجهات ليس بنا فاسدا واذا لم ^{من}
 كما بنا فاسدا يكون وجوده في صانع الامتداع لا عرضي لغيره ولو كان له كون
 وفساد فانما يكون في العدم وبلا العدم والطلاق لفظ الكثرة والفساد
 هذا المعنى بالاسف والقدور ولهذا ان امتناع الميل المستقيم في عام لا
 يحون لانه مستدبر في حركة الاجزاء بالاستفهام ولا يجوز ان الكم وهو القوم
 لا يعرف في الاجزاء بل بالاستفهام ولا يجوز ان الكثرة هو الامتداع ^{الاول}
 لا حيز في كسح الماء ^{الموجود في الامتداع} وهذا الدليل في الفضا هل امتناع
 الكثرة والفساد في ان لا فلال اذ كل منها يسكن مستدبر بدلالة حركته
 الكواكب بالاستدلال وتم البرهان في التفرقة البسمه المان من هذا الخط
 في الاجسام العنصرية وفيها بل لا اولى في عدد الاستفهام قال
 في نفسه الاجسام التي قبلنا مجردة في قولها في صباه نحو الفعل مثل الحوان
 والبرون والذبح والحذير وسيل طوم اواح كبري وكون مهباه
 نحو الانوار السبع والبطل مثل الطوم والنسبة والليث الصلابة
 والبروزة والهاشمية ^{الاول} الاجسام التي قبلنا في الاجسام العنصرية

بحرفها بالاسم أي قوي مهابه لحاملها نحو الفعل وقوي مهابه طامها
 نحو لا يفعل ونزله القوي مهابه كنفته ليستعد به كالمند البعير
 في سائر كاطل السائر حذر فان ذلك الصبح المهابه نحو لا سعال بالقوة
 المهابه نحو الفعل كنفته بها لصبر موضوعها معدا للتأخر عن كل شيء
 المهابه نحو لا يفعل كنفته صبرها موضوعها معدا للتأخر عن كل شيء
 أما المهابه نحو الفعل فمنها الجران وهي كنفته بغير الخفة والعجل وحسب
 المحاسبات ونفوس المحاسبات والبرون هي كنفته بغير التدبيل والمكاف
 وحسب المحاسبات ونفوس المحاسبات والجول هما غيبان عن المعرفة
 إذا اجسام مهيمنة والذرع وهو منسوب إلى الجران وعرفوها بأنها
 كنفته بغير عادة فوق اتصال الجسم بغيرها كغير العود صغير المقدار
 مقارب الوضع ولا الجسم بكل واحد منها ما يفران بل محسبها كالحس
 ما ليس له واحد الجذر وهو منسوب إلى البرون إذا هو يبريد العصور
 لغرض هو العضو والروح الجاهل بقوى الحس والحر كلفظ في القول بآراء
 المزاج إلى حد لا يتقبلها القوى النفسانية ولا يصلح بشرها ذلك العضو
 وأما الطقوم بعضها منسوب إلى الجران وبعضها لا البرون وقيل بأنها
 الحلاوة والذسومة الحموضة الملوحة والجفاف والمرارة والعفوصة
 والمناهة وإنما عرفت مرثاثر الحار والبارد والمتوسط بينهما في السيف
 والطفة والمتوسط بينهما كسطرة كتب الحكمة وكذلك الرواح بعضها
 لا الجران وبعضها لا البرون وهي كنفه متقاوون عرجنا العود أما العود
 نحو

نحو لا يفعل فيها الرطوبة وهي كنفه يكون الجسم سهل المصان بعضه
 واليبوسة وهي التي يكون الجسم بها عسلا المصان بعضه واللين هو
 بعضه فيقول العسر لا الماطن وكثيرا فيهم بها قوام عسر ممان والصلابة
 كنفه كنفه بالحس بعد اللين ومعها العار واللين الصلاة منسوبان
 إلى الرطوبة واليبوسة وكذلك للزوجة والمناشاة منسوبان إلى الرطوبة
 واليبوسة فإن للزوجة كنفه بها كنفه الجسم سهل المصان بعضه العسر
 والمناشاة ضد وإنما قال نحو لا يفعل العسر أو البطر لندرج الصلابة
 فإنها تعد جسمها بنحو لا يفعل لكل العسر في حكايتها ليس في أول وإنما
 وبهم هذا الفصل النسبة لأنه أجال لسان لا حشيرة أو الجرم قال
 هم قسيت واجزت الباطل جدتها لا تقي من حش القوي الفعل إلا الجران
 والبرودة والموسيط الذي يستبرد ما تابس الجار مستحقة باللسان
 إلى البارد وأعطى بهذا أنك تجرد كل باب بها إذا عبرت ان جسمها بوجه
 عدها لجنته لا يكون ولا لون فيه ولا راحة ولا طعم أو وجدة منتقيا إلى
 الجران والبرودة مثل الذرع والتخدير لول إذا تأملت الأجسام التي
 فيلما هو الباطل صراعتها عرثا من حش القوي الفعل من أعراض الاعتراض
 الجران والبرودة والمتوسط بينهما أما الأول فكل في الباطل والاعتراض
 وأما المتوسط فكل في المركبات بعد الاعتراض ومع هذا الكلام أنا نحمد
 الباطل الاعتراض من كل باب من أبواب القوي الفعل ان جسمها ما كثر حش
 الباطل بعد وتأمل كنفه ولا العز في ولا راحة ولا طعم ومعرفة الجران

والبرودة او ما يكون منتقيا لما احدهما كاللذع والحذر وال
وكذلك الحال الهناس المعد نحو لافعال فان المنتسب يلزم اجسام العالم
التي ليسار طوبى او يوسر لانها اما ان تسهل لفرها واتصالها ويسكنها و
ومرورها للسكنى من غير ما نفع فيكون رطبه اضعف من رطبه البسه واما التي لا يكون
هذا ذلك اصله فلهذا من اجسام واما سائر ما سبه كذا فلهذا من اجسام
حجم او غنى لها يمين انتقاء الدين والصلامه والزوجه والهنا من اول
واما القوى المنفعه فالاسفل والمنتسب لوصان لزوم الرطوبه واليبوسه
للأجسام العنصر لانها اما ان تسهل لفرها واتصالها ويسكنها بالاسفل
ومرورها للسكنى او يصعب لول الرطوبه لانها اما ان تسهل لفرها واتصالها ويسكنها بالاسفل
فمنها هذه المعاني من غير اجسام التي ليسار طوبى والعنصر اما سائر ما سبه
للأجسام التي ليسار طوبى فلهذا من اجسام حجم او غنى لها يمين انتقاء الدين والصلامه والزوجه والهنا من اول
واليبوسه او ما ينتقى لها انتقاء الدين والصلامه والزوجه والهنا من اول
وغير سائر ما سبه لها انتقاء الدين والصلامه والزوجه والهنا من اول
منه هو النار والحرارة في البرون بطبعه هو الماء والبرق في المعادن هو الهواء والريح
في الجوهر هو الارض في التراب عرق الغياض صر بها هو اظهر عند الحسن فان قلت
الحاس الذي اريد لان اجرام اسد ورون الحجر المبرد بالجد اسد قلت
انما لمز اجرام اسد لاسد الصافه بالذكافه وكذا المبرد فان قلت ان اراد
المعاني رقا القول او السبل فالنار التي لكونها احف وان اراد الرطوبه
التي قلت اراد الرقة وكذا السبل التي لكونها ارفع كد صر الماء

والهوا القاسح الماء جار لطيف منسبه به الماء اذا سخن
ولطف اول لما عرفت من الغياض الكفونات لطافه اراد سائر اضا
الكفونات الخفيفة فقال الهوا القاسح الماء جار لطيف ولذا اذا سخن
ولطف صار رخا واسبها الهوا قال ولا رضى في اهلها لطافه ولم
لسخن بوجه بردت اول هذا السعد لان على برودة الارض البطل المسخنه
اسعد العلويات النار والرياح الحار وجماله الاجسام فلكا اذا خذت
النار وفادتها بجوتها يكون فيها اجسام صله ارضه لغيرها السحاب
الصاغر اول هذا السعد لان على يوسر النار لان النار اذا فادتها
جرادها اسعدا البرد يكون منها اجسام صله كجاء السحبه كنه ان
جزم الصاغر ان شبه الحذر وان الحاس واجبه في الحرج وفيه بحث لان السحبه
جذبه كثر من المواضع كذا غيرة الحكايم يتولد في الارض والارض الحثيه
في السحاب ايضا لو كانت فيها النار لما اختلف بل ادتها الارضه ولا نحن
الحثيه السحاب ايضا لو كانت فيها النار لما اختلف بل ادتها الارضه ولا نحن
ولا نحن السحبه بل هي اجسام معاد بها قال فلهذا من اجسام
لذلك لا يسفر النار حيث يسفر في الهواء ولا المياح حيث يسفر في
الهوا ولا الهواء حيث يسفر في الماء وذلك لان الارض اظهر اول
لما عرفت من كفونات الغياض لزم اختلف صوره النوعه اذا بسط
لا صدر عنه الاسر واجره كاسد ثم الكد من الحثيه لفر في فعاك ولذا
لا يسفر النار حيث يسفر في الهواء بل يميل هاربا عنه لافق وكذا النار

محارصا على الحسن للطافه وعودا منا عن بخار الخ محقق عن الجوف
 ودرجوا الماء بالثفا حاب من غير نادر ^{لصبر} الهوا نارا
 الحاح النفع على الكبر بعد شدة الفرج التي يدخل منها الهوا الحدد
 ودرجوا لأجسام الصلبة الحجر مناسبا لعرفه كذا اصحاب الجبل كما قد
 يجد ما جاريه لترب حجاب تملن فهذا لا بد له امتحان لبعضها
 بعض ^{اصحاب الكسير على الدور لا حجار الصلبة} ما جعلوها كالألواح بالسبحي والجران ثم دخلوا هذه الآلات الجبل ولذا
 لأجساد الخسنة كالأجساد والنوساذر وفريها بجل ماها مادني سفي
 وكذا المياه التي شرب صير حجاب صلبة ذلتا عديمها جاريه محرج عن
 مناعها فتعد حجابا صلبة ذلتا ان الماء يصير هواءا والهوا نارا اعلم
 ان الماء يصير نارا والهوا علم ان الارض صارت ماءا والماء هواءا والهوا نارا
 علم ان الارض يصير هواءا ونارا واذا علم ان الغيا صير بجل بعضا لبعض
 ان السؤل منكم بها لان المسجل من لا يعرف محققا في الآخرة
 المسئلة الثانية ان من الاربع اركان الكائنات العنصر واصولها
 اسان وخمس هذه من اصول الكون والفساد في علمنا هذا
 ومن الاربع اركان الجوز ان يتم ما عند ذوات المركبة خمسة ^{من} حجب
 حجب مطلق بنحو شمس حجب فوق كذا ^{التي} وتصل مطلق الارض وخمس ^{من} حجب
 كالهوا وتصل مطلق كالماء ^{من} هذا الاربع من اصول الكون والفساد
 تمنع منها الكثرة واليه الفساد والى هذا انها بسايرها المركبة العنصر

اياها كذا في قوله تعالى

اركان اولها ولادكان للمانه هي اركان المركبة كالحجب للسرير فاما
 تحليل المركبات الهما دال على كونها اركان اول ^{المستند} وتخصر الاحسام التي هي
 دوات الحركات المستقيمة في هذه الاربع لان الجوز اما حجب ان ^{ظهر}
 المحيط او شل ان طلب المركز واعتبار ذلك بحسب وجه الارض اذ لو ا ^{غير}
 سلا بحسب جزئها اركان الهوا نقلا بحسب جزئ الارض كذا في الماء ^{حسب}
 ثم الحجب اما مطلق وهو الذي يطوف في جميع العنصرات او ليس بمطلق بل
 بالناس لا هو والذوق كونه تال المطلق وكذا القبل اما مطلق وهو
 الذي يرتك جميع العنصرات او مضافا وهو الذي تال المطلق الحجب
 المطلق هو النار والمضاف الهوا والقبل المطلق الارض والمضاف الماء
 اذ لو كان غير النار حجب مطلقا او غير الهوا حجب مضافا وكذا
 سلا بالذوق يلزم لسحقا حجب مطلقا كذا واحد وهو باطل
 وهذه المقدمة غير موثقة ^{واشأنا} اذا عرفت جميع الاحسام
 التي عندها وجودها منقسمة بحسب الغلبة لا واحد ^{من} رطون
 بعض يعرف بالنسبة ولا سدفرا ان كل مركبة من العنصرات ابدية ^{من} والبر
 كانه واحد في هذه الاربع غالبا في كونه الهوا على الطين والماء
 على الجستان ^{من} فبعضه فلهذا كحل من ما كحل في امر حجة
 يقع فيها على نسبت محبلة معدة نحو خول محبلة بحسب المعدنات
 والنيات الجوهري احاسيها وانواعها ^{من} هذا المستند على نفسه
 تولد المركبات من العناصر فكل مولد منها المركبات التي جرت

في قوله تعالى

في قوله تعالى

وقعت هذه الأربعة محملة ليست محملة بعنصر من العناصر لا محلة
 معاد بها بوجوب المادة لتعدد التول خلق محملة بحسب
 احكام المركبات وهي المعدل والبناء الحول وحسب انواع هذه
 الاحكام واصناف تلك انواع واسما خاص تلك الاصناف لكل حيز
 ونوع وصف شخصي اح خصه له عرض كمن طرفان افراط ونقطة
 لو جاوز ذلك بطل والمراح بحكي انه كمنه منسوب من الكيفيات الكلية
 الهمة الحاصلة للحمية اللون الشكل وكل واحد من هذه
 صور مفردة منها بحيث كمنه المحسوس ودعا مقدس الكيفية
 والحفظ للصون مثل تعرض الماء ان يحترق وان يحلف على الجود والمعا
 وما يتتبعه محفوظ وتلك الصون مع انها محفوظة فانها ماسة لا يستد ولا
 لضعف الكيفيات المنبجعة عنها بالاختلاف وتلك الصور مقومات البنى
 على تلك الكيفيات اعراض لا اعراض كمنه ما كان لواحد من تلك
 تعد الصور لا اعراض لكل من هذه الأربعة صور نوعه
 فثبت منها كمنه لان احكام النار مثلا الجوان والبقية
 لا يمكن للحمية المستزكية بل لعن لوجوده دبعاً للتسلسل كما
 مرة النمط الاول في ابان الصور النوعه من دما بتدليل حاد
 ان كمنه حاسس وان تلك انما هي خلدان لو كانت هذه الكيفيات
 مغايرة للصور النوعه فلا دفاع ذلك كمنه اوجه عند المناق
 فالاول ربما يبدل الكيفية والمحطت الصون كمنه الماء والبرون
 لا

لا الجوان او بالعكس هذا يدل الكيفية الفعلية وكما عرفت
 الجود والسيلان وهذا لا يقع فيه مع ذلك ماسة محفوظة
 ولذا حكم عناصرها في عند المتراج والمزاج والمائل تلك
 الصون لا تستد ولا تضعف دون الكيفيات فان الماء قد يكون
 اود رفرهم تساوي منها وكذا غير الماء من العناصر لا يفراد او
 التركب ليستد لواعل عن صحت الجواهر فانه ان من معبر من الهمة
 فلم يكن ذلك ضعفا بل عدوا والا كانا لما همة بجائها وبكمنه العبر
 لا اعراض وكذا التول لا تستد وهذا بعينه وادى العرض المالك
 الصور مقومات للتول مثل مرة الصور الحسية والكيفيات اعراض
 لاحتمالها نذاها لا موضوع ولا اعراض اما لمحق الماهية بعد كمنه
 ولذا لم تعد الصور لا اعراض وانما فان ذلك ما لم يعطى
 وسكونها بالاطم مبعثه عن تلك القوى الطبيعية الحسية
 كما ان الكيفيات المحسوسة منعته عن تلك الصور وكذا جركها الطبيعية
 مبعثه عنها فانه على الصون النوعه والباريط من طبائرها لما مر
 الطبيعة مبداء اول مركبات محملة بالذات مكانه وانما ذكر كمنه البو
 دلالة على كونها قوى ايضا فمن اعتبار كونها مبادى المركبات والسيكات
 طبائرها واعتبار كونها مقومة للصور او باعتبار كونها مبادى للغير
 في غير قوى واذا المتراجت لم تستد قواها والا فلا مزاج
 اذا المتراجت العناصر لا بطل صورها كدعم محمد بن ركريا

هذه هي العناصر
 التي هي مقومات
 البنى
 وهي
 الصور
 النوعية
 والصور
 الحسية
 والكيفيات
 اعراض

انما هي الطبيعة

من غير ان ياد اخذ والجلجل وما يجعل مائه بالستر منها كبر المكنى بالحاج
 البع عليه كمن قام بسحق وسحق والمجسط هو الجسم المطبق كالماء ومن
 الذي حر كالحرقا سددا فانه مسخر ايضا الماء الى ادا سخن الماء بالمشا
 به القوام الا ان احدهما مسخوف الى سحر الجرم كالحق من لا يدر
 مسام كالحرف فلو كان السحر ينقود النار لوجبان سحر الماء الماء على
 السحر الاول على نفسه قوام الا ان من لهو بالنفود في ولسن كذا الثالث
 اذا املى ان اصلت لسد فمعدن الحث لا يخرج منه من بعده ووضعه على النار
 فلو كان السحر ينقود النار لوجبان لا تسد سحره اذا لا يخرج من الماء
 بقدر ما دخله فمعدن النار الموجبة لسد السحر ومنه تراخل الجسمين المذكور
 اذ سحره كمن اسد قوام النار من حاشد راسها وقدمها ما وصح فمعدن
 الرابع القمه اذا املت سد راسها بمعدن ووضعت على النار في سحر
 ومعدن صورها على صيرورة ما في النار والكنى نار الحث والسحر
 والنار في اصلها استباح دخول النار فيها وخروج الماء عنها بل على
 الاستحالة والكثرة الحاشد كمن يبرح ما يوضع في قعر الاجزاء المذكور لا
 لبقها فاذن هو الاستحالة ^{وهم وعنه او بعد القول في النار}
 كما منه يبرح ذهاب الجمل المخصصة من غير تولد سحر ولا نار ^{هذا}
 هو المذهب الثاني هو القول بالكون البروت ^{لا سطر المكون} فهل يستعمل ان تصد
 بوجود جميع النار المفصلة عن جسمها القضاة مختلفة لبقية منها فاسية طاهر
 في ظاهر الجرم طاهر ويخرج شيء من جرم الزجاج ^{الزجاج} انما يبرح استشف
^{الزجاج}

هذا هو المذهب الثاني هو القول بالكون البروت

فولم يكن الجسم من النار الا بالاني في عند التجربة كان لا ينفصل ان
 يكون كجونا لا يدر في من لا ينفصل في الحق ليس لا ينفصل في كذا لو كان هناك
 يكون وروى كان كذا الكامي ^{الزجاج} بوزن الكلام بعد هذا طوله
 يستدل على ان هذا المذهب سلب في الاول في ان السبع لنا حسب العضا
 يفضل من اجزاء النار كمن في عند صيرورة جرم اسفل النار يحس في طاهر
 والشمع كمن حث اجزاء المفصلة من الباقية الجرم كمن في الجسم الا في نفسه
 الماني في صيرورة اجزاء النار الى الحث بل جرم الزجاج اليه ان
 لم يكن كمن في من الزوب الا لبراسها فالعلم من الزجاج يروى ما في طاهر
 لسيفه ونجس عطف على الصدف في من لسفوان من النار كذا النار
 الطاهر في الجرم كمن في السيف في الجرم لا سيما ان يظهر بالبرق السحر
 والشمع في السيف في عند صيرورة النار في اجزاء من مع ما في السيف في
 في الكلام بعد هذا طوله يعني اذ كذا اجزاء من المذهب في الجرم طاهر
 كمن في صيرورة ^{الزجاج} في السيف في النار في النار في النار في النار
 انما كمن في النار اذا اعلنت سنا او ضياء في النار في النار في النار في النار
 وحب النار في من سنا في النار في النار في النار في النار في النار
 في حكام النار في السيف منها سنا في النار في النار في النار في النار
 ولا سنا في النار في النار في النار في النار في النار في النار في النار
 الجرم في النار في النار في النار في النار في النار في النار في النار
 سنا في النار في النار في النار في النار في النار في النار في النار
 السعد

وكان

هذا هو المذهب الثاني هو القول بالكون البروت

فاما لغوها فمحل الاجزاء الارضية وسبعها الصلابة فلا يفسد لها طين
 وسبع لراس السطح طين لاجل الارضه ودرهما كان انقراجه
 ونحوه واحتمال اكثر حجم السنف حتى لا يكون لها ان يكون ان السنف
 للامشاد وخاله لا يستجداد الصنوب مستحضره النار من هذا ان
 النار البسيط سنفا في الهواء هذا جواب سوال هو ان سوال اصول
 السنف انما كانت سنفا في دون رؤسها لان شكل السنف صنوبري
 الاجزاء النارية التي عند الاصول منتشرة منفرجه لتكون قاعدتها وسعة
 ولاجرم كانت سنفا في خلاف رؤسها فانها تكون مجتمعة ممكن فان الضوء من
 يستجد هناك واحاط ان راس السنف انما كان انقراجه وحجمه كحجم السنف
 في ذلك من الروي في لطف واذا السنف حالها النار في المركبة
 التي كثر منها السنف سجاء فاما سنفا في لطفها فبعض ذلك من اسباب
 طوفها اجبا اعتدنا لما بين النار البسيط سنفا في النار المركبة
 مع الدخان التي كثر منها السنف سجاء في النار المركبة في راسها الضو
 لاجل الاجزاء الارضية وصارت سنفا في لطفها فبعض النار المركبة
 التي عند قعرها من هذا السنف اجال النار لاجل الارضه صيرورتها
 سنفا ولاشبه ان كثر السنف في لطفها لاجل النار المركبة
 وانفعال الكما في الارضه خائفا الذي كثر في النار من لطفها كثر
 على اجال الارضه لتمام نارها فلم ينكز دحانا بقاوه في النار الضعيفه
 من ذلك ذكر سبب نطفه النار المركبة التي عند اقل السنف

7
الصورة

عد ذلك سجاد اللطف النارى واداسم الكسف الارضه حائنا
 لان النار كلما كانت اقوى كان الدخان اقل لان لا قوى اذ دوا احاطه لاجل
 الارضه لتمام نارها بخلاف النار الضعيفه والماء التي عندنا بصيغ اجاز
 اضدادها بها فلا يقدري لاجل الارضه سجاد وسمجول هو للضعف
 الهوائيه عندنا وسنفل الارضه دجبا لهذا السبب كثر في النار التي عندنا
 اول السنف الاول بالعكس وهن النكهة غير مناسبة بحسب النوع من
 حسب الخس الخس على العنبر كالحسن للفرس من هذه الفضول في النار
 والمركبات هو المناخ كالتنوع وهذه النكهة باحة من العنبر مناسبة حسن العنبر
 دون نوع سنفا اظلا حكمه الصانع بدأ خلق اصولا ثم خلق منها
 اقربا من جهه سني اعتدك مزاج نوع وجعل اخراج كثر من غير الاعتدال لاجل اخراج
 من الكمال وجعل انواعا من الاعتدال المزاج البسيط ليستوكنه نفسه النار
 فولي الاعتدال المكن لان الاعتدال الحسن غير ممكن عند العنبر
 ليسوكنه ليحيا وكذا النار البسيط الارضه السواء
 النار الارضه في المعلقة بالاجسام الارضيه السواء في المعلقة
 بالاجسام السواء وعرفوا الاول انها كمال اول الجسم في حوز بالبوقة
 ولنا كمال اول يخرج الكلاب اليانته لله يحصل الجسم بواسطة النفس فو لنا
 طبع يخرج الصانع فو لنا الى ذالآت كمال ان يصدر عنها بواسطة
 الحس من العنبر والنمو والتولد والادراك والحركة والنظر وهذا
 شامل للنفس النباتيه والحيوانيه والانسانيه والانسانيه كمال اول الجسم في حوز

مقتضى ان يكون المبدأ في حيز المبدأ

سابق على الكل فذلك مستحيل فذلك لا اقل من كونه في ذلك
 مبدئية لانه المبدأ المانعة ان النفس غير الجسم المراح ^{اسان}
^{مبدأ} فذلك هوذا يحول الحيوان بشئ غير جسمية التي لغرضه ولغير مراح جسمه الذي
 يانع كثر احوال حركته وجهه حركته بل في حركته ^{بسط}
 لغاير النفس للجسم والمراح بان الحيوان يحول بالاختار وذلك بعض مبدئية
 ولا يجوز ان يكون مبدئية جسمية لكونها مبدئية في جميع احوال دون الحركة
 الاختار والاختار ان يكون مراح جسمه لان المراح من الحيوان حال حركته في
 حيز حركته كما اذا اصبحت جسمه فانه ردا لنوع مراح بدنية بعض السفل
 على ان يحركه كما اذا ادا ان يحول على الارض من جهة بعض سلوكه والعال
 ان يقول لا يشتمل ان المانع هو المراح لم لا يجوز ان يكون مبدئية مبدئية
 وكذلك في ذلك لغرض جسمية المراح جسمية الذي لم يحرك
 احوال الشبهة ويجعل عند لقاء الصد فكنتم ^{هذا المبدأ}
 الادراك على المانع المذكور فيفسر ان الادراك ايضا بعض مبدئية
 وهو لا يجوز ان يكون الجسمية المبدئية كما مر ولا مراح جسمية لان المراح
 متاثر بها ففهمنا النوع وحده الممدول زاد ادراك المواقف الادراك
 انما يجعل عند انتقاله به وذلك ويجعل عند لقاء الصد لا مباد الصد ولا
 يبقى مع وجوده المانع والعدم لا يكون شيئا ولا يكون احسان المراح
 فان قلت لان ان المراح لو لم يتاثر ولم يجعل الادراك يكون مبدئية لا
 يجوز ان يكون مبدئية ويكون مبدئية لادراك فادراك فذلك ادراك

فذلك المبدأ في حيز المبدأ فلا يصح ان يكون مبدئية
 ولان المراح وان فيه من اصداد متبادلة لا يمكن انما تجر بها على
 لا التمام ولا متراج فوق غير ما يمنع التمام من المراح وكيف وعلة
 لا التمام وحافظه بل لا التمام فكيف لا يكون مبدئية
 هذا المبدأ لا يخفى ان النفس غير المراح وتقرى ان المراح واقعة
 الحيوان من السمات متبادلة متبادلة لا يمكن ان لا يكون مبدئية لها
 لا يمكنها فاما يحفظها على التمام ولا متراج فوق مبادئ التمام
 من المراح وعنده تلك النوع غير المراح وكيف لا يخفى فان يكون مبدئية
 لا التمام وحافظه لا بد ان يكون مبدئية التمام المانع لا التمام المانع
 المراح فلهذا ان يكون مبدئية التمام المانع من المراح المانع اذا ما يكون
 بل ليس يكون مبدئية مبدئية مبدئية لا التمام غير المراح المانع
 وهذا التمام كما يجب الحافظه من اعدم متبادلة لا يمكن
 يعني من الحيوان الحافظه من المراح المانع المانع المانع
 لا يستغنى عن الالفه كاد ارتفاع المانع عند احتضار العلم وهذا
 تاكيد لما مر فاصل القول المبدئية المبدئية والحافظه للمراح
 من غير ذلك ان سمته النقص وهذا هو الجوهر الذي يصر فيه الفناء بذلك
 ثم يبين ان ما يعدم ان اصل القول المبدئية المبدئية المبدئية
 والحافظه للمراح من غير الجسمية والمراح وهو النفس لا يكون
 كالاصل في طبعه هو الجوهر الذي يصر فيه الفناء بذلك لانه يعلو المراح

بهم بالاعضاء الخمسة ثم بغيرها وعند ذلك يصير متفرقا في البدن ^{لحميا}
 تحت ما هو اجمل النج هذا الجوهر النفس لا سانه لا في لسان
 لا في ان هذا الجوهر هو ان في مقابل ان يكون متنا سوت جوهر غير الحسية
 والمزاج بل لم ولم انه نفس لسانه لم لا يجوز ان يكون نفس الجواهر والانس
 هذه المسألة في ما في النفس في البدن وما في شاعره انسان فلهذا
 الجوهر فكر واحد بل هو ان عند المحقق ^{هذا الجوهر متنا}
 لا ان الذي يصلح لجزء الارادة في الانسان هو الذي يدرك في ذلك
 ضروري هو الذي اذا اجاب في امر او عدم ثم ان امر آيد في لا لا تفكر في ذلك
 محلي ثم قال هو ان عند المحقق لا نك تعلم ضروري ان في وجه بل الارادة
 والذي يدرك في شاعره او بعينه الذي ان لم يكن باخذ البدن في يده
 ان ^{وله فروع} قول متبينة في اعضائك فاذا احسنت
 نفس في اعضائك سياتي في التخليق او غيبيت القى العلاقة من غير
^{في هذا الجوهر} في جنى تفعل لتكرار اذا عانا ما بل عادة وخلقها ممكن
 من هذا الجوهر المدبر تكرر الملكات هذا الجوهر الذي هو النفس
 فروع وبن القوي الروحانية ابحاصها في الاعضاء ما اربط بالبدن فاذا
 ادرك الانسان نفس القوي الحسية او الخيلية او التوهمية سياتي في
 او غيبيت القى العلاقة التي بين هذا الجوهر وبين هذا النوع منه في هذا
 الجوهر لا ان تفعل لتكرار التا الهمة اذا عانا ما في هذا الجوهر بل عادة
 وخلقها لا انها اذا تكررت صارت النفس من اسهل ما تر احسن ما

ذلك الكيفية منها وبصير بطنه انزال صارت ملكة في
 بالعكس فانه كثر اما عند في معرض في هذه ما عملية فينتقل للعلاقة
 من تلك القى في الارادة ثم في الاعضاء انظر الى اذا استشعرت
 حاسة الله وفكرت في جبر و تم كيف تستشعر بذلك ونقت شعرك
 وكذلك يحصل في هذا الجوهر لاجل تلك العلاقة اثر في البدن وانه
 اذا حصل في هذه عملية ذلك العلاقة تلك الهمة لا النوع ثم الى الاعضاء
 كما اذا تكرر في عظمة الله تعالى جبر و تم فانه تستشعر الجبر وتقت الشعرك
 ذلك يقال اذا استشعرت اذا اضرت شيئا القى في القصور قيام الشعر
 وهذه الانه حالات والملكات قد يكون اقوى وقد يكون اضعف ولولا هذه
 لما كان نفس بعض الناس بحسب العادة اسرع في التفتك الى الاستشعار
 فبعض من شعرك بعض هذا الاحوال المذكورة في الحاشية قبله السند
 والضعف ولذلك يتفاوتون في التفتك في الحاشية والواحدة في شعرك
 استعداذا في الجود والعضد بعض في ذلك في العز في الافان المسألة
 في الارادة وانواعه انسان ادراك النفس هو ان يكون حقيقة
 هذا المدرك شاهد ما به يدرك لما فرغ عن ابيات الشعر
 في قواها وان لما مدرك او محرك في ذلك ولا معنى لادراك في فعال ادراك النفس
 ان يكون حقيقة ذلك الشيء ممثلة عند المدرك شاهد المدرك في تلك الحقيقة
 ما مدرك كما مثلا لو ادرك البصر شاهد به ولو ادرك بالوهم شاهد به
 وفيه بحث في الادراك في المدرك وكون حقيقة المدرك ممثلة في المدرك

فكأنه مجرد عنهما أحدهما بالآخر وأيضاً أحدهما المعبر المشاهد من نوع
 لا أدراك من وراء الحجب وكذا ذكره في صفة قائله أدراك وفه دور الآلة سال المراد
 بها اللغوية لكنه مع ذلك لا نقدر المشاهدة لأنها ليست هي لغوية لأن اللغوية
 ما يكون بالبرهان وهو يريد به هنا العلم لأن المشاهدة هي إدراك عن الوجه الخارج
 سواء كان بالبصر أو السمع أو اللمس أو غيره والحق أن معنى أدراك برغم العقل إذ كل أصل
 بلا كلفه فاما أن يكون ذلك الحقيقة فحقه في الشيء الخارج عن الإدراك إذا
 أدرك فكونه حقيقة مالا وجوده له ما العقل الاعيان الخارجية بل كثير من أشكال
 الهندسية بل كثير من المفردات التي لا يمكن إذا فرضت في الهندسة فما لا يتحقق
 أو يكون منها الحقيقة من شأنه ذات الإدراك غير مبين له وهو الباقي

أراد تحقيق الحقيقة المتصلة وبغيره أنا إذا أدركنا شيئاً وصارت حقيقة متممة
 عندنا فملك الحقيقة أما أن يكون نفس حقيقة الشيء عن الإدراك أو مال حقيقة المالك
 أما أن يكون مطابقاً لها أو لا ولأن المال محال في الأول فلازم لو كان حقيقته
 الخارج يترجم بحقق المعروضات في الخارج ككثير من أشكال الهندسية كالكم الحظي
 ما نفي عنه فاعلم بحجته بل كثير من المفردات التي لا يمكن إذا فرضت في الخارج
 ليحققها فما هو موجود في الخارج وهو الإدراك أما الثاني فلازم لو لم يكن مطابقاً لا
 ذلك الشيء بل أن يكون مطابقاً بمعنى محض لو كان في الخارج بل أن يكون مطابقاً
 لكل من حيث هو ذلك الشيء كما كان أو حقيقته من حيث هي أعم من أن يكون
 خارجية أو عقلية وعرض لها صورتان متساويتان في المعنى أحدهما خارجية
 والاخرى عقلية لكن الثانية تشارك الأولى في كونها مادية بالذات مع عدم العرض بالهـ

دور الأول جنبه الشيء يمكنه حسوسنا عند ما نسا هـ ثم يمكن
 متخلاً عند غيبته بمثل صورته الماثل كزبد الذي لا يرى ثم سلا إذا عاب
 بمثل متخلة ويمكنه معولاً عند ما يصور من زبد سلا معنى لا يسان الموجز
 الصانع وهو عند ما يكون حسوسنا يكون قد غشيت غواش غريبة
 عن ماهيته لو ازيلت عنه لم يوثقاً كنه ما هيته بل إن وضعه وكيفية
 بعينه لو توهم بدله فترجم لم يوثق حقيقة ماهيته السابعة هذا
 منه على أنواع لا أدراك وهي أربعة أحاسن يختل يوم وليلة لانه اما ادراك
 كلي أو جزئي ولأول هو العقل والاني اما ان يكون الجزئي معنى أو صوراً ولأول
 النوع والاني اما ان يكون لا أدراك هو قائله وجود الإدراك الخارج أو لا ولأول
 هو أحاسن الثاني الخلل والسخن لما أراد في هذا الفصل تحديد أقسام ادراك
 الصور الجزئية في النوع فذكر أحاسن الخلل العقل فقال الشيء يمكنه حسوسنا
 عند ما شاهدت ثم يمكنه معولاً عند غيبته لوضع مثابة المال فيمكنه معولاً
 عند ما يصور من زبد سلا معنى لا يسان الموجود بل العزم إلى لا يسان من حيث هو

عند ما يكون حسوسنا يكون حقيقة غواش عارضة لما هيته ليست طدة التي
 خلق منها كائن وضعه ومقدار بعينه والحق بنا لم يرجح أن يكون ذلك
 العوارض التي يلحقه بسبب المادة التي خلق منها لا مجرد ما عنة ولا ناله إلا
 لعلاقه بضعفه من حيث هو مادة ثم ولذلك لا يخل في الجس الظاهر صورته إذا
 زال وأما المثال الماثل في الحقيقة مع ذلك العوارض لا يخل في تحريم الماثل عنها
 لكنه يخرج عن تلك العلام المذكورة التي يعلق بها الحس فهو بمثل صورته مع
 جازها

الأنظر

وكنه

الانما هو الماثل

اراد ذكر احكام هذه الدلائل اما الاجسام بله كما ان الاول ان الجسم يتحرك
 المحسوس المتحرك يتحرك والعواض التي تلحقه تسبب المادة اذ لا يتعدى مثل تحريكها
 الذي للجسم سكونه ليس الا لعلامة وضعته كمن من الجسم ومادة الجسم من المادة
 والحداد او في حكمها ولذلك لا يتعدى الجسم الظاهر اذ ان تلك العلامة واما الدلائل
 فلا يتعدى تحريكها عن تلك العواض بل هي تحركها عن تلك العلامة التي كثر المحسوس
 صورته بعد غيبه حاليها واما العقل فيقتدر على تحريك الماهية المكشوفة
 بالواجب الغريبي مستثباتا اما احكامه كانه يعمل بالمجسوس على جعله موقعا واما ما هو
 سدا من يري عن السوابق المادة والواجب الغريبي التي لا يلزم ما هيته عن
 فهو مقبول لذاته ليس حاج لا يعمل بغيره بل ان تعمله ما من شأنه ان يعمل
 بل العلة في جانبها ان يعمل اما حكم العقل فهو انه يقتدر على تحريك
 من الشخصيات وعن العلامة الوضعية مع بسببها وان سبقاها اياها
 فالعقل يعمل بالمجسوس على ان يصير موقعا في المادة اما ما هو مجرد عن المادة
 وعواضها والواجب التي لا يلزم ما هيته عن اهيته فهو مقبول لذاته غير محتاج
 عمل بجعله مستعدا لان تعمله العاقل بل لو كان لا يحتاج الى العمل فانما يكون حائفا
 العاقل بان العاقل لا يكون مستعدا لان تعمله محتاج الى عمل يحكمه تعديا والله
 المسئلة في الجوامع المأطرة اما ان لعلك من غي الان الى ان تشرح
 لك امر القوي الدراك من ارض ادنى شرح وان تقدم شرح امر القوي المنا
 للجسم او لا فاسمح لما فرغ من انواع الابدان كات شرع في التوكل المذكور
 والى ما طاهر ولا كلام في بيوتها او باطنه ومن جسد لحن القوي المذكور

من كثر المحسوسات
 ما هو
 من كثر المحسوسات

اما مدرك غير متصور او مدرك متصور ولا اولي المتصور ولا للصورة المتصورة
 بواسطة الحواس الخارجية او المعاني ارحم انه لهما هذه اربع الخامسة الى المدرك
 المتصور ومدرك الصورة من الحس المتصور وحرانها الخيال مدرك المعاني الوهم خزانها
 الجاويز والمدرك المتصور مستعمل في متجسلة اخرى متفكره وسبب ذلك ان المدرك المتصور
 المستعمل المناسب للجسم الظاهر محض ادراك عن الحاضر النفس يتصور الظاهر
 البارز خطا مستقيما والنظر الداني بصرية خطا مستقيما كل عمل بسبيل المنا
 لا على سبيل تخيل او تذكر او تذكر وانما تعلم ان البصر انما يرسم فيه صورة المقابل
 والمقابل البارز والمستدير كالنظر لا كما يحيط بقدره لذن البعض قول اهيته ما ارسم في
 اولها الفصل باهيته لا يصر الحاضر فعندك في قبل البصر لها بوجه البصر كالمشاهد
 وعندك جميع المجسوسات فتدركها اذ ادراكات الجسم المتصور انما تترك النظر
 البارز خطا مستقيما والنظر الداني خطا مستقيما على سبيل المشاهدة لا على سبيل
 تخيل متفكر في الامور الغائبة وليس كذلك الخارج ضروري ولا البصر فان
 لا تدرك الا ما تقابلها فلا قوة غير البصر يرسم فيها صورة العظم او النظم
 موصفا ويبقى بعد ذلك الحاضر في ذلك الموصح الى ان يصل الى ذلك الموصح اخر لما ذكر
 خط مستقيم او مستدير فلك القوي سمي الجسم المتصور اذ هو مستدير كمن الجوامع
 الجسم لان كل جسم يوصف بالها صون مجسوسه فيصير ما احده وفيه نظر اذ البصر قد
 تارة عن المجسوس في صورته فمنه زمانا كما في النظر الى الشمس والى وضو خفا فلا يلزم
 ووجه قول اخرى وعندك فوق تحت مثل المجسوسات بعد الغيب
 محتملة فيها اذ ادراكات الخيال وتقرن انا افهم بالوجدان ان القوة

كذا في حاشية
 كذا في حاشية

يحفظ صور المحسوسات بعد عيها وذلك الخيال هو مغاير للمحسوس بل
 المستحيل لا تدرك بعد الغيبة والآثار والافات مسامدا لا ادراكا كذا
 كما مر لعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ادراكا كذا كذا حضور المحسوس
 مسامدا وبسط غيبته عنه بخلافه وبها تنبئ التوحيه فكل ان يحكم ان هذا
 اللون غير هذا الظلم وان لصاحب هذا اللون هذا الظلم فان لعاصى هذا الامر
 يحتاج ان يحضر المعنى عليه اجمعا فهذا هو استدلال الخوفا
 معانا على ان النفس لا تدرك المحسوسات الا بقوى جسمانية وتقرن انا لا تدرك
 بحس الجواس غير نوع واحد المحسوسات فكل علم بالاولى معشانه غير علم معشانه
 معشانه غير راجحه متشبه فلا يدرك معشانه تدرك المعشانه تدركها النفس عند
 العلم ولا يدركه بقوة يحفظها لان النفس كبحاج الى العلم الى من تدرك الغزبات وكما
 يحتاج الى الحفظ والاشغال في صورته كل واحد عند ادراكه الآخر ولا ينفك اليه
 مستلحقان والمنع بامر وانما الحيوانات اطعمها وغزاها فها تدرك
 في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسه ولا متاديه من طين الجواس مثل ادراك
 الشاه معشانه في الذئب غير محسوس ادراك الكلب معشانه النعجة غير محسوس ادراك الجرس
 يحكم به كالحكم الجرس بانها هذه فذلك هو هذا شأنها اراد ابيات الوهم
 وهو تدرك المعاني الجزئية وتقرن الجسم الحيواني تدرك معاني جزئية غير محسوسه
 وغير متاديه من حيز ادراك الشاه معشانه مراد بانه في الذئب ادراك الكلب معشانه غزبا
 وفي النعجة وكذا اعترض لك من المعاني الجزئية المدرك من اسفار حسيه فلا بد من
 مخارج للمسا عن الكثرة بل المعاني غير محسوسه بالجواس غير الجرس المستدرك الخيال للكونها

عن مسأله من الحواس وعن النفس الناطقه لوجودها في غير الانسان وعند ايضا
وعند كثير من الحيوانات العنقم فوقه يحفظ عين المجاز بعد حكم الحاكم بها عن الحافظ للصور
اراد بان الحافظ والى من يحفظ المعاني الحزبه وما في الكائنات ظاهر وكل
من هذه القوى الجسمانيه خاصه واسم خاص فالاو في المسأله الجسمانيه ونظامها
والثاني الروح المصنوعه بمبادئ عصب الحس في مشتمل الدماغ والماتيه الجسمانيه
والثالث اله الروح المصنوعه بالبطر المقدم لاسمائها في جانب اخر والماتيه اليوم التي
الدماغ كذا في الاخر بها التجويف الاوسط
العصب الجواس الناجم من مقدم الدماغ كانه راس من السبعين منه حبه انها راس كل
حس من جسمه الجسماني مستقر في مسبق المساميد وكان الروح المصنوعه بالبطر المقدم
هو اله الجسماني في الخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطر الجسماني مستقر في اخره وما في
مؤخره الخيال اخر اليوم اله الدماغ كذا لاهاجا في جميع القوى للدماغه منسجه اله
نسبه العقل الى القوى النفسانيه كذا البطر الاوسط اخر من سائر المواضع لاستخدامها
المختصه بالخصر البطر الاوسط كالحسن
وتنصب اليها من الصور والمأخوذ من الحس المعاني المدركه بالروح وترك ايضا الصور
وتنصبها عنها وتسمى عند استعمال العقل منكره وعند استعمال اليوم مخدع اسلطانها
في الجزء الاول من التجويف الاوسط فكانها فوق ما للروح وتوسط اليوم للعقل والباقي
القوى في الذكر اسلطانها في جيز الروح الذي في التجويف الاخر هو اليها
العن الرابع المدركه المختصه والى خادeme القوى الواسيه قوله انه في التجويف
الاوسط وتصرفها من الصور والمأخوذ من الحس المعاني المدركه بالروح

ما نزلت بفصل من الصور المعاني او منها وهذا مستثنى من ذلك اذ لا بد منه
 اذ ان الصور الخيالية اما ان تصرف الصورة وطاها واما ان تصرف المعاني فلاها انما
 نذكر صور خروية ولا بد من الركبتين المعصبل من كل نحو الصور المعاني استحضار
 فلهذا التقى ايضا على استرجاع الصور المنجنية المعاني الزايلة بما في المعاني
 ولهذا قد شجر جمع وهي تحتم العقل والوهم وسميت عند استعمال العقل اياها
 وعند استعمال الوهم محتملة وسلطانها في الخيال اول من البطر الاوسط فكانها قوتها
 للوهم لان الوهم مفرقة المذكورة بواسطة ما استخدمها اياها ايضا هذه المعنى
 انما قوتها للعقل لكن بواسطة الوهم لان الوهم قد تحتم العقل من عند الوهم والذاكون
 سلطانها في جز الروح الذي في البطر لا جز ذلك البطر الى انما سميت ذاكون لان
 لا يتم التمسك وانما هي في الناس ^{المنجنية} المقتضية بان حينها لا مانع من السباغ
 اذا احتضرت جوفا وادركت فيه ثم اعبار الواجب حكمة الصانع ساكن ان تقدم ^{الاول}
 للجسماني ويؤخر لافضل الروحاني ونقطة المتكيفة فيها خطا واسترجاعا للمثل المنجنية
 عن الجاني عند الوسيط عظم تدوير انما على ان الاشياء هي ما
 ذكر ان السناد اذا نظر في تجويفا وادركت فيه فما اولا في كون ثم اعبار بالآ
 عن اوله ما ذكرنا من محض الجوارف المذكورة بهذا الوهم اعبارا وما وجب حكمة
 الصانع ان تقدم ما ذكرنا من حاجة الانسان في امره ويؤخر كل الصور الجبرمانية
 الجبرمير في الخيال الذي لا يفي ان كونه البطر المندم في الدماغ لتعمل اطيافه
 للصورة الجبرمانية ويؤخر مدرك الصور الروحانية اي مدرك المعاني الخيرية وحارها
 الذين وما يجاوزهم ونقطة التقى المنجنية وفيه الصور الجبرمانية والروحانية
 عند

عند الوسيط لاجل الحكم منها واسترجاع المثل الزايلة عن مدرك الصور مدرك
 المعاني حلت بدرة المسلم وقوى النفس لا تسانس اسان واما ظاهر
 هذه المعصبل وقوى النفس لا تسانس على معصبل المصنف فهو ان النفس لا تسانس
 ان العقل جوهر في قوى في كالات ما من القوى الجبرمانية في قوى النفس
 لا تسانس اذ لها قوى في كالات انما مال على معصبل المصنف في اولها المصنف في
 انما مختلفا لاعتبارها فكانها اصناف في اولها فانها مختلفة بالمصنف للوهم اذ
 جوامع متباينة فكان معصبل على معصبل المصنف ونقطة المصنف على معصبل المصنف
 عن قواها ما لها بحسب حاجتها لا مدبر الدين وفيه القوى المحض في العمل
 وهي التي مسيطرة الواجب فما يحبان العقل لا تسانس حزمه لتصل الى الغاية
 احتسارته من متدماياته في ذابعية وتجربة واستقامته بالعقل والظن
 في الراي الكلي الى ان يتصل به في الخوى النفس لا تسانس يحتاج الى تدبير اللب
 وتخلل ذاهلها ابرارها ولا تولى فاعطيت بحسب الحاجة الاولى في تدبير اللب
 وتكملة وهي المسماة بالعقل العملي وبحسب الحاجة الثانية في اكتساب المعارف
 من الضرورات هي المسماة بالعقل النظري وعن قول الاول انها قوى هاتمتي النفس على
 بحسب الاول ان لا يحصل كسب الانسان لتحصل الخيرة والماتمة ما تاتي به من العسر
 بحسب الاول ان لا يحصل الموجدات التي لا يحصل كسب الانسان وعرفان في الاول
 بالعقل لا في و هو مرتب ما ذكرنا في ان في مسيطرة الواجب بحسب
 لا تسانس في الخيرة لتصل بها الى اغراض احسانه من مميزات اولية او حسيبة
 او مشهورة او مجربة وكما ذكرنا في كسبها في العقل النظري اذ لا سيطرة

من ذلك المدد ما لا يصح بدون معرفتها اولاً على الوجه الذي لم لا يقال في الخزي
 مبالاً اذا علمت ان كل حسن بجزان فعل مستقل من الابدل بحسن فعل لكونه حسناً
 ومن وادها ما لا يحسن طاعتها الى كمال حرمها عقلاً بالنظر في اولها
 قوة يستولدها لها نحو العقولات وقد سمي قوياً عملاً صواباً وهو الذي كان قوياً
 في اخرى يحصل لها عند حصول المعقولات لا اولها قوتياً لاكتساب النوراني اما
 بالعكس وهي الشجرة الزقية من ان كانت ضعيفة او بالجد من ان رتبا ايضا ان كانت
 اقوى من ذلك فسمي عقلاً بالملك وهي الزجاجة والسرير اليها لغرضها قوياً قد سمي
 بكاد زيتها قوياً ^{القوى} المانعة التي تحتاج النفس اليها في الحصول لها
 كمال وهي صيرورتها عقلاً بالنظر في مقسم الاصناف ولما كانت المشكلات الواردة
 في المعقول النوراني نوراً في دور تدارك الله نور السموات والارض انما مطابقة لهذه
 الاصناف فقد سميها الشجر هدية الاصناف وذلك لوضوح معنى نور علم الام
 من عرف نفسه فقد عرف ربه واسمائه والصفاته اول من يستفاد منها
 مستفاد النفس ليقول صور المعقولات كما يكون لنفس لاطفال وسمي عقلاً هدية
 مستفادها بالمعقول الخالصة نفسها من جميع الصور وهي مشكاة الصفات الماني
 قوياً يحصل لنفس عند حصول المبدئيات فسميها الاكساب النظرات وسمي
 عقلاً بالملك لكونها عند رتوب لا وليات وهي الزجاجة ثم تلك القوى ان كانت
 ضعيفة سميها النفس بالاكساب لكن الذكر في الشجرة الزقية وان كانت
 اقوى من ذلك سميها بالاكساب بدون الذكر بل بالجد من ان رتبت وانما
 قال تعالى ان الضعيف مع القويته مستجدة بالماهية فعملها نفس واحد

نفسها

مركب

والماضي ووقت القوى التي عند الحد والحمل فمراتبها بالقوى والضعف والقوى
 المانعة من تلك المراتب قوة بدستة كاد زيتها قوياً نفس المشكاة سميها النفس الهية
 لكونها مطابقة ذاتها بالذات والقوى عند المعقولات الزجاجة العقل بالملك
 لانها سنان في نفسها وبالذات نوراً صواباً والشجرة الزقية بالقوى المربطة
 للنفس الاكساب بالذكر لان الشجرة الزقية محبة لما بل الخيرة قول النور لكن تجب
 والرتب بالمهيا بدون الفكر لانه ارفع من الشجرة الى ذلك الذي كاد زيتها قوياً
 لم تمسسه نارا والقوى القوية لانها القوية تكاد بفعل الفعل وان لم تحركها
 النور الذي في الفعل الفعال بالقوى الى الفعل وزعم الساجون ان مراد الشيخ
 بالشجرة الزقية النور والرتب الجدر من ربه فطرحه لو كان مراد الرتب
 لما صح قوله وان رتباً ايضا اذ عود هذا الضمير الى الجدر من ربه وان كان المراد ايضا
 عن ما سبب النفس ثم يحصل لها بعد ذلك قوة وكما ان الكمال
 يحصل لها المعقولات بالفعل ما هذا به مثابة النور وهو نور على نور ولما
 التقى فان يكون لها ان يحصل المعقول المكتسب المفروض عنه كالمشاهدة
 من شآت من غير اعتبار الاكساب هو المصباح وهذا الكمال شمس معكس
 وهذه القوى سميها بالفعل والذي يخرج من الملاك الى الفعل المسمى بالصور
 ايضا الى الملك فهو الفعل الفعال او النار اذ ابلغ النفس لهذا
 حصل لها امران كمال في الكمال فهو ان يحصل لها صورة المعقولات السببية
 بالفعل بصير كالمشاهدة وهو نور على نور هدي الله لنوره من لسا واما
 القوى فهي قوة يمكن بها النفس ان تحصل لها المعقولات الكسبية ^{المفروغ}

الجب

عبدالمنزل

[illegible]

كالحزام لها والماني انزلها وتخيطة من اخرى لها كالحزام وفي الوجه
 لا يعود للوجه الا تجسم كسب جديد وفي الوجه الماني فاعود وولوج له لمطالع الحزام
 والاسنان اليها من غير تجسم كسب جديد ومثل هذا قد يكون الصور الخالصة للشيء
 في قوى حسانية فحوز ان يكون الخزن لها ماني عضو او نوع عضو والذوول عنها لق
 في عضو اخر لا جمال اجسامنا وقول اجسامنا التجن واعلم لا الجز فها للس حسانية
 اذا امتان القوى المدرك اذا اغفلت عن صورة المدرك كانت تلك الصور
 عنها زوالا ما وكل قوى مدركها خزانة كالقوى الوهية طارئة تقع فيها الزوال
 من جسم احد جانبي ذل عنها وعن خزانها واللسان الماني ان زل عنها
 ويحفظ خزانها وهو الذوول الوجه الاول لا يعود الصور للوجه الا تجسم كسب
 جديد وفي الماني لا يعود بحوزة مطالع الحزام من غير تجسم كسب جديد وايضا مثل ذلك
 يكون في الصور الخالصة عند عبيتها عن الجبر المترك فانها قد تغيب عن خزانها ايضا
 التي هي الخزانة قد يحفظ فيها ولكن ان يعود ما نسا دور كسب جديد فذلك الماني
 فها فيه تعدد واستقام وهو الجسم او الحساني اما ما للس لم لا جمال فلا يصح ذلك
 فيه كائن بل نقول ان نحن نخدنا المعقولات نظرها من احوالها اعني فها
 بذهل عنها ثم مستعاده لكل الجوهر المرتسم بالمعقولات كائنها ليس حساني ولا
 مقسم وليس نفس كالمشرك من كالحزام ولا يصح ان يكون هو كالمشرك من الجسم
 وقواه كالحزام لان المعقولات لا ترسم جسم فقل ان ههنا سنا خارجا عن حوزنا
 فيه الصور المعقولة بالذات اذ هو جبره على الفعل اذا ثبت هذه المعقولات
 فنقول نحن نخدنا الصور المعقولة مثل ههنا من احوالها فانا بذهل عن مقول ثم
 مرة اخرى ان
 جديروا به

مره آخر میان کتب
جدید و اماره کتب

فلم يصرح ذلك الواضح المدرك بحيث يترك هذا المدرك فلا يكون ذلك المدرك مستقلاً
 وكل جسيم وكل قوة جسيم فمستقيم الوضع ولا يكون ذلك المدرك جسيماً ولا حساساً ولا عاقل
 ان العقل يجوز ان يكون العقل المدرك وقد حتمنا فساد ذلك في تعريفه لادراك كسنا
 لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك المدرك مستقلاً بالوضع وكثير ذلك الصون فاية به رخص المجموع
 من حيث منقسم كقيام الوحدان لمجموع الاجزاء ولا تلتزم ان في الجسم بقية ان يكون مستقلاً
 لحدان فبما هم غير المنقسمين كالمسطرة والوحدة وان سئلنا لئلا معارض لان المدرك قد يدرك
 ما يستقيم الوضع كالبقرة فكونها مستقلة وقد ذكرتم ان مثل هذا الجبال لو استقام الجبل الواحد
 فكونه المدرك مستقلاً بالوضع وكل ما هو كذلك فهو اما جسيم او حساس وهم ونبية
 او لعل يكون يجوز ان يقع للصون العقلية الوجدانية فتمت واهية الى اخرتها
 فاستمع انه ان كان كذا اجزاء ليس من المتشابهين شرطاً في آخر في استتمام التصديق العقل
 متبائناً له مساندة الشرط للشرط وانما فكونه المعقول الذي انما العقل شرط
 حراًه مستقلاً وانما فانه قبل وقوع الفسدة كذا فاقول الشرط فلم يكن معقولاً
 هذا السؤال الى امر مع جوابه وتوجيهه ان يقال سئلنا ان صون ذلك المعقول لا
 في الوضع بالفضل لكن لم يعلم انه لم يسلط لها في جسيم او حساسي لم لا يجوز ان يستقيم في الوضع
 على اخرتها مستقلة وح كونه مجملها انما كذلك وما هو كذلك فهو اما جسيم او حساسي انما
 قال الى اخرتها مستقلة لانه لو اُسْمِيَتْ لا غير مستقلة لما كانت غير مستقلة بالمعقول
 لا يجوز انقسام ذلك الصون الى الوضع بالوهم لانه لو اُسْمِيَتْ فلا يجوز ان يكون كل واحد
 التسمين المتشابهين من انما في آخر شرطاً في تمام ذلك الصون اولاً واما كان لم
 انخلصنا اذا كان شرطاً مستقلاً او غير ذلك كان كل منها مستقلاً بالوهم

مسألة الشرط للشرط ان كان منها ما يرد لها في الماهية فلهذا مساندة التسمين
 فان قلت مساندة الشرط للشرط لا يحتاج كونه لكل الوحدان فلم لا يجوز ان يكون
 كل منها لها ما عباد ان فلا منها بعض المحذور بها لا ما عباد الماهية قلت
 بل لم يرد ان كل شرط الجزاء اذ كل منها متقبل على تلك الماهية مع اعتبار كونه بعضاً
 لمجموعها وانما قال في آخره ان فلا منها جزء فلو لم يرد في خارج لا يصح كونه شرطاً
 بل لم يرد ان كونهما فرض مستقيم الوضع بالفضل لان المعقول الذي لا العقل الا بشرطها حراًه
 المتدارقين يكون مستقلاً في الوضع بالفضل قبل وقوع الفسدة لا يكون الحدان حراًه
 شرط معقولية معقوداً فلا يكون معقولاً وقد مضى انه قبل التسمية معقول
 وان لم يكن شرطاً فالصون المعقول عند التسمية المفروضة صارت معقولة مع ما ليس
 في تتمم معقولية الا بالعرض وقد مضى الصون المعقول صون مجرد عن الدواعي الغريبة
 فاذن هي ملازمة لبقولها وان لم يكن كل واحد من شرطان يتم معقولية الصون
 لم يرد لخلصة انما في صيرورة الصون المعقول التي متبائناً لغيرها من هذا النمط
 انها انما كونه مجردة ملازمة للدواعي غريبة وتقوم ان كل واحد من التسمين لو لم يكن شرطاً
 فالصون المعقول عند التسمية المفروضة صارت معقولة مع ما ليس للشرط من يتم
 معقوليتها وهو كل واحد من التسمين هي ملازمة لعارض غريبة عن بعضها وقد علم
 تحريمها من طرفة وانما قال لا بالعرض ان كل واحد من التسمين لم يرد في المعقول
 تلك الصون لانها بعد انقسام لا العقل لا معر لكن بالذات والا لكان شرطاً والعد
 بخلافه وكذا لو فرض لها بسبب منه قد رزق في كل من بلاء قال الحد
 او حافظ لنوع الصون ان كان متساوية فالصون التي مجردتها نفسها بعد
 لا يجوز ان يكون شرطاً

هذا هو المدرك المستقلاً بالوضع

هذا هو المدرك المستقلاً بالوضع

هذا هو المدرك المستقلاً بالوضع

المفروضة
 كنهية عرسية هي جمع او عرفون زائد و نقصان احتياض بوضع فلسفة من الصور
 هذا ما كذب ما ذكره ان قال كلف لا يكون الضور المعقول ملائمة للواحد
 لانها لو اُسِّمَتْ في الضحى بآي وصف كان طائفة لها ينبتا و ما فيه ذلك المنظار او
 احتج من مجموع القسوس هو مادتها وكونها اقل من كثافة جسم تلك الصور المعقول لان كثرة
 والقسوس جاذبة لتوقع تلك الصور لكون كل منها ماسا و الاخر وللجوع في الما صبية
 ما اذا كان التماس شرطاً فانه لم يكن في اقل من تلاح و اذا كان للماس في المنظار في كنهية
 لم يتم غير هذه اللوحين الغريب لما جرح القسوس او تغير فيها و زادة اجد القسوس في الاخر و نقصان
 منه اذا الصور من مجموع المجموع مع كل واحد من القسوس و روض اذا ما سبق في الوضع فلا بد
 بوضع الابعاد ذلت مادة المادة بعضى صفاتها ضرورية اما الصور الحسية
 و الثمانية فتستعمل للاظهار الغير احرازها جرم متباعدة الوضع مقارنه لخصات عربية
 مادته الى ان كبر رسمها و رسمها بذكر وضع و قبل التمام لما اثر امتناع حلول
 الصور المعقولة في الجسم الجاهلي اذا كان جوب حلول الصور الحسية في الحال فتم
 لسم الفرق يفرق ان الصور الحسية و الثمانية لكونها ذات احراز متباعدة الوضع
 معارنه لخصات عرسية مادته كما ذكرنا للاظهار الغير احرازها لخصات
 الوضع كما اذا احسن انما او تخلفا و فانه لا بد ان لا يلاحظ النفس احرازها لمباينة الوضع
 معارنه لخصات عربية مادته كما راى الى الابد في صور الاربعة و ان مادته و وضع
 مفار لمادة وضع مدرك في اليد و كذا الرجل و ذلك الملاحظ لغيره ان كنهية رسمها الجسمي
 و رسمها الخالي في وضع و ذلك في التمام ان من مادته و الصور الحسية يناسبت
 و هو اثر الاخر في الاخر في الثمانية الرسم هو الختم و هو و ينفية او لعل قبول

[illegible]

من جهة البسط الى ان يحل السطح الذي يستند للثام على مجرد حمله فلفظ الكلام منه
للسطح الشك المسألة ط فان كل عامل معقول وكل معقول عامل ^{اشارة الى} ان كل عامل
ان كل من يعمل شيئا فانه يعمل القوة العربية من الفعل انه يعمل ذلك عمل من لثام وكل ما
يعمل شيئا فانه ان يعمل انه ^{عسى ان ينسب} ارادى هذا الصواب ان كل عامل فانه يعمل ذاته ^{ممكن}
معقولا وان كل معقول محذور الوجود فهو عامل العزم والثام اما الاول فانه كل من يعمل شيئا
فهو بالقوة العربية من الفعل يعمل انه يعمل ذلك الشيء مني يعمل انه يعمل ذلك الشيء يعمل ذاته
منه ان كل من يعمل شيئا فانه ان يعمل انه اما الصواب ان كل من يعمل شيئا فانه يعمل
حاصلا له ضرورة وكما في كل صورة له مذهبها وما لم يكن مذهبها مذهبها مذهبها القوة العربية
من الفعل ان يحل شيئا ان يعمل يعمل والقوة وكما في كل عينه كالفعل المعقولا في كل عينه
بمنوطه كالفعل بالملة وقد ذكر في ^{الشيء} الاستعداد للثام كالفعل بالعمل والشيء
اذا جعلت كمن يرسل العامل ان يعمل من شئ او العامل ان يقول سلما ان يحكم كمن
ذلك الفعل مذهبها في كل القضية الهندسية اما حكمها بالبعد فيكون في كل عينه ان يكون
تصور ذلك العقل محسنا له فان قلت يعمل من هو حصول ذلك الشيء عند العامل في ذلك
العقل حاصل له فانه معقولا وكذا ذاته حاصلا له فليس العمل عديم حصول
الشيء حصوله وان ذلك في العقل شيئا ولا يعمل عقلنا اما في حصول العقل لثام
واما الكبر في ان قولنا مني يعمل انه يعمل ذلك الشيء يعمل ذاته ويطاير لان قولنا انه
ذلك الشيء مذهبها موضوعها هو والعمل القضية بسبب حصولها فانه مذهبها
لثام فان قلت قد ذكرتم ان الصواب في الملكة الشك الاول غير منفي فكيف سلمت ههنا
قلت انما ينبغي ان لا يكون الا وسط مستلزما للاكبر اما اذا كان من غير لثام المكان
مردوم لا يمكن الا ان يكون ههنا سلمه وذلك ظاهر ^{كيفية} وما يعمل من شئ خاصة

ان يقارن معقولا به وذلك العقل ايضا مع غيره واما العمل القوة العاقلة بالثام
لا يحال فان كان ما تقوم به من الاما^{التي لا يمكن ان يكون} مع انه ان يقارن العمل المعقول للثام الا ان
دائه بمقولة الوجود معادنه امور ما في ذلك من مادة او شئ اخر ان كان فان كان
حقيقة مسلمة لم ينسب عليها مقارنه الصواب العلية لها فكان ذلك لها بالامكان
صوابه كالمكان عند لثام ^{الشيء} او ادب ان كان معقول محذور الوجود هو عامل العزم
ولثام ويقرن ان كل ما يعمل من شئ خاصة ان يقارن معقولا اخر او ادب ان كان
ان يقارن معقولا اخر امكن ان يعمل المعقول استحال كما ما يعمل امكن ان يعمل المعقول
اما الصواب لانه قد صار معقولا اخر في الذهن لانه ربما ينسب مع غيره وان كان معقولا
هو كونه معادنا للعاقلة العاقل ايضا معقولا اخر او ادب ان كان معقولا اخر في الذهن
ان يكون من شئ خاصة ان يقارن معقولا اخر او ادب ان كان معقولا اخر في الذهن
الكبر لانه اذا كان من شئ خاصة ان يقارن معقولا اخر او ادب ان كان معقولا اخر في الذهن
ان يقارن ذلك العقل لثام يقارن بما لم يكن ذلك يكون ذاته معادنه الوجود لما ينسبها
مرد ذلك الاخران مواد او شئ اخر فان كانت حقيقة مستلزما الى مجردة عن المادة اما
لم ينسب عليها ان يقارن بالصواب العلية فكان لها امكان ذلك المقادير وحيث
امكن يعمل ذلك العزم في غير ما امر ان هذا الوجه امكن العمل لذاته حيث المذهب فان
قلت الصواب منتزعا من ان الصواب والصدق في الذهن عند حكمنا بالثام فالفعل
بشيء اذ الحكم من الشيء مشروط بحضورها في الذهن ضروري مع انه منسوخ او غير
نفس الامر فليس المراد بوجه او غير ان يقارن معقولا اخر او ادب ان كان معقولا اخر في الذهن

وارتفاع الموانع وكذا لو عرض لها في الخارج وان لم يكن لازماً وانما رضاء لها في الخارج بل انما
 بكتبة عند الاستسار لا تسام في الجوهر العادل الذي هو المعارف للمعقول ايضا اذ الجوهر العادل معقول ايضا
 كالمتر واستفادة الاستعداد انما يخرج من الكتاب البعد لا بعد الا اذا كان لاكتساب متوقفا
 على الاستسار كان الاستعداد بعد الاستسار الذي هو المعارف فليكن ان لا يكون للاستسار استعداد
 من غير ان حصل له ذلك الترتيب استعداد او يقولون ان لا يكون للاستسار استعداد يحصل
 وهو حصوله وحده كل ذلك الى ان يحصل ان يكون هذا الاستعداد قبل المتدبر فليكن ان
 لنفس المتدبر الترتيب كونه لازماً لها وهو المطلب في كل وقت ولا يستعداد انما استفاد حصول
 لاكتسابه جهرا معطوفا على سابقه او قولنا ان كانا مكتسبة عند الاستسار العادل
 وهو فيمكن ان يكون جواب الشرط وهو قولنا ان كانا مكتسبة وكان قولنا وقد كان ذلك الترتيب
 تاما مع حصوله بحيز السار حتى ينفصل بالعارف والمعرض وهذه الخواص الثلاثة
 بهذا الاستعداد لا استعداد التام المستبحر لوجوده في السرايط وارتفاع الموانع في الخارج
 بخلافه غير لازم ولا غاير من الخارج قوله انه مكتسبة لا استعداد عند الاستسار من العادل
 ولهم الحال فلما لا نسلم انه يحتاج في المعارف العقلية بالاستعداد التام بل انما يحتاج
 الاستعداد الذي يفتقر المعارف العقلية فقط وحاز ان يكون هذا الاستعداد انما لا
 دون الاستعداد التام وح لا لهم الحال فلو لم يكن على الاستعدادات انما لا يتصور
 مثلا المعارف الاولى فيكون ما هو استعداد المعارف عنها لكن يكون ما هو استعداد
 لمعارف اخرى عن اخرى غير المعارف الاولى لا استعداد للمعارف التامة الذي يحصل
 حصول المعارف الاولى وكذلك فاعلم ان لما هذه المعارف يحصل استعداد العقل
 له فان لم يكن له خروج الى البعد فلما لم يتصور الكلام فيه فليكن في المعارف المحبوبة الترتيب

فما هو المطلوب من هذه الأدلة أن يقال لو لم يمتنع أن يكون العقل سببا للمادة
في العقل كانت سببا للمادة في الخارج مقصورا على الجنس كالحوان مثلا فانه
للمادة كل فصل والمثل الخارج كذلك فان للمادة في الناطق مثلا لم يكن مسببا للمادة في فصل
كالناطق منها ضرورة والحواس الخمس الجنس وحده هو مستند للمادة في كل فصل
الخارج وانما منعه عن ذلك ما لا يوجب فصل يحصل له ما لا له حقيقة اخرى اذ هو
محصلة الفصل اذا جعل في ذلك الفصل جملة حقيقة بوجهه كان الحوان مثلا نصرا
ما قرأ في الناطق حقيقة انسانية وكذا في الفصل والكلام الطويل هو ما لا عليه الفصل
صحة ووجه حقيقة اخرى اذا كان من الجنس مع ذلك مستندا فكيف الجنس النوع المحصل
الغير المحتاج الى فصل متاخر من غير حقيقة وكذا انما هو الجنس النوع في ظاهر النزق
واذ في الفصل الجنس بهذا المعنى ان الله اراد ما كان العقل لا يمكن ان يكون
حتى لازم اذ ذكر الشبهة من غير الوجوه المذكورة فوجه لكن ما القائل في ذلك اذ قد كان
السبب لا يمكن ان يكون في جميع وقوعه في الخارج البعز ان اراد لا يمكن ان يستدل
وهو الظاهر في كلامه وذلك غير لازم والشبهة صحيحة والوجه في ذلك الله

نفسه انك اذا جعلت اصله لك علمت ان كل من يرشانه الى بصير صورته
معقوله وهو قائم الدابة فانه يرشانه ان يعقل ^{باعتقاده} فليزوم ذلك ان يكون رشانه ان
ذاته ^{هو} هذا هو هو ^{هو} هذا كير لمتى ما مره ^{الافعال} الفضول السابقة فلو اصلته
الاجلته اصله وكل ما يرشانه ان يجب له ما يرشانه ثم يكون رشانه ان
دانه فوجب له ان يعقل انه هذا وكل ما يكون ^{كأنه لا يرسل} هذا الفسل عن طريقه ^{باعتقاده} التغيير
والتبديل كل من يرشانه ان يجب له يرشانه ثم يكون رشانه ذلك السرا
للعقل ذاته

والمادة الصالحة لمخول سلم انما يكون بعد استكمالها سائعا عليها فادرسها
 لكن الثامنة فيها ولا ثم نفوى المولود ثلاثة فتنها ايضا وسقى النادرة
 الى ان تجزى في الاجل العاذية من الاول نفوى على جبال من ذالك اكثر مما يجمل لصغر
 وكثير لاخرها الرطبة الصالحة لعدية الحران الغرزة مستعمل الثامنة انما حصل
 من الغذاء ثم تجزى العاذية عن ذلك لغير الجثة وزادة الحاجة لا العذالة ان الرطوب
 تاصلية بمصير الحاصل ما وما للجلل في نصف الثامنة واذا وقعت الثامنة في
 النفس فاستخرج الا نول في نفوى المولود من فاذا عجزت العاذية عن ارادته ان
 تحتمل الفضل من سائر المولود منه وفي المولود ايضا وتل العاذية على ان
 يعجز عن ارادته في الحران الغرزة لفسا الرطوبات لصلية له من الحران
 الغرزة كالدم للسراج فيجل لاجل نفا في ثلاثة نفخ الملم وكسره وفيه اربعة
 اسنان واما الحركات لا اختياره فمما استدتسانه ولها مبدأ عازم في مجرى
 ومنعلا عن خيال او وهم او عقل في حثها قوة غضبية دافعة للضار او قوة
 شهوانية جلالة للضروري او النافع الحيوان في قطع ذلك انبت العضل
 القوي المحرك الخادمة لتلك الامر اراد ان يسير لا الحركة المستوية الى
 الحيوانية ومادها والحركة الاختيارية الى التي تضد عن قادير الفعل والترك
 بجمع ارادته وهي استدتسانه من حركات النسيان لانها مستلزمة للنسيان
 دون التفكير لمبدأ عازم في ان يستعمل العزم وهو الارادة ومن سرح للفعل
 والترك الذي يستعملها القادر واحد ومن كثر مطيع مسفل عن خيال او وهم
 الحيوان او عقل على تنويع الحمار او الوم في الانسان لان من حصل تحت فائدة

او توهمها او لعلها منعت الارادة ان يبعث بعد ذلك قوة غضبية دافعة للضار
 او قوة شهوانية حالبة للضروري او النافع بالنسبة الى الحيوان في ما هو حجاب
 للارادة فاذا حصل ذلك المبدأ الذي هو الارادة بطبيع ما انبت وانبت العضل
 من القوى المحركة للعضو المتناه بالبعد لا ومن خادمة لتلك الامر الى العقل المسمى
 لان المحرك في الجسم في الباقية امره ومن بعد الفوق تفيض العضل وادسار
 الفعل والترك النسبة اليها فالحركة الاختيارية على ان يمتزجة بعدتها الحمار او
 الوم او العقل وبعدها الفوق الغضبية الشهوانية وبعد الارادة وبعدها تارة العقل
 والترك من الاولى والثانية ظاهرة والترك منها والثالثة ان الانسان يدركه مدركا فريدا
 في تناول الاستنباط في ذلك كغيره من غير يدلسا وان استنباطه والترك منها والارادة
 ان المذكور المتناول لا يريد قد لا يقد على تحريك الاعضاء والعكس انما اقدم الارادة
 في الذكر لكونها محسوسة للحركة الاختيارية دون الاولين المستلزمة للقوى المحركة
 للأجسام الفلكية انسان الجسم الذي بطبيعة مثل مستدر طين حركته من الحركة
 البشائية دون الطبيعية والا كان تحريك واحد بميل الطين عما ميل الى الطين
 وكثيرا بالبحر كونه وضعا ما بالطبع منضو واما ان لم يارب منه الطين في الحمار
 ان كثر المائل الى الطين متروكا ما للطبع او المهر وبمنه ما للطبع معضودا ما للطبع بل قد يكون
 ذلك في الارادة لبعض عرض في نوحا اختلاف الحيات فعدان ان حركته تنسبه
 ارادته اسارا الى ان حركات الاول ان ارادته وتستر ان يقال للتفكير طبائعية
 مثل مستدر وكل هو كذلك حركته ارادته اما الصغرى فعدت في العنق المائل واما
 الكبرى لان حركته لو لم يكن ارادته فاما ان كثر طبيعته او شدة وكلاهما باطل
 اما الاولى فلانها لو كانت طبيعية لزم ان كثر المفضل بحركته واجبة بميل الطين عما ميل اليه

من القوى المحركة للعضو المتناه بالبعد لا ومن خادمة لتلك الامر الى العقل المسمى لان المحرك في الجسم في الباقية امره ومن بعد الفوق تفيض العضل وادسار

افضل الى كل ناحية كثر عن جسم عنه والصار كثر طالبا بحركة وضعا ما بالطن
موضع اذ حركته وضعته وهو كثر باركا له هاربا منه بالطن من المجال ان
كثر المطلب بالطن متركبا بالطن الهروب منه بالطن كثر متصوفا بالطن اذ ذلك
انما حركته الحركة الارادية واما في كثر الحركة واحدة وقوله في موضعين ان يخرج الحركة
المستعدة الطبيعية فان المتحرك يميل الى كل جهة فحده في المسافة واذا اول
عنه لكن لا بحركة واحدة وطلب وضعا متركبا لكل لان موضع واحد هذا البرهان
لان ذلك انما صح ان لو كان كذلك حركته طالبا ليس الحذر ولا اوضاع لم لا يحذر
ان كثر طالبا بطبيعة فخرج الحركة او غرضها وكثر التوجه لا الحذر ولا اوضاع العرض
كما في الحركة المستعدة واجزاء مساويتها واطرافها المتحرك فيها وما قيل ان المعدوم
لا كثر مطلقا بالمتحرك الطبيعية ليس في كثر الحركة الكسفة والكسفة منسبة كثر المطلق
فيها مذهبنا وكذا لا يثبت ان مطلق المتحرك فيها الحصة من الاصول الى المنتهى
لا نفس المنتهى والاصول من عند الحركة واما الثاني وهو ان كثر الحركة فستمر فصار
السيار حين لا يحذر ان كثر مسرته اذ المفروض حركته صادرة عن مستدين لا عن شئ خارج
وقد ثبت ان لا نسلم ان المفروض كثر في بل المفروض حركة ما فتميل مستدرك ذلك
اعلم ان كثر حاصلا بطبيعة او خارجا وقال آخر ان لا التشرع لان الطبع عالم
مكرر بميل طبعي لا يقبل التشرع وفيه نظر لان الدليل المذكور في الفطري ان مستدركه
انما يدل على انما التشرع على التشرع بميل اصلا وكثر الحركة ايجابية طرنا الكلا
ما فتميل مستدرك الحركة وضعته وانما لا يحذر ان كثر التلك بطبيعة طالبا
لوضعته وكثر هذه الحركة الموجبة مستدركه فاما في الفطر ^{المعنى} مستدركه
المستدركه مستدركه الارادة الحسية والمعنى العقل لا يشبه حجة لا ارادة العقلية

وكل معنى يحمل على أكثر من حضور فهو مشترك سواء كان مشتركاً في واحد بعض كقولك للآدم أو غير
لكذلك للآسان هذه مقدمة لا بد من قبولها في كل معنى يحمل على أكثر من حضور
المعنى الجسدي كلفا زيدا إن معنى سبعة لأمه أراد حبيته أي مقلته نفس
والمعنى العقلي كلفا الجنب مطلقا سبعة إلى مثله أراد عقله أي مقلته نفس
والأرادة إما حبيته وإما عقله وذلك بين كل معنى يحمل على أكثر من حضور سواء كان
من الشخصات كقولك للآدم أو واحد من الآسان أو لا كقولك للآسان أو غير ذلك على كل معنى يحمل
على أكثر من حضور لكن على حضور كواحد هذه الثلاثة حسن ولكن إنما على أو
آسان جزء الجسم الأول والأرادة ليست لنفس كواحدة كقولك للآسان أو غير ذلك

المواضع

ولا العقلية انا نطلب غيرها وليس لنا لها الا وضع ونحن موجود بل فرض
والعقلية فرضت عند بل معين كل ^{فكر} فكل ان عقلية ونحن هذا سنه
وذلك ان نفس العقل المتضمنة لمركبة المستند فاما رادة عملية كالنفس
والمستند ان مراد الفكر الحركة ليس الحركة لان الحركة لا رادة اما العقلية
لان نفسها اما ان التوجه من غير لا التفرع ونفس التوجه لا النفس لوجبه كون ذلك النفس
فمن الحركية المستند من المطالب الحسية ولا العقلية مع كونه مراد غيرها وليس لها
من النفس لا يمكن ان يكون للفكر ما يتوجه الحركة الوضعية نحو سوى الوضع وليس
لا رادة بالبعد الاول من الحركة الا الوضع لا يجوز ان يكون ذلك الوضع غير حركي
غير المستند حيث كذلك لا توجد الخارج فلا يكون مطلقا وذلك الوضع المستند
معين موجود لان طلب المحاصل محال بل معينا فرضا وذلك النفس لا يكون شيئا
والا لوجبه توقف عند ذلك على الجسم الاول محال لان حركته على وجود الزمان

الممنوع الرواي وذلك حتى لا يحكم بالحكم الاول بل كونه مقتضا كل واحد ^{لا يصح}
 لما عرفت المقدمة ان قيد المعنى خرجت العقول لا سال الكلمة واذا كان المطلق
 على ما كانت رادة المنوخره نحو الصاعقة كاجرة المقدمة وما يجب ان
 والمراد العقول على كثر جسام ولا جساما كما مر ان العقول لا يخلو من جسم ^{لا يخلو}
 فكون تلك معني من جسم لا جساما ولا كثر من العقول ما بها لا يخلو لا يستعمل
 بالاحكام فهو نفسا على كمالها ^{لا يخلو} وهذا انما هو الوجه عندنا
 عنه الراي الكل لا ينفك من شيء مخصوص جزئي فانه لا يختص بجزء من شيء ^{لا ينفك}
 الا بسبب مختص لا مما لا ينفك من شيء ليس هو ^{لا ينفك} اراد بان في العقل كما
 تترك الكلمات كذا تترك الجزيات فعدم ذلك مقدمة وان الراي الكل
 لا يخلو من اجزئي وصورة الراي الكل يثنى سبحانه لاخرات ذلك الشيء
 واجزاء فلا ينفك من اجزاء منها ^{لا ينفك} الا لزم الترخ لا ترجح بل لابد ان ينفك من شيء
 وهو الراي بذلك الواحد اذ انما هو موقف عند ذلك ضرورة مثلا الحكم بانه
 ان من في التوب لا ينفك منه لغيره هذا التوب لا بعد الحكم بانه ينفك ان
 هذا كذا لا اذ ^{لا ينفك} والمراد من الحيوان هو الحيوانية للعنا انما هو
 وتخيّل له عند اجزئي مسقط من ارادة حيوانية جزئية هناك يطلب العنا الجزئية
 وانما ينفك له على جهة الجزئية وان كان لو حصل له من غير ذلك لم يكره بل قام ^{لا ينفك}
 فليس ذلك لبل لا اذ ان كان ذلك متملا عندنا هذا جواب سوال ^{لا ينفك}
 ان يقال الحيوان زعمنا ان العنا مطلق لا ينازل عنده لبعنه لانه
 ينازل عنده وجدة واردة كلفته انما اذا وجد عنده اجزئيا شاد وبعده

مصدر حرم من ارادة كلمة والحيوان لا يريد العنا الا خيل عبا
 حرم من مذكن كما احرم مسقط لم يرد ذلك العقل ارادة جزئية لما ذكرنا العنا الذي
 مذكن مبرهن على طلبية الحركة الطلب انما عقل على جهة الجزئية لانه لا يفعل الكل اذ
 عقل له ثم عند ذلك الطلب ان وجد عنده اخر غير قام مقام ما طلبه لانه انما هو عند
 لا بد ان لا كان العنا الكلي متملا عندنا وكذلك العقل الحسا في تخيل له حدة
 حرمه انما ينفذ ونما كان ذلك العقل مطروعا وربما كان مجرد الوجود محكما
 تحدد الحركة المستمرة على الاتصال وذلك لا ينفك السجينة الجزئية في العقل كالاتي
 في الحركة اورد السلك المذكور على المسألة في وجهه ان سار ما يرد ^{لا ينفك}
 وعلى المسألة مطلقا لانه عند الحركة قد يزداد على انما هو في وجهه على ان سار
 او يدعى زمانا ثم جندا فلما اراد قطع مسافة بعينها لما كان كذلك فادركه
 مع انه صدر عنه فعل جزئي والمطلب ان خلاف حركته لا ينفك اراد ان قطع
 مسافته لان الحيوان عند قطع المسافة ينفك حركته اجزئية واجدا بعد اطلاق
 عن كثر خيل رادة جزئية لم يزد ذلك اجمدة وباسط على تخيل سبب لاسباب
 وبلاسط بل ينفك الخيلات بجمدة ونحوه ما انما الحركة المستمرة فكان
 اسفرا في الحركة وانما طابعها لا ينفك سميتها كذلك ستمار الخيلات
 ولا ارادات وابصارها لا ينفك حركتها العقل ^{لا ينفك} ولعل هذا ما يخص
 بسبب جزئي حتى يكون لا ارادة الكلية مقابلها مراد كل ولا ينفك من
 معنى كذا الراي الكل لا ينفك من شيء مخصوص لا ينفك من شيء بل لا ارادة
 الكلية بمثل الراي الكل لا ينفك من شيء بل لا ينفك من شيء بل لا ارادة الكلية

لكن مرادها التاكيد والجل بحصر حرمي فحاشا من البها اراد جرمي محض
 ذلك الحرمي ونحن ايضا فرمنا فصلا كليا من مستديات كذا ^{معنا} ان
 فعل ثم ابتغاه فضاخرنا منعت منه ^{ما كان الا محض لا ينافي} ارادة مقتنين ضرايب النفس التي
 منعت النوع المجرم لا جركت حرمه بصير من ان لاجل المراد الاول هذا
 استبعاد كنهه صدورا لنا العكس وانما كذا مران الرائي الكلي لا يمتنع حرك
 عالم بغير البراءة حرمي ونسوة انما يحكم حكما كذا مستند ان بعد ما يتكلم
 كما يحكم بانه ينبغي ان يحصل العلم لانه يكمل النفس وما يكمل النفس من ان يحصل ثم ان
 ذلك الحكم حكما اخرنا منعت من نوع ارادة مقتنين بعضنا ما من بعضنا
 التي هي منعت النوع المجرم لا جركت حرمه بصير تلك الحركات الحرم من ان
 لاجل المراد الاول كما ابتغى ذلك الحكم الكلي حكما اخرنا بانه ينبغي ان يحصل الحكم
 رذل الحكم الجرمي شوق ارادة منعت بعد ذلك النوع المجرم لا جركت حرمه
 تعلم مقتنيات الحكمة واقسامها بصير ذلك العلم مراد لاجل المراد الاول
 الحكم الكلي فالمراد بالكل ان لا يتنزه لكنه لا يمتنع بعض الحكم الجرمي الحركي
 لا لا بد من مراد حرمه وادامت ذلك فتكون لما ثبت ان تلك يصدر
 مثلا وضع مقتنين لا يقتضيه ذلك لا يحصل ضرر ولا ابيضاض الى الارض باعائها واد
 ان ارادة العكس منعت منها امر حرمي مدر ان الجرم ولا اراد الجرمية
 حرمي لا يمكن بدون قصور ذلك الجرمي فليس التاكيد ان حرمه وادراك حرمي ^{المطلوب}
 والسبح ما صرح بالمطلوب اعاد اهل اهره ^{الذي} موعيد ومثله اما السبح
 حرمي قبل الجرم لا جركت حرمه لا ارادة موعيد سانه بعد ما نحن في الا الحكم

ان يعلم ان حركة محرك ارادى الا لطلب من ان يكون للطلب الى راسه
 ان لا يكون اما الحسنة (اما بالطن واما بالنقل العيني فان فيه ضربا خفيا من طلب الله
 اشار الى ان الطلب كالاريد بحركة نفس الحركة فانها بل اوضح كل ذلك الا
 ربما الرض لنا به بل السلي آخر هو لانه فاعلم ان كل هذا النمط كان في اما
 واما لما وكان النمط السلس سلا سلا كذا كذا العايات جعل مرض بانه تعلم ذكر
 ان الواجب لك ان هذا الموضوع ان تعلم ان المجرى لان ان لا يكون الا لطلب من
 اولى به وانما ذكر ذلك ههنا لانه يحتاج اليه العبد من الحركة النفسانية والطبعة
 واما ما في النفسانية والعبودية كما يحكي النمط السلس فانه المجرى لا يراى
 الا لطلب من كذا اولى به احسن عذمة وطلب الاولى ثم يذكر بعد كذا حصة
 الحسنة وقد ذكر في هذا النمط العيني فان النقل العيني ضربا خفيا من طلب الله
 وهذا المعنى راجحة فلذلك نبه عليها والسبب في التام انما نقل
 وهو من اجل ان ما او تبدل حال ما ما يولى او ازاله وصفا فان التام
 ايضا قد قطع بحركة من تحمله لا سيما في حاله كذا من النوم والنمط او
 السلس الضرورى كالبشرى او في السلى الذين كذا الضرورى كذا في منامه سنا
 محنتا جدا احيثا جبا فرما ان رجع للهرب والطلب هنا جواب سوال
 ماست وهو ان سال الساب والنام قد يفعل امالا كذا في رغبة طلب العلم
 المطلوب الجواب ان الساب والنام لا يفعل سنا الا وهو من اجل ان ما او تبدل
 حاله ما يولى او ازاله رجا بالامال ان التام لا يحصل لان التام رجا
 محرك في بعض سبب ذلك الجمل بطبيعة ذلك العايات لا سيما في السلى الضرورى

كالسفس فانه مما اقبل من احتملا ما نزل ذلك الاحتمال الى السفس
 بصير كما ان ضروري كخرى في مناهية شأنا بحيث اذا اجبتا جازا فانه ربما اخرج
 للربا والطلب واعلم ان الجبل من السفس والتمثيل انه هوذا التمثيل
 والتمثيل ذلك السفس في ذلك كرسى لسبحان شرف وجود التمثيل لاجل تعدد
 هذا جواب ال وهو ان سأل لو كان السائل الما تمثيل غايات افعاله
 لو كانت شجرة تلك التمثيل وبق ذلك السفس ذكره وليس كذلك فاجاب ان
 الغاية والسفس بها وجب السفس لانه امور لا اول غير سائر للسائل والمالك
 ما العكس فانه تعلم شأنا ولا تعلم انما تعلمه فانه لو لم ير العلم بالسفس العلم بالعلم
 التسلسل ولا يلزم من اسماها اسماها الى السفس كذا في الوجود
 ردها ما الوجود بعض الوجود ان لا كلها ولا الوجود من حيث هو والابكار
 لوجود الواجب وليس كذلك اذ وجوده تعالى عن هذه عند ردها
 الرد على من نعم المختار الوجود في المحسوس وانه وضاع نفسه انه يثبت
 ارباب الناس الى ان الوجود المحسوس وان الانسان المحسوس بوجه فرض وجود محال وان
 بالاختصاص كان اوضح بنائه كالجسم او سببه ما هو فيه كالحال الجسم ولا يحط له الوجود
 في بعض الناس المشبهة وغيرهم من غير العلم اليقيني اليقينة الحاصلة باحكام المحسوسات
 في جميع الوجود استان كل وجود محسوس وان لا يكون محسوس فوجوه محال وهذا العكس
 لا اول وان ليس موضعا اوضح اباذاته كالجسم او سببه كالاغراض الخالصة
 فليس بمرجوع وهذا اعم مما سبق وانت ستاتي لكان تامل نفس المحسوس فاعلم
 دلائل قول مولانا لا بد من سفس ان تخالف ثلثان ان هذه المحسوسات قد

مدعي عليها اسم واحد لا يلا ستر كما يصح من كل محسن فاجد اسم لا يلا
 فانك لا تسكن ان وقوعه ظاهر وعمره معنى اجد موجود فذلك المعنى الموحى
 اما ان كثر تحت سائر الجنس ولا يكثر فان كان بعيدا بران سائر الجنس فخرج النفس
 المحسوسات ما ليس بحسوس وهذا الحق ان كان محسوسا فله لا محالة صفة وان مقدار
 وكيف معنى سائر ان تحت بل لا ان تحت الا كذلك فان كل محسوس وكل محسوس فانه
 بسبب هذه الاجزاء اذا كان كذلك لم يكن ملائما لسائر الجاهل فلم يكن مقولا على كثر
 في ذلك الجاهل فاذ لا لسان بحيث هو واحد في نفسه بل في حصة جمعية الاصلية التي لا
 فيها الكثرة غير محسوس بل معقول صرف كذلك الجاهل بكل معنى كل من
 سائر اذا تأمل نفس المحسوس وجد فيه وجود غير محسوس مثلا فاذ لا لسان فانه سائر
 في سائر لفظ لا لسان ويظهر فاجد موجود والا لما كان لا فاذ لسانا وهو اما ان
 محسوسا او لا واولا بل لا لسان لسان محسوسا فليدبر له في رضى وان مقدار ووليت
 لا يكثر ان تحت لا محسوسا لا محسوسا كرامة اللفظ السالغ من ان كثر مقولا على الانسان
 على ذلك المعنى وفي ذلك لا يكثر السائر كل في سائر فانه هذا قلنا اذا لم يكن ذلك
 محسوسا فجد المحسوسات من غير محسوس وهذا الحق يعلم ان لسان رضى
 واحد ان اعتبر كل عرضة وبلغه سائر والكف ولا يلا الاصلية رضى
 يكون لسان بها هو التي لا تحت فيها افراد لسان مخرج غير محسوس بل معقول صرف
 وكذا الجاهل بكل معنى وفيه طمس لانه اما اراد لسان المتد بالعموم او غير متد بالاراد
 لا دون من معنى الخارج اذا العام لا يوجد الا بالذم وان اراد الماني فلم لا الحمد ان
 محسوسا فلو ان كان محسوسا لا خصر رضى ومما لا يكثر مقولا على محسوسا فليدبر له في رضى
 لا فليدبر له في رضى وقد العموم معقول على كثر من وهم ونسبه ولعل فليدبر له في رضى

فعل ان الانسان سلة انما هو انسان من حيث له اعضاء من يده وعن حاجته في ذلك
ومن حيث كذلك فهو مجسوس من حيثته وفعول ان الحال في كل عضو ما ذكرته او غيره
كالحال في الانسان نفسه الوهم منها ما رضى لها من وسعدها ان الانسان
من حيث هو انسان في اعضاءها منه الارضاع والابتداء من يده وعن غيره في الارض
من حيث هو كذلك مجسوس في الانسان من حيث هو مجسوس في الجسد انما سئل ان الانسان
من حيث له اعضاء لكن ان الانسان من حيث هو كذلك مجسوس انما لم يذكر ذلك ان كان
اعضاؤه الانسان من حيث هو انسان مجسوسا وليس كذلك بل اعضاءه من حيث
كلها لاعضاؤه في اعضاءه مجسوسا من حيث ذكر في الانسان نفسه . فانه ان لو كان
موجودا بحيث يدخل في الوهم والجسد في الوهم والجسد يدخل في الجسد الوهم وكان العمل
هو الجاهل الحق يدخل في الوهم ومن بعد هذا لا يقول وليس من العشق والجمل بالوجه
والشجاعة والجبن ما دخل في الجسد الوهم وفيه من لا يفي في الوهم المجسوس فاطل ما دخل في
كانت خارجة الذات خارج رتبة المجسوسات وعلاقتها . هذا دليل آخر على ان
هو مجسوسا او متوهمها وذلك لانه لو كان كل وجود مجسوسا او متوهمها كان الحق
القول اني بها لا جسد من الوهم من حيث ان المجسوسات متوهمها وليس كذلك فالجسد الوهم
ليس من المجسوسات ولا الميصرات ولا المسهوبات ولا المددوات ولا السموات والارض
لان الوهم انما يدرى المعاني الجزئية والجسد الوهم من حيثها ما ليس كذلك وكان العمل
هو متوهم المجسوس والجسد المتوهم من الوهم هو متوهم وليس كذلك بان العمل ليس
الغنى وايضا ليس من العشق والجمل والوجل البغض والشجاعة الجسد من حيثها
في الجسد الوهم كما مر ومن من متوهمات الامر المجسوس اذا كان معلقات الامر المجسوس
مجسوسه ولا من مومة فان بيت وخود ابيات خارج عن رجات المجسوسات متعلقاتها

علاوة على ان لا يكون محسوس ولا موهومة وههنا بحث لانه اذا ادبينا الاشياء
ما ههنا بها من حيث ان قد ذكرنا بعض ان جميع الماهيات من حيث هي هي محسوسة
فلا حاجة الى ذكرها لنا ولكن ههنا ان نقول انها غير موهومة ايضا اذ هي ليست
المعاني الخفية وان لا نذكرها بها فلا نسلم ان الحسنيين الجسديين والحواس غير ذلك
لنفس هو ثم اذ هي موهومة لا ضرر ولا من في المعاني الخفية والمعاني الخفية انما يدخل باليهم
بمنسب كل شيء فان من حيث حقيقة الغائبة التي بها هو حتى هو من غير ان يكون
الله فكيف انما ينال كل حق وجوده : اذ ادان شئ ان مبدأ الموجودات غير محسوس
وقد روي ان كل فن حقيقة فان من حيث حقيقة الغائبة التي بها هو حتى هو من غير ان يكون
العوارض الغريبة سوي واحد سواء كان له ان زاد او لا فمرثا رالم كما مر اذا كان كذا
فكيف لا يكون مبدأ كل شيء كذلك اذ هو داخل في هذا الحكم والجميع مصدر من المصدر
كالقول المراد ذو حقيقة وموت وههنا اراد بهذا المعنى واعلم انه لا يلزم من هذا
بمقدري صحة سوي كون مبدأ الموجودات غير مرثا رالم من حيث حقيقة الغائبة التي بها هو
كونه وهو لا مطلقا اللهم ان شئ لم يسس في تلك الحقيقة المستلزمة انقسام
واحكامها : حقيقة الشئ قد يكون معلولا لحقيقة ما هي حقيقة وحقيقة
وقد يكون معلولا لا وجوده واليك ان يعتبر ذلك المبدأ سلطان حقيقة معلوم
والخط الذي هو ضلع في قوتها من حيث هو مبدأ له حقيقة ليعلمية كما نرى علمها
والضرورة وانما من حيث وجوده فقد سأل في علمه لعل في غير هذا لست هي في قوتها معلومية
ولكن جزئيا من حيثها وذلك هي الجهة الفاعلية انما الغائبة التي هي علم ما علم العلم الفاعلية
العلم انما داخل في المعلوم واخراجه من الدارج علم الماهية والماهية علم الوجود
ولا ان يستعمل الهم كالمبدأ المعلوم بالعلم وهو المادة والى به كالمبدأ المعلوم وهو الصوري

والثانية يستقيم لا ما يكون وجود المعلول به وهو الفاعل لا ما يكون الوجود لاجله وهو
 الغاية وتعتبر ذلك المثلث فان حقيقته انما يتم بالسبب والخطوط المثلثة وانما كان
 كما انها غائبة ولم تقل ما غائبة لان نهاية الشيء لا يكون صورة فيه اذ الصورة ما يكون
 2 جميع المادة مع لا يكون السطح مادة ولا الخط صورة وبهذا المثال هذا الموضع الحث
 والعلم الغائبة علم فاعلمية لنا علمية الفاعل وغائبة المعلول فبحسب العلم انك
 نفهم معنى المثلث بتركيبه هل هو موضوع الوجود في الاعيان ام ليس كذلك بل هو
 انه من خط وسطح ولم يمثل لك انما هو وجود في الاعيان اذ ان سائر الوجود
 ليس في الدار لا داخلها لعل ان لم يكن في الماهية وتقرن اليك نفهم معنى المثلث
 ونسلكنا وجوده العين بان تمثل عندك انه من خط وسطح ولم يمثل وجوده العين
 وما يكون كذلك لا يكون نفس الدار لا داخلها فيها اسان العلم الموحى
 للشيء الذي له علم مقومة للماهية علم لبعض تلك العلل كالصورة او الجوهري في الوجود
 ومن علم الجوهري العلم الفاعلية للشيء الذي له اجزا علم لبعض تلك الاجزا
 كالبحار للصورة السرور او جميعها كالجوهري المعارف الذي له علة ملادة الجسم
 معا في المقدور من كل علم الجوهري من المادة والصورة وذلك لانها لو لم يكن علم
 ليس منها بل وجود الجوهري غيرهما كان المركب من وجودها بها فلا يكون العلم علم
 والعلم الغائبة التي لاجلها الشيء علم بما هيته ومعناها لعل العلم الغائبة
 ومعلوم لها ان وجوده فان العلم الفاعلية علم ما لوجودها ان كان العلم الغائبة
 التي تحدث بالفعل ليست علم لعلها ولا لمعناها العلم الغائبة علم بها
 ومعناها لعلية العلم الفاعلية ومعلومه للعلم الفاعلية لوجودها اما الاول
 فلان لعلها لثانته في الغائية والغرض من ايجاد المعلول ممكنة لثانته

لفاعل عن الفعل ما هيته من رد في القول معناه ان رد في القول هو
 لما هو وجودها عن فعل الفاعل اما الثاني لان الغاية ان كانت لثانته التي
 تحدث بالفعل سائر الفاعل كالموت بالروح يكون حلوله للعلم الفاعلية لوجودها لانها
 لو لم يكن المعلول اما اذا لم يحصل فلا كوجود ان الكثرة في معنى لعلها كذا والحوادث
 السرور الذي هو غائبة ايجاد السرور ان لم يكن حصوله بالفعل لكان سائر الفاعل
 2 وجوده اذ وجوده مرفوع على السرور الوتوف على سائر الفاعل والشارح
 تجرير في تقرير هذا المرض لا يعرف هذا الفصل فون وليست علم لعلها ولا معناه
 اي العلم الفاعلية علم ما لوجودها لثانته كماله علم لعلها ولا لمعناها لان
 لا توفيق بفعل الماهية بان يحصل للماهية تلك الماهية في معنيها وحي لا توفيق
 2 لو ازيدها وكون الغاية علم لعلية الفاعل انما هي من جهة كونها فانية وكونها فانية
 من لوازم ما هيته وتتمسك بعض السائر حتى هيته بالزوم الدور واستقررت ان
 ذلك في لوازم المسألة 2 سان وجوده الفاعل كونه علم الجوهري اسان
 ان كانت اول فرع علم لكل وجوده ولعلها جميعه كل وجوده في الوجود
 ان كانت الوجود علم اول الوجود لوجوده لذاته فن علم فاعلية اما لو لم يكن
 او لعلها لكل وجوده ولعلها جميعه كل وجوده الى اجزاء كل مركب وحيث هذا الما
 مع سبوت معناه بحيث من الفصول لا يتيم وزعم السائر حتى ان هذا الفصل
 مستقل جعلوا ابتداء الكلام من الفصل الا في وفاد غير حتى
 بنسبه كل وجوده اذا النفس المبرجة ان من غير النيات لا نعزم فاما
 ان يكون بحيث علم الوجود في نفسه او لا يكون فان وجد في الجوهري بذاته

فرض
الواجب

الواجب جوده من غير ان يكون له وجود في نفسه بل هو القوم وان لم يجب لم يخزن ان يقال انه متنع بذاه بعد ما
 موجودا بل ان قرن باعتبار دانه متسوطا على شرط عدم عليه صار مستغنا واما ان
 لقرن بها شرط لا يحصل عليه ولا عده مهيلا له في اياها الامر بالان لا يمكن ان يكون
 ذاته الشيء الذي لا يجب لا يمنع فكل موجود الوجود ذاته واما ان كان الوجود يجب ذاته
 كل موجودا بما واجبه الوجود لذاته او يمكن الوجود لانه اذا اعتبر ذاته مع نظر النظر
 عن الغير فاما ان يجب الوجود فهو الواجب لا فهو الممكن اذا لا يجوز ان يكون مستغنا اذ
 في معلوم ان الانقسام لا يرد على الله بل هو الممكن في نفسه بالنظر لا بعدم علمه وقد يجب ان لا
 واما اذا لم يعتبر مع سبب من نظر لذاته مكنه مكنه لا يمكن الخاص فكل موجودا بما
 ذاته او يمكن قوله فهو الحق ذاته الى الثابت العام والقيوم هو العام بنهاية العلم
 وهو اسم الله تعالى ملحوظ في نفسه لا يمكن ان يكون مستغنا من ذاته فانه
 ليس وجوده بذاته اولى من غير وجهه هو ممكن فان صار اجدها الى ان لا يجوز ان يكون
 موجودا بل يمكن الوجود هو ممكن الممكن لا يوجد الا في مقامه لان نسبة ذاته
 الوجود والعلم سواء فلو وجد لا يستلزم من جهة اجبا للشيء للشيء لا يخرج من جهة
 وذلك ان كل ضروري لا يوجد من غير ضرورة كان عدمه شكل لا يستلزم الوجود له
 نسبة اما ان يستلزم ذلك الوجود النهاية فكل واحد واحد واحد
 مكنه لذاته والجزء متعلقة بها فكل واحد من واجبه ايضا لغيرها ولزدها هذا بانها
 لما بين ان كل ممكن فانه لا يوجد الا في نفسه اراد ان يستلزمها المكنان في الوجود
 واحد واجبه الوجود لنفسه الملازمة المذكورة مع موت مقتضاها ونسبته
 ان ذلك العلم ما واجبه مكنه فان كان اجبا فهو المطلوب ان كان ممكنا والكلم

اما وجب

الموجود

6

6

وجب

هذا الكلام الاول فاما ان ينسب الى الواجب اذ هو متسلسل في نفسه فمطلوب
 التسلسل وانما يلزم منه المطلوب كالمجب في التسلسل والشيخ ما ذكره في
 غير التسلسل لغيره وان اراد ان يستلزم لزوم المطلوب فذكر انه لو لم يزل
 فكل واحد كل واحد من اجاد التسلسل مكنه والملازمة الحاجة اليها لكانها فكل واحد
 فلا بد لها من غير وجهه غير واجبه بها ونفسه هذا الغرض حاج الى ما ذكره في ذلك
 شرح في الفصل الثاني شرح كل واحد كل واحد منها معلول فانها بعض على خارج
 عن اجادها وذلك لانها اما ان لا يفيض على اصلا فكل واحد واحد غير معلول وكل
 هذا وانما يجب لغيره واما ان يفيض على اجادها فكل واحد واحد معلول اذا بانها فان
 والجزء والكل من واحد واما الكل فكل واحد واحد فكل واحد واحد واما ان يفيض على بعض
 من اجادها فكل واحد واحد اول ذلك من بعض ان كان كل واحد واحد معلول لان علمه
 اول ذلك لان يفيض على خارج عن اجادها كلها وهو الماني من شرح في الفصل الثاني
 وشرح ان كل واحد كل واحد من اجادها معلول سواء كان ذلك او تسلسله فانها
 بعض على خارج عن اجادها وانما يفيض على كل واحد منها معلول اذ لو كان واحد منها
 واجبا لما احتاج الى اجادها خارج وانما قلنا انها بعض على خارج لان ذلك الجزء اما
 ان لا يفيض على اصلا او يفيض فان كان لا يلزم ان يكون الجزء واجبه لان الواجب
 ما لا يحتاج الى وجوده الى الغير وذلك اجل ان الجزء انما يحصل من اجادها وما لم يكن
 لا يكون واجبا وان كان الماني وهو ان بعض علمه فكل العلم اما مجموع اجادها او كل واحد
 واحد وبعض اجادها دون البعض او امر خارج لا حائز ان يكون المجموع والا فلا
 الجزء معلوم لذاته بانها لا يفيض على اجادها مجموعا والجزء والكل ههنا من واحد لا يحصل

ان

انما

من اجزاء علمه لا يسمي ما لا يحصل عندها من اجزاء من غير اجتماع كعلمه استصحاب
 من اجزاءها وما يحصل من اجتماع هيئته او وضع مستقلة بالاجتماع كمثل البيت
 من اجتماع اجزائه وما يحصل بعد اجتماع غير الهيئته والوضع او مبداء الفعل او
 مستفاد ما كان الخارج الجاهل بعد ترك الاستقصاء والحاصل ان كل واحد من
 فطرته هو من اجزاء العلم وهو من اجزاء العلم ولذا لم يكن العلم مجموعاً لاجزائه
 والكل من اجزاء العلم وان كان كل واحد من اجزائه علماً للعلم لان كل واحد من اجزائه
 لها والآخر من تواردها العلم والكلام في العلم له تحتها العلم ولا حيزان كمثل بعض
 دون البعض لان اي بعض فرض كان له علمته اولى علمية العلم لانها من اجزائه
 بعض معلومها ومع ذلك ما يقع بها من اجزاء كمثل اكثر واذا بطل هذا القسم
 بقى ان يكون العلم خارجاً اسان كل واحد من اجزائه من غير من اجزائه بل من علمه او
 لا احاد من العلم والاولى ان لا يكون لاجزاء غير محتاج اليها فالعلم اذا امت باجاء لم يحجب
 بل ربما كان من علمه لبعض لاجزاء دون بعض فلم يكن علمه للعلم على الإطلاق
 علم الجاهل الخارج عنها بحيث كونها علم لكل واحد من اجزائه او بوسط او بغيره الا ان
 ان لا يكون علمه لشيء منها او كونه علم لبعض من البعض ولا يسبيل الى من منها اما الاول
 فلانها لو لم يكن علمه لشيء من اجزائه فاذا حجب لاجزاء حجبها سواء كانت من
 لا فلا يكون العلم علم هذا علمه واما الثاني فلانها لو لم يكن علمه لبعض لاجزاء
 غير ما قلنا لم يكن ذلك العلم لما حجبها سواء وجدت العلم المفروض من اجزائه
 فلا يكون صفة علمه على الإطلاق بل هو مع ذلك العلم والمعلوم محال في العلم
 متبني من علمه ومعلوماته على الاول وفيها علمه غير معلوم من علمه لانها ان كانت

الاجزاء

وسطا فهي معاد كل جزء من اجزائه ومعلوماته سواء كانت متناهية
 كما في الدورة او غير متناهية وفيها علم لا يكون معلوماً لشيء من علمه لكونها من علمه
 لانها ان كانت وسطا فهي معلومة هذا علمه اسان كل سلسلة من علمه
 ومعلوماته كانت متناهية او غير متناهية فظهر انها اذا لم يكن فيها معلوم
 احاطت الى الخارج عنها لكنها متصلة بالاجزاء طرفاً وظهر انه ان كان فيها ما
 معلوم من علمه من نهاية وكل سلسلة من علمه لا يخرج من علمه هذا كمثل العلم
 من المتناهية المذكور في انتماء المكاتب ملا الواجب لغيره ان يقول كل سلسلة
 من علمه من علمه ومعلومات متناهية كما في الدورة او غير متناهية فهي متبني
 ملا الواجب الخروج وذلك لانه لا بد من ان يكون فيها علم غير معلوم اولاً وان لم يكن
 يكون كل واحد من اجزائه معلوماً لشيء من علمه خارجاً عنها كما مر وتلك العلم كمثل
 علمه للاجزاء كسبب متصل لاجزائه لا يخرج من علمه طرفاً للاجزاء اذ لو لم يكن طرفاً
 بل كمثل علمه لغيره فان كانت علمه واجبة فذلك لظهوره ان كانت ممكنة وتسل
 فظهر ان كونه علمه للعلم داخلها لا خارجها من علمه كمثل علمه في العلم
 هذا علمه بمتناهية المكاتب ملا الواجب الخروج وسبح ان الواجب واحد فلم
 انتماء المكاتب لا يخرج واحد واحد لزام المسألة في التوحيد
 نفسه كلاً شيئاً مختلف باعبارها وسبق في امر مفهوم لها فاما ان كونه ما
 فيه لا ينافي لوانه ما مختلف بم فكل من المختلفات لا ينافي واحد هذا غير منكر
 واما ان كونه ما مختلف بم لا ينافي في فكل من المختلفات لا ينافي الواحد مختلف
 متبايناً وهذا منكر واما ان كونه ما سبق في عارضا عرضاً لمختلف به

الاجزاء

ولا معلولا له فكذا معلولا لغرض ضروري كونه ممكنا وجازم كونه الواجب معلولا لغرض
 لأن الواجب من حيث لا بد لئلا يكون لازما لغرضه او عارضا او معروضا او متزائلا
 السائد بلزم كونه الواجب معلولا اما اذا كان لازما لغرضه المعادل للغرض لا اما ان
 التعشيش من الماهية او صفة الماهية فان كان اول بلزم كونه اوجزا لازما للماهية لان
 الماهية بلزم كونه لازما لصفة الماهية وبكون الماهية او صفة مضمونة له فكذا
 الواجب معلولا للماهية او لصفة ودرجته الفصل السابق بطلان ذلك لان
 عارضا لغرضه هو اول ان يكون معلولا لان عروضا لا بد وان يكون لغرضه العنصري
 ايضا معلولا لغرضه فضايف ايضا والى لغرضه ان كان التعشيش عارضا للواجب العنصري
 لغرضه والتعشيش لا يعرض للواجب حيث هو طبيعة عامة لان العام لا يكون ذا عيش بل يعرض
 حيث هو طبيعة خاصة ولا بد من ان يكون يخص هذا التعشيش او تعشيش سابق وان كان
 بلزم ان يكون الواجب لغرضه حيا فالا سئى وبكون الواجب التعشيش حيا وان كان ذلك
 مفقودا فكيف يمكن ان يكون التعشيش السابق بلزم الدور او السلسل مع ما مر به في
 الاقسام هو ان يكون الواجب بلزما لصفة المعادل للغرض بلزم ايضا كون الواجب
 معلولا واما ان الواجب التعشيش لا يجوز ان يكون معلولا لسبب فلان الواجب حيث هو واجب
 لا يحتاج في جرده وخصيائيه لغيره والا لما كان اجبا حيث هو بل لسبب آخر والى
 ان يقول لم لا يجوز كون الوجوه لازما للماهية وقد مر في الفصل السابق ان
 لم لا يجوز ان يكون التعشيش عارضا للواجب حيث هو وبكونه علة ماهرة اوجب
 والواجب التعشيش كونه معلولا للماهية فلم يفت ان كان حال ايضا الوجه هذا فاما
 فلا هذا القول لان لا يمكن ان يكون التعشيش عارضا للواجب معلولا له فاولا يجب ان

بلزم ان يكون الواجب معلولا لغرضه هو حال ان الواجب حيث هو واجب لا يحتاج الى
 كما مر فانه اعلم من هذا ان لا شيء من الواجب الذي لا يحتاج الى واجب فاما حيث لا
 فانه اذا لم يكن الواجب منها القوة التامة لما في العلة في المادة لم يقتض الا ان يكون
 حق فيهما ان وجه عارضا واجبا اذا كان كذا ضيقا لوجوبه ان محل كل تعشيش
 واجبا بوجه فلا يكون سوادا ولا باضافا في نفس الامر اذ كان اختلاف بينهما في النوع
 بغير سبب فاما ما استدل السابق ان تعشيش اجبا لوجوه ان كان عارضا للواجب
 او معلولا له لا يجوز الواجب بحيث ان لم يكن يحتاج الى غير لغرضه حصل فيه فائدة والى
 نوع واجبا فاما كونه نفسا بطلان في اذ لا يجوز كون التعشيش عارضا للنوع او معلولا له
 ان يخصصه فيحتاج الى سبب في ذلك ولا بد لكل من يخصص في فائدة لما في العلة في المادة
 فبما ان لم يكن النوع عارضا او مضمونا او محلا او ما يسمونها ان كان عارضا فلا يحصل سوادا
 ولا باضافا لا بعد لجلال الموضوع اللهم الا ان يكون التعشيش من النوع او الزمالة فانه
 لا يحتاج الى دونه وبما النوع في شخص فانه لا يمكن التعشيش في شخص وجوده والحاج الى
 التعشيش الخارج جوهره ان عارضا ما يحتمل في نوع لا يمكن ان يكون هناك في مثال
 لغرض المادة وغرضه ام لا لوجوده الخارج فانه لا يحصل التعشيش القابل للماهية
 بل حيث قد حصل في هذا ان واجبا لوجوه واجد بحيث يعشيش ام ان واجبا لوجوه
 لا يمكن ان يكون لوجه ما هذه نتيجة لما مر وبما انه علم بما مر ان واجبا لوجوه
 واجد بحيث التعشيش ليس الا تعشيش واجدا لا كان له فائدة او موضوع وان واجبا
 لا يمكن ان يكون معلولا كونه لمرئيه من التوحيد وفي التعشيش لا بد من ان يكون
 بحيث يعشيش ان التعشيش ليس بواجبا له فانه انما يكون زائدا عنه كغير الذات

الا ان التعشيش في شخصه لا يخرج عن التعشيش

ان يكون التعشيش في شخصه لا يخرج عن التعشيش
 الذات هو على التعشيش

٦
 اسان لوالتا ان ذاك واجب الوجود من شئ او اسما سمع لوجب بان كان له
 قبل الواجب الوجود ومتوقفا لواجب الوجود فواجب الوجود لا يستقيم الا في الغنى ولا في الكرم
 اراد ان يتبين ان الواجب كالمسح لعدده لا لا يتخاص ولا لا يمتنع لعدده بل لا يتجوز
 المركب اما معنوي كتركيب الجسم من المتيول الصنوع او نوع كتركيب المركب من الجنس النضر او متزاد
 كتركيب الكسب من ابعاضها فلو تركت ان الواجب نوع من النوع لوجب ذلك في الواجب
 او كل واحد منها قبل الواجب متوقفا له وقدم من على الواجب ليقوله اياه بخلاف الواجب الوجود
 لا يستقيم المسح وانما المندار وانما قال الواجب منها او كل واحد منها لانه يحصل مقصود بذلك
 وسدغ ما نفهم ان الجزء الصوري من المركب وقال بعض الناس من انما قال ذلك لان المركب
 قد يكون من جنس اصل مقدم على المركب كخشب السبير وجزء آخر لم يمتنع فيحصل المركب من اجزاء
 السبير والاكبر ووجه الجزء الاخر متوقفا لواجب السبير وقال بعضهم المتيول لا يستقيم
 على الجسم لان المتيول من النوع ومن حصلت لفعل هو الجسم وفساد هذا القول واضح لان
 المركب يورث في الجزء سواء كان دينا او صوريا والموقوف على مقدم ضروري
 كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم دام على ما اعتبرنا قبل فالوجود غير متقوم له في الحقيقة
 ان كثر لازما للمفهوم على ان يمتنع ان يكون من شئ اراد ان يتبين ان وجود الواجب
 غير ممكن وان وجوده غير زائد ويعتبر انه قد سبق ان كل موجود اذا ثبت العلم
 قطعه النظر عن غيره فاما ان كثر بحيث يجب له الوجود من شئ فهو الواجب لا
 وهو الممكن في مفهوم الواجب حيث يجب له الوجود فكلما الوجود داخلا
 ٢ ليس مفهومه بهذا الاعتبار وهو مفهوم الممكن لا تحت الوجود فلا يكون الوجود داخلا
 ٣ مفهومه ولا يمتنع ان كثر لازما لما هيته كما ان الوجود لا يكون معلولا بل هو

٦
 يسمى ان يكون عارضا وعن غيره ووجود الواجب ضروري في ذاته فاما ان كثر لازما
 لما هيته او جزا لها او نفسها ولا اول الذي اطل لما مرنا في الفصل السابق من ان
 وهو المطلوب نفسه كل متعلق الوجود بالجسم من حيث يجب به لانه ان كل
 فهو سكر بالبسطة الكمية والبسطة المعنوية لما متعلق وصورة فافضا وكل جسم
 مستجيبا اخر من نوعه او من غير نوعه لا اعتبارا بحسبه فكل جسم مجبور من كل
 متعلق معلول اراد ان يتبين ان الواجب الوجود ليس كسبم لا جليل فهو يتبين ان
 الواجب غير معلول من كل جسم او متعلق معلول فالواجب من جسم الاحال اما الصوري
 فظاهر واما الكبري فلان كل ما متعلق وجوده بالجسم ان كثر وجوده هو نوعا على الجسم
 كان فرضا او لا كالصورة النوعية لا بحسبه ان بل بحسبه الجسم ان كثر وجوده هو نوعا عليه
 معلول وكذا كل جسم معلول من غير الاول كل جسم منقسم بالبسطة الكمية اما باللفظ او بالحق
 وبالقسم المعنوية الى متيول وصورة وقد مر ان كل مركب من المتيول المتيول كل جسم من غير
 لفر من غير نوعه او من غير نوعه ان كثر وجوده ان كان فليكن نوعه من غير
 من نوعه كثر خالفا له بالنفس وقد مر ان كل هذا النوع مادي وكل ذلك يحتاج معلول
 وجه من غير نوعه فكلما خالفا باللفظ فكل مركب من الجنس النضر هو ايضا معلول
 واصله لا اعتبارا بحسبه اي بحسبه لفر فكل له في نوعه دون حسيته ملزم
 مركبه من الجنس النضر فكل جسم مجبور الى الآخر هو الجليل باللفظ وانا قد
 بالجسم المجبور انما من غير كون الواجب المجبوبات كعبدة الشمس غيرهم كما ذكر
 في النظر انما من ان هذا العبد والاذم بحسب المقصود من الزايد اسان
 واجب الوجود لا يركب شائ من الاشياء في حقيقة ذلك السبل ان كل ما هيته لما سواء

مستفيض لا يمكن الوجود
 في الحقيقة لا في الحقيقة

انما ان من امتناع كون الواحد كذا لشيء آخر في النوع والجنس لما لا اول بيان كل
 سوى ماهية الواحد لشيء لا يمكن لانها بعضيها علم امتناع في الطرف وما هيته ^{الشيء}
 كذلك فلا يكون شيئا آخر من نوعه واما اما ان الامتناع في الواجب واما الوجوه ^{الشيء}
 لشيء الاخر من له من افعي لاشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مظهرها بل يطارى
 عليها فواحد لا يوجد لاشياء كاشياء من لاشياء في معنى جنس لا نوع في فلا يحتاج الى ان
 معنى فصل او عرض بل هو منفصل بزمانه فانه ليس جارا لشيء لها جنس فصل
 هذا حاشية الوجود في بيان بل قد ذكرتم ان ماهية الواجب الوجود الواحد الوجود الواجب
 لاشياء الوجود المكنون الوجود فاحاشية ان الوجود ليس له لاشياء الاخر من لاشياء
 من الممكنات بل هو عارض لها كما هو البعد السابق فاذا واحدا الوجود لاشياء كاشياء
 لاشياء في معنى في جنسها كان او نوعا فلا يحتاج الى ان منفصل عن لاشياء ^{الشيء}
 بل هو منفصل بزمانه من لاشياء وهذا المطلب لا يدع السؤال في كون وجود الواجب
 مشاركا لوجود المكنون معنى جنس او نوعي وهم رتبة وتماما في معنى الواجب
 لانه موضوع علم الاول في عموم الجنس معنى تحت جنس الجوهر وهذا خطأ فان الواجب
 لانه موضوع العلم الذي هو كاشياء الجوهر ليس به كاشياء الجوهر ^{الشيء} البطلان لانه موضوع علم
 من غير ان يراى في نفسه هو عرف من انه وجود الفعل اصلا فضلا عن كاشياء الجوهر ^{الشيء}
 بل يشيخ المحل على الجوهر كاشياء مشترك في الجوهر النوعية عند الفهم كاشياء في
 بزمانه ماهية وحاشية انما كاشياء وجوده في لانه موضوع وهذا الحمل كاشياء في
 لاشياء لا العلم واما كاشياء وجوده البطلان الذي هو مشترك في كاشياء وجوده البطلان
 في موضوع عند كاشياء بقاء فكيف المركبة ومن مشترك في كاشياء كاشياء ^{الشيء}

كما ان ليس صحيح جهل على واجب الوجود اصلا لانه ليس له ماهية لزمانه هذا الحكم بل الوجود
 الواجب كاشياء لغيره الموم هو سوال يرد على قول الواحد جنس والشيء
 حاشية سبب عبارته لتساها في الوم اما السؤال في ان يقال معنى الجوهر هو
 لانه موضوع وهذا المعنى صادق على الواجب يرد على ان كاشياء الجوهر هو الواجب
 حاشية تحت جنس الجوهر مشاركا لاشياء معنى جنس ما الحمل في ان كاشياء الجوهر هو
 الجوهر هو الوجود لانه موضوع انه الوجود البطلان كاشياء موضوع لانه لو كان
 لكان في غير زمان زمانه في نفسه هو عرف من انه وجود وليس كاشياء لانه في زمانه
 مع هذا الكيفية والى ان لانه موضوع لاشياء مشترك في الجوهر النوعية ^{الشيء}
 والفهم عن كونها موجودة بالوقت والجوهر الشخصية كاشياء لاشياء كاشياء
 انه ماهية انما كاشياء وجوده في لانه موضوع الى ان احدثت لاشياء كاشياء
 وهذا العلم من الوجود البطلان البطلان فمعرفة هذا ما ذكره او لا كاشياء
 هذا المعنى على زير وعمرها من الجوهر لاشياء لاشياء واما حاشية الوم
 كاشياء المظهر اما كون الجوهر موجودا البطلان كاشياء بقاء فلا يلزم انما
 له واذ لم يكن لونه موجودا البطلان كاشياء فكيف كاشياء المركبة ومن مشترك في
 فلهذا كاشياء ان الحمل على زير كاشياء ليس صحيح جهل على الواجب اصلا لانه ليس
 لاشياء هذا الحكم بل الوجود الواجب كاشياء لاشياء في موضوع ذواتها
 له فلهذا كاشياء ان الحمل على زير وعمرها من الجوهر لاشياء لاشياء لاشياء
 ماهية غير الوجود لصديق عليها انما ماهية اذا وجدت في الاعيان
 كاشياء موضوع لاشياء البطلان ان وجوده غير ماهية

واعلم انما لم يكن الموجد بالتعقل معولا على المعولات المشهورة كجنس لم يضاف
معنى سلب الى جنسنا لئلا كان الموجد لما لم يكن من معومات الماهية بل من لوازمها
لم يصير كمنزلة في موضع جزا من المقوم بصير مقوما والالتصا بامضا في
المعنى لا يحال الى جنسنا للاعراض التي هي مخرجها من موضع اراد ان
ان يجوز على غير ان الموجد بالفعل لا في موضع لسبب الجنس بل لانها
ان الموجد بالفعل ليس معولا على المعولات المشهورة بل الجنس على انواعه لما علم
من اني لا يصير اضافة معنى سلب الى الموجد من موضع جنسنا لئلا كان الموجد
لما لم يكن من معومات الماهيات بل من معومات الماهيات لا كمنزلة في موضع جزا من
المقومات بصير مقوما فصير من جزا من المقوم من ان يصير المجموع الى الموجد
لا في موضع اضافة لا في موضع الى الموجد بالفعل مقوما بصير الموجد بالفعل
من المقوم ولله الالتصا بالموجد بالفعل اضافة معنى سلب الى جنسنا مقوما
لصا اضافة المعنى لا يحال الى الموجد من موضع جنسنا للاعراض اذ صير لها انما
موجودة في موضع اذ العدم لو جاز ان يصير مقوما للماهيات الموجدة فالجواب
اول ذلك منه الضد بل عند المحققين على ان في النوع مانع وكل ما
سوى الاول حلول لا سيما في المبدأ الواجب للضد الاول من هذا الوجه وقال عبد
المبارك في الموضوع ما تبين من حاج اذا كان في غاية البعد طبعا ولا في الاستغنى
ذام ليس فضلا عن الموضوع فالاول لا ضد له نوع لفظ الضد قال
فان في هذا ما يدل على النوع المانع والى معنى فانه هو المشار الى الموضوع المانع
المنزلة في المانع اذا كان في غاية البعد طبعا والواجب للضد ليس من المعنويات

اما الاول فلا يشترط الواجب كمن يقول لا مساوي لهذا الواجب اما الثاني
الواجب سلبى يشترط اصلا كما مر فضلا عن الموضع فواجب الوجود لا يندلج به
منه لا اول لا ندله ولا ضد له ولا جليس ولا فضل له فلا جد له ولا انساره
الا بصرح العرفان العقلى قد سبق ان الواجب لا ندله وهو المثل لا ضد له ولا جليس
ولا فضل ولا ضد ولا يكن الراضا لا جسد لا لسان اليه بالعرفان العظمى
لا اول معقول لذات فاما فهو مشتمل على من العلى بالحق العبد والمواد وغيرها
بجعل الذات بحال ادعى وقد علم ان هذا كله هو ما قبل لزامه معقول لزام
وربما ان الواجب كل لزامه معقول لزامه وان احل الوجود معقول لذات لا غير ذلك
كما مر في النظم الثالث ثم سئل عن مقتضى الوجود بالغير اصلا فهو مشتمل على تمام
لزامه معقول لغيره من العلى بالحق جميع اقسام السلبى لغيره من العبد والمواد
عدم لاجلهم والضعف عن المواد الى المولى لا اول وما بعده من المواد الوجودية
والمواد العقلية كما مره وغر لما يجعل الذات بحال فاما الى عن السجيات بالعوام
الى صير المعقول بها محسوسا او محيلا او موهوما وقد مر في النظم الثالث ان
هو ما قبل لزامه معقول لزامه ما لا عقله بل ان هذا الضعف عهد على فلا
ما ادرك به من ذلك فاصلا عليه نفسه ما مل كنهه يخرج بياننا في سب
لا اول وجهنا عنه وبآية على الصات الى تأمل على الغرض الوجود لم يحج الى
من خلقه وفعله وان كان ذلك لا اعلم لكن هذا الما ليس سرى او تلى الى العظمى
حال الوجود فهدم الوجود بمرحبه هو وجود وهو بعد بعد ذلك على ما يريد بعدا
الى الوجود والى مثل هذا السيرة كتاب الالحق سترهم آياتنا في الافاق ثم انهم
مستلهم ان الحق اقول هذا حكم لغوهم ثم يقول اول مكتوب ربك انما على غير سر شديد
ان هذا حكم الصالحين
ان هذا حكم الصالحين

[illegible]

ما في النزاع من أن الحجة هي من بين ما كان له الحدوث ولا من عند ما كان له
 وسفرع عما عند الخلاف أن الحكم حال بقاءه هل يستلزم الموت فيقال إن على الحاجز
 قال نعم ومن ثم إننا الجدل في الحروف. وذلك لجهة أن ذلك لا يوجد وضوح في هذا الحد
 وصنع ومعل أن الجهة التي تسمى به العامة المفعول معل أن له أو جدر صنع وفعل الجهة
 التي تسمى به العامة الفاعل فاعلان أن هذا أو جدر صنع وفعل من ذلك فارجع إلى كل
 واحد من قولنا أو جدر صنع وفعل المفعول راجع عندهم لا معنى أجدر وهو أن حصل للنس من لف
 ووجه بعد ما لم يكن وقد يقولون أنه إذا أو جدر فقدرنا المتأخرات لا الفاعل حتى لا يلو
 فقدرنا الفاعل جاز أن من المفعول موجودا أو كما شاهدته في هذا البناء وقولهم البناء
 وحسن أن كثر منهم لا تجاسي أن يقول لو عارضنا الباري العلم لأضر عدمه وجوده العالم
 لأن العالم عنده إنما إيجاب إلى الباري لأن أو جدر لا أخيرة من العلم إلى الوجود حرك
 بذلك فاعلا فاذ قد فعل وجعل الوجود على العلم كمن يخرج بعد ذلك الوجود على العلم
 بحاج إلى الفاعل في قولنا لو كان يستلزم الباري فكل رحت هو موجود لكان كل موجود
 مستلزم الوجود لغيره والباري أيضا كذلك لا غير الباري ونحن نوضح إيجاب كيمه ذلك
 أن يعتقد هنا من قولنا في غير الجاهل حدوث استدلال على استغناء الباري
 البناء على الموت بوجوه من جهة حال البناء فإنا نراه بحاج إلى الباري أن يوجد
 فإذا أوجبت لم يجمع التبع لذكره من موجودا بقاءه الفاعل إنما لو ثبت أن يخرجه
 من عدم إلى الوجود وإذا أخريه فلا يكن بعد ذلك لغيره من عدم إلى الوجود فلا يحاج
 لا الفاعل عند الوجود لو إيجاب إلى الفاعل رحتنا من يخرج إلى الوجود فإلا البناء
 لا يخرجه ذلك لأن إيجاب رحتنا من موجود فكل موجود يستلزم الوجود لغيره من الباري
 ومن التسلسل منه بحيث علينا أن نحل من قولنا فعل وصنع وأوجد بال

من مضمونه وحده من ماد خول الغرض دخول عرضي لما ذكر ان المضمون ان
 احتياج المفعول الى الفعل لا جعل المعنى الذي يستلزمه العامة للمفعول منقولا ذلك
 انه اوجد وضعه وفعل وكل ذلك راجع الى انه جعل السبب في وجوده بعد ما لم يكن
 السبب في كونه من المفعول هو هذا واراد ان يخل هذا المعنى الاحتياج البسيط ويترك
 الاحتياج اتمام منتهى الاحتياج ام المعتبر بعضها والباقي معادن لذلك البعض
 المعنى المعلق الفاعل ^{فما احتياجه} مسوولا اذا احتياجا ما من لشيء من مضمونه اذا هو مخرج
 مستبعد في فاما نقول له مفعول لا يتناول الآن كذا جديما يجوز لا عليه الاخر ما ويا
 او اعم اراحت حتى يحتاج سلا الى ان تراه فقال مخرج بعد العدم سبب في كونه
 من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي وفيه او يطعن او قل لا يفرق ذلك السبب
 متايلات هذه فلتنا نلست الآن الى ذلك على ان يخل ان هذه لانه زائدة على كونه
 مفعولا والذي يتايله ويكثر مفعولا فاما مفعول فاعل ^{التي} معنى يخرج مفعول المفعول على المحدث
 كما ذكرتم ولا يفرق ان تكثر المفعول بنفسه عن الحادث بل كونه مفعولا عليه ما ويا ارا
 اواختل في غرضه ان يخل ان مفعول الفاعل انما يكون مفعول في الوجود وهذا
 بجعل ما كانه من سوا كان المفعول من الحادث راجع لانه ان كان عنه او سواها في كونه
 في هذا الفصل الثاني وان كان اعم منه لانه انما يوافق غرضه لا راجع في الحالت
 والعدم والبرهان ان كونه مفعولا المفعول يكون مفعولا في الوجود وان كان اخص في المحدث فاعل
 مفعول المفعول كما ثبت في حقه حتى يحتاج معنى كونه المفعول اخص في المحدث حتى يحتاج
 ان يراه على معنى المحدث في آخر حتى يساو المفعول مثل ما كان المفعول موجودا
 مستبعد في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 كانه الحادث الثاني او يطعن كجود المفعول في كونه مفعولا في الوجود

سليم

كان

المراد
 من المضمون
 ان يكون
 من المضمون
 ان يكون

او مفعول في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 لا يفرق ذلك كما ينبغي ان يعلم ان هذه المفعول في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 او لا اعتقادا وهو المفعول في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 السبب في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 لا يفرق ذلك كما ينبغي ان يعلم ان هذه المفعول في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 فاعل ^{التي} والدليل على هذا السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 لم يكن في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 الفعل في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 مفعول الاحتياج كان كونه فاعل انسان حيوان ^{الدليل} على ان الفاعل سائر المحدث
 بمعنى الذي يخل في الوجود المضمون بدون اعتبار من الوجود ومتايلها ان لم يكن
 كذلك بل يعتبر من الفاعل من مضمونه الفاعل في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 ولو قد بقيت له كان مفعولا فاعل ان الفاعل سائر المحدث في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 ان مضمونه الفعل في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 هذا او كان بعض مضمونه الفعل في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 يكون ذلك الوجود بعد العدم كانه صفة في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 فاعل ^{التي} فاعل الوجود اما كون مضمونه الوجود مضمونا بانه بعد العدم ليس بفعل فاعل
 جعل فاعل في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه
 لعلنا نرجع في هذا الوجود اما وجود ما ليس في الوجود واما وجود ما في الوجود
 ان يبين وجوده والعدم ^{سببه} في كونه من السبب في كونه من السبب وبما سببه وبآية وبقيده احتياجي في كونه

[illegible]

الا ان يمنع من خارج فهذا الممنوع من صدق ما احببنا من مستحضرنا القسمة
 كما زعم المتكلمين ان السلب لا يجوز ان يكون واجبا لغرضه لان الدوام على الفعل اما
 المسبوق بالعدم فليس له الا وجه واحد وهو انه واجب الوجود لغرضه وبما
 ما الواجب الغرضي والمسبوق بالعدم وقد صدق علمها العلوي الغرضي المراد بكونها
 لغرضه انه لو كان وجوده كان لغرضه لسا في قولنا ليس له الوجود بناء على ذلك
 ولزم المطلوب هو كون الامكان على لانه واجب الفعل لان هذا احصى
 لا حصا صيرار الوجود واذا كان محال لحد ما اعم من الوجود وحمل
 من هو بها معنى فان ذلك المستلزم او لا لا احصى بعد لان ذلك الغرض لا يلحق
 الا وقد يلحق لاعم من غير على حسن لوجها ههنا ان لا يكون مسبوق بالعدم
 لغرضه ولكن له في حد نفسه لم يكن لهذا السلب فهدان ان هذا السلب هو سبب
 من الوجود لما يتلوا الواجب الغرضي بالعدم وقد يلحقها العلوي الغير
 يقول هذا اللاحق الواجب الغرضي الاول والثاني والمسبوق بعد وسببه ذلك
 كل معينين احدهما اعم من الآخر وحمل عليها معنى ان ذلك الغرض لا يلحق
 لاعم من غير ان يلحق بالآخر لما كان هذا القضية كسنة لان الامكان والوجود مثلا
 لا حق للجوان والتالو غير لعدم لاعم في ذلك حصص يحكم بصون التراجع فاعلم
 انما يلحق السلب الغرضي بالعدم بواسطة كونه واجبا بالغير لانا لو فرضنا ان
 المسبوق بالعدم ليس له الواجب الغير في حد نفسه لان الثاني مع كونه مسبوقا بالعدم
 لم يكن له السلب الغير فعلم ان هذا السلب هو سبب كونه واجبا بالغير وهو لا
 معدن ان لا حاجة لاما كان ولا ان هذا الصفة جارية الحمل على العلوي
 ليس حال المجرد فقط لهذا السلب كما في اما وكذلك لو كان كونه مسبوق

فليس هذا الوجه اما سلق جال يكون بعد العلم فله حتى مسعن بعد ذلك
 الفاعل . اذا ان شئ ان لم يزل جال بقاء محتاج ايضا وتبين انه
 لما متان لتعلق الغير كونه مكنا وهذا المعنى حاصل له دائما فله ان كثر المتعلق بالغير
 ايضا كذلك فيكون حال البقاء ايضا حاكما لا العار فبطل ما طنه الممتنع قال ان على المتعلق
 لو كان كثر المتعلق مسبوقا بالعدم على اطلاقه لان المتعلق حاصل لا يصح حاله التعلق لان
 حاله المسبوق بالعدم حاله الجواز البقاء ان صدق عليه حاله البقاء انه مسبوق بالعدم
 ايضا متعلقا حاله البقاء المسئلة في ان كل حادث مسبوق زمان ومادة
 منبه الحادث بعد ما لم يكن له قبل لم يكن له ليس كسلبية الواجب التي هي على الاشياء التي
 بها ما هو قبل وما هو بعد معا حصول الوجه بل قبلية قبل لا يستلزم البعد في مثل هذا
 فنه ايضا بخلافه بعدية بعد قبلية ماطلة وليس تلك السلبية هي نفس العدم فقد يكون العدم
 والذات الفاعل قد يكون قبل ما وبعد ما من غير ان يزال في مجردة وتصرم على ان
 وقد علمت ان مثل هذا الاتصال هو الذي يوارى في الحركات المتتالية من سائر الحركات
 عند منتهى المطلوب من ان الحادث اذا وجد بعد ما لم يكن له قبل لم يكن
 هو موجودا فله لا يكون قبلية ذلك القبيل كسلبية الواحد الاثنى امثاله التي جاز ان
 من تلك القبيلة ما هو قبل ما هو بعد فاعل كونه قبلية لا يمتنع السلب بها مع البعد والقبيل
 لا يستلزم البعد لا بد له من بعدة بخلافه بعدية بعد قبلية ماطلة وبذلك القبيلة اما ان يكون
 العدم او نفس الفاعل او نفس الحادث او شيئا آخر ولا يزل بل ان العدم قد يكون بعد دون
 ولعل ان يقول لم لا يخذ ان يكون نفس العدم السابق المان بطلان الفاعل قد يكون بعد
 وبعد كذلك المان ان الحادث انما يكون بعد ذلك القبيلة من غير ان يزال في مجردة وانما طاع
 على الاتصال لان تلك القبيلة ما كان بدونها فزحت هي قبلية والا لان لها قدر من القبيلة
 على

على قدر عددها مكن من جهة الى لا يزل ولا يزال منها مجردة وتصرم فان بلا فكونه بعدا
 وقد يكون من جهة واحدة كونه سابقا لا حركته لا لما كان له بعد فكونه قبلية قبل قبلية
 وايضا لو كانت القبيلة فان لا حركته لان لا يزل ما لا يزال فذلك حال فعل ان القبيلة من
 زال في مجردة وتصرم على الاتصال بالحركة وهذه المقدمة ما منها احدى هي غير هذه المسئلة
 متعلق اتصال الى امتداد غير ان الذات مطابق للحركات حامل للقبيلة والعددية الغير المتساوية
 بنانه وقد علم في النمط الاول ان مثل هذا الاتصال مطابق للحركات لا متساوية غير المتساوية
 لزم فكونه غير متساوية لا يجوز اسان وان التجدد لا يمكن الا في غير حال تغير الحال لا في
 الا الذي هو تغير حال غير الموضوع هذا الاتصال اذن متعلق بحركة متحرك اعني متغير
 لا سيما ما كان من اصل لا ينقطع وهي في موضع الدورية وهذا الاتصال يحمل التدرج
 فلا فكونه بعدا ولا فكونه ارب فهو ثم متغير للغير وهذا هو الزان وهو جهة الحركة
 من جهة المسافر بل جهة التدرج والتأخر اللذين لا يمتنعان لما في جهة الاتصال حامل
 المتجددة والتجدد لا يمكن الا في غير حال لا متساوية التجدد دون تغير الحال لا في الزان
 لصح للغير وهو الموضوع لان الغير عرضي لا بد له من موضوع هذا الاتصال اذن متعلق
 بغير متغير لكن الغير هو الحركة وهو متعلق بحركة متحرك ولا يمكن ان يكون متعلقا
 لما بيننا ان هذا الاتصال غير منقطع فهو في جهة لان الحركات المستمرة متساوية
 المرات كذا كذا في هذا الاتصال يحمل التدرج فان قبله كونه بعدا فكونه قبل ما هو
 كذلك فهو ثم ليس كسلبية لما بيننا انه غير متساوية متساوية وهو متعلق بالوجود
 فكونه متدارا للغير متساوية الغير هو الزان فاعلم ان كل حادث مسبوق زمان ثم ذكر
 تعريفه فقال هو جهة الحركة لا من جهة المسافر بل من جهة العدم والتأخر اللذين لا يمتنعان
 ان الحركة امتداد من جهة المسافر ولاها من جهة المسافر ويزداد زاده المسافر

وسنصف صفتها والثاني بحسب تقدم احراز الجرك وما خرها الى آخره لا حرا بعضا من
 وهذا الاستدلال قد لا يحلف بزيادة المسافر وسفاتها والزمان هو هذا اشارة ٧
 كل حادث فيه كان قبل وجوده فيكون الوجود فكذا كان وجوده حاصله وليس قد انشأ اشارة ٨
 عليه الا لكان اذا قلنا ان الجاهل انه غير متدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فذلك ان غير متدور عليه فانه غير متدور
 في اوانه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه فليس اذ ان هذا لا يمكن غير كون القادر عليه
 فادبرنا على ليس مقبولا في نفسه كذا وجوده ولا في موضوع بل هو اضافي مستقر في موضوع مستقر في موضوع
 فالحادث متقدم في وجوده وموضوعه مستقر في موضوع وربما كان كل حادث مسبوق بمادة
 وتقرر ان كل حادث قبل وجوده ممكن الوجود والا لكان اما واجبا او مستغنا وكلاهما اطل
 ادخلنا صدر ما لا يحل المنسج واذا كان ممكنا كان له وجوده حاصله وكل حادث
 امكان وجوده حاصل قبل وجوده وليس من العباد في العلم المستقر ان ما في المعامل مستقر في موضوع
 المستقر في الجاهل غير متدور عليه كونه غير ممكن في نفسه فلو كان مستقرا في نفسه القادر غير
 لكان غير متدور عليها ولم يكن كون الشيء سببا في نفسه فلو كان في الجاهل انه غير متدور عليه فانه غير متدور
 ممكن في نفسه كونه في غير متدور عليه لانه غير متدور عليه اذ غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه
 ان يقال في موضوع قوله غير متدور عليه كونه القادر عليه غير متدور في العلم المستقر مستقر في موضوع
 ليس شيئا مقبولا في نفسه اذ هو اضافي لانه نسبة الزمانية والوجود ولا في موضوعه مستقر في موضوع
 والعرض لا بد له من موضوع فاذن الحادث متقدم امكان الوجود وموضوع ذلك الوجود مستقر في موضوع
 وذلك الموضوع مادة الممكن ان كان حقيقيا وموضوعه ان كان عرضيا وفيه محال مستقر في موضوع
 لانه لو كان حقيقيا لم يكن قبل وجوده الحادث فان كان ما بالاحداث لم يكن قيام المعروف
 فان كان قايما بعينه لم يكن قيام هذه النسبة في الجاهل سر آكان لغرضه الحادث مستقر في موضوع
 واحاط بعض الناس بغيره من جعله في العلم المستقر وكذا في العلم المستقر مستقر في موضوع

مرتبة في نفسه ونسبته واضحة لان كون الشيء موضوعا بالعلم صفة له لا الموضوع مستقر في موضوع
 هذا الدليل منصوص بحروف السبب في علمه في جادته وليس لها مادة ولا موضوع مستقر في موضوع
 مادتها مادة بغيرها وهي قدرته فليست قيام امكان الجرح بمادة بغيره مستقر في موضوع
 الشيء كونه في العلم المستقر في وجوده كونه في البعد الزمانية والمكانية مستقر في موضوع
 الجاهل الى المعنى استجنان الوجود وان لم يكن ان يكون في العلم المستقر مستقر في موضوع
 من وجوده في وجوده لا في وجوده في العلم المستقر مستقر في موضوع
 ووصل الى الجاهل في العلم المستقر في وجوده في العلم المستقر مستقر في موضوع
 لا في العلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 ثم في العلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 اراد ان يستخرج من العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 اما اضافي وهو كون ما مضى في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 الصواب في العلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 الفصل ان من ان يحسن المكاتب ما خسر عن لا يحسنها بالذات وقدم لذلك مستقر في موضوع
 وتقرر انه قد مر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 بالنسبة للعلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 والعلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 المعاول منها وبزعمها في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 تلك العلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 الذي كونه في العلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع
 مسبقا للعلم المستقر في العلم المستقر في العلم المستقر مستقر في موضوع

ظ
لا يكون له وجود قبل ان يكون وجوده هو الجرد والعدم اذا عرفت معنى الماخز الدائم
كل حال يكون الشئ باعتبار ذاته عند مجرده عن غير كونه من حال كونه من غير بل لا
لان كونه اعتبار الذات كونه متوقفا على الذات فلهذا ما كونه اعتبار الغير هو
وعلى الغير كونه هذا متأخر عن الذات بحيث يكون متأخرا عن المجموع المتأخر عن الذات دون
الاول فانه متأخر عن الذات بحسبه فكيف يمكن تأخر المجموع او قبله ضرورة وعلى السبيل من تقدم
وقد سألنا لان هذا التأخر انما كونه الذات ان لو كان المانع حلولا للذات لا ذكر كونه
الفضل في كونه ذلك وان بعض الشايعين من هذا التأخر ان ارتفاع جبال السحاب بحسب
مسلم من ارتفاع ذاته وذلك متغير ارتفاع الحال التي باعتبارها اما ارتفاع الحال التي لا
ارتفاع الحال التي بحسب الذات وفيه نظر اذا لم يزل هذا لا يكون ارتفاع التي بحسب الذات
مستلزما لارتفاع الحال التي باعتبار ذلك لا فوجب التقدم لان ارتفاع المادة مستلزم
العلم بما هو المحلول عن العلم قبله وكل موجود من غير ان لا يخرج عن كل كونه موجود
عن غير بل هو فرض محتمل اخر في ذلك الغير فاما ان يستحق الوجود او لا كونه وجوده وان
الا وجوده لانه كونه الغير لا يكون عند عدم الغير واللا وجود هو الحال التي كونه باعتبار مجرده
غير علم الوجود فكيف سببا في العلم الوجود فاذن لا وجوده مستلزم بل لا وجوده فالتأخر
الذات في غيره فاذ لا وجوده عند عدم العلم الوجود لا يلزم ان كونه الذات بل انما كونه العلم
لان عدم العلم العلم عند عدم العلم فكيف يمكن ان لا يكون العلم العلم العلم
المسألة في احوال العلم والمعاد نفسه وجود المعاد متعلق بالعلم في نفسه
الحال التي انما كونه علمه في نفسه او ارادة او غيره ذلك من غير حاجة ان يكون خارجا ولهامد
تتميم كونه العلم العلم العلم بل لا حاجة التجار الى التقدم او المادة فاجابة التجار الى
والمعادين جازية الفناء في نفسنا ونفسنا او الى الوجود فاجابة لا من الى العيب الى الدار

حاجه الكل الى الجوع او زوال ما في حاجه النسل الى زوال النحل
على ان المعول لا ينفك عن علمه الماتمة ويستمر ان المعول ما وجد من العلم اذا كان العلم
الحال التي كثر بها علم الفعل الى وجود الفعل الى ان ياتي الى ان ياتي بها العلم على نامة
مقسم الى الاخرى من ايات العلم الى ما خرج عنها ولاول ما الطبيعة ان لم يكن الماتر لا
او ارادة ان كان كذلك والما في سبعة اقسام لان اسم به علمية العلم اما وجوده او غير
والوجود الى ما شريك لها في الماتر اولاً ولاول الماتر الى ان لا ينفك والما الى ما ان يكون
واسطه من ما من المعول لوصول ارضها الى اول اول الا كالمقدم للتحايل الى ما
لعلمها اولاً ولاول الماتر كالمختل للسرور او الموضوع كالمختل للصبغ والما الى ما ظر
ولاول ما ظر الى ما كان اذا زمان كالمختل للصيف والما الى ما ان يكون لا من العلم
اولاً ولاول الى ما في الجوع للاكل والما الى كمثل الماتر في الحركات والسكنات وغيرها
واما الماتر في زوال الماتر الى الدخيل للتقارر لا من متجدة لا دهم والادهم الماتر
كافق افق هو الجبل الذي لم يتم دباغته ولا تخم لا دهم انما على اذمة كره في اذمة
والدخيل في العلم وعدم المعول متعلق بعدم كون العلم على الجاهل التي هي بها علمية العلم
كان دراهم موجوداً لا تلك الجاهل او لم يكن موجوداً اصلاً فاذا لم يكن موجوداً خارجاً
العامل بزمانه موجوداً او لكنه ليس لزمانه علم توفيق اجرة المعول على وجود الجاهل الماتر
فاذا وجدت كمنطبعة او ارادة جازمة او غير ذلك وجب جود المعول وان لم يكن توجد
ذاتها فرض ايها ان الجاهل او وقتها كمن فاما كما ان جود المعول متعلق
من حيث هو على الجاهل التي بها كثر علمه فكمنا متعلق بعدمه بعد ما علم تلك الحال ولو كان عددها
على تلك الحال اما بان كثر ذاتها موجوداً لا علم تلك الحال او لم يكن موجوداً اصلاً واذا علم متعلق
ومتعلق بعدمه فاذا كان العامل موجوداً ولا مانع فان كان العامل علمه مائة مجتهد المعول

لكونه موجودا بالفعل وان لم يكن بانه محاج الى الحالات المذكورة او بعضها ونحوه المعاول
 على وجوده تلك الحال فاذا وجدت وحده وجود المعاول لا العاقل فيصير موجودا بالفعل
 فلو كان المعاول غير لما كان العاقل موجودا بالفعل ان لم يوجد وجهه لانه لو وقف على شيء لم يظهر
 رذائله لان كونه وجود المعاول عنده ما بعا لوجود العلم وعندهما لا يابعد التامس
 واذا كان ان يكون شيء متساويا لغيره في كل شيء في المعاول لم يمتدح من غير سبب فان لم يمتدح
 لشيء كان لم يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى لما استان المعاول في وجوده
 وجوده عليه السامه فلو كان وجوده في ايم الوجود متساويا لغيره في كل شيء في المعاول
 عنه حال في الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 المعاول من غير سبب لان لم يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة الى العبارات
 قال لم يمتدح من غير سبب لان واجب لان غرضه ان لا يستبعد المعاول في وجوده
 قدم ولما لم يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة الى العبارات
 لا الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 الابداع وان كان في شيء في غير متساوية في وسط من مادة او من ازمان
 عدم زمانا لم يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة الى العبارات
 من غير سبب لان لو وقف المعاول على غير الموجود او كثر في وسط من مادة او من ازمان
 الابداع والالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 بهما وما سببه من زمانا لم يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة الى العبارات
 مسبوقا ليس في غير لا يحتاج ان يكون مسبوقا بهما عندهم كذا في الاصل في الكون والابداع
 رتبة الكون في الابداع لان ايجاد السبب ابتداء العلم انوني في غير مادة في وجوده في الالف
 ضرورية ولانه اقرب الى البدء الاول اذ الكون والابداع بعد ابداع المادة والالف والبعد

لا يمكن جعل الكون في الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 نفسه واسان كل شيء لم يكن ثم كان في الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 صار الى السبب في سبب ان كان في الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 وهذا الترخي والتخصيص في السبب اما ان يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة الى العبارات
 عنه اذ لا حاجة الى السبب في سبب ان كان في الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 في الالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 من غير سبب لان لو وقف المعاول على غير الموجود او كثر في وسط من مادة او من ازمان
 الابداع والالف والبعد في ذلك وكثير لم يمتدح من غير سبب المعاول ايم فان لم يمتدح
 بهما وما سببه من زمانا لم يمتدح من غير سبب فلامضاهة بعد ظهور المعنى اذ لا حاجة الى العبارات
 مسبوقا ليس في غير لا يحتاج ان يكون مسبوقا بهما عندهم كذا في الاصل في الكون والابداع
 رتبة الكون في الابداع لان ايجاد السبب ابتداء العلم انوني في غير مادة في وجوده في الالف
 ضرورية ولانه اقرب الى البدء الاول اذ الكون والابداع بعد ابداع المادة والالف والبعد

منسوبة
 مفهوم ان هذا ما بحثت بحسبها آخرون مفهوم ان علمنا بحسبها تاد اكثر
 الواحد بحسب غير شيان من حيثين علمنا في مفهوم لخصائص الحسنة فلما ان كنا من مقوماته
 او من لوازمه او بالفرق وان فرضنا من لوازمه عاذا الطلب جذا قسم الى قسمين
 مقومات العلم بحسبها ^{منها ما لا يتصور} اما العلم بالماهية ^{منها ما لا يتصور} واما العلم بكل ما يترتب عنه انسان ^{منها ما لا يتصور}
 ليس جذا بتوسط فهو من المقسم ^{منها ما لا يتصور} اراد سان ان الواحد حبيب هو واحد لا يصدق ^{منها ما لا يتصور}
 واحدا بالعدد سواء كان المصدر من آخر او لا الا ان كان لغيره بتوسط بعض لغيره كونه ^{منها ما لا يتصور}
 واختصاص الفصل نفسه ويقرر ان هناك مفهوم كون الشيء بحسب غيره آخرون مفهوم كون ^{منها ما لا يتصور}
 بحسب شيء ان كونه علم لا يجرها من غير كونها علم لا يجرها من كونها تصور واحد ^{منها ما لا يتصور}
 لا يجرها ولو كان الواحد لا يجرها كان لغيره الواحد حسبها ان علمنا في مفهوم المقسم ^{منها ما لا يتصور}
 كونه مركبا لان الحسب ان كانا من مقوماته او من لوازمه او كونه واحد ^{منها ما لا يتصور}
 وهو من مقوماته او بالفرق فان كان لا يجرها العلم بالماهية ^{منها ما لا يتصور} ان كان العلم بالماهية ^{منها ما لا يتصور}
 من لوازمه كان ذلك الواحد لا يجرها ^{منها ما لا يتصور} واما المقسم ان الحسب من اخطاين او خارجا ^{منها ما لا يتصور}
 داخلها ^{منها ما لا يتصور} اما التسلسل الى لانها الى كونه الحسب مقوم ^{منها ما لا يتصور} او كونه ^{منها ما لا يتصور}
 او لكونه موقوف ^{منها ما لا يتصور} او كونه واحد ^{منها ما لا يتصور} المقسم ^{منها ما لا يتصور} ولا يجرها ^{منها ما لا يتصور}
 مقاما لان كونه واحد ^{منها ما لا يتصور} بتوسط ^{منها ما لا يتصور} المقسم ^{منها ما لا يتصور} فلهذا ان كونه الواحد ^{منها ما لا يتصور}
 واما قال انما لا يجرها لان صدره للكثير قد سلكنا اما بحسب الماهية ^{منها ما لا يتصور} كالجسم ^{منها ما لا يتصور}
 ان كان بسيطاً كالعلم ^{منها ما لا يتصور} واما قال لا يجرها ^{منها ما لا يتصور} بتوسط ^{منها ما لا يتصور} الاخرى ^{منها ما لا يتصور}
 بعضها بتوسط البعض ^{منها ما لا يتصور} فان شئ ^{منها ما لا يتصور} لم يجرها ^{منها ما لا يتصور} ان كونه الواحد ^{منها ما لا يتصور}
 لكونه علم لا يجرها ^{منها ما لا يتصور} غير كونه علم ^{منها ما لا يتصور} لبيان ^{منها ما لا يتصور} بتوسط ^{منها ما لا يتصور}
 الاخرى ^{منها ما لا يتصور} كونه ^{منها ما لا يتصور} الواحد ^{منها ما لا يتصور} سلكنا ^{منها ما لا يتصور} لان ^{منها ما لا يتصور} علم ^{منها ما لا يتصور} لبيان ^{منها ما لا يتصور}
 كونه

سراج

كونه علم لا يجرها غير كونه علم لبيان وتعود الحكم فلف لا يجرها من وعنه ^{منها ما لا يتصور}
 هذا الدليل ان عال لكونه العلم حسبها لما كانت احداً ^{منها ما لا يتصور} والعدد ^{منها ما لا يتصور}
 انها واحد ^{منها ما لا يتصور} لانها مجردة ^{منها ما لا يتصور} لان المصدر ^{منها ما لا يتصور} الواحد ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 علم ^{منها ما لا يتصور} لكونه ^{منها ما لا يتصور} واحد ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} اذ الحسب ^{منها ما لا يتصور} من ^{منها ما لا يتصور}
 نظر لان كونه علم لا يجرها ^{منها ما لا يتصور} لان كونه ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 علم ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 لو صدر ^{منها ما لا يتصور} كونه ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 الناس ^{منها ما لا يتصور} واجب ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 لئلا ^{منها ما لا يتصور} واجب ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 واجب ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 بل ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 معلوم ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 وجوب ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 فلهذا ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 ما ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 وما ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}
 وقال ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور} حسبها ^{منها ما لا يتصور}

لأن أصل حلة
العالمية

نفسه الجوارح
نفسه ليس بها نفس كذا
الوجود نفس كذا

انا دانا صنعت ^{المذكور} جذونا العالم منها ما قالوا ان غير حاج الاثر
 لا المؤثر الجذوث لان العدم لا يكون اثر الشيء فلو ان الشيء لا يكون جادنا والعالم
 الداري فكل جادنا فقال الداعي لهم ان القول بالحادث ليس له الزمان ^{يؤجل الواجب} اخرج
 فها لم يزل عن فاضل الحزب الجوذ ان كان هو وجه كثر الفعل مسبوقا بالعلم فهذا الداعي ^{ضعيف}
 لانه قد ثبت دامت ان علم الجاد هو لا مكان لا الجذوث ايضا سبق العدم حال كل
 حال العالم لو وجد بغيره او الفسنة او اول او اكثر لم يصر ذلك غير مسبوق العدم فاحصا
 بوقت ان ثبت رجح لا مخرج لما بيننا بغير عدم الجذوث في العلم الصريح وما قالوا ان
 الشيء لا يكون دائما وذلك فساد في اول النمط ^{الوجود} واما كونه غير المناسي ^{الوجود}
 فكذلك اجده فانا ما موجودا فهو موقف خطأ فليس اصح على كل واجبه حكم صحيح على كل
 والا لكان يصح ان يقال الكل زغير المناسي كمن ان يدخل في الوجود فيجعل الامكان على الكل
 على كل واجبه ^{الوجود} هذا جواب عن الوجه الاول الذي غلب عليه المبكروا وما لم يكن
 دائما لكانت غير متناهية موجودة ^{الوجود} جمل الكثر كل اجدها موجودا فقال كثر
 انه غير متناهية موجودة ^{الوجود} جمل بخصه كثر كل اجده موجودا وما امره اني اذ لا
 ان يصح حكم كل اجده على الكل ^{الوجود} والا لصر ان يقال الكل زغير المناسي كمن ان يدخل
 لان كل اجده كمن ان يدخل في الوجود وهم يصرون سائعا ما هم يقولون عند رآه
 الله تعالى فغير متناهية لا كمن ان يدخل في الوجود بحيث لا ياتي له مقدار يخرج من الوجود
 واما كون الماضي جامعا فلا يصح غير المناسي انما يصح كثر الجاد ربما في اول
 ما قالوا ولم يزل غير المناسي ^{الوجود} الى ان يكون لها معدوما لا شئ بعد من غير المناسي
 المعدوم فذلك كثر او اقل ولا يشك في ذلك كثر غير متناهية في العدم ^{صاحبا}
 عن الوجه الثاني انما هو ان ذلك لا مندر وغير المناسي لا يعمل الزيادة والتقصير وقال

ملکات اُچھڑ

لا سلم ان لا احد العر المساحه باليه سبها في الوجود الا واحد بعد اطلاق اسم الراجح
والنصار اذ غير المتساوي للمعروف وقد كثر في كبروا على ولا يفرده لكثرة غير متناه
لا هذا اليه لاهاية لها في الواحد كثر ولا لاعداد اليه لانها لم لها من اثنين والى كثر الى
الدار على هذا وكذا على ثالثة بها ثالثة على ثالثة وانه معاج كثرها غير متناه عندهم
واما لو قلنا لو اوجد منها على ان يوجد ما لانها لم او احتياج شئ منها الى
ان يقطع اليها لانها لم لم هو قول كاذب فان معنى قولنا كذا توصف على كذا ان الشئ نصف
معنا العلم والباقي لم يكن يصح وجوده الا بعد وجود المعروف لولا ذلك لكان الاحتياج لم
لم كل البقية لا في وقت من الاوقات يصح ان يقال ان الاخر كان متوقفا على وجودها
لانها لم لم او محتاجا الى ان يقطع اليها لانها لم لم ان وقت من وقتا وجدت فيه بل صرا
ومن كون الاخر امتسا متناهية في جميع الاوقات هي صفة لا يجب ما
والجميع عندكم وكل اجزاء اجزاء عنيتهم هذا الوصف ان هذا لم يوجد الا بعد وجود
لست اكل واحد منها في وقت اخر لا يمكن ان يجي عردها وذلك حال هذا هو
المستدفع فانه يمكن او غير ممكن وكيف يكون متفرقة ابطال نفسه ايان تغير
لفظها تغش لا تغش به المعنى هذا هو الوجه المائل وهو انه لو كان
لكل الامور غير متناهية لوقف كل اجزائها على انفسها ما لانها لم او احتياج
الى ان يقطع اليها لانها لم لم فقال هذا قول كاذب لان معنى قولنا توقف الحاد
الوهم على انفسها ما لانها لم لم او احتياج الى ان يقطع اليها لم وقد كان فيها
وقت لم يوجد هذا الحاد من ولا من الحاد وكن وجود هذا الحاد
غير صحيح الا بعد انقضاء ما لانها لم لم لكن لم يوجد وقف الاوقات صدق فيه
هذا المعنى لان وقت فرض كثر منه ويز هذا الحاد شيئا منها هيض شئ
لما راي

361

هذا جملة ما ينبغي ان يحكم المحقق وكل ما اجده عندكم واجد فلا يصدق في من لا يوافق
 انه موثوق على انقضاء ما لا يمانع له وان عسى ما لم يوفق امر اخر ما ذكرنا من
 غير التوقف هو ان هذا لا يوجد بعد وجود اشياء غير متناهية كل واحد
 منها في وقت آخر وذلك بخلاف هذا عن النزاع ههنا فكيف يجعل مقدمه في المطالب
 نفسه قوله بان اي بان يحضر لفظها لغتها لا يغيره المعنى بصير مقدمه ^{لما لا يوافق}
 فالواجب من اعتبار ما ينبغي ان يكون المصانع الواجب وجوده ^{عن محله}
 النسب في الاوقات والاشياء التي منه هي كونها اولها وما يلزم من ذلك ان
 ذاتها الا ما يلزم من اختلاف ما يلزم منها فبغيرها الغير معين من المذاهب التي
 الاحتمال بعقل دون هو ان بعد ان يحل الوجود واجدا لما دفع عن المحل
 ولا يجزى ذكر ما هو حاصل من حيث الحكم وهو انه لو لم يراعى وما ذكر ان الواجب
 في جميع صفاته واجباته الاولى ان يكون الواجب مختلف النسب في الاوقات
 في ما يصدق من صفاته لا وسط كما لعقل لاول ما يلزم من الاعتبار المذكور
 ذاتها سواء كان بوسط او لا كالعقول والنفوس الا ان ذلك وما يلزمها بعض ما يصدق
 كغير النسب في الاوقات واجدا غير مختلف والاشياء والاشياء والاشياء
 ما يلزم من اختلاف ما يلزم من الاوقات والاشياء والاشياء والاشياء
 ولا وضاع الكائن للشيء في تلك الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 التزمية فالهنا هو المذهب للملك الاحتمال يعني لما عرفت المذاهب فليكن ان
 يعتبر بعقل دون هو ان محله وما يستدعي عقله بعد ان يحل الواجب اجدا
 لان ذلك لا يخرج من التساوي فيكون القدم والجدوى فان ذلك من التساوي
 النزاع في جهة الواجب في القامات وواجبها في التساوي

عامة الشيء هي الجملة وجود ذلك الشيء وبهذا الشيء مما هي
 سواء كان علمه فاعلمه فاعلمه وادراكه برب جميع الوجودات من المبدأ
 لا اولها المبدأ اخر وفيه مسائل المسئلة ان كل فاعل بالصدق لا
 يستكمل بفعله ومن حاز ان يكون مكملا لما تقدم تقدم العالم لا يستدل
 على تقدم العالم بكونه عالما منسوبا الى النسب في الاشياء والاشياء والاشياء
 بالصدق والارادة فاما من ذلك التزم لا يستدل على انضامه من ان لا يرد
 من ان الله تعالى لا يفعل بالصدق والارادة وان حركته فلا تشبهه بالصدق
 وذلك لانهم ان لو لم يكن لغاية بالصفات لان العالم المكملا بالصفات
 خمسة العرف في العرف العرف العام هو الذي كثر من صفات ليس يحتاج في امره بل في ذاته
 وفي صفات مكملة بذاته وفي صفات كائنه اضافة لذاته لم يحتاج الى امره بل في ذاته
 حتى يتم لذاته واما صفات مكملة بذاته في كل واحد من صفات كائنه اضافة لذاته
 كعلمه او علمية او فاعله او فاعله فهو يحتاج الى صفات كائنه اضافة لذاته
 مكملة بذاته في صفات مكملة بذاته او اضافة للممكنة اما بربها ان يعرض لها بالصفات
 عنها ولا يحد بل ان اضافة الممكنة الى الصفات كائنه اضافة لذاته
 واللون الحسن في الممكنة الى صفات كائنه اضافة للممكنة اما بربها ان يعرض لها بالصفات
 فاما صفات مكملة بذاته او اضافة للممكنة اما بربها ان يعرض لها بالصفات
 كالمبدأ في اوله والبعث في اخره فذكر بالعلم العام هو الذي كثر من صفات ليس يحتاج في امره بل في ذاته
 استلزامه وفي الصفات كائنه اضافة للممكنة اما بربها ان يعرض لها بالصفات
 في صفات كائنه اضافة للممكنة اما بربها ان يعرض لها بالصفات
 الوجود بالعلم والاعمال ان يتناول في صفات كائنه اضافة للممكنة اما بربها ان يعرض لها بالصفات
 لما الغفر

وكذا ما علمه الرجوع بالعرض الصريح عند رآل هو على غير ما افاد العرض بل ان العرض
 المأمور في الوجود والاختصاص بهذا الالا لا عرفات في الاضافات بالعرض بل ان العرض
 مما علمه في الوجود الصريح منه اعلم ان السلي البديهي بالعرض ان
 عنه من آخر وكما في ذلك السلي اولى من ان يكون فانه اذا لم يكن عنه ذلك لم يكن له
 واجبا مطلقا وايضا لم يكن له اولا ولا في الاخص من ان هو مسلوب كالمسقط في ان
 السلي البديهي بحسن به ان الصدد عنه من آخر وكما في الصدد واول السلي بران
 بصدور ان صدر كان هو احسن من منه جازلا وكان ايضا ما هو اول واجب
 ان يكون حاصله واما معسان له اجلا مما ظن في آخر كالخبايا ان لم يصدور لم يكن
 ما هو احسن جازلا ولا ما هو احسن اولى به من آخر وذلك السلي قد سجد ما
 وغيره من فاذن هو ان مسلوب كالمسقط في ان غيره وهذا عنه على ما لا يخفى ان
 ان الله تعالى خلق الخلق من افعال النفس الى العرض من غير اول في روكا ما في روكا
 لان هذا احسن من النصفان اليرم وفيه على ان صدر من آخر عنه صفا اضافية وطار
 بوقت الاضافات الى العرض كما مر واسيا ان يكون ذلك المفعول منه مما
 ما قاله بران لا يوجد العاليه في اول ان يفعل شيئا ما يجملها لان ذلك احسن بها والمكرر
 للجمل فان ذلك في الجاهل من الامور الالائية بالاسيا السريعة وان اول الجاهل في
 لا حل من ان الفعل لمية هذا الفصل كونه للفصل السابق في قوله العاليه
 بفعل العلة العاليه لانه السافات على فعل الواجب لانه اوجب امتنان في كماله
 لا العبر كما مر في الفصل السابق وقد عرفت ما فهم انه حطال
 ما الملك الملك الجاهل العاليه مطلقا ولا مستغنى عن من في ذات كل من
 ما منزه ام كل من غير ان يكون له السلي من قدر اراد تعريف الملك المستحق

لا يحتمل

انتم

منه

واعلم من لا ما استأجدها كونه غضا مطلقا وهو سلبى الى ان افكار كل من في غاية
 واما اضافى الى الثالث كونه ذات كل من سلكا لان ان كل من جعل منه او ما جعل منه هو ايضا
 منه التعريف بالجوهر الجود افادة ما معنى العرض فلو عمل من السلي في العرض
 السلي اولى من السلي في العرض واما السلي في العرض كونه على في حيز السلي
 والتخلص من المزمعة والموصول لان كونه على السلي على السلي في حيز السلي
 ما فعل في موضع غير جود الجود الجود الذي في العرض الفوائد السلي في السلي
 السلي عرج اليه العلم ان الذي في السلي لو لم يفعل في حيز السلي في حيز السلي
 اراد تعريف الجود واعتبر في لانه اسيا معنى افادة وكونه ما في السلي
 وان يكون العرض في الكلام بان العرض في السلي في السلي في السلي في السلي
 الجود هو افادة ما معنى السلي في العرض لانه اذا سطر جازلا وظهر بحت كونه مستغنى
 بصدق في افادة ما معنى السلي في العرض لان السلي في السلي في السلي في السلي
 افاد السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي
 السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي
 وكما في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي
 الفاعل ان طلبه وادانه اولى به احسن لم كونه عرضا فاذن الجود والمملك الجاهل
 والعال لا عرض في السلي الفاعل ان الله تعالى ما فعل العرض في السلي في السلي
 فعل العرض يعود الى غير لا اليه فلا يلزم كونه مستغنى في السلي في السلي في السلي
 سوا كانت النهاية عايدة الى اولى غير فليد وان كونه ذلك العرض مستغنى عند الاختيار
 عند الاختيار اولى احسن لان السلي في السلي في السلي في السلي في السلي في السلي
 واذا كان اولى احسن كونه مستغنى لانه لا يكون له عرض ولا للعلل العاليه

وقد عرفنا ان اتصال النفس وما يجري من ذلك المجزأ صافي وذلك لا يوجب استحالة ان يكون له
 في الواجب كلف من ذلك في العلة وانما كان لا غرض له في السائل اذ حاربه الغرض المستلزم
 هو اعل من كلفه في العلة المستندة للكمال كما هو في الغرض من غايته في العمل المجزأ
 من الغاية لانها كلف من فعل المجزأ والغرض يتم كل ايم حركه ارادة فهو متوقع اجماع
 المذكورة الراجحة التي كلف من منفذ او مستحقا للمدح واجل غرضه كلفه فعله اهل الحركة
 والارادة معناه ان كل متحرك في ارادة فهو مستحق للمدح وسفلس بعكس القسط لان السائل
 محتاج الى الاستكمال فليس يحرك في ارادة والمقصود ان تقدم لما يتنازع عن مطلق
 ان لا يباشر فعله الجركي الا اذا كان مستحقا لخللا في السور المجزأة للاطلاع الى الارادة فانها
 مستكملة بحركاتها وهم خمسة اعلم ان سال من ان فعل الخير واجب
 سئل لم يخل له ان يخاف العنة الا ان كان الانسان من ذلك الحين يترجم ويحذر ويحذر
 تركه ينقص شئ من هذا فلهذا الخفاء هو اسرار من جوابه وبقر السؤال ان سال
 ان القائل لو فعل لغرض يعود اليه لا يغير فهو مستحق للمدح لان العمل في العمل
 واجب من عمل الكمال فنبه على فساد ما مر من ان العمل واجب من وجه من وجه من العمل
 ان مخاف العنة بل القصد للاختصاص هو كونه مما يترجم له المذمة او تجدد بصيرته
 للمدح وكل ذلك ضد العنة المطلق وقد عرفت ان صدور الفعل صافي لا يوجب استحالة ان
 كماله في هذه الفصول مع ذكر الفعل الجركي الواجب له الميزة والتجديد استحقاق
 المتنازع والمدح والتجديد الخاص الميزة لان القائل لم يخل من العمل والنجاة العينية
 عرفت ان العمل بانه كل فعل يقتضي استحقاقا او لا استحقاقا فذم فان اقتضى
 فذكر بانه استحقاقا اذ لم يترجم له واجب الا فلا والعقبة بانه كل فعل يقتضي
 ان لا يتجدد من طلبة بخلصة الا ان يكون في مثل النظام الظل

في اعم السائل مع ومنه الواجب لا يقتضي منه ذلك النظام على ترقيته
 معقول لا مضاهة وذلك هو العناء ومن جله يستند من سبيل انما يصيبها
 لما سبق ان الواجب مخزن في الغرض ويترجم اليه السائل في العمل
 بفعل الصلة ارادة ولا تحسب مع ولا على الجرا ف اراد ان يترجم الى النظام المتنازع
 من الموجودات الكسبية النافذة كلف صدر عنه فقال ان عنيته بالخلاف
 وان مثل النظام الكلي ان يخل نظام جميع الموجودات تزلزل بالانابة في علم البارز
 السابق غايته الموجودات مع الاوقات المترتبة الغير المتناهية التي سبق ان
 يقع كل موجود منها واجبه من ذلك الاوقات انضوي فاضة ذلك النظام في ذلك الزمان
 والفصل والذات المفضة في جميع احوال العقل في ذلك المفيض منها ومن جهه
 وعبر ان يضيها في العناء والعناء هذا السبب هو المساء وعندها كل العلم بالمتنازع
 لانها تقدير الموجودات على الوجه الذي يكون كماله تقدير المتنازع من صور النظام بطلب
 اجزائه في الوجوه والوضع قبل وجوده ثم يوجده في ذلك المفضة والتميز في هذا
 العلم عند الفلاسفة في كل من المعارف ما عاله وعندها هل الميزة السعالي ان يكون
 ما عاله المعارف والجاهل من هذه الفضول ان الله لا يفعل لصدقه الارادة لان هذا
 يوجب سبيل بل فعله انما يكون من الحسنة اذ لا يترجم منها الا سبيل لان ايمه
 بعض من يعلم بالنظام الكلي وافاضة ذلك النظام ولا خفاء ان هذه الفصول
 بعد سبيلها من الخطايات المسببة في اسباب العقول واسمها هذا الخطا
 ما رجع طرق وهذا الفصل مع اربعة فصول بعد استعمل على الطريق الاول
 منه قد بينت في الجركيات السابغة وقد سئل بانه ارادة كلمة و ارادة حركه
 ولعلم ان مبدء الارادة الكلية المطلقة لا دل على ان يكون دائما عمله معارف

في هذا الفصل من كتاب
 في هذا الفصل من كتاب

فان كانت صفة الجوهر بفضيلة لم يصحها ففرقا ما ارادته ما نسبته الختام ^{المذكور}
 وان تعلم ان المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 ان كونه يحصل الطبيعة او معدومها ولا يورث الدابة لا يجوز ان يقال انهم نزل من
 لها منفوقا من حصل ولا يجوز ايضا ان يقال لم نزل حاصلا وهو مطلق بل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 كما لا يهاجر من حقيقة ليست له ولا يخلطه ليس له اتصال اذ كونه ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 به اجسام السماوية ليست بنفسها اجساما انما يحصل منها جوارح ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 كما علمه حالها لان نفس الواحد من مرتبة بدن مرتبة لطلب مبادي الكمال ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 منه ولو اشتهر الكمال جوارح من مبادي من واما نفس السماوية اما صاحب الجوارح ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 صاحب اداة كلية تتعلق بها لنسبها لغيرها لا يستحال ان كان وفهم ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 اراد ان يتفرق هذا الفصل ان يجرى كالمسألة فحقه لفسادته ليست له ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 فليس في النمط الملائم الحركات السماوية مستطوعه اذ ليس كلية وجوهه وان ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 ان لم يدر الاول لا ارادة الكلية المطلقة اي لا ارادة التي لا تعلق لها بغير ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 التي تنبعث اذ الجزئية عن القوم الجسمانية بسببها بحيث ان كونه اذ ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 مفارقة لان اجسام وقوتها لا تدرك الكلمات تلك الذات اما كونه كماله ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 الجوهر يحصل كمالها بالفعال ولا ولا لا في الفعل والملائم النفس وان كان ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 فلا يجوز ان يكون يخرج كالمسألة بل لعلنا نرى في العقل المحض لا يصحبه ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 كونه فله بالقدرة لا ارادة كما مر بل كونه ارادة ارادة سببه بالغاية المحركة ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 وقد مر في آخر النمط الملائم ان يجرى كالمسألة في طلب ارادة ما هو اجزى ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 من المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 كالجركة المدركة بل كونه شيئا واجزا اما مخرجه الطبيعة او معدومها ايا ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}

حوصرك من حيث لا يحول فلا يجوز ان يقال لم يكن شيء من ذلك يحصل الا ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 منسوبة الى الجوارح وكان حاصلا له وهو جوارحه طال لا تمنع طلب الحاصل بل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 كلامه حاضره حقيقة ليست حرة مسجورة ولا ظنية ولا تخيلية لان الظن لا يحصل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 انما كونه ليست الغوايب الجسمانية وهو يورث منها والمحرك السماوي بخلاف ذلك ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 فانه مرده لا يورث حرة متحدة ونصير على الاتصال الجوهر العقل لا يكون مرتبطا ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 بحكمته نفسا فانها مرتبطة اجساما من حيث من اخصه بطلب مبادي الكمال ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 اعني لا يورث كماله بذلك احتضنت بها وصارت انسا اوجدا ولولا هذا لا يرتبط ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 لك الجوارح من مبادي من تعلم ان العقل المتحرك كالمسألة اذ هو ليس صاحب ارادة ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 واما النفس السماوية من غير صاحبة ارادة جزئية ليست حرة من طبيعة ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 في جسمها ماذ هب اليها من ان او صاحبة ارادة كلية مفارقة فليس ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 بالسماوية لئلا ضربا بغير الاستحالة بواسطة جرم السماء والجوهر العقل المفارقة ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 كما يقال بنفوسنا بواسطة ايماننا من العقل لفعال قوله ان كان ان كان ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 نفس السماء صاحبة ارادة كلية وانما لم نطق السج لانه متردد منذ ذلك ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 لا ان نفس السماء جسمانية مندر كالحركات ولا ارادة الكلية التي تتعلق ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 بالحركات السماوية بتجسيمها لا العقل وبني مبادي الفضول لا بنية كمالها ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 والسر هو انه بحيث ان كونه صاحب ارادة الكلية والجزئية شيئا واحدا يحصل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 لا يرتبط بهما الحركة المتصلة اسان وحسية ولا يمكن ان يقال ان يجرى ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 للسماء الدافع سهواني او عصبى بل بحيث ان كونه اسسه محركا عن عقل العقل ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 ولا يمان كونه محسوسا ومخارا لئلا ذاته او جوارح او لئلا مباديها ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}
 اراد ان ليس لها غاية الحركة السماوية وبذلك لتبينه بالمبادي العالية ^{المراد الكلي ليس بمتحد ونصير على انضمام او على اتصال بل}

661.

لأجل الغاية الساقلة وهذا خلاف ما ذهبكم إلى أن الدليل الدال على أن
 لا يفعل شيئا لأجل الساقلة لا يفرق بين أصل الحركة وبين ههنا وجوباً لا محالة
 ههنا الحركة لأجل الساقلة كما لا يخفى بأصل الحركة لأجل الساقلة وردت في الجواب الأول
 أنه قد علم أن الحركة لا تقع في الساقلة بل في السبب وهو البراءة وإنما اختلفت
 على ههنا معنية الزيادة فائدة وليس السكون من الحركة مستتب ومن ذلك على أنها
 احسرت الحركة لأجل الساقلة إذا لم يحصل في السكون البراءة وحازت صورة السكون
 والحركة السببية أن يقال السكون انضمامه بالعدم العالي من حيثيات
 أنه لا يمتنع الجارية لا يفرق فيها فيحصل السبب بالسكون كما يحصل في الحركة فيكون
 الحركة ليس الساقلة وردت في الجواب الثاني ما ذكرنا في الفصل المتقدم ما هو
 أن يقال سلمنا أنها لا يفعل ههنا الحركة ليس الساقلة لكن لا يجوز أن يفعل لأن
 السبب لأفاده أنها يحصل بذلك وإذا كان كذلك لم يخلو لا خلاف في
 كما ما يمتنع لا خلاف في الساقلة فاذن المستتب بها أمور محال بالعدد فإن
 حاز أن يكون المستتب في الأول اجاباً وأهل يساوية الحركات في أنها دورية
 إذا ثبت أن اختلاف حركات الساقلة ليس ليس الساقلة وإنما لم
 ذلك العرض بل من أن يكون سبباً لاختلاف ما يقدم على الساقلة فاذن المستتب
 أمر محال وإن حاز أن يكون المستتب في الأول واحد أو لا الله به كما وجد كلام
 أرسطو لأن المستتب في القرب لما كان مجازاً في وجوده وكان لا الله به حاز أن
 الله مستتباً به في وجوده حاز أن يكون الحركة المستتب من الحركة في القرب
 وما به محال في الحركات المستتب في القرب والامام بالحركة الدورية أحبه
 لا فلا كسواء كان سبباً هناك أو لا مناع السكون والحركة المستتب عليها

وجوابه لا يتم استماع السكون عليها لأن الزمان لا بد من الحركة ما من غير ساقلة
 كانت حركتها اجاباً في اجسام على البدل في السكون الهامنة كما قد حرك في واجد
 دائماً أو على البدل كذا في السكون في الساقلة على قدره في قوله محال بالعدد
 يكون الفعل مستتباً في النوع زيادة بقصر الآن ليس كذلك ان كان
 كنه هذا السبب بعد أن تعرف بالجسم فإن هو في البشر وههنا عالم الغوم فحين
 عن الكثرة ما دون هذا فكيف هذا ويجوز أنه إذا كان للحرك فرداً سبباً
 على الجرد أمران عرض منه بدنه انفعال بل في ذلك السبب شرط الدوام
 تعرض من ذلك في انفعالات تتبع انفعالات نفسك وانت إذا طلبت الحق
 فيه فما لاح لك سر واضح حتى فاحشه إذا علم أن كل ذلك مستتب بالعلم
 في البراءة على العقول وأفاضه في الحركة على أي وجه انت في وجوده خصوصاً كثر السبب
 السابق هذا التدرك نفساً وليس أن يكوناً نفساً بأصابع كنه ذلك الوجه المحض
 فإن القول في الجسم المعقولة في السواغل البديهة عاين على صاط ما دون هذا
 مثلاً كما هي كثره كالات في النفس الحرة فكيف هذا يجوز أن يحرك العقل
 إذا أراد سببها في العلم مثال في السبب على التجرد أمر العرض من بدنه انفعال
 ذلك السبب في طلب الدوام كما عرض في أيدنا بواسطة انفعالات نفوسنا
 فإن الواحد منا إذا أراد السبب ما ساد في بعض كالات العلمية في السبب
 بعض كالات العلمية تعرض بدنه انفعال ما لا يتكاتف حتى يكوناً استدانة
 العلم أو العقل الذي في السبب وانت إذا طلبت في الجهة الأولى والأخرى
 فما لاح لك سر هو محذور النفس على كثره واضح بعد ما اطلعت على أحوال النفس
 قبل أن يعبر أحوال النفس على كثره واضح وأعلم أنه كنه كثر ذلك أنها كثر

هذه شبه الحركات لا عقلية صرفه وان كانت حالات غير عقلية ^{باعتبار} صرفة
لكل العقول الجسمانية وان عدل بلوغ المعقولات في نفسك ^{باعتبار} كمالها
بحسب تعدادك وبما، ذهنت للاحركات يزيد كما ثم ان السهنة ضراة
البيان مناسب لما كان فيه فاسم اودان منه على كنهه ذلك العمل ^{باعتبار} التام
لا تفعل النفس بل ان ذلك لا تفعل كنهه شبه الحركات الجوانية لا عقلية
صرفه وان كانت تلك الحركات جارية عن العقل بالبره من حيث ^{باعتبار} العقل
الجسمانية التي لذلك يعني اذا ارادت النفس الفلكية الشبه بالعالى لغرض ^{باعتبار} العقل
هذه شبه الحركات بحسب تعداد نفسه الجسمانية وبقية تلك الحركات كد جرم الفلكية
كما ان الواحد منها اذا لاحت لمعقولات عقلية حاله صورته ^{باعتبار} تلك المعقولات
نوعا من تلك بحسب تعداد قوة الجسمانية في الحال تلك الصور انما ذهنت
لاجركات يزيد من فرجا واهنازا او غضبا وسهوا ^{باعتبار} منه العقل قد ^{باعتبار} كنهه
على اعمال مناهية مثل محرك النور التي في المدرة وقد يكون على اعمال ^{باعتبار} مناهية
مثل محرك النور التي للسما ثم سمي او مناهية ولاخرى غير مناهية وان كان ^{باعتبار} مناهية
عدق لا ان غير المعنيين هذا هو الطريق الى ان اسباب العقول ^{باعتبار} اليه
اسا ثم ان السهنة ضراة في السان مناسب لما كان فيه فاسم ^{باعتبار} مناهية
ان البناء واللاتها عرض الى ذلكم الذات متصلا كان او مفصلا ^{باعتبار} متصلا
امتداد مناهية وامتداد غير مناهية وعدد مناهية وعدد غير مناهية ^{باعتبار} واما
العقول فاما المحققا النهاية واللاتها بحسب ^{باعتبار} فان النفس ان كانت ^{باعتبار} على
افعال مناهية العدة كضرات مناهية او محركات مناهية او ^{باعتبار} الميرة ^{باعتبار} كنهه
على لتغير في موق مناهية بعد لها فتعنا هذه كنهه النفس المدرة ^{باعتبار} فاما ^{باعتبار} كنهه

سواء

على كنهها مناهية في زمن مناهية ان كان القوة تدور على افعال غير مناهية
العدا والمدة او منها يقال لها حق غير مناهية مثل محرك النور التي للسما فاما ^{باعتبار} كنهه
على محرك النور غير مناهية في زمن مناهية فاعلم ان قد تطلق السان الى غير المناهية
على النور المعنيين وان كانا قد سالان على فاما هو الكمال الذات ^{باعتبار} كنهه
اسان المحرك التي فعل جرد او فاعلم ان النور الذي بالوصول الى الموضع ^{باعتبار} كنهه
يكون ان الوصول الى الموضع بالفعول فان الاتصال المشمل المتعارف والمحرك ^{باعتبار} كنهه
لا ينفق في ان ثم ان زول عنه كونه موصلا ^{باعتبار} كنهه فان مناهية المحرك ^{باعتبار} كنهه
غير موصلا فيه وان من زمانا لا يكون النفس مفارقا ^{باعتبار} كنهه
ان من كل حركتين مختلفتين سكونا لشيء الى الحركة التي تكثر الزمان ^{باعتبار} كنهه
الدورته واختلف القدماء في سبب هذا السكون فقال به ارسطو انما ^{باعتبار} كنهه
افلاطون واجابوا جميعا على سبب ان كل حركتين الى احد ونظرا ^{باعتبار} كنهه
المحرك الى ذلك الحد وذلك لفظ المحرك ^{باعتبار} كنهه سبب ان كونه موصلا ^{باعتبار} كنهه
مقربا الى الحد موصلا وكنهه ذلك المحرك ان الوصول موصلا ^{باعتبار} كنهه
بالفعل ليس زمانا مثل المتعارف والمحرك بل وان اذ هو جاصل ^{باعتبار} كنهه
وجود العدة وانما هذا بالفعل ان حصول المعلول ولا كنهه ^{باعتبار} كنهه
والا ان الوصول بالفعل فاما جاصل قبل ذلك لان هذا حركتين ^{باعتبار} كنهه
الفعل انما كان كونه موصلا بالفعل ^{باعتبار} كنهه اما ان الوصول الى ^{باعتبار} كنهه
طرف المحرك على طرف المسافة والطرفان غير متقسمين ^{باعتبار} كنهه
فصل ان يكون المحرك موصلا بالفعل ان الوصول ^{باعتبار} كنهه موصلا ^{باعتبار} كنهه

سواء

مصادره المحرك

[illegible]

لأن الوصول هو حب جور العلة غير وجود المعلول لا خاتماً لأن مجموع الجسم
 فذلك الجذر يكون غير متصل آخر غير متصل إلى المبدأ غير متصل عنه فذلك المبدأ
 أما الآن في زمان كان آنساً ولا يوجد أن كنه فذلك لأن الأول في الوصول
 لا مناع اجتماع المبدأين المتضادين لأن واحد بل كنه غير واحد كنه زمان في السكون
 كما مر أن كان زماناً فلي أن يجد في المبدأ بنما كنه الحرك من ذلك المبدأ خاصة
 صار في السكون فلي أن يكون كنه متغيراً في السكون وكل حرك كنه كنه في السكون
 حافظ للزمان المتصل إذ المستطاع لا يحفظه المتصل فالحرك كنه الحافظ للزمان في الحركة
 الوضعية الدور في قاعدة انما يحاط بها من غير وصول إلى الجان يقال
 لتولون صار مفارقاً لال الحركة والمفارقة التي هي الحركة منسوبة إلى الما نحو في السكون
 في دفع ولا بينهما ما هو أول حرك ومفارقة وان زول كونه موصلاً واقع دفعة
 المشاورة إلى الما كونه عند القدماء أن الما نحو إلى حياها انما صيرها أصلاً
 التي الفعلية أن انما صير مفارقة أو مباعدة الضلّة أن لا يمكن اتحاد لا شر
 والالزم كون الما نحو في أصلها مباعدة مباعدة ما مفارقة ان لا يمكن تبالي لا تباينة
 فيبنيها زمان في السكون وهذا الوجه كونه آتية جدد المسافات المتصلة
 فساداً آخر أشار إليه الشيخ في الشفا وهو ان المباعدة أو المفارقة عبارة عن الحركة
 منسوبة إلى الما نحو كنه المباعدة أو المفارقة الحركة لا تب في أن بل زمان فلي
 مان المفارقة طرف زمان المفارقة فلا منسج ان كنه ذلك لأن تبني أن الوصول
 طرف الحركة عن ذلك الجذر طريقاً كنه ان كنه شيئاً في نفسه حرك وان عنوانه انما تبني

فقد باطل

اذ لم يكن له اول جز لان كل جز عرض منها فانه منتزعه ايضا الى اخره اسندتم بعضا على
 قال ذلك لانه لو تبدل لفظ المسانعة المفارقة لاماسه فانه لجزان كجز طرف
 اللاماسه ماسه وفي ذلك لان عدم الماسه لا يلزم ان يكون كل شيء الى اذا عرض
 ذلك السطح انما قلنا صار غير متصل وما قلنا صار متصفا فاما قالوا لان المفارقة حركة
 والجوهر لا يتغير في اية زواياها اول حيزه من ان يتغير في اية اخرى فانه لا يتغير في اية
 بدنه فالحركة التي يجب ان يطلع الى القوة عليها فحتم هو غير متناهية
 الدورية فصل قدمنا الفصل الاول من الفصول الملهمة المذكورة ان القوة التي تراهها
 لها ان تتحرك على افعال غير متناهية في العدة او المدة وظهرنا الفصل الاخير من
 ان الحركة التي يمكن ان لا تنتهي في الدورية فاذل الحركة التي تكون القوة بالنسبة لغير
 متناهية في الحركة الدورية اسان اعلم انه لا يجوز ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية
 بحركتها غير متناهية لانه لا يمكن ان يكون الا متناهية فاذا تحركت بتوهم جسمها من متناهية
 حركات لا متناهية في القوة ثم اذا فرضنا ان كل اصغر من ذلك الجسم تلك القوة يجب ان تحرك
 اكثر من ذلك في المبدأ المفروض من قوة الزاد التي بالقوة في الجانب الاخر فيطرح كجانب آخر
 متناهية ايضا هذا محال فصل اراد ان يبين ان القوة الجسمانية لا تقول على افعال
 متناهية العدة او المدة واعلم ان القوة الجسمانية الغير المتناهية لو حركت جسمها فاما
 ان يكون حركتها الى ان لا يتحرك الجسم لانها اما ان لا يكون زوايا ذلك الجسم كجزء من القوة
 محال ان اما الاول فلما سئل علم هذا الفصل واما الثاني فلما سئل علمه ان يقول بعينه
 وسئل هذا الفصل ان يبال لا يجوز ان يكون جزء من القوة غير متناهية بحركتها غير متناهية
 لان كل جسم متناهية لما يتناهى من افعالها فاذا تحركت بحركتها بتوهم الغير المتناهية

من مبدأ مفروض جركت غير متناهية في العدة او المدة من النوع فان غير
 لاكثر البقل ثم فرضنا ان ذلك الجسم كجرك جسم آخر عليها بالاجسام
 واصغر منه المقدار سلكا التقى عليها يزداد المبدأ المفروض فحينئذ يحرك البقا
 اكثر لا اول لان لها في الطبيعية الجسم الاصغر اقل من الما في الجسم اعظم وكلما قلت
 عظم الما تكثر الاعمال الما كان مبدأ الجرك اجد بالافضل وحال من الزيادة
 بالتقوى في الجانب الذي فرض الاتهام فيه فلم يزد انقطاع الما يزداد ذلك الجانب وقد مر من
 غير متناهية من الحلف والعالى ان يقول دورات الشمس لا زال عندكم غير متناهية وكذا
 دورات القمر ان السان اكثر لا اول الجانب الزايد على غير المتساوي واعتبر كل ما بان لم
 لاخذ ان كثر الجرك في العدة متساوية لكنها متفاوتة في السرعة والبطوان كحركة
 الجسم الاصغر ارفع فلا يلزم المتساوي في الجانب آخر وحول ان الجرك في غير المتساوية
 يكون في ارض غير متناهية فلا يلزم المتساوي في الجانب الآخر وكل زمان فرض كغيره لا يرفع
 فله كثر غرر لا يبطأ في حركته لا يزداد جركت لا اصغر على حركت لا اعظم ولم يزل الحال
 متقدمة اذا كان من غير متناهية لا يمتد ذلك الجسم ان يقول لا كثر للجرك
 يقول لا اصغر لا كثر اجد بها ابعصى لا خراطع حث لا معاوية اصلا لما رفع رباك
 امتناع كون القول الجسمانية غير متناهية الجرك القدر ادا هم من ان امتناع
 كونها غير متناهية في الجرك لا يطبق فتقدم لذلك متدمات اولها ما ذكر في هذا الفصل
 وانه احوال بين الجسم من غير متناهية في الجرك لا يمتد ذلك الجسم ان يقول لا كثر للجرك
 وبقوله الجرك لا يمتد لان المبدأ واحد ولا يمتد الا في غير المتناهية لانها
 وهذا ظاهر متقدمة اخرى في النوع الطبيعية الجسم ما اذا جركت جسم بالكلية
 معاوية اصلا

فلهذا صرح الشيخ هذبه ان نفس السماء حسنة " وهم ومنه بعكس قول ان
 يكون منها اهل التحريك لانه التحريك فيكون لغرض هذا الجرم فاصح اعلم ان الجوز
 يحرك عن مناسبات التحريك سنا آخر ثم يصدر عن ذلك التحريك تحريك عن مناسبات
 انها تصدر عنه لو افرد بل على انه لا يزال يفعل على المبدأ الاول يفعل اعلم ان قول الانفعال
 الغرض المناهضة عن الماثر الغرض المناهضة الى الماثر الغرض المناهضة الى سبيل الوساطة
 ما هو على سبيل المبدأ انه وانما يمنع من الأجسام اجتناب العلم فوط هذا سؤال
 بوجه ورود في الفصل السابق مع جوابه ونقول ان يقال القوة المحركة للسماء الملا
 لو كانت حسيبة لكانت مناهضة لما منتهى ان القوة الجسمانية مناهضة فيكون مناسبات التحريك
 لانه لا يحرك فيكون تلك القوة قوة لغرض هذا الجرم الداهية وقد فرضنا هذا كذا
 فاحاط ان يحذف ان كثر تحريك على من مناسبات التحريك تحريك في جملته في محله
 ملائمة القوى لغرضات اذ لا يتصله غير وانه يصدر لذلك عن تلك القوى تحريك عن مناسبات
 في ذلك لا يلزم انما يصدر عنها لو افردت بل على انها متفعل اياها عن ذلك المحرك العقل
 يفعل سبب الانفعالات ثم اكد هذا الجواب ان قول الانفعالات الغرض المناهضة
 الغرض المناهضة الى الماثر الغرض المناهضة الى سبيل الوساطة الى بواسط الانفعالات الغرض
 المناهضة عن الماثر على سبيل المبدأ الى بواسط الانفعالات الغرض المناهضة الى
 القوى الجسمانية هو الثالث فقط لما ذكرنا ان القوى الجسمانية مناهضة في كل
 اولها فانها وانما في السماء لتحركها كما
 العقل انزال بعض من حركات نفسانية للنفس ليس على هيات نفسانية
 معت منها الجرمات السماوية التحرك المذكور لا يتبع لانها انما هي

فما يجمع ذلك كله من متصل على أن المحرك الأول هو المفادف لما كان غير هذا
 اراد ان يشترط في القوة ان لا تكون القوة هي التي تسمى بالقوة بل هي التي
 لا تفعالات غير مناهة كونها موزعة على سبيل الوسائط فقال ان الفعل لا يزال
 بحركات نفسانية بل هي نفسانية شبيهة ببعض بحركات النفسانية بل هي
 حالية لغزات خيالية شبيهة طلبا للتشبيه في سبيل الحاجة لا وضاع من القوة الى الفعل
 وافاضه الخ على الساقول ان منفعته لها بواسطتها اودا حزنه بحركات
 حزنه كانه في احوال النفس ولما كان اثر الفعل المفعول المذكور مستلزما لكونه
 دايما الكمال بفعل فاما في هذا التمر وهذا لا تفعالات الما اثرات فاما في هذا
 كونه المحرك الاول للحركات السماوية هو العقل والنفس الحسنة بل هي محركة للحركات
 ولا يمكن غير هذا الى الا ان محركاتها بالبداهة والاعتقاد سقط سلكا تام ان لا يوجد
 في النفس الحسنة لا يجوز ان يصدق العقل بالان لا يكون علمه لنفسه وان جاز ذلك
 صدق المحركات غير انما جاز الى النفس البليغ اسما لصاحب المشايخ
 ان يحرك كل كرية بحركتها غير مناهة وان غير مناهة الى القوة وان لا يكون
 وفعل عنه كثر في اجسامهم فاني ان المحركات بعد الاول قد يحرك بالعرض لانها في
 اجسام والعلم انهم جعلوا لها تصور ابغضت ولم يحضرهم ان النفس العقلية
 من جسم لا نفس وجسم غير ممكن ان يحرك بها او تحرك بالعرض بل بسبب
 وان ان حقت لم تستجز ان يقول ان النفس المطلقة انما تستحق بالعرض
 بالاجزاء وذلك لان الجرم بالعرض من ان كثر الشيء صار له وضع ووضع ما هو
 من ان ذلك سبب انما هو في ذلك من منطيقه قد مر بان كثر العقول

فوقنا المشايير طنوال الحشيرة
من جميع السموات واحد

وان المحرك السامع من غنوسها المطبوعه اجسامها فانها بحركتها بالعرض لا بالحال
في المتحرك البتات متحرك بالعرض قالوا المتحرك زحمت او يتحرك بخياخ الى محرك ولا
متسلسل بل محركات الى محرك غير متحرك زحمت محرك او العلة الاولى العنبر
لاول مرتبة عليها لم يحسب نفسا جديما قول ارسطو فانهم يدعون ما بعد مذهبهم ذلك
صحيح بان محرك كل كره بحركتها غير متناه وان المتحرك الغير المتناهي لا يكون
بقوة جسمها فلهذا لم يفسد في المتوالت ان محرك كل كره هو منادى في غفلته
غير هذا اللازم لما نانا انهم اعترفوا ان اللغوس السامع يتم تصوراته علمه هي مبادي
تصوراتها الجبروت وذهلوا عن ان التصور الغير الاخر الجسماني لما اثر في المتحرك
وكل متحرك لذاته بالعرض فهو جسم فلو لم يكن ان يكون للسامع والاعنبر
الطاقة وعقول ان المتحرك بالعرض حتى يتحرك الى محرك من غير ان ذلك لا يكون
اذا ما علمت لم تجد ان يقول ان النفس الناطقة التي لها محرك بالعرض لا بطريق المحرك
لان الجبروت بالعرض ان يكون للشئ وضع وضعه سبب الحركة ومنه ثم زول الفكر
الوضع او الموضع سبب الوضع او الموضع عن محله الذي هو منه متابع لميت النفس الناطقة
حاله في البدن حتى يصح ان يقال انها متحركة بالعرض كما حكم العقول
اشان لا ان الوضع حقيقان لوجوده فلهذا لم يملك ان لا يكون فلهذا لم يملك ان لا يكون
مبدأ الا الواحد بسيط الاله لا بالوسط وكل جسم كما علمت مركب من قسمين
مستحق للكون المبدأ الا قرب لو وجد في غير ان من غير ان من غير ان
كلمة عنه انما لا يملك ان لا يكون الا واحد ^{الاسم} الحيوان الصوري على الاخر
الاطلاق الاوسط الاطلاق بل يحتاج الى ما هو على كل اجزاء اولها

ولا يمكن أن يقع في غير وسط فالفاعل لا يعمل عن جسم واحد
لأنه يوجد عدة عقول متباينة ^{المتماثل} لا يمكن أن يكون لها سلسلتها أو جودها
العمل هذا الفصل مع الذي بعده مثل ثلثان الطريق إلى الابدان
ويستدل أن الواجب نفس حشيتان لوجوده كإحدى النظم الأربع فلهذا ان لا يكون
مبدأ الأول وسطاً إلا بالوسط كما علمت النظم الخمس وكل جسم كعلم النظم
لأنه مركب من القوى الصورية مفرغ لك أن المبدأ الأول هو جود الجسم كعلمه
عن نفس كعلمه وجود الجسم مفرغاً فيه حشيتان معاً ان صدر عنهما الأول الصور
معاً إذا أخذنا ان صدر واحد منهما عن الآخر فلهذا الصادر عما علمت النظم
لأنه ان ليس منها ما علمت على الإطلاق ولا واسطه مطلقة للآخر بل أحاطت بها
على توجد كل واحد منهما أو توجد معاً لكنها لا تكون معاً عن مبدأ بسيط
لما عرفت أن صدر الجسم عن الواجب فكذلك الصادر الأول موجود الجسم ^{واللهو} والآخر
صوره ولا يستلحق جسم لعدم الجسم بل هو يعمل بحضر هذا مبني على أن النفس ^{الواحد}
مدون جسم حامل لعلها كما هو مذهب أرسطو والسبح وإذا عرفت أن الصادر
لأنه يعمل مدخول هذا النظم وجود عدة عقول متباينة الذات هي مبادئ
تجربيات الأول فلا يمكن أن هذا العمل الذي والمفعول الأول ^{سلسلة} مسائل
العقول في مواضيعها كعلم تلك الأوائل لا يمكن أن في حيزها العقلي ^{سلسلة} مسائل
في كونه عقلاً إن لم يكن مجرداً لذلك نفسه وقد علمنا أن تعلم أن ^{جسام}
الكهنة العالية لها وكواكبها لثمة العبد ولزمك على أن تعلم أن ^{لكل}
جسمها كزواكها نجيها بالأرض موافق المركز أو خارج المركز أو ملكا ^{مركز}
مركز

لا خلاصا وصاعدا وحركها وصاعدا الطبع كقدم سائر النظم الذي هو النوع
 الجبروت من كل مناهجها من الجبروت من احداث طباعها مستساو من كونها طبعة
 للطباع العنصرية من النسخ الطباع العنصرية طبعة خاصة فبعضها ان ظهر ان
 هل يجوز ان يكون بعض تلك الاجرام سببا في البعض الاخر ام اسبابها تلك الجواهر المتناهية
 وبعد هذا يحكى بان ذلك انما هو من هذا الفضل لانه لا يمانى له بان هذا المصير
 في الفصول السابقة هداية اذا فرضنا جسدنا بغير فعل فان المصدر رتبة اذا
 صار شخص ذلك الشخص فيكون ^{بجسمه} فكل على الجسم فكل يحويه كان اذا المصير ^{حاله}
 المعلوم من وجود البعد وجوبها لا يمكن وانما الوجود الوجود في وجود العلم
 ووجوبها ولكن وجود الجوى في عدم الخلا في الحاد في المعاد هذا الفصل
 فصول بعدة سئل على الطريق الرابع لاثبات العيون انما انه بدخولها بعد امتناع
 جسم من جسم او حال جسم في الوجود العام وما ذكره في هذا الفصل وجه خاص
 امتناع كون الجسم الحاد في الجوى وهذا الوجه في علمه متناهية اجدها ان العلم
 متشخص ان بعد عنها المعلوم لانها لم تشخص في رتبة العلم ان العلم لما كان
 بالذات على المعلوم في وجود المعلوم ووجوب متناهي من غير وجود العلم ووجوبه فان
 اعتبر المعلوم في وجود العلم كان حاله لا يمكن لعدم الوجود مع المالم ان السبب
 يكون متناهي في العلم ان سئل في عدم وجوده في ما دامها في ما كانها معانها لا
 انك كما فان قلت ان اريد المعنى المعية لان العلم مع الوجود لا يمكن ان
 العلم المعلوم ان كان في الوجود العلم سابق على الوجود المعلوم ان اريد المعنى
 الوجود فذلك صحيح لكن ما في الكلام ليس كذلك فان عدم الخلا ووجود الجوى ليسا متساويين

6

ان عدم الخلا واجب لانه ووجود الجوى واجب لعدم عدم الخلا امتناع
 او مستند على ان الواجب لا يستند على غير فلو كان عدم الخلا مستندا على وجود الجوى
 فليس عدم الخلا لو كان مستندا لغيره فلا مانع من تقدمه اما ان كان علم لان تقدم العلم
 بالعلية لا الزمان ولعل ان يقول علمنا معيتها لكن لانهم معية وجودها وانك كما
 ولو كان كذلك لم امكن الجوى اجب الوجود به اذ امكن عدم الخلا هكذا وكما ان
 واما فانك فاذ اعتبرنا شخص الجوى البعد كان مع الجوى امكن ان شخص
 العلم مستند في الوجود والوجود على شخص المعلوم فلا مانع ان يكون عدم الخلا واجبا
 او غير واجب وجهه فان كان واجبا وجوبه كان الخلا الجوى اجبا وجوبه
 انه كذا كذا وجوبه وان كان غير واجب فليس كذلك واجبه في الخلا غير متساوي
 ان سئل في ان لا يمتنع تمام فلسفة في السماوات على ما تحته والجوى في
 لما علم المتقدمات لئلا يجوز ان يكون الحاد في الجوى اذ لو كان فلا كان مستندا
 بالوجود والجوى شخص لا يمتنع في العلم ان لا يكون هو امكن الجوى لا يمكن ان يكون
 وجه لا غير ان يكون غير الخلا في الجوى اجبا وجوبه لا مانع ان واجبا وجوبه
 لا سئل في حجب الجوى فلو لم يكن في الجوى من الجوى من الجوى في الجوى في الجوى
 المالم ان جوى الجوى سائر لكونه متساوي في جوى هذا خلف وان كان عدم الخلا واجبا
 في وجوبه كان كذا متساوي وكذا ان كان متساوي في جوى في جوى اجبا غير فلا
 الخلا متساوي لانه هذا خلف في جوى من السماوات ليس على ما تحته الا
 لما كان جوى في جوى لا مانع ان عدم الخلا وان كان وجوب الجوى في الجوى لا مانع ان
 وجود الجوى من وجود الحاد في الجوى لا مانع ان عدم العلم في الجوى في الجوى

6

بل المعلولية وما مع معلول السليم بحسب ان كثر معلولا له حتى ما خرج منه وجوده ووجوده كانه
ما مع المستند له كثر مستندا اذا كان المستند العلوية لا يكون السليم في الفضل لان الجاوي
اذا كان مع الجاوي كثر مستندا على الجاوي لان السليم العلوي لا يكون المستند له
وهذا المجتهد من المستند له بالثبوت اجاب عن السائل ان مع الجاوي الجاوي انما
ومع الجاوي الجاوي الجاوي لزم منه فاقه فاقه لان الجاوي مع الجاوي
واحد عندكم فكونه عينها لزم منه ولان ثبوتها انما انفاضة الدالة لزم منه لان
من آخر الجاوي من المعلولية ما هو الاخرها كونه كونه من الجاوي الجاوي
الانعام وان قال لو كان الجاوي الجاوي لان مكان الجاوي مع وجود الجاوي كانه
وجود الجاوي لا يكون وجوده الا جبا فكل الجاوي الجاوي لان الجاوي الجاوي
رد المنع وما ان كثر الجاوي على ما هو اسرر في انك لا اعظم من اعلى الجاوي الجاوي
الله يوم ولا يمكن قد رقت مما سران الجاوي ليس للجواي واما الجاوي الجاوي
الوهم الى انه على الجاوي هابه الى التسليم وان ذلك لان الوهم لنا من حيث ما يتصور ومنه
او مناه به بوجه ما للجواي لكن المنهاتية لعل في ان الجاوي اسرر الجاوي الجاوي
الى الواجب بعد ما سرنا من الغفر والفساد واقول انك تعلم منه ومنه من الغفر والفساد
لهم ليس يمكن ايضا على اساني رسا في السماع كثر الجسم على الجسم
ولعلك تقول بان الجسم السواي عن جسم فلا بد من ان يقول انه من من الجسم الجاوي
سواء كان في اجزاء من اجزاء لا يمكن الجاوي الجاوي وجود الجاوي قد عرض منها
كما عرض في بعض كذا لان الجاوي الجاوي الجاوي الجاوي الجاوي فاسم الجاوي الجاوي
انما كان وجوده في الجاوي اذا كان غير سبب الجاوي فكل الجاوي الجاوي الجاوي الجاوي

[illegible][illegible]

وهم ومنه او لعلك تريد معقول داخرا على الاصول التي تقررت انه يوجد جسم
 صاوي واخر غير جسم يوجد عنه هذا لاخر الجوى فكل واحد وجوب الجوى مع وجوب الجسم لاخر
 الذات للجوى معقول الغير الجسم لاخر فانه اذا احدثت معه معية هذا الاخر كان ممكنا فكل
 في حال ما يجتاز الجوى فالجوى ممكن فاما ان هذا هو الطلب الاول فيبحث جوازه في نفسه فان
 الجوى اما هو ممكن بحسب سائر الاخر الذي هو ذلك الفاسد لغرض ان كان الخلا هو انما
 تجرد الجوى في نفسه ثم تجرد الجوى في سبيل على الجوى ليس كما هو بعد مع فهو بقدر
 والبعدية اذا كانا بحسب البعدية العلوية فحسب لم يكن عليه معول في لا يبعدية ولا علمية للمالم
 ان يكون مباح العلم لم يجب ان يكون مباح لبقول العلمية بل اللهم الا ان كان هذا
 الوهم هو الوهم المذكور في الفصل السابق من زلاته فان الذي ذكره فيها بعد ان يوجد
 عقل جاد وعقل اخر يوجد عن العقل الاخر الجسم الجوى لما كان الجوى في العقل الاخر قد
 مفاتيح في واحدة فكل واحد وجوبها معا للذات وجوب الجوى بعد وجوب العقل الاخر لكونه
 معول في فانه يوجد الجوى بعد وجوب الجوى فكل واحد الجوى ممكنا ولزم ان كان الخلا
 كانه والنسبة للجوى الذي يمتنع مع مراد ايضا وهو ان يمكن الجوى ليس الفاسد الجوى
 بل الفاسد لما هو عليه ذلك الفاسد لو كان لا زلاته لما لم يمكن الخلا في نفسه فكل واحد
 بسبب الباطل تجرد الجوى بسبب لا بسبب الجوى اذ ليس كل واحد بعد مع فهو بعد مع
 العقلية البعدية اذا كانا بحسب البعدية العلوية فحسب لم يكن عليه معول في لا يبعدية ولا علمية للمالم
 ان يكون مباح العلم لم يجب ان يكون مباح لبقول العلمية بل اللهم الا ان كان هذا
 ان كان فان لم يكن فليس مباح وهم ومنه لعلك تقول ان الجوى الجوى
 بحسب اعتبار نفسه ما غير اجعل لو خرج فلو كانها غير واجبة فجميع من هذا

اذا احاطت بممكن ثم لم يكن هناك مجرد نفس لا يمكن ان لم يلاذ ان خلا انما نفرض
 اذ ان مجرد فليس من يتقدمه ان يكون الجوى على املا او غير محط به فكل واحد خلا هذا
 سؤال اخر جزمه ونقول ان كل واحد الجوى الجوى ممكن بحسب ذاته فكل واحد ممكنا
 ولزم ان كان خلا فاحاطت ان اعتبار ممكنا لا يفسد امكان الخلا لان امكان الخلا انما
 ان لو كان هناك مجرد السطح الباطل ويحقق المكان جزمه ان سلا سكره فلو ان لم يلاذ كان
 خلا وانما اذ لم يكن ذلك فممكن الخلا ولا املا ولعلك ان تقول سلما انه لا يلزم ان كان الخلا
 الذي من اجسام بل لاحضا انه لم يمكن الخلا الذي لبعض ابعاد مجرد عن المادة مع انه
 ممكن ايضا عندكم كمر في النظر الاول اسان وهذا العقل احدثه نفس العلم
 الى صون الجسم الجوى في نفسه ليس كصورته او الى جسمه لعلك ان البرهان المذكور
 اسناع كون الجوى على الجوى فم سوا جعلت العلم صورة الجسم الجوى في نفسه ليس كصورته
 النوعية او مجموعها فان سائر امكان الخلا جازل مع الجح ان العلم مالم يتخصص لا يور
 ويجوز السطح الجوى في صون الجسمية والنوعية فليس امكان الخلا وانما لم
 بالمعقول فانها قابله فلا يكون فاعلة مذنب فليست ان لا لتسبب اجسام السوا
 علا بعضها لبعض انت ايضا اذا فكرت من نفسك علمت ان الاجسام انما تفعل
 بصورها والصور الفاعلة اجسام التي كالبية لها انما تصدر عنها افعالها
 فلو كانت مافيه فاما ولا توسط الجسم من السوا ليس من الجسم في صون اجسام
 او لا يوجبها الجسم فان الصون الجسمية لا يكون اسبابا لبيوتها لا اجسامها
 بل لعلها يكون زمين لاجسام في نفس يتحد عليها او اعراض لما يستناع
 لاجسام السوا في علم بعضها لبعض الياد ان من الاجسام سوا كانت فكل واحد غير

ليس على الجسم ويصنف ايضا ما ذكر فاما من الجوى من ان ينزل على الجواهر وهذا الباطن
منه ما في ان الجسم لا يفعل بغيره اذ الهيولى تكونها قابلية كذا فاعلم لما بين
القابل لا يكونا علة للصورة الجسمانية كصورة الجسمانية النوعية ونحوها
التي هي صور كماله للجسام الى المنور المتعارفة انما تصدر عنها افعالها بنسبة الجسم
نظر الصورة لا اما الصورة الجسمانية فلا تها انا فعل بعقلها ونفسها وبغيرها
وبعضها انما يكون بعد حصولها في موادها فكلها بفعلها بنسبة موادها فكلها بفعلها
من الوضع كذا الجسم للعدول لذكر ان النار لا تسخن الى شئ بل ما كان متعارفا
لجودها او متعارفا بالسفر الا ما كان متعارفا للجود وهذا كذا لا يصدق اقله
المسخر اذ ان فعل بعض اجسام خاصية بدون اعتبار الضم واما الصورة الغير الجسمانية
فانما صار شئ خارجا عن فعلها بغيره هو النفس لا يكون ذلك الجسم وفيه لا كذا من
الزاتة الفعل جميعا وحده لم يكن نفسا لذلك الجسم فظهر ان الصورة لها نوعان واسطة
المواد ومتعارفة الوضع على الجسم بدون كذا ولا على غيره الى الهيولى الصورة
على كذا من طاهر كذا الجسم واسطة وضع بين الصورة والفعل كذا الجسم الهيولى
والصورة اذ ليس كذا وضع بل كذا الجسم كذا علم من الهيئة اذ ان كذا وجودها اذ لا يوجد
الجسم اذ اعلم هذه المقدمات علم ان الصورة الجسمانية لا يكون اسبابا للأجسام ولا
لهيوليات للأجسام لا الصور بل لا تها انا كذا من اجل اجسام معدة لقبول
صورها بغيره كذا من طاهر كذا الصورة كذا كذا تها كذا جسم الماء والجوهر المتخفف
لقبول صور المواد والحرارة واللاطف فوهنا آخر الفصل المشتمل على اثبات الصور
المسماة من رتبة الوجوه هداية وتبصيل فتدبر ان كذا من جواهر غير جسمانية

وانه ليس احب الوجود الا واحدا فقط لا مشاركتا لغرض من النوع فكل هذا
من الجواهر الغير الجسمانية معلوم وقد علمت ايضا ان اجسام السماوات معلولة العقل غير
فكلها هي رتبة الكثرة وقد علمت ان واجب الوجود لا يخرج ان يكون مبدأ الاسباب مع الا
بنسبة اجدها ولا مبدأ الجسم بنسبة فصح ان كذا من المعلول الاول من جوهر آخر
الجواهر العقلية واجدا وان كذا من الجواهر العقلية لاخر بنسبة فذلك الواجب السماوات
بنسبة العقلية فثبت الطرق لا بد من المذكون وجود جوهر مجرد بعينه
للايمان واجب الوجود واجدا لا مشاركتا في شئ من جنس لا نوع فليعلم ان كذا من الجواهر كذا
له وقد ثبت من سمات السماوات والجواهر مجردة وراى من كذا الواجب على الاول
وامتناع كذا فذلك الواجب كذا او جسمانيا او نفسا كذا اجسام اجدها ان المعلول الاول
منه الجوهر مجردة الثاني ان سائر هذه الجواهر صادرة عن الواجب بنسبة فذلك الواجب
الثالث ان السماوات صايدان من بين الجواهر والاجل طين الفوائد وتم الفصل الهادي
والتبصيل زيادة تحصل وليس يحوز ان من رتبة العقلية كذا من اجسام السماوات
عن آخرها لان كل جسم سماوي مبدأ عقليا اذ ليس الجسم السماوي بنسبة جرم سماوي
فكلها كذا اجرام السماوات معدة في الوجود مع استمرار باق في الجواهر العقلية
لنوع وجودها مازلة استعانة الوجود مع زوال السماوات اذ ان كذا
لست اريد رتبة العقول الصايدان عن الواجب رتبة السماوات وان كانت السماوات
معدية بعدة وتفرع ان يقال لا يحوز ان من رتبة العقول كذا من اجسام السماوات
عن آخرها لانه لو كان كذا فاما ان يصدر عنه جميع السماوات او يصدر عنه واحد
ومن كذا الواجب اذ لا يفرق هذا الى آخره لا يسئل الى من منها اما الاول فلما بينا

ان الكون جسمي سادى سدا على ما نزل من السواد والآخر داما الماى ملاصقا ان سادى سدا
 ليس بالآخر فاذن يحل ان يرتب الاجسام السادى الى الوجود مع رتب العنول في لزوم
 وجوداتها نازلة في استناد الوجود مع زوال السواوات كالمصدر من العنول الاول
 عمل في ذلك من العنول الاول على ما نزل على هذا الى ان يتم الاجرام السادى فانه لم لا يجوز
 ان يكون من العنول الاول العنول الذي هو اول العنول الموجبة للاظهار عنول من العنول
 ان السواوات لا يجوز ان يصدر عن عمل واحد ولا عن بعض بل عن كل واحد من الاجرام السادى
 مع العنول التي نزل عليها نازلة الى الآخر كما مر واما ان ابتداء العنول التي نزل على السواوات
 من العنول الاول واما بعد مقتضى الانسان لم يعلم ذلك واده تحصيل من العنول
 اذن ان يكون جوهر عيني لم يزل عنه جوهر عيني وجزم سادى معلوم ان لا يزل انما لم يزل
 واحد من جنس واحد لا حشاشي هذا كالاكل كل شئ منها انه يدام امكان الوجود
 واجبة الوجود وانه لعنول امة وللعنول الاول فيكون من العنول الاول من الوجبة الوجودية
 وبما لم يزل حاله عند مبدأ الشئ بما لم يزل من مبدأ الشئ لولا انه فعول فلا يمان ان
 هو مستو ما من محلات كانت لا وله ماهية امكانه وجوده من غير واجب
 اراد ان يتبين كيفية صدور الكثرة عن المبدأ الاول فيعتبر ان قد علم من العنول
 ان يرتب العنول الموجبة للسواوات مع رتب السواوات ولا يتبين ذلك الا بان صدر
 من جوهر عيني وجزم سادى قد رتب النمط الحاشي من الواحد جميع الوجود لا صدر عنه
 فلو صدر عن شئ مان ما يمكن ذلك ان يكون له حشاشي لكل من العنول حشاشي
 بعضها بتمامه وهو لا يمكن وبعضها بموجبه وهو وجوب الوجود وبعضها السبب لادام
 وهو مستقل امة وبعضها النسبة الموجبة وهو فعول موجب فكل من كل من العنول باعتبار

ماله من الوجود اجبة الوجود او باعتبار ماله النسبة الموجبة ان مقتضى مبدأ الشئ
 باعتبار ماله بجزء امة الى الامكان واعتقد امة مبدأ الشئ لفرق اتم محرم الشئ باعتبار
 واحد من الجسمين لعدم البرهان على ذلك لولا انه فعول حاشي ان هو ان من العنول
 سادى فلا يجوز ان يكون لها حشاشي بمرادها لانها اذا جدها ان كان اخلا في
 العنول لم يزل العنول ان كانا خارجا عن رتب ان يكون العنول مصدرا لها ولم يزل اما ان
 او التسلسل فاذا ذكرتم حشاشي ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاحاشي ان العلم
 للكم من الماهية الوجود اذا لا لا يصدر الا عن هذا المجموع وكل من الحشاشي عاشر لاجدها
 فان لا يمكن عارض الماهية والوجوب الوجود واليات بقوله ماهية امكانه وجوده
 عيني واجب ثم يجب ان يكون الامر الصوري من مبدأ ذلك الصوري والامر لا يشبه بالما
 مبدأ ذلك من المناسب للما فكل من با هو عاقل الاول الذي وجب مبدأ الجوهر عيني بالآخر
 مبدأ الجوهر جسماني ويجوز ان يكون الآخر تفصيل ايضا الى امرين بها يصير سادى
 ومادة جسمانية كل من الحشاشي اللعين الجسم الاول الى رتب الوجود والعنول
 حشاشي للصون ترجيح ان كان فانض عليه من مبدأه وكل من الحشاشي اللعين الجسم الاول الى رتب
 لا يمكن ان يتبدل امة اشبه بالمادة لان حاله دام التي كالمادة فالاولى ان يحصل امر
 اشبه بالصون مبدأ ذلك من اشبه بالصون وهو العنول وما هو اشبه بالمادة مبدأ
 للكان المناسب للمادة وهو الفلك للفر المعنول نسبة العلم تناسبها لكل من العنول الموجب
 للصون بوجوب الوجود لانه يحصل صور من العنول والعنول امة اشبه بالمادة بالآخر
 لا يحصل صور امة الله تعالى بالمادة فلذلك جعل الشئ يتبدل الموجب مبدأ للتبدل
 دون جزي الوجود والعنول امة مبدأ للتبدل وان لا يمكن ويجوز ان يحصل الما

الى حشيش يعقل انه يعقل امكانه فكمثر ما عسار يعقل الذات سببا لهول الفلك
 واما عسار يعقل الامكان سببا للصورة لان يعقل الذات كما مر اشبه بالمادة ^{يعقل}
 الامكان وهم ومنه ^{المتوسط} اذ امكن ان لا خلافا لا كثر الا بالزلا خلافا
 بحسب ان نصرة كسبية كثر لا خلافا الذي لا دار كل يعقل يوجب وجود محملات يستلزم
 تمام فاما كيعلم ان الموجبة ^{المتوسط} تفلس كليا هذا سؤال يرمي وروحه جواهر وتسمى
 ان يعال اذا كانت الحشيشات المذكورة في العسل سببا لوجود عقل فذلك بحسب ذلك العقل
 بالمرير ^{المتوسط} العسل الاول الى غيرها اذ تلك الحشيشات جامدة لكل عقل احاطت بالاول
 ان كل عقل فذلك صنفان معا من عقل فذلك العقل يستعمل على كثر لا يلزم منه ان كل عقل
 عمل كثر وجان صدر عنه عقل فذلك لان العسل محمله بالنوع محاز ان ينظر الى
 لا موثقة في شئ وقد عرفت ان الموجبة ^{المتوسط} تفلس كليا تذكير لا اول مبدع جوهرا
 عقلنا هو الحشيشة مبدع ^{المتوسط} وتوسط جوهرا عقلنا ^{المتوسط} وجرما سواها وكذلك عن ذلك الجوهر
 العقل حتى يتم الاجرام السماوية ومنها ان الجوهر عقل لا يلزم منه جرم سادس
 قد علم في النقط انما ليس لان الابعاد ايجاد الشئ بدون توسط الله ومادة ^{المتوسط} وقد
 العقل الاول هو الذي اوجبه الواجب ^{المتوسط} غير توسط س كان هو المبدع وابدع بتوسط
 العقل الاول العقل الثاني الفلك لا قصى لان موجب موجب لكن بالتوسط كما يجب ما
 المار بالاجزاء والموجب ^{المتوسط} جان وتوسط العقل الثاني العقل الثالث والفلك الآخر
 على هذا ان ينظر الى العقل لا يلزم منه جرم سادس ^{المتوسط} والوجه الذي مره الفصل السابق
 الفلك والعقل الاول هو مبدع ^{المتوسط} لا جرمه لان ايجاد سائر العقول ان كان بدون توسط
 الله ومادة ^{المتوسط} بل كان توسط العقل بخلاف العقل الاول فان ايجاد ما كان ^{المتوسط}

عن العمل وعروض هذا لا يصحاق مستدعي الصواب وهو اختلاف ^{باعتقاداتها}
 كما اذا سخن المأخذ أصغر مادة مستدعي المناسب للصورة الموصلة وهو ^{بلاستعداد}
 فصار رزقها ان يصغر عليها الصورة الموصلة هنا هو مختلف في اختلاف ^{استعداد}
 ايضا مستدعي لا يثبت له الا لأجزاء السماوية المستقيمة لفصل كمال العمار
 السبب البعد من المركز المحيط كما نفل عن قعر الطبعين ^{الكثير} من الماحرين
 ومن ابعان الجسم قرب من تلك المستدعي كماله الاستدعاء ^{هذا} سيجو لطف
 فصار رازا ولا بعد لسكونه وبعد عن المأخذ بارد وكثف هذا فصار رازا ^{بما}
 الباركان جارا اقل جران من النار وما على الارض من رازا اقل من الارض وقلة الجر
 والبرق موجب لطلب لان المبتدأ من الجران او البرودة فصار رازا ^{والا}
 كما انجمن النجوم وهذا سبب الى وهو موجبان كمال الجسم لا غير متقوم ^{بصور}
 لا رازا وذلك غير جاز عند الفلاسفة لا بد ان يكون للأجزاء السماوية باحوال
 اخرى من الحركات والاضواء او الخواص من العناصر ^{باعت} تحت
 فذلك يستلزم من السماوية ويزا من منصفه السماوية امتزاجات ^{باعت} كماله اذا
 لعوى بعد ذلك وهناك بعض المنقول للنباتية والحيوانية والناطقية ^{التي} والجوهر
 الذي يلهذا العالم وعند الناطقة بنفس ترتيب جود الجواهر العقلية ^{هنا} الحاجة
 لا الاستكمال لا لتمامها بل لتمامها من الاماكن العالية من الجواهر ^{هنا} والارادة
 على سبيل الاقصاص فان تأملك ما اعطيت في الاصول فيذكر سبيل تحقيق ^{طريق}
 البرهان اراد ان يشر الى اسباب امتزاجات العناصر ^{التركيبات} التي هي باطن
 فقال لامتزاجات يحصل شئ واحد من العناصر السماوية ^{باعت} واما تلك النور

من السماوية اما النسب وكما اذا الشمس موضع ما بها بعض اضاءة ذلك ^{باعت}
 الموجبة سحر لطف في الموجبة المحل الجسم وصعود الموجب ^{الموجب} من رازا الجسم من رازا
 لا امتزاجه لغرض وتلك المأذاه مختلف باثرها بحسب امتزاجه ^{باعت} من رازا
 وكذا عدم المأذاه موجب البرودة والكثافة ويحبو الجسم من رازا ^{باعت} كماله
 واحرا تلك اما لا من المنفعة السماوية من الجواهر ^{باعت} من رازا
 العاكية ولا اتصال الكونية والخاصة بالوضع فان تلك الحركات ^{باعت} من رازا
 امتزاجات من العناصر لا امتزاجات الحاصلة من رازا ^{باعت} من رازا
 عناصرها كما وكفا واحلاف ترا كيهانته وضعنا تعد مواد ^{باعت} من رازا
 محله بقبول التوالت بعد امتزاجات والاضاءات ^{باعت} من رازا
 قربا وبعدا من رازا عند استعد موضوعا بها بقبول الصور ^{باعت} من رازا
 والحيوانية والناطقية العقل الفاعل كماله تشر في النظم ^{باعت} من رازا
 نصف مراتب الجواهر العقلية الى الجواهر ^{باعت} من رازا
 العقل الاول اخره النفس الناطقة الا ان العقل ^{باعت} من رازا
 والنفسان من الجواهر لما كان من رازا ^{باعت} من رازا
 كان محنا لا الاستكمال من رازا ^{باعت} من رازا
 من الاجسام التي بعدة بقبول تلك ^{باعت} من رازا

اراد ان يشر في هذا النظم بقاء النفوس ^{باعت} من رازا
 والمعنويات كيفية حصول المعنويات ^{باعت} من رازا
 الكلمة الخيرة على الوجه الاسرف من رازا ^{باعت} من رازا

وكيفية وقوع النفس الكائنات انما وسه بالجزء المجردة في موضوعات من المسائل في
هذا النمط مسائل المسألة في رتبة الوجود واحوال النفس في طرفة البصر
منه تا، مثل كذا ابتداء الوجود من لا شيء كالاشرف حتى ينتهي الى الوجود
ثم عاين الاختصاص والاشرف والاشرف من النفس في طرفة البصر والعقل المستنير
بعضها على مراتب الوجودات كما مرة آخر النمط المتقدم فمثل ان الوجود
كثرت امتداد الواجب الذي هو اشرف الموجودات ثم العقل الاول في العقل الفعال
المنصور السواد من نفس الفكر لا على النفس العقل الاول حتى انتهى الى العاقل من اشرف
الوجودات اذ انما يكونها قابلية متعارفة اياما من الصورة المنصورة كونها ناقصة
بها ثم عاينها متوجها الى الكمال من اشرف من اشرف والاشرف فالاشرف فالاشرف
المتقوى في الصورة الجسمانية التي هي اشرف منها ثم الصورة النوعية ما عاينها في
هي اشرف من الصورة الجسمانية ثم المراتب من انواع الاجسام وما عاينها في اشرف
المراحب بحسب القرب البعد من العقل لا التراكيب الباطنة للصورة المعنوية والاشرف
والجسمانية والاشرف في هذا الترتيب من التراكيب الباطنة والاشرف في العقل المستنير
النفس الناطقة في مراتب الكمال في العقل المستنير الذي هو على مراتب المنصور
وبه قرب من المنصور العقل الباطنة وهذا هو الترتيب من الاشرف والاشرف
من اشرف الترتيب الصاعد الى الكمال من اشرف من اشرف والاشرف فالاشرف
النفس الناطقة التي هي موضوع ما للصورة العقلية غير مطبوعة الجسم به بل انما
ان ات له الجسم في حال الجسم ان يكون ارضا واطرافه للعلام مع ما الموت
تصير هو بل يكون ارضه ما هو مبدأ الوجود من الجواهر الباقية

ط الصورة
الصورة

وذلك

ان من ان النفس الناطقة باقية بعد محو ما عن البدن وتبقى له صورة في النمط
ان عاين وجود النفس في نمط الحيات ابدأ والنفس البدن شرطان معاها لان النفس الناطقة
النفس في الصورة العقلية لتستكمل في البدن ما به كمراتب النمط المالك من محتاج
تستمر اذ الله افتقار الحال الى العقل بل يعلقها الجسم ان كان كذا ارضا في طرفة البصر
منصور البدن الموت من كذا ارضا واطرافه للعلام مع ما لا يضر حرمه بل كذا حرمه
ما عاينها هو مبدأ الوجود من الجواهر الباقية والعاين ان يكون في النمط المالك
ان عاين النفس العقل مستر وطيف بدنيا البدن واذ كان البدن شرطاً لحدوثها
فان لا يجوز ان يكون ايضا شرطاً لبقائها وهاهنا من زفساد البدن مستاد
تبصر اذا كان في النفس الناطقة قد استغاثت ملكة لا تفصل العقل النوراني من الضمير
فقدان الاشياء العقلية بها لا بالها اذا انشئت في النفس الناطقة في حاج
وجود اذ ان كالاتها العقلية في البدن يشرق في النفس الناطقة كاشفاً للعارف
بالبدن حاله من العقلات فصارت الاحساسات ولا فكا من جهة العقل الفعال
فحصل لها الظواهر شيئا بعد شيئا صادرة اجمالاً وجعلت لها ملكة لا تفصل العقل
الفعال من العقلات من البدن لان عقلها الصورة العقلية بذاتها لا بالآلات
البدنية كعلم في النمط المالك انما احتاج الى البدن للاحساسات واذا كانت
ليست بحاجة في العقلات الى البدن لزم ان لا يكون محتاجاً الى الوجود والارادة
لكن محتاج في العقلات الى ان العقل موقوف على الوجود وانما ومن هذا
العلم مع الفصول التي بعد بالبين لان البين جعل غير البين بغيراً واذ ذكر في
الفصول احوال النفس لانسائه التي هي في الانسان في كل من سبب شيئا
بالبين

كذلك

لا ان تعامل بها كالأشياء ما كثر من سببه ولو عتقنا انها كان لا يعرض
كلال البتة الا وعرض للشئ كلال كما تعرض لاحوال النوى الجسدية والحركة ولكن ليس
هذا الكلال بل كغيره اما كوز النوى الجسدية والجزئية في طريق الانحلال والفتق العقلية
اما ثابتة واما في طريق النوى ولا زاد ويزيد ان تعرض لها كلال لا يجب ان لا يكون
لها فعل بنفسها وذلك لانها علمت ان تسببا عن الكلال لا عن غيرها وان ذلك كمالا فاقول
ان النفس قد تعرضت لغير ما تستغنى عن فعله بل قد تعرضت لغير ما لا يمكنه لا بفعله
واما اذا وجد في الاستغناء عن ولا يجتاز الحد الذي ان لم يكن سببه اراد
سببه حية ان النفس الناطقة تدرك هذا بالانها لا بالها وتعرف ان فعل النفس الناطقة
لو كان في الآلات فكما تعرضت للآلات كلال تعرض لها في فعلها كلال يصدر عن السبب
واضح فان انحلال السبب يوجب انحلال المسبب وط كمال ان الشئ الجسدية والحركة كمالا كانت
فعلها والآلات الجسدية فكما تعرضت لآلاتها كلال تعرض لها ايضا كلال لكل الآلات
باطل اذ ليس كل تعرض للآلات كلال تعرض للنفس بفعلها كلال وهذا السبب حيزه اذا كان
كان موجبا كليا وبما بين الجزئية انه قد تكل الآلات لا تكل النفس بفعلها بل كغيرها
اما ثابتا على جارية او زائدا على ما كان كما في سبب الانحلال وهذا لا يستحق
المعتمد وهو ان بفعلها السبب لا يتبدل منها تحت المحج فلو ان النفس تعرضت لها
مع كلال لآلة كلال كلال حجاب ال مستدروها ان يقال قد تعرضت لآلات
البدن لها كلال في الفعل كلال كما في سبب الشئ وضع النفس الجسدية فانها
قد يصير خرافة فاعتقل فاحاب ان هذا يستحق اعتبارا في السببية
المذكورة وتعلم في السبب ان يستحق اعتبارا في لآله شيئا فان قلت
الآن

[illegible]

مثل تلك الحال غير
كالواجبة الضعيفة
أو التوبة

وفعال لبق العاقل فتكون كذا في ما وصف هذا جرحي على النفس
 غير محتاجة وجودها وتعمل في البدن وتترى ان القوى الجسمانية كل سكر ولاق
 كان الباصرة اذا سالت عليها لا يصار وعرض لها كلال لذلك خلقت لاجل ان العالم
 لا يتوالى عليها لا يصار فلا حكمها ولو توالى عليها السهر ضعفت عظمها وكذا حال القوى
 الجسمانية اذا ادركت القوى الجسمانية شيئا موريا شديدا تسمى في الجاسية
 ضعف كما ان الباصرة اذا ادركت السهر لم يحس البقية والذن والساعة اذا ادركت
 صوت الرقعة لم يحس بصوت كذا الساعة اذا اجت راحة قوت لم يحس الضعف
 سائر القوى الجسمانية والقوى العاقلية كذا في ذلك فانه كلما كثر عليها العقل
 وتسمى على العقل الضعيف يعرف العقل القوى لانه بعض الاحوال فانها كل انشا وذكر حيث
 بعد المعاد في المفكرة لا ياتون رسته لذلك قال الشيخ وانما القوى العاقلية كذا
 كذا في الخلافة وصف صفات القوى العاقلية لا تكون الا في كل من جسم
 ملكها كذا في الاصل ان القوى العاقلية ليست بجسمانية واعترض في
 بان الخيال يترك اللفظ بعد حمل الجمل الخواص ليس المراد بقوى الجسمانية الضعيفة كذا
 وصف بل يترك ما يترك في الجاسية ضعف زاده بتصرف ما كان فعله الا انه ولم
 له فعل خاص لم يكن له فعل الا انه ولهذا فان القوى الجسمانية لا تدرك الا بها
 ولا تدرك ادراكها بوجه فانه لا آيات الملا الا بها وادراكها ولا يفعل لها الا
 ما اياها وليست القوى العقلية كذلك فانها تفعل كل شيء هذا جرحي على
 وتترى ان كذا لم يكن له فعل غيره بل لم يكن له فعل الا في ذلك فانه اذا لو كان
 فعل في الآلة او في غير السديران فعل الآلة فلا بد ان يتركها في الآلة او في

لا يدركه

6

ويزيد كذا فعل في بين ماله ولا يفعل الذي بين ماله والا لوجب له اخرى وسيل
 ولهذا فان القوى الجسمانية لما كانت تدرك بالآلة لم تدرك بالآلة ولا ادراكها بالآلة والقوى العاقلية
 تدرك الجميع ما ظن انها الا بها ولا ادراكها تجعل بين المدة صفة من الماني ان
 العاقلية ليست بالآلة جسمانية في الكبرى نظر الخواص ان تدرك بالآلة وتدرك الآلة
 تدرك بالآلة اخرى وتدرك الآلة اخرى تدرك في الآلة بالآلة الاولى ومن لا تسلسل
 زادة بتصرف لو كانت القوى العقلية بمنظمة في جسم من طبقات الدماغ كما يشاهد العقل
 او كانت العقلية بالآلة انما تفعل يحصل صور العقل لها فان كانت العقلية
 بعد لم يكن فكل من حصل لها صور العقل بعد لم يكن لها الا بها سادته فلو لم يكن لها
 يحصل لها من صور العقل من دية موجودة في مادة الصبا ولا جسم الجسمانية
 الصور التي لم تزل في دية المادة ما بعدة فكل من حصل في مادة واجبة كونه
 ما عر ايضاً بما صورته ان ليس واجداً وقد سبق بيان هذا ما ذكر من الصور
 بها بصير القوى العقلية مع العلم بالآلة كذا في الصور التي ليس فيها القوى العقلية
 والقوى العقلية مفادها اياها فاما ان كذا في تلك المفاد في وجه العقل اياها اولاً
 العقل اصلاً وليس له اجد لا من يصحح هذا جرحي على المطلب
 القوى العاقلية لو كانت في جسم من طبقات الدماغ او غير ذلك لكانت ايمان العقل اياها
 او لا العقلية اياها وكذا باطل لان القوى العاقلية تفعل كل عضون في دية
 السيرة فلا ياتون كذا في جسم لما حارصه ثلثتها لذلك الجسم الآلة لم يحصل
 معان الصور ذلك الجسم في احوال كذا في احوال كذا في احوال كذا في احوال
 دأبها اولاً بعقلها اياها لانه ان كذا في تلك مفاد صور ذلك الجسم المتأثرة باصلها

مادام

يلزم بعدها اذا لم يكن مستقلا لا مستقلا جصول صوت اخرى انما قلنا
 لو كانت جال في جسم لها حادثات بعقلها لذلك الجسم لو جرد العقل انما يكون
 صوت العقل فقد حصل لها صوت ذلك الجسم بعد ان لم يكن فيكون ذلك الصوت جال
 في ذلك الجسم فيكون العقل جال في ذلك الجسم فيكون العقل جال في ذلك الجسم
 صوت ذلك الجسم لكونها جال في ذلك الجسم فيكون العقل جال في ذلك الجسم
 وهو باطل كما في النسخ الرابع والافعال عراضا بها لان المادة انما تجد الشخص
 كانت عراضا مستقلة في جبال الصوت الجادة صوت بعقلها جال في ذلك الجسم
 جال في جبال في صوت ذلك الجسم خارجية حاله في التوسط مما لا بد
 استماع اجتهادها تكلم هذه الاشارات فاعلم من هذا ان الجوهر العاقل منها ان
 ثمانية ولا يصح ان يكون مركبا من قوتين قابله للتفاد من انية لثبات قال
 لا انما اصل بل كالمركب من شيئين كالمركب من شيئين كالمركب من شيئين
 ولا عراض جرد في موضوعها متوق فساد وجودها في موضوعها فلم يحتمل
 واذا كان كذلك لم يكن لها من في نفسها قابلية للتفاد بعد وجودها بعقلها وبيانها ان
 انما هي هذا الفصل تكلم هذه الاشارات لان المقصود منها بيان النفس
 مع بقا عقلها بعد موت البدن وذلك انما تم بهذا الفصل فان علم من هذا
 ان النفس الطاهرة غير متطبعة في جسم علم من انما عاقلها فان لا اصل هذا اسما
 على بيان النفس البدن وتقرر ان الجوهر العاقل من ان النفس الطاهرة اما اصل
 او ان كان في الدنيا باطل كما تبين فمقرر كونه اصلا واذا كان اصلا الاكبر تالفا لفساد
 لان كونه باطلا لفساد ان كان في فسادها انما هو فسادها وهو ممكن في وجوده

فلا بد

فلا بد من رجل في جلة لا يجوز ان يكون الفاسد استماع فاسد الموجودات لعدم
 الفاسد من في المادة يقوم به امكانه وسنخ ان يستند فسادها من ان يكون اصل
 ما يقوم به قوة فساد ومن معنى آخر فلا يكون اصلا لانها انما لا يجوز ان لا يكون اصلا
 لان لو لم يكن اصلا بل يكون مركبا من شيئين كالمركب من شيئين كالمركب من شيئين
 ولا يكون ذلك البسيط قابلا للتفاد والامكان في سيطر كونه البسيط مجردا كونه
 للمجرد مجالا للتفاد لما امره النسخ الرابع ان كل مجرد عاقل لا يمكن ان يكون
 كونه حرا النفس وقد فرضناه ام حرها هذا خلف على هذا البسيط سقط ما قالوا
 حرا النفس لكونها في الارز من تفاد النفس الحرة ان يكون سطر بقاء العقل
 الاخر لان هذا المارد عاقل من المانع على الشيء الثاني اما اذا ابطال ما خلف فلا بد
 الحجة انما يتم ان لو ثبت الامكان في وجوده في كل مجرد عاقل ايضا لم يكن فيها عدم
 فليكن مجردا بها وذلك لانها لو كانت جال في ذلك الجسم لكانت باطلا لعدم وجودها
 ولا عراض جرد في موضوعها هذا جواب السؤال هو ان يقال لا عراض البسيط قابلية
 فذلكم مقتضى ما قال ان قوة فسادها انما هي قامة موضوعها الجاهل الجاهل
 فلا بد ان يكون لها خلاف لا يكون لوجوده جال فانه لم يكن في كونه فورا اذا كان كذلك
 اذ ثبت بهذا الجواب ان النفس لها سيطرة على جال العقل لا العقل في العقل
 حال لا العقل الفاسد ايضا بعين من الجوهرا انما قال بعد وجودها بعقلها وبيانها
 لانها ليست بمنفعة العقل مطلقا والالكان في اجتهاد وجودها انما هو
 ان العاقل لا يجد المعقول لاشياء اخرى في تصورهم ومنه ان
 ففان المقصد من ان يعدم ان الجوهر العاقل انما هو ان العقل صورة عقله صار

فلهذا من الجوهر العاقل عقل آكد من هو على قولهم لعينه المعقول من آهل روح كان
 عند ما لم يعقل أو بطل منه ذلك فان كان ^{كأنه} كإن سوا عقل أو لم يعقلها وان كان
 منه ذلك ليطول على انه حال له أو على انه كان على انه حاله والذات باقية فهو ليس
 بالاستحالات ليس على يقولون وان كان على انه دام فقد بطل في ام وجدت من غير
 ليس ان صار شيئا آخر على انما اذا ما علمت هذا ايضا علمت انه بعضي هو من مستر
 ويجدد مركبا بسيطا لما زعم من بقاء النفس بعد البدن مع معقولها اراد
 ان من كنهه ايضا في تلك المعولات فشرع في بطلان قول المتأخرين بالحداد العالم
 بالصوت المعقول فقال ان قوما من الحكماء المقصد من سبوا الى ان الجوهر العاقل
 اذا لم يعقل صرح بمقتضى صوابه الى ذلك لانه لا يوصف ان الجوهر العاقل عقل
 هو فانما ان سبوا الجوهر العاقل كان قبل ان يعقل او لم يكن فان كان فيكون حاله
 عند غير العقل في غير العقل سوا وهو محال وان لم يكن كان قد بطل امر كان
 لا اتحاد وبذلك الامر الذي بطل بما ذكرناه او صفة من صفاته وجوده كان اعم منه فان
 صفة الذات باقية كانت في ذلك لا سبوا لا العقل ولا الاتحاد بل هو عالم
 كانت الذات فقد بطل في ام وجدت من غير لانه صار شيئا آخر واتحد به واذا علمت
 علمت انه بالجوهر كونه وفساد اذ كل من يصير شيئا آخر ولا يبقى بعد الصيرورة فذلك
 وفساد وفساد في بحث الكثرة والفساد ان لا يستفيض من اهل الميتوات
 انما حصل بعد الاتحاد بحداد امر كبري اليتيم والصوت لا يجدد امر واحد من كبر
 والصوت وليس في غير طرحة اذ ان كثر الصفة الزائدة عدم العقل وعدم الاتحاد
 ودرجات العقل والاتحاد زائدة بنفسه وايضا اذا علمت ان عقله المكنز

كما في صدر ما عمل آخه كونه سوا عقله ادم فعلها او يصير شيئا آخر وهو من مكنز
 ذكر هذا زائدة منه على اسماع الاتحاد وتقرر ان الجوهر العاقل اذا عقل
 واتحد به ثم عمل مع عقل بعد العقل اما ان كونه كان عند عقله انما صار
 شيئا آخر فان كان فكل من عقله وعدم عقله سوا وهو محال وان صار شيئا آخر فاما
 بطل كونه او لا فان بطل فلا كونه غير العقل متجدا وبطل ما ذكرناه وان كان كونه ابلغ
 ان كونه آت متجدا وهو خلاف من فهم لانهم انما ذهبوا للاتحاد العالم المعقول او نفس
 لا اتحاد من آخ وهم وخسه وهو لا يوافقون ان النفس الناطقة اذا علمت شيئا
 ما لم تعقل ذلك الشيء ايضا بالعقل النعال هذا هو قولنا ايضا بالعقل النعال
 هو ان يصير نفس العقل النعال لانها تصير العقل المستفاد من العقل النعال او بعينه
 النفس من العقل المستفاد وهو لا يبين ان يجعل العقل النعال متجدا في صفة
 دون من ويجعلوا الصلوا واحدا في جعل النفس كاملا واجبة الى كل معقول على ان لو كان
 في قولهم ان النفس الناطقة ان العقل المستفاد حسن ليقدر به فاه العالم بالاتحاد
 زعموا ان النفس الناطقة اذا علمت شيئا ما لم تعقل ايضا بالعقل النعال فالسبح
 هذا حق لان من لم يحكم ان العقل النعال كونه ايضا بالعقل النعال لكن بولا
 فالوان الصلوا النفس العقل النعال هو ان يصير نفس العقل النعال وان النفس الناطقة
 يصير العقل المستفاد وانما يصير العقل المستفاد اذا صار نفس العقل النعال مستفادا
 الناطقة بكونه نفس العقل المستفاد وانما بطل ذلك انه اذا عقل النفس العقل
 فاما ان حصل به كماله وتمامه ولا يكمل له فان كان لما لم يكن من غير بعضه
 ان كونه العقل النعال متجدا وقد علم ان الجوهر العقلية ليست متجدة والاتحاد

المستفاد
 العقل
 المستفاد
 العقل

صدر لا سبب عليه وان كان الاول لهم ان يكون النفس الماطة كما هو مدرك الكل معقول
 وذلك على ان لا جازية في قولهم لم يمتح من هذا الجاهل حال آخر جبهة ان النفس الماطة
 العقل المتبادر من مقتضى النفس التي لها بالعقل المتعار كما كان لهم من
 مغرور في العقل المعنويات كما يتضح على المصادق وهو جبهة كثر في قولهم
 من أنفسهم لم لا يمتحون ولا فرود في نفسهم وقد افضت زاهل زمانه رجل انما
 هو ذلك المتألف من اوستة من اول العرض من بين الحكمة ان العقل بهذا
 الاتحاد هو فرود في ساعده انه صنف كما ان ذلك كان ذلك الكتاب على احباب
 مع فساد ما اشتمل عليه الجبهة المتراوذي انسان اعلم ان قول القائل ان شيئا
 سيرا شيئا لا يمتحون لا يمتحون من حال الجاهل لا يمتحون من الكسب من آخر لحيث
 من ان لم يكن كان شيئا واحدا فصار واجدا في قولهم من غير معقول ان كان
 كل من من موجودا في انسان معتران وان كان اجماعا غير موجود فقد بطل الدل
 موجودا ان كان المعدوم قبل اجتراس في اخر اوله بحيث ان كانا في نفسنا وصور اياه
 وان كانا معدومين فلم يصير احدهما الاخر بل انما يحتران في حال الماء صار اذ على ان الموصوف
 لما يمتحون في المائيه وليس هو انه او ما يحرك هذا الجوى لما فرغ من ابطال من حيث التوهم
 في الاتحاد اشار الى بطلان الاتحاد مطلقا وتقرر ان قول القائل ان شيئا صار شيئا
 بطلان على ما كان في بطون من سجع الادب ان من غير البس في حاله الى اخرى
 كغير الشيء الاخر في مصير اياه كغير روية الماء ورا ولا يمتحون في صورته كما كانت
 ما كان في بطون في التركيب ان سطر الى الشيء العاشر من آخر فتركها المصير اياه
 كما نفع صار الترابط في العقل كراية ان يصير شيئا واحدا في نفسنا وهذا
 وذاك في نفسها

الفرود

واما حال من معقول هو في نفسى اى تحت لا اصل له واما لما انه جازي لانه لو اعتد
 مع الاتحاد اما ان يكون موجودا في نفسه من كونه اجدها موجودا او لا في جبهة
 اطل اما اذا كان موجودا في الانساق في الاتحاد اما اذا كان اجدها معدها
 ان كثر المعدوم هو الصاير والامر المائيه الذي صار الصاير هو المصير اياه والامر المائيه
 بل لا سبب الا ان كانا في معدوم ما لم يصير شيئا فذلك ما ذكرنا في الاما لا ان كان
 لو كان معدوما سوا حدث عند معدومين او لم يكن في اننا لان المعدوم لا كثر غير الموجود
 مصير اياه لان المعدوم لا يمتحون في الوصف الموجود فلا كثر في مصير اياه وكفى ذلك
 قال لو كان اجدها معدوما في الاتحاد اذ المعدوم حال المعدوم لا كثر غير الموجود
 حاله الموجود وتقرر كلامه فقد بطل كون المفروض في المعدوم باننا وصور اياه ان
 كان المعدوم في الامر المتقدم الى الصاير سوا حدث من ولا ان هو وان كان المفروض باننا
 في نفس الامر وان كان باطل لانها مصدرة في كثر من كان في هذا الكون هذا اذا كان
 معدوما فطرا اما اذا كان معدومين لم يصير احدهما الاخر لان المعدوم لا يمتحون في وجود
 بل يصرون في شيئا لا يمكن الا على طرف من الكثرة والفساد في كمال الماء صار هو اتم
 ان الجسم الذي كان ما على الصور المائيه ليس هو في الاله او ما يحرك هذا الجوى كما ذكرنا
 في قول القائل ان سورا لا قبل انما لو كانا موجودين في نفسنا انما كثر كذلك ان كانا
 موجودين في وجودين انفسهم لم لا يحتران ان لو كانا موجودين في وجود واحد في نفس واحد
 على التوهم
 في نفسنا كثر في هذا ان كل العقل فانه ذات موجودة في نفسنا
 الجلايا العقلية تقرر في نفسنا في آخر اذا بطل القول في الاتحاد فكل من عقل فانه ذات
 موجودة تقرر في الصور العقلية تقرر في نفسنا في آخر فكل العقل في نفسنا في جبهة

المسألة في الصفات وفي فصول
 من الصور الخارجة من الصور الساترة في الصور الساترة
 لا النوع العاقل ثم يصير لها وجود خارج مثل العقل فيتم جعله موجوداً ويجب
 كونهما عقلاً واجتبه وجوده في العقل على الوجه الثاني لما سبق في العقل إذا كان العقل
 واجب الوجود على وجه العقل على مسبق فعل وانفعال والفاعل ما يكون للعقل
 كما سبق في الصور المعقولة أولاً النوع العاقل ثم يوجد الخارج على وجه حصولها في
 العقل مثل العقل المنبسط صوراً البناء على وجه مخصوص بوجه ولا انفعال ما يكون للعقل
 كما سبق في الصور الخارجة مثل تفنيد صور الساترة من ساطرة الساترة علم الواجب
 تحت لكونه فعلية لا انفعالية لا منافع افعال غير لانه لم يتم امتحان في كماله لا
 الغير وعلمه بالذات وان كان انفعالياً لكن لا انفعالا ولا استكمال اذا كان النسبة في الآخر
 محالاً هذا هو وفي نهج الفلاسفة فاما علمه في المبدأ ليس عليه علمه فعلية ولا انفعالية
 كان قادراً لانه لا يمكن ان يفعل على خلاف علمه لا منافع ظاهراً علمه للمفكر فيقول العلم
 صفة ذات اضافية لا المعلومة به في العلم ولا انفعالا ولا اضافية وذلك جازي كما مر في
 اول النظم السابق منه كل واحد من الوجهين به وجود ان يحصل من حيث مقتضى
 لموجود الصور في الاعيان او غير موجود له بعد وجوده قابل للصور المعقولة ويجوز ان
 يكون للصور العقلية بحد ذاته لا بغيره ولو لا ذلك لذهب العقل المفارقة لا غير النهاية
 وواجب الوجود بحيث ان يكون له ذلك بحد ذاته كل واحد من العقل والفعل ولا في
 اما ان يحصل للعقل بغيره ان يكون من حيث الصورة في العالم صورة من وجود الخارج
 وهو العقل الانفعالي وصورة من غير موجود في الخارج بحسب العالم هو العقل

او يحصل للعقل من ذاته لا من غير وكل مصدر من المصادر هو اما العقل الفعلي والافتقار
 من الغير فكل المفوس من العقل الانفعالي اما حصولها للجوهر العقلي بحد ذاته فلا بد ان
 كذلك يكون حصولها لكل جوهر عقلي بحد ذاته وهذا العقل لا غير النهاية وذلك
 مجال لتقابل ان ينزل لم يوجد ان انتهى الى الواجب ان كان يجب على اصحابه بان لو كان
 سبب العلم عند لزم كونه مصدر لا اثر في علم الواجب حتى ان يكون فعلية كما مر حاصله في
 ذاته والا لما كان واجبا في جميع جهاته اشارة واجبة في محبان العقل في ذاته
 ما يحق العقل ما بعد من حيث العلم ما بعد من وجوده وعقل سائر الاشياء حجب
 في سلسلة الترتيب التنازل من عند طوره وعوضا لما سبق ان علم الواجب في ذاته
 اشار الى سلسلة الموجودات فقال انه بعد ذاته بحد ذاته لما مر في العلم في ذاته علم
 لذاته ومعقول لذاته وعقل معلول من حيث علمه وحصل منه وجوده اذ العلم المأمور
 لذاته بوجوب العلم بالمعقول ان العلم المأمور كنه النفس في العلم بانضائية العلم في العلم
 لخصائصه وعقل معلول معلول الاول ومعلوم ذلك المعقول وهكذا نالنا بحد ذاته طوره وعوضا
 اما طوله في سلسلة الواجب من العقل في العلويات كسلسلة العقل الاول والآخر في ذاته
 وعلى هذا واما العرض في العقل المعلول الاول والثاني والثالث لكل عقل في العقل في ذاته
 صدر منه فيكون في صورته اشارة اذ ان الاول في الاشياء بحد ذاته في ذاته
 انما يكون النفس بحد ذاته وصدقها وادراك الجواهر العقلية للاول اشارة في ذاته
 منها في ذاته وبعد ما لا ادراك في النفس في ذاته في نفس وشرط من طابع العقل في ذاته
 في المبادئ في التماسيب فحصله لا ادراك في ذاته في ذاته بان يكون ادراكه في ذاته
 النفس لا يوجد كونه ادراكه في النفس في ذاته في ذاته لا يخلو ولا ينفك في ذاته
 في المبادئ

ما يمكن من ذات المدرك لا من العند ومعلنا لا انفعالا لان بالذات افضل مما بالاعتدال
 شيئا لا اعتبارا والاعتدال يكون مفردا ومقتضا للكون المدرك فاعلا افضل ^{منه}
 لكونه مستفادا ومقتضا للكون المدرك منفلا وقد يكون بحسب المدرك ان يكون
 مدركا بعينه لا معلولا ويكون المدرك مجردا الاما دالان المدرك بعينه افضل ^{منه}
 معلولا لان العلم بكيفية العلم التامة موجب العلم التامة بمهاضه معلولا وليس العلم التامة
 بالمعقول بل موجب العلم بمهاضه علمية لان العلم بمرحبة في ذاته موجب العلم بالمعقول
 هو هو والمعلوم بمرحبة هو معلول لا يستضي عليه المعقولة والمعلوم بمرحبة هو ما وادراك
 الواجب لاشياء افضل اقسام الادراك في نفسه وان يكون السبب مدركا ومدركا لانه
 كنه لاشياء وجبايتها وهو فعل في ذاته ومن جهة العلم لانه فعلا يدرك ذاته وغيرها
 ذاته التي هي علم لاشياء وعقلها قولية دامة متعلق افضل بعين هو افضل الاجزاء
 ذاته وتعلق ادراك الجوهر العقلي لاشياء اما ادراكها للواجب فيمكن ادراكها
 المعقول بل سبب الواجب عليها ومقتضى من علمت ما بعد الواجب المعقول بذات
 الواجب لانها علم للمعقول وذاتها لان ذاتها علم لما بعد له وبعد ذلك ادراك
 ادراك النفس كالتشخيص ثم جاصل عن جوهر فعل مفرد لان مخبرها من الشيء الى
 هو العقل الذي في صورة المعقولات وتوابع العقل النفع في تنظيمها بعض تلك الصورة
 مستفاداتها وانما لها بذلك العقل في هذه الادراكات مستفادها المبدا في
 قد يحصل بالاستدلال بالعلم على المعلول وقد يحصل بالعلم من يحصل من الجوهر الخارج
 او الدلالة مستفادها المناسب لانها مستفادها بان بها العلم بالنفس لا العلم بالادراك
 وما لا العلم بانها به وتارة لا العلم بانها به فمن مقتضى مراتب الادراكات

الرسم المقتضى وانما سببا بالنسبة للرسم لانها حاد زائدة نفس المقتضى التوجه
 وهم وبنيته وتلك يقول ان كانت المعقولات لا تتحد بالعقل ولا بعضها بعضا
 ثم قد سلمت ان واجب الوجود بعقل كل نفس وليس اجدا حاسبا فيقال كثره مقبول انما
 كان بعقله انه ذاته ثم لم يزل في مقتضى عقله ذاته ان يقبل الكثرة حال الكثرة لانه
 متاخره لا ادخال لذات مقنونه وحيات ايضا على برهان كثره اللوازم والذات ^{لذاته}
 او غير مباينة لاسم الوجوه وكلاهما عرض له كثره اللوازم ايضا فانه لا يضافه ^{لذاته}
 والسبب لك كثره لاسم الكثر لانها تارة واحدة وذاتها ^{لذاته} هذا سؤال بوجه
 على ما في جوابه ويقرب ان يقال انك ذكرت ان الصور المعقولة لا تتحد بالعقل ولا
 بعضها بل في صور مباينة مستقرة في جوهر العاقل ثم سلمت ان الواجب بعقل كل نفس
 صوراً متباينة مستقرة في ذاته لم يزل ان لا يكون ذات الواجب اجزا حاسبا كثره لانه
 فاحاطت بالواجب على ذاته ذاته وكان في ذاته كثره لانه مقتضى الكثر لما برهان
 العلم مستفادها العقل المعقول صورة المعقولات لازمة متاخره عرض له في الصافات ^{لذاته}
 من ربه لما علم ان الواجب العقل الاول ثم لما انما هذا ما لا علم له لرب لا وعرضه
 هو كذلك في متاخره عرض مقنونه وكثره اللوازم التامية الذات لانها في حيز اللوازم
 كانت اللوازم مستقرة في ذات اللوازم او مباينة فقل ان كثره الكثر في ذات الواحد العلم
 بذاته المستفادها العلمية الوجود لا يفسد كثره مما كثره لان الواجب بعقل كثره
 لوازم اضافية وفرض اضافية سبب كثره الكثر كثره سببها مما كثره لانه
 وجدان مقنونه لم يزل في مقتضى عقله ذاته لانه ان لم يكن كثره ما يضافه مقنونه
 لا اجل علمه بذاته ان يحصل الكثره وقد مر ان العلوم هو العلم بذاته المعقولة

ولا يخفى ان القول بكثرة التوارث في احوال كون السبل علواً وما لا يكون معدداً
 من اجزاء قولنا ان لا يجب على احد ان يرضى لوجوهه وكونه محلاً للملكية وكل ذلك مخالف
 لمذهب المحكي وانما التزم القدماء في العلم غير انهم لا يظنون تمام الصور المعقولة بل انما
 المتسماة بالمثل المشاؤون اتحاد العاقل المعقول يستجيب لها جديلاً في التزم فيه
 واعلم ان هذه البراهين انما اريدت لهم لجعلهم يعلم حصول صور العلم في العالم
 اذا جعل معنى تعرض اضافات في العلوم ما كان يصير لها صفة فلا تدرى من منها
 انما ان الاشياء الحرة قد تفعل كما تفعل الكليات بحيث سببها منسوبة الى
 نوعه من شخصه شخصه كالكسوف الحركي فانه قد تفعل في نوعه صفة اسباب الحرة
 واجاطة العقل بها وتعملها كما تفعل الكليات وذلك غير ادراك الجزئي الزمان لها الذي
 حكمه ان وقع الآن وقبله او بعد بل يعمل ان كونهما جرتا من غير حصول
 حركي في وقت كذا وهو جري ملازمه في كذا زمان ومما وقع ذلك الكسوف لم يكن عند العاقل
 احاطة به في وقت او لم يقع وان كان معقولاً له على الجولان لان هذا ادراك آخر جري بحيث
 جدت المدرك في ذلك زمانه وذلك الاول كونهما في كذا زمان وان كان علماً بحركي ان
 العاقل لان من كون القرن موضع كذا ومن كون في موضع كذا كسوف معين في وقت
 زمان لذل الجبالين مجزئاً في وقت كذا امر ايت بل كون الكسوف في وقت بعد
 انما انما المقدم من ادراك الجزئات على وجه كل لا يمكن ان يتغير بغير الحركات في ادراكها
 وجه جري بغير تغيرها ليس ان الواجب بل كل مجزئاً في كذا زمان في كذا الحركات على الوجه الاول
 وتقرر بان يعمل الحركي على الوجه الجزئي في ان يعمل الجزئي متعلقاً بالزمان في وقت او في
 او في وقت وتعلقها بالوجه الكل هو ان يعمل غير متعلق بها ان يعمل في وجهه وجوب

في وجهه وجوب

اسباب منسوبة تلك الاسباب لا يمكن ان يكون نوعه من شخصه شخصه الحركي في كل
 كسوف حركي يستل اسباب الحرة حركي ان يعمل ان ذلك الكسوف هو حصول
 وقت كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 الموصوف بالصفة المذكورة ايضا كذلك وكذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 في العقل هو مجرد عن عقل الزمان فانه في وقت ذلك الكسوف العاقل بهذا الوجه لا يتصل
 وفيه اولاً وانما التزم الجواز في نوعها في شخصها لان عمل المعقولات الحرة لا بد ان يكون
 اذ علم المعقولات ان كثر معقولة معقولة انما منسوبة لعقل الحركي ان يعمل بحيث
 انما جري اولاً في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 نوعها منسوبة في وجهها الذي هو العاقل فلو علمت من حيث انها حرة لزم لعقل حركي على الوجه
 الحركي الكسوف فاما ان يراعى ذلك في عين ان يكون على الوجه الثاني والاشياء انما
 الكسوف في وقت كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 غير ادراك الجزئي في كسوف الحركي في وجهها اسبابها غير متعلق بها في وقت او في
 او في وقت لان هذا ادراك الجزئي هو وجهه بغير تغير المدرك فانه يحدث مع جري المدرك
 ومن ان يزداد الخلق في ادراك الجزئي على الوجه الاول فانه ثابت بما ساء كان الجزئي حدث
 او حدث في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 كذا في كسوف معين في وقت محدود من زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 فذلك الوقت عشر ساعات مثلاً فانه يعلم ذلك الكسوف انما ساء قبل الكسوف وهو
 وما هو كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان
 بالان كما علمت جلوسه في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان

الم

منسوبة في جلوسه في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان كذا في كذا زمان

حتى لا يبقى وصف لا وقد اعتبر فيه موافق لما ذكرنا السهم من ان لا يكون له
 الحسنة راجعة الى اسباب حرم نوعها في شتمها هذا بحسب هذا الفصل الرابع
 في هذا الموضع ^{بذات} ان قد سفل الصفات الاشياء على وجه منها
 بل ان سفل الذي ان اسفل ذلك استحال منه مستقر غير مضافه ومنها
 يكون السفل را على تحريك جسم ما فلو علم ذلك الجسم ان حاله فادخل تحريك
 ما به حال هو ان غير صفة لكن من غير تغير في ذاته بل اضافته فان كونه مادرا فيه
 له واحد ما زعمها اضافته الى امر كل من تحريك اجسام بحال مبدلا لثوبها او لثباتها
 ودخل في ذلك زعمه وحال وجوده لا مانا فانه ليس كونه مادرا معلقا به لثباتها
 الميسنة تعلق لا بد منه فانه لو لم يكن هذا صلا لا الامكان لم يبق انضافه الفوق الى تحريكه
 ابدا ما ضر ذلك كونه مادرا على التحريك فاذن اصل كونه مادرا لا صغير سفل لحوال المتعددة
 من الاشياء بل انما صغير لاضافات خارجة فلهذا هذا القسم كما لم يبق في ذلك
 هذا الفصل مثل على اصناف الصفات ما من ما يحتمل منها لدهر وما لا يجوز وتقرر
 الصفا ما ان كونه مستقر في الموصوف كالحق والقدرة او اضافته بحسب كونه السفل
 او سفل السفل في هذا القسم كونه السفل في الصفات لا في الموصوف في الموصوف
 مبينة لاضافة الموصوف الى صفات او مبينة لاول السواد والباقي الموصوف
 صغير سفل المضامين كاللذات او صغير كعلمه ان اربع اقسام القسم الاول
 الاخير اذا تغير لم يزل تغير الموصوف كونه لثباتها الباقى بجوار السواد واما ما
 فلا صغير الموصوف بغيره فان السفل اذا كان مادرا على تحريك جسم فلو علم ذلك الجسم
 كونه مادرا على تحريكه لكان له ما سبق داته مادرا بل لانه ما سبق اضافته فادريه

الى محكم الجسم لثباته لكان اللذرة صفة واحدة مازنها اضافته الى امر كل كونه لثباته
 ذاته لها اذا القدرة لا تقدر على شيء بغيرها اضافته للاحداث ذلك بكل بواسط اضافته
 الى ذلك الكل كما يكون اللذرة على تحريك جسم بوزن ما من من مبدلا ودر ذلك زعمه وحرره
 لكن اضافتها الى الكل كونه ذاتية الى عمر وزنه وغير ذلك عرضية فان ذلك لاضافات
 ما لا بد منه للذات بحيث لو لم يكن لم يكن اللذات فان زيد اسلا لو لم يكن لكان له
 اللذات الى تحريكه ابدا ما ضر ذلك كونه مادرا على التحريك فاذن لاضافة اللذات
 الى التي الى الامر الكلي دون التي الاجزاء ولا امر الكل لا صغير فلهذا لا صغير اللذات
 الحرات لا يوجب لا صغير لاضافات خارجة فلا يفرها وهذا القسم كما لم يبق في الاول
 صفة ذات دون الاول ومنها مثل ان كونه عالما ان سفل السفل كونه السفل
 عالما ان السفل ليس صغير لاضافته والصفة المضامين فان كونه عالما بالسفل
 لاضافته حتى انه اذا كان عالما بمعنى كلي لم يبق ذلك ان كونه عالما محوري حتى بل كونه
 العلم بالسفل على سفلها مازنها اضافته سفلها فلهذا للسفل مستحقة لاضافة
 خصوصية غير العلم بالقدرة وغيره بحسبها لا لكان كونه مادرا له هيبة واهل اضافته
 سفل منها اذا اختلف حال المضامين لم يعم او وجود وجهان بخلاف حال السفل
 الصفة لا في اضافته الصفة لثباتها فلهذا في الصفة التي مازنها لاضافة اضافتها
 للسفل صفة للسفل لم يجر ان يعرض له سفل بحسب الاول ولا بحسب الثاني اما بحسب
 الثاني فلهذا في اضافات بعض الاصولات هذا القسم الثالث
 المتضمن لاضافة الموصوف الى غير المتعين صغير الفركا لعل ما به صفة مستقر في العالم
 متضمن لاضافة الموصوف الى غير المتعين صغير صغير المعلوم فان العالم بالهز لانه الدار صغير علمه كونه
 على الارض

وذلك لان العلم بكل من يختص اضافة الذات من الناس والاكتمال العلم بالكل علما
 محتملا بل يكون العلم بالخراب علما آخر ما نعلمه من انما اذا علمنا مقدمه دخل
 فيها زيد مثلا كقول كل انسان حيوان لم يكن هذا العلم بعينه العلم بالتمتع وهو العلم
 بغير حيوان بل يكون العلم بالتمتع علما آخر مستقلا بمرئيه اضافة متانته الى السمع
 جدي من النفس اضافة جدي من مخصوص غير العلم المتقدمه وغيره من اضافة مخصوص
 اليه بخلاف القدرين بانها جدي واجن بعضها اضافة الى الحركات ولكن للتأثير
 واحد اضافة الى الاشياء ولو قل العلم يحصل من العلوم في العالم او
 حقيقة عند العالم كما هو منسوب للفلاسفة والشيخ لما احتج الى هذا التكلم
 لان حصول صورة الشيء المثل حقيقة مغاير لحصول صورة شيء آخر او المثل حقيقة
 ما ذكره الشيخ بوجه كل في غار العلوم سواء كان العلم منسوبا لهذا النفس او
 وهذا النوع من العلم محتملا اذا اختلف حال المضاف اليه من عدم الوجود او من
 الوجود الى عدمه ووجه اختلاف حال الموصوف اذا عرف ذلك فكل ما لا يؤثر في المعبر
 بغير ضابطه المقرن العارضة ولا اضافة ولا بغير ضابطه المنطوقه الاضافة والمضيق
 بغير اضافة ويجوز بغير الاضافات البعيدة العارضة كما مر في القدرين اذ لا يكون
 في الذات ايسر نفس ليس هذا بغير ما في الكتاب والقائل ان يقول لا يجوز ان يكون العلم
 صفواتا صافية والغير نسبت للمعالم انما هي في بعض اقسامه لا غير ذلك لا موجب
 ذات العالم بان قلت العلم يحصل من صورة الشيء في العالم او المثل حقيقة عند النفس
 صفة محتملة قلت قدرته في التمثيل لما لم يجرى ذلك ان هذا التقدير ليس صحيحا
 ومرتبة ايضا الفادات المذكورة في بعض النواحي نكتة كونه شيئا والافاضة

اضافة محتملة وكذا ما ذكره في عالمه كونه في حال سقر في نفسك معها اضافة
 لازمة او لاحتمالاتها ما ذكره حال مضافه لادوا اضافة محتملة اشار الى الصفة
 بل يختص اضافة لان يكون الشيء مستقلا او مثالا للشيء آخر اضافة ليس بغير
 ذات الموصوف بغير القدرين والعلم بغير هذا النوع من الصفات لا يفسد بغير
 الموصوفات منها بحيث هو ان يقال لاضافة عند الفلاسفة والشيخ صفة وجود
 محتملة في الخارج وهو لا يورث ان يكون حاصلا في موضوعها لا امتناع فقام العرض بذاته
 فاذا انقضت لم يتم بغير موضوعها بالعرض وانما لم يرد ذلك جاز بغير الواجب بل
 كل شيء مقوم بما قبله ثم محتمل ثم بغيره ولا خلاف في هذا الا بالبراهين كون
 الاضافات اعتبارية او سلمية فالواجب الوجه بحبان لا يكون علم بالحركات
 علما زمانيا حتى يدخل فيه الآن والماضي المستقبل معرض لغيره اذ ان بغيره
 بحبان لا يكون علم بالحركات على الوجه المقتضى على ان الله سبحانه لا يكون علما بكل
 شيء لان كل شيء لازم له بوسطة او بغيره وسطره ما دل اليه بعينه وقرن اليه في نفس
 الاول لا يادى واجبا اذا كان مالا بحيث لا يكون كماله معلوم ان العلم بالجزئ على الوجه
 الكلي هو ان العلم بالجزئ بغيره بغيره في زمانه وواقع او مستقب وعلم الوجه بالجزئ ان
 يعلم زمانا وعلم ان العلم بالجزئ على الوجه الاول يكون عن المعبر والعلم على الوجه الثاني
 عرضة للمعبر بحبان لا يكون علم بالحركات على الوجه الجزئ الا بالبراهين المعبر
 كما مر في انصاف المسألة والمفتر على الواجب بل بحبان لا يكون علم بالحركات على الوجه
 البرهان عن الغير بحبان لا يكون علم بالحركات لان كل شيء لا يكون الا بوسطة او بغيره
 بغيره بعينه قدره الذي هو مفضل فانه لا يكون واجبا لما علم ان لا يجب وجوده

لا يصدر عنها

واذا ذكر ذلك كان لما لكل على الوجه الذي ذكره وصفا الله عليه بوجوه ما لا ينفك
 ما لا ينفك على الجواهر وقد يكون الكائنات كالموجود في نفسها من حيث الوجود فيكون
 فصلا لا ينفك عنها بغيره فلا بد ان يكون له لا ينفك عنها بغيره فلا ينفك
 البتة فالعناية هو احاطة علم الاول بالكل بالاولى ان يكون على الكل حتى يكون له حسن
 النظام ما في ذلك واجتنب عن احاطة به فكله الموجود وفي المعلوم ما اجتنب النظام
 من غير ان ينفك قصد وطلب من الاول الحق فكله الاول كمنه الصواب في رتبته
 الكل من غير ان ينفك الكل لما ينفك او بل الى السلسل ان الواجب لا يجوز
 ان يفعل العرض في صدره بل يكون مختصا بالكتاب على ان يكون عناية التي هي عناية الكائنات
 وبتن الفصل السابق ان ينفك عالم بالكل وذكره هذا الذي هو علمه هو الفاعل لزم
 ان يكون عناية ما ذكره عناية بمعنى كلامه ظاهر لكن لزم من هذا ان لا يكون له نفس اصلا
 لا للسان لا للعرض ان من هذا الحكم خلاف ذلك لانه قد يكون في كنهه قول
 البتة النفاذ الاله وفيها فنقول ان شاء الله لا يمكن ان يكون له الوجود منها امه
 يجوز ان يكون وجوده لا ينفك عن السلسل في النفاذ اصلا ومنها امه لا يمكن ان يكون باضطر
 فضلهما الا يكون بحيث عرض منها سريها عند ازديادات الحركات في مصادمات
 المتحرك كذا في البنية اسريره اما علم الاطلاق واما بالحسنة ولو كان الوجود
 المحض مبدأ المضاف لوجود الخبير في الصواب كان وجود البتة لا ان اجبا مضافا
 بل وجود الجواهر العقلية مما سبها ذلك البتة الذي يحتمل ان يكون في ان لا
 يوجد خبر كثير ولا يولى به جزا من سريها كذا في ذلك مثل خلق النار في النار
 لا ينفك فضلهما ولا يمكن معونه في يمكن الوجود الا ان يكون بحيث يودي

و هو ما سبق لها مصادمة من اجسام حواسه وكذلك لا حواس لها
 لا يمكن ان يكون لها فضلهما الا ان يكون بحيث يمكن ان يبادى اجوابها من
 حركاتها وسكونها اجوابا مثل النار في النار الى اجابها مصادمات ايضا
 يوزن ان يبادى اجوابا الى النار التي في العالم الى ان ينفك لها خطا
 ضار في المعاد وفي الخلق او في طبعها ان عاينها بل من سريها او عاينها في المعاد
 يمكن ان يكون له لكون لا ينفك عما لا يمكن من حيث المصادمات عاينها خطا
 وعلمه هي ان ذلك من اجابها اقل من اجابها السلسل في اجابها اقل من اجابها السلسل
 ولا ينفك ما عاين في العناية الاولى لانه لا ينفك من العرض والسر في المدد
 بالعرض في سلسلته العرض المراد ما يحضره عناية ما يكون بحقه اول
 من لا يحقه في سريها الامر والسر يعكس ذلك لانه لا يمكن ان يكون السلسل في سريها
 سببهم الى ختم انقسام لان الممكن اما خبرا وسرا ولا هذا ولا ذاك وانما خبرا
 خبر محض او يكون الخبر عاين كاشفا للنسبها كاشفا للنسبها قد يودى الى سريها
 عند المعاد او المعاد به السلسل اما سريها كاشفا للنسبها عاينها في سريها
 انقسام والمادة التي هي السلسل الذي سريها عاينها بالنسبها في سريها الوجود
 لان الكمال لا ينفك الحكمة الباطنة منها فبعض السلسل ان الخبر المحض الذي
 خبر عاينها اما سريها انما الخبر المحض كالعقول ما سبها في حيث ان
 يوجد ان الواجب ان محض كسريها الجواد المحض مبدأ المضاف لوجود الخبير
 ضرور وكذا الذي خبر عاينها في سريها الخبر الكثر وعدم الامكان به احتراما
 عن سريها عرض في سريها ان سريها كذا في ذلك مثل خلق النار في النار

افضاء

يحيى

من حسابها بالغ في الحران لان كل معونها في المصالح المستعلم بها ^{محصل}
 بكل حرارتها وذلك لان كون تحت نودي وتولم ما تنفع مصادرها
 من الاجسام الجسدية والسياسة وكذلك الاجسام الحيوانية لا يمكن ان
 ما لها من الفضل الا وان يكون تحت مبادئها وحركاتها وسكناتها التي هي
 فضائلها وفضائل مولاتها الى اجتماعات ومصادمات موزنة وكذا احوال اجسام
 الغير الحيوانية كالنار والبرق وغير ذلك كذلك لا يمكن ان فضائل اجسام الجسدية
 وغير الحيوانية التي في العالم الا وان يصادف احوالها الحادثة والسياسة والفضائل
 والافعال الا ان يمتنع لها حظا اعتقادا في المصادمات والصور الى ان
 اذ يتبع فطره جان امر عامل على مثل منهن او عصب يضار عما سعت المباد
 اذ لا يمكن ان القوى الحيوانية والغير الحيوانية على وجه كذا الا ان يكون تحت بعض
 عند المصادمات والملاقات عارض حظا وعلية صحت امر مضر لكن هذا ان
 لكنه في الشخاص طلبة بالقياس الى الشخاص الى المنس عن ذلك في اوقات اول مراد
 السلامه لما كان لزوم الشخاص للشيء معارفها وكان الوجود في ذلك العلم
 كما مر في الفصل السابق من حيث الغاية فكان في قول الشخاص انهم كالمقصود
 بالعرض في كثير من الشخاص اذ لا يكون العرض في القدر الذي يوجد في الحركات فكان معرض
 وهم ونسبهم والفكر يقول ان كثير من الناس الغالب عليهم الجهل في عالم الشهادة
 والغضب فلم صار هذا الصنف منسوباً إليهم لانه ما درنا سبب انه كان احوال
 البدن هي طلبة حال الباطن في الجمال الصحة وحال المتوسط في الجمال والصحة
 وحال السخو والمسامحة او السقيم والادان بالان في السعادة العاجلة ^{البدن}
 مستند

في هذا امر او مسدود او سلبان كذلك حال المنسب عنها في حال الباطن
 في فضيلة العقل والخلق الى الدرجة القصوى في السعادة والاخرى في
 السوء ذلك لا سيما في المعقولات ان جعل لشيء الجاهل في المصادمات
 ليس له كغيره من العلم جسيم المنس في المعاد الا انه في جهالة الجهل في العلم
 بين خرافات الاجل واخر كما مستقام والسقيم هو عرضة لادنى في الاخرة وكل واحد
 الطر من راد في الوسط فليس غايها اذا اصف الى الطرز انما فضل ما لا يلهي
 الحاجة اليه في هذا سؤال يوم وروحه ما ترجوا به وتبين ان يقال ان
 في انفسنا في الحسبها بعد ذلك في الاداة عنه يصير سبب تلك في افكار
 او مستقام بل في طبيعة وشهوة وعصبية الغالب على الناس في بوجب الشقاء
 بحسب من القوى فان الغالب عليهم الجهل في مشاييم الشهوة والعصبية وكذلك
 مغترية امر المعاد فكان شدة الناس على ما لا ينادوا فاحاب اليه كان احوال
 بحسب الظاهر والباطن ملائمة الباطن في الجمال الصحة والمتوسط في ما في الباطن
 الباطن والمستقام او السقيم وهو لان ما لان في السعادة العاجلة بطلان وافر
 او مسدود او سلبان في الفساد الذي للشيء الباطن فكذلك حال النفس بحسب العلم
 والخلق بل في الباطن في العلم والخلق الحسن المتوسط في الباطن في العلم
 ورواية الخلق والنسب في العلم والخلق لها الدرجة القصوى في السعادة
 الاخرى والمتوسط في الباطن في المعقولات وان لم يكن لها الثواب الجزيل في النسب
 الجاهل في العلم في المعاد لكن يكون في الباطن في السعادة العاجلة بطلان
 لا جلا في الباطن في الجهل ورواية الخلق يكون في السقام والسقيم في الاخرة

عبد الرزاق

وكل واحد من الطرفين يوزن في الوسط غايبة الناس ما لا يطعن في الاول فظاهر
 واما الطرف الآخر فلان الجمل المركب لا يسخ ما ذكره النسبة الجمل البسيط ^{والطرف}
 الاول مع الوسط اكثر فمكون اصل النجاء اكثر من غير اصل النجاء فاذن
 ليس هذا ما ذكرناه وفي بحث لا نه في بيان ان الحجة غايبة هذا العالم الا ان
 واهل في الآخرة اكثر من الجمل البسيط وان كان ما عني عن الآخرة لكنه ليس
 فان عدمه خير من الا ان ينسب محرابه ما لا نغاف به وجه تحفظ البحث لا نه ما
 اراد بالحجة هذا المعنى في الفصل السابق الا ان الفصل الذي بعد الفصل الاول
 اراد ما ذكرناه والسؤال فما ورد على ذلك لنسبنا لكن لا نزم منه ان الحجة محبة
 القوى البلية اكثر بل بحسب النسبة القطعية وجه كنه في ان يقال لعل الجمل
 البسيط اكثر من الجمل المركب الجاهل الى هذا الطول قال هذا عرضة لكذا كما
 تعرض له مرتين عرضة لذلك اي قبله ونصبه لعرضه ^{منه}
 لا ينعين عندك ان السجادة في الآخرة نوع واحد لا ينعين عندك انها
 لا تنال الصلا الا بالاستكمال في العلم وان كان ذلك يجعل نوعها نوعا اشرف لا
 ينعين عندك ان غايتها من الخطا ما يانته لعصاة النجاء بل انما هو الجمل الكلي
 ضرب من الجمل انما تعرض للعذاب المحذور وضرب من الرذيلة وهدمه وذلك في
 اقل اشخاص الناس ولا تصيبه من جعل النجاء ومقتضى عدمه من غير
 الجمل الخطا صريحا لا الابد واستوسج وجه الله وسستهم لهما فاضل
 مان هذا الفصل منقول على جواب السؤال المتقدم في الاول ان يهاجر
 ان السجادة لا خروية نوع واحد لانها الا الكامل في العلم وذلك دليل

المان

المان المحال لا مباحر السجادة والعصاة في النجاء وذلك اكثر فاحاط على ذلك
 ان السجادة التي تعطى لاجل العلم وان كان اسرها انواع السجادات كالمسالك
 الاخرى ثم غير متجيزة فيها بل كغيرها من اصحاب الاخرى في السجادة والافعال المرضية بحسب
 مراتبها انواع السجادات وعن الماني ان كل خطية لا توجب العذاب الا بعد ان
 توجه الجمل المركب اياها الى اخلاق الرذيلة والافعال الذميمة انما توجب العذاب
 المحذور وذلك في اقل اشخاص الناس وتليد بالنسبة الى الخلاص من الرذيلة ولا يملك
 النجاة وضا على عدد من العلماء الاسخاني الحكماء انما العذاب لا يخلو الحسن
 والافعال المرضية ومرة في عمل الجمل الخطا الى الابد واستوسج وجه الله
 قال تعالى ورجى يست كل من ياتكم في فاطرة والعصاة المصدرة وما يعظم به الضأ
 كالجمل غفر وهم من اراد الماني وهم ومنه او بعد من هذا المان
 ان يبرأ القسم الماني عن الحرف السجدة تنكر جواب المان في ان الحق ذلك كان
 سببا غير هذا القسم كان القسم الاول وهو في غير هذا القسم اصله
 ليس لكن ان يكون الحجة اكثر من سبب في الاول او بحث في الحجة من الرذيلة عند الحاصل
 الجاهل ما ذكره عن هذا فقد جعل غير نفسه كان المان جعل غير المان المان المان
 وترك وجود هذا القسم وهو على صفة المذكور غير لان الجرح على المان
 هذا سؤال يوم ورد في الاشارة السابقة مع جوابه في السؤال الثاني
 فلم في الاشارة السابقة ان المان الوجود اما خرم بعض او ما عني فيه الجرح فلم يبرأ
 القسم الماني عن الحرف السجدة كان العكس خرا فاجاب انه لو لم يكن هذا القسم من
 لكان هذا القسم غير هذا القسم بل كان القسم الاول انما قلنا انه كان غير هذا القسم

لان هذا السمعة اصله الا يمكن مجرد حق من سوء فعل فلور من هذا
 فقد جعل تعريفه وجعل النار غير النار والماء غير الماء وترك هذا
 القسم هو على هذا الصنف غير لا يتق الجود الكابل كما مر فلهذا دخل في قوله
 وهم ومنه ولعلك تقول فان كان القدر فلم العتاب قتال
 جواب ان العتاب للنفس على خطيتها كما ستعلم كما مرض للبدن على عيبه لا من
 من لولم ما سبق اليه لانه الى الماضية التي لم يكن مرؤ فوعها يد لا اذ
 ما يقعها واما ان يكون على جهة اخرى من مصدر له من خارج فغير مستأخرم اذا
 سلم معاقبة من خارج فان ذلك ايضا ما كان حسنا لانه قد كان عتابا
 الجور من جوده لا لأسباب التي سبقت منه في الاثر والصدوق كما هو
 فاذا عرض من اسباب القدر ان غارض احد مقتضى الخوف لا اعتبارا من كسب
 الخطا والى الجرعة وجب الصدوق لاجل العرض العام وان كان غير ملائم
 الواجد ولا واجبا من غير اختيار حليم لولم يكن هناك الا حاسب الجسد بالقدور ولم يكن
 في النفس الجزية لمصلحة كلته غامرة كثره لكن لا يلدن لعتابا من لاجل
 الكل كما لا يلدن لعتاب الجور لاجل الكل فمقطع عضو ولولم لاجل البدن فكيف يعلم
 ما ورد من خدش الظلم والعدو من جودته فقال تعالى لها انهارا الظلم وانفعا لعداها
 لها وجوب كى هذه ولا يجوز ذلك على ان ذلك من المقتضيات لا لولته فغير واجب
 وجوب كليها بل التي من المقتضيات المستثناة التي جميع علمها ارسا والمصالح لعل فيها
 ما يصح بالبرهان بحسب بعض النماذج اذ اجتنبنا من قبلنا لعلنا
 دورا مثالا وانت قد عرفت اجناسا المقتضيات في موضع آخر

هذا سون يوم ورد على الفصل السابق ج جايه وسير البسوال ان بيان
 فليتم في الفصل السابق بيان وقوع الكائنات المكنون بقدر الله وخلقها
 فليكن من صدور لا تعارض على لسان بطون الجور لا من الجوراء الكرم فواحد منهم
 عرف ذلك بوجه من اوجهها على قواعد الحكمة وان العتاب للنفس على خطاياها العقائد
 الباطلة ولا خلاف في ذلك او في كمال مرض البدن بسبب ما في وجهه على المالك لان
 اعترض ذلك فكما ان الحق المرض للبدن بسبب ما في الفضايل ضروري ولكن الحق العتاب
 للنفس بسبب ما في رد اهل العقائد الفاسد والاطلاق للمنفعة ضروري وهو الله
 الموقن التي تطلع على الاقضية لكن لما كانت الامانة الواردة الى الملك الهام
 اذا اجريت على طوايفها متضاربة للعتاب الجسماني من عند القابل القدر
 واما ان يكون العتاب على جهة اخرى من مبدئ له خارج فغير مستأخرم اذا
 معاقبة من خارج على هو مقتضى المظواهر فلهذا ايضا جاز ان جود الخوف
 في الاسباب التي سبقت منها اسباب العتاب الجفوة في اغلب الاوقات وكثر
 الناس لانهم يكتفون عن ذلك بها وبحيث تصدق في ذلك الخوف لان تصدق
 بالكره ومقتضى الزيادة الشئ فاذا عرضت اسباب القدر الى تدرى الله
 ان غارض احد مقتضى الخوف والعتاب من الى الجرعة وجب الصدوق
 مترتب لعل العتاب لان ربنا العتاب حاسب لاجل العرض الكلي وهو كلف الخاف
 مما سبق اسباب العتاب الموجبة للعتاب فان كان ذلك العتاب غير ملائم لذلك
 الواجد ولا واجبا ايضا من غير اختيار حليم لولم يكن الا حاسب لذلك الواجد ولم يكن
 في ذلك العتاب لمصلحة كلته غامرة كثره لكن لا يلدن لعتابا من لاجل
 الكل كما لا يلدن لعتاب الجور لاجل الكل فمقطع عضو ولولم لاجل البدن فكيف يعلم

في صلبه الكلى كمالا يمتد الى الحجر لاجل الكل فمطع عضوا لولم لاجل
 صلاح البدن بجملة فان ذلك من جهة الخير الكثير الذي يلزم من بطلان
 فعله ان ما يتنفس طواهرا الاكيات غير مخالف لقانون العقل يقال لم
 يمتد لفت نادى الى لم ينظر اليه بما اوردوا من انه لما كان محمدا
 لا انسان بقاء الله به وقدره يكون لا انسان مخبرا عن قادري العقل
 والترك وعقاب الجسد اذ لا يمتد ظلمه وول ذلك عدل وول الظلم ولا اخذ
 العدل واجب على الجواد الغني على ان يهب المذمومات بدية كليم الله
 على الكثر من المذمومات المستهونة المشتهية على مصالح الجاهل مع ذلك
 بكمية ما فيها على قدر كونها من نفعها اما تصح النسبة الى بعض الناس
 بما يسهل الله على روح المذمومات الواجبة التي ذكرناها في جواب هذا السؤال
 لا يمتد الى اعمال هذا وقد من في المظن استقام الضمان الضرورية وغير الضرورية
 فان الامام هذا الجواد ضعيف لانه مبني على وجود التعريف فكما ان
 كان القدر لم العقاب بخزان يقال ان كان القدر لم العقاب فكم
 واجرا فاذن لا يجوز ان يجعل احد ما مقدما على الآخر بل الجواب
 الصحيح ان يقال ان العقاب ايضا من القدر وطلعت ما يمتد به القدر
 باطل وجوابه ان ما ذكره الشيخ على من ذهب من قال ان الله تعالى
 لا انسان فثبت قدره على وجه لا يلزم الجبر على الواجب من ذهب
 المسألة وما الذي ذكره في جوابه في غير لائق بالقادر بحكم العنان
 الا على من ذهب بحجبه وكذا لم الشيخ على من ذهب للحار عند اهل العلم

الشفاقة وفيه مسائل الى ان الله ان الباطنة التي بالذات الحسية
 وهم وعندهم قد سبق الاوهام العامة ان الله ان المستعولة
 وان بعد الذات صفة وكلها خالات غير حسيمة وقد كان ان
 من حلتهم من ادى هذا ما يقال في النفس انما هي صورة هذا البطل
 المنكوبات والمطلقات والوجه يجرى مجراها وانهم يعلمون ان الماهية
 ولو في غير حسيين كالسطح والورد قد تعرض له مطعوم ومنكوح في روضة
 خاصة من هذه الغلبة الوهمية وقد تعرض لمطعوم ومنكوح في حشيرة
 صفى اليه بها من اجماع الجسم فكل من مراعاة الجسم ان والذات
 هناك من المنكوح والمطعوم واد اعرض للكرم والباسل لئلا ينعاه
 موضع آثره الى الابد انما هي حجاب منقوش فيه وآثره غيرهم
 على النفس من غير ان الارغام به وكذلك فان كبر النفس يستصغر الجوع
 عند الجحاشة على الوجه ويحقر هوى الموت ومناجاة العطش عند
 مناجاة المبارزين واما في الواجد على وجهه فيهم مبطنا ظهر الحظر لما
 من له الجملة لو وجد الموت كان تلك يصل اليه فتمت فذات ان اللذات
 الباطنة المستعولة على اللذات الحسية وليس ذلك الجايل فقط بل في النعم
 من الحيوانات فان من ذلها الصيد ما يتنفس الجوع ثم تمسكه على صاحبه
 جملة المراضعة من الحيوانات تو ثوما ولدته على نفسها وربها خاطرت
 بحماية علمه في خطرها ذات جاسها نفسها فاذا كانت اللذات
 الباطنة

مدون ادراكه لشيء ولو قلنا ان السبل منزل على الادراك فكله في الاله السبل ^{على الحجة}
 وذكر السبل حجاز الالهية المتعديات وانما قال لوصولها هو عند المدرك كال ^{سبل}
 ولم يقل لما هو عند المدرك لان الله است ادراك الله ففقط بل ادراك ^{ال}
 الله من السبل على ادراك الله وانما قال هو عند المدرك كل خير لان السبل قد يكون ^{كلا}
 وخيرا لكن لما لم يصفه المدرك كالمستحق وخير في الله لا وقد لا يميز ذلك ^{مصلحة}
 والمعتبر كالمستحق عند المدرك لا في غير الامر والمدرك باعتبار ان اعتبار المدرك
 عن الحق كالمعتبر وان كان المدرك متوجها اليه باستعداد به لا في غير الحق كالحجة
 وانما قال بحيث يكون ذلك لان السبل قد يكون خيرا او شررا فوجهه قد يكون خيرا او شررا
 لانه ان لو ادرك في تلك الجهة كالمستحق مثلا فانه كان خيرا او شررا فوجهه قد يكون خيرا او شررا
 فادراكه في جهة واحدة واذا غير من جهة الله فوجهه قد يكون خيرا او شررا
 وهو قولهم بحيث يكون ذلك في السبل يعرف انما اعلم ان المدرك يعرف الله
 وهذا الجسّم هو المستعد ان الله ادراك الملامم بحيث هو الملامم واللام ادراك
 المتناهي من حيث هو المتناهي لما بينا في فوائد فيود فان قلت لا نسلم ان الله هذا ^{مقدم}
 والصحيح ان يقال فعلى الله هذا اذ الله ليست ماهية اصطلاحية فحقها الغناء
 والارادة قلت كل احد متاخم لادراك وصول ما هو عند كمال خير وسوء حاله
 ذوقه فستشعرها النفس بها ساقا ولا تفهم من الله سوي ذلك فان قلت
 سلمنا ان ادراكه كذا كرم وسلم من الله لم لا يجوز ان يكون ملزوما لها ^{عليه}
 المطلق في هذا البحث اسات الله للنفس بعد الحساسة اذ قلنا ان حصول ^{هذا الادراك}
 والسبل هو حاصل سوا كذا فلهذا من الله او ملزوما ^{وقد حصلت}

والسبل على السبل فالسبل الذي هو عند السبل خير هو السبل المطعم الملامم والمطعم الملامم
 والذي هو عند العصف خير هو الفلانة الذي هو عند العصف فان واعشاره فاني وان
 واعشاره فاني فاني السبل ان كرو ووفور المدمج والجراد الكرامه الجله فان
 لهم ذوق العقل في ذلك مختلف وكل خير الفاسط ليس هو فاني السبل في ذلك مختص ^{بما يستقل}
 فلا ادرك كل لذة فانها متعلق بامر من غير ادراك له بحيث لذلك
 هذا الفصل ما هو عند المدرك كذا خير ونقد ان الكمال الخمر مختلف بحسب احوال المدرك
 وكذا السبل ولا فاني السبل قد يكون خيرا او شررا فاني السبل في ذلك لا فاني السبل
 فذلك كذا في السبل الذي هو في ذلك فاني السبل في ذلك فاني السبل في ذلك
 فالذي هو عند السبل خير هو السبل المطعم والمنكح او عند ذلك الذي هو عند السبل ^{العضيب}
 فالعصف لا يستقام ورفع المكروه والذي هو عند العصف خير هو كمال خمره واهلها
 هو الحوي وان واعشاره فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 كونه طامنا لكلا لانه السبل في السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 المدمج الجهد والكرامة وامثالها والعصف لا يخلو من ذلك فاني السبل فاني السبل
 السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 لا يصلح انما قال باستعداد بل ان السبل في السبل فاني السبل فاني السبل
 لا يصلح فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 الطائر كلاسان فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 لا فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 الطائر فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل فاني السبل
 الكمال الجهد

ذكر احد ما غير آخر قوله وكل لذة الى الاخر اذ ان الشئ حاصل معنى اللذة لان هو
 في هذا النظم مبني على ان اللذة متعلقة بسبب احدهما وجود كمال في كمال
 اذ انك لا ترضى به كذلك وفيه حكمة ولعل طائفة من ان كمال الشئ
 ما لا يلزم من اللذة التي تناسبه من السبب في الصحة والسلامة فلا يلزم بها ما يلزم
 بالحوادث من الحجاب به بوزن المساحة والتسليم ان السبب كان حصولا وسعيا
 ولعل المحسوسات اذا استقرت لم تشعر بها على ان المرض والوصف بحسب التوافق
 لا الجاهل الطبيعية مخافة من خروج اللذة عن عظمته هذا سوالهم
 وروى في تعريف اللذة مع جوابه وبقري ان الصحة والسلامة كانا في خروج الال
 لذة بها بالذات الى احوالها فانها لا سلم ان لا يلزم الصحة والسلامة وان سلمنا ان
 لا يلزم بها لكن شرط اللذة حصول كمال الشعور في الحسوسات اذا استقرت
 لم يشعر بها لان النفس هل عز حواسها فان الحوان والبركون اذا استقر
 في الفضول بحسبها كذلك الصحة والسلامة اذا استقرت لا يحصل الشعور بها فان
 اذا استقامت كالمريض والوصف اذ الجاهل الطبيعية دفعه طاهر اللذة في
 لذة عظمته الوصف في التوب والرجوع المفاضلة لها جاء منه واللذة
 قد يصل فكره كراهية بعض المرضي للحوادث فلا عريان منه في شئ شائعا
 ذلك طائفة فمما سلف ان في ذلك الحال لا يشعر به الجسم من حيث هو
 هذا سوال آخر حوام وتقرى ان اللذة لو كانت اذراك ما هو خروا كالوصول
 اللذة حيث حصل هذا المعنى ليس كذلك فان بعض المرضي بكثرة الحلو فضلا عن ان
 منه يستتبع شيئا فاحاط ان الحلو ليس شرا له في تلك الحال لما لنا

ان الحزن والشدة تحت محبة احوال المدرك اذ لا يشعر به الجسم من حيث هو خروا
 ان الحزن انما يكون خيرا ان لو ادرك من حيث هو خروا منه ان اردنا ان نشعر
 السامع غنا ما سلف عمر اذا لطف فهمه زدنا فقلنا ان اللذة اذراك كذا
 حنة وكذا ولا شاعرا لا تضاد للمدرك فانه اجابكم كن ما فارقا امكن ان لا يشعر
 بالشرط اما عند السامع قبل ان يطعمه اذا عاف الحلو واما غير الفاع في كل المتطلبات
 تعاف الطعام اللذة وكل واحد منهما اذ لا مانع عادت لذته وسهوه وتاذي
 شأخوما هو ان نكره بعض ان اردنا ان نوضح تعريف اللذة ونطلق السهل
 ونستطاع التوضيح المذكور وان كان ذلك كما ذكرنا في كرامة معنارد على التعريف
 اللذة اذراك في كل بوضوح او عند المدرك ان حزن حنة ذلك ولا شاعرا ولا تضاد
 للمدرك ان كثر المدرك فارقا عن السامع لا تضاد فانه اذا لم يكن سائلا فارقا
 امكن ان لا يشعر بوضوح كمال الحزن من حيث هو كذلك اما المضاد فكم كثر كهيئة مانع
 لذته للمريض عن اللذة بالكلية واما السامع فكم لا تضاد المانع عن اللذة اذ
 اللذة وكل واحد من المانع والسامع اذ ازال عادت اللذة والسهوه كما كان يحصل
 شأخوما كره قبل الزوال عافا ان كن حنة وكذلك قد يحفز السامع
 كثر القوة الدتاكه سابقا في حزن الموت للمريض ومفوقه كافي الحذر
 فلا سالم فاذا انقضت القوة او زال المانع عظم الألم بعض ان اللذة
 مع وجود اللذة بعد عدم الادرار فكذلك لا يمكن حصول وجود المولم عند عدم
 الادرار انما بان كثر القوة المدركه سابقا كافي وتساوي الموت او كثر القوة المدركه

كما في العضو الجذر فانه لا سالم بالمعلوم سبل القطع والجمع فاذا استعينا بالقوة او زال ^{العالم}
 عظم لآدم المسلم في الله والالام العليلين منه انه قد صح اسات لآدم
 نفسا ولكن اذا لم يقع المعنى الذي يسمى ذوقا خازان لا يجد اليها سوف ولكن كما قد صح
 سوت اخرى فانفسنا ولكن اذا لم يقع المعنى المستعمل في القياسه كان الحارزان لا تقع فيها
 مانع لاجزاء من الالام حال العين حليم عند هذه الجماع مكال الماني حال من انفسنا ^{سواء}
 وضعت استقام بمثل الحنيه ^{فنه على ان العلم بوجود الله وان كان}
 لا يوجد في الشئ من اليها كما يوجد في سبب العلم بوجود الله وان كان نفسا فهو ايضا
 لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب لان العلم بالحال المسامحة في حاله وان كان
 في حال الحزن كالمعاني سال الاول العباس فانه لا شئ في الجماع لآدم لانها
 مثال للماني من نفس الالام في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 فهو سبب كالموجود في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 متفاوتة في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 ولو وقع في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 القوة العنصرية ان كانت النفس كمنه في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 السكينة في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 الحزن في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 محبة في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 ولا جرام السماوية ثم ما بعد ذلك مثلا لا يتماثل الذات فلهذا لم يكل الالام

4

العالم

نصير الجوهر العقل البطل ما سلف هو انما في الحيوان ^{فنه على شئ}
 العقلية انما اكل من الحسية وهذان الحثان هما احد مطالع هذا النظم و
 لا دل ان يقال لما كانت الله اذ رال كان خري حصل للمذكر فكل مسلة ان كان في
 لذتها فهو سبب كالموجود في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 الكارات اذ رال انها الشئ سلف بها الله فكله في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 والعنصرية في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 والعضو المحصور كمنه في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 وحمل الجامعة او كانت حادثة لا عسببت خارج فان كل هذا فان الله مبتسارها
 فان النام بعد من هذه الجماع ما يجد في النظم وكذا القول في سائر الكارات الشئ
 من الملبوس في المسبوق وغيرهما وكال العضو ان سليف النفس الحيوانية كمنه في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 المعضن في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 مرجع او بصوت في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 حيوانية مختلفة اذ رال كات حيوانية لها والجوهر العاقل الذي هو النفس ايضا كمال
 و هو ان يمثل في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 ثم يمثل في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 وجه لا يكون من ما يمثل في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 نصير عملا في الفعل هو مذكر في هذا الكمال في حصوله فاذن هو كمنه في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 وهذا هو كمال العقل وما من الحيوان في هذا كمنه في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب
 ومنه انه انما يكون في حاله لا يوجد في رزقه كالموجود في سبب

الشرح اخصار هذا المذهب كما في المبدأ والمعاد ^{اللا} ولا ادراك البتة خالص ^{اللا}
 من السوء الحسث شوب كبر وعزده تفاصيل البتة انكاد منها ان الحسية محضون
 في قوله ان كثر في الاسد ولا ضعف معلوم ان نسبة الله الى الله نسبة المدرك
 لا المدرك لا الادراك لا الادراك نسبة الله العقلية الى الشهوانية نسبة الحس الى
 وما سبق الى مثل كفة الجلاء ونسبة الادراك ^{من} هي نسبة الله العقلية
 الحسث الحسية يعرف ان يقال لا ادراك البتة اقوى كفية واكثر حجة لا ادراك
 الحسث مدرك البتة الحسث اسرف واذا كان كذلك كانت الله العقلية اقل من الله
 الحسية اما ان ادراك البتة اقوى كفية فلا ان العقل سلح الا كفة المعقول خالصا
 سوي العوارض واللوحي والخيالي لا العوارض لها يطوح الاجسام فالادراك
 العقل خالص الا كفة عن السوء الحسث سوي اما ان ادراك البتة اكثر حجة لا ادراك الحسث
 فلا ان عذبة تفاصيل المعقول لا كفة منها ان ذلك لان اجناس الحسث انواعها
 والمناسبات الواقعة منها غير متشابهة والمدركات الجوانب محضون في اجسام
 فلهذا ان كثر وانما كثر لا اسد ولا ضعف كالسواد من المحل والمحل والمحل
 واما ان مدرك البتة اسرف فظاهر لان مدرك البتة العقلية لو كانت
 والنفوس وبنات في شيا ومعرفة الحسث الحسوسات الحسية فاذا كان كذلك
 كانت الله العقلية اكثر الحسية لان نسبة الله الى الله نسبة المدرك
 لا المدرك لا الادراك لا الادراك اذ في الله وضعها ما كان لان المدرك
 ولا ادراك وضعها لان الجدة والمجدة بحيث ان يكونا متطابقين قبول الاسد
 والضعف كلبا مع جنة الذين يولون بسط للبصر فانه كان بعض الاوان
 اسد سطا

اسد سطا فوحان في بعض ما هو باض اسد من بعض نسبة الله العقلية الى
 كفة جلية الحسث ما سبق من الحواضر الكاملة مثل كفة الجلاء وكفة الادراك العقلية
 لا الادراك الحسث فان جديهما كثر واعترض لهما ما بانا نجة عند لكل والشهوانية
 حاله محضون يعرف الله الى ادراك وفي كذا كثر اولادهم ما اقيم عليه بهانهم
 ذكرتم ان الجوهر العاقل له هذا المعنى هو مسئلة وهذا الوجه لا سقيم بالنفس
 لانه ليس غوي وعليكم ان يسيروا البرهان على ان جلال الجوهر العاقل الى حاله المحضون
 التي ذكرنا عنها صحح لكم الحكم لو خرجت من عقله ثم قال وما بطل قولكم ان النفس
 قبل الموت عالمة بهذه المعلومات مع انها لا تحدد الله العظيمة التي يصفونها
 لا ادراك نفس الذات كانت كفة كان مدركه والقول ان اسد سطا
 الدين مانع من حصول الله قول يكون الشئ مانعا من حصول شئ عند حصوله والحق
 انما يقال تعرف الله ان عند ادراك النسل بحاله ذوقه منهم بالنفس
 ليستة سافا اما الحسية فظاهر واما العقلية فلا ان لا يعجز لادراكها
 ولا عراض من لا عراض البتة بحالها لا ادراك الحق كالاته فوق ما يظن
 حتى يورثها على الجود والسباق لا قطع لانه النفس كذلك اهل العلم عند ادراك
 المايل بحالها ونهاية الغاية قد مر الحسث بالوامة والنفس في الله سوي
 لانه لا يستغنى النفس من البدن في شئ بل لا ادراك فلهذا لا يحصل الله عند
 عدم الادراك لا كذا الله حاصله فلا يلزم كفة الشئ مانعا من حصوله عند حصوله
 نفسه لان اذا كانت البدن لا شراعية وعارضة ولم تستحق كالاته
 المناسب لم تالم بحصول ضيق فاعلم ان لك ضيقا لحنه وفكرا اسباب ذلك

اذ ليس من غير العلم لا كسبنا من الله كالغنى الذي لم يمتد له من الجاهل
 العباد ما لم يكن له احد بل الذي اكتسبوا اضعافا كذا لا يتم لان اعتقاد هذا
 هو حجة انوار المهدى في الدنيا كوا لا سفار الكالات بعد البقية بها والمؤمن
 على طهرهم حقيقة بوجه لان النور التي ذهبت بكالاتها ان لم تنقل من الكالات
 كسبنا من المهدى والى سفلك فان اكتسبت ما ضاد الكالات في الجاهل وان
 اكتسبت عن ذلك في المعرض وانما بعدوا لا بسبب ما فهم الكالات الغاية عنهم
 بعد الموت بوفور ذلك الكالات البهيم بها واسوانهم جالا الجاهل من ثم المفسر
 لاننا فهم بما سئلهم عن تلك الذناب والدرجات فعلم ان البلاء اذن لا الجاهل من
 مرفطانه ما هذه لا قول الجن ولا جنة الله الذي على سره لا قلب وقدر لا تمام
 يقال في شرايهم ان اقل الالهة لم ينشأ من غير واعى من تمام بال النور ذوات
 العباد بالباطل الحارسة ما بها حق ان حازر وال ذلك الحزم عنها بعد المنار ثم بحر
 زوال العقاب بالباطل عنها ومع تصير من اهل السلاسة ان لم يحرفوا ذكرها شعور
 سقيا ما بها كالم يكن من الموت فلا يكون متناقض معذب واجاب بعض الناس بحرف
 القول على من عمل في هذه المقتولات على من علم من طهر بعد المنار ثم
 ما النسبة ووجدان ادركه على الوجه الذي ادركه في ثباتها قبل المنار ثم
 ادراك في طهرها من بعد المنار ثم ذواتها ان في ذلك ثم المنة اذها واما
 التي يمتد اضعاف الكالات فيها واعتقدنا انها كالات ورجب النور لا ما ادركه
 في هذا المنار ثم في هذا رتبة في حجبها تصير بعد ان رجب النور
 مع وجود الحزم منها والعاوون المفسر من اذ وضع عنهم وزر مقارنته باليد
 لا يزدل الحزم

وانما هو السواغل فلتصو الماعلم القدس السعادة وانما عتسوا بال لا اعل
 لهم من العلم وقد عرفنا العارون ان الكاملين بحسب القوة الظاهر المفسر
 الى الكاملين بحسب القوة العلية او التجرد على الاعلان الحسنة اذ افاقوا الله
 بخلقوا العنبر عالم الكون الى النضار الواسع عالم القدس واستسوا بال الكالات
 لا اعل في مشاهد ما ادركه وحصلت لهم الله العليا والسفارة النور التي
 من كرات اذ جعل لهم سبيل السعادة ورواها المانع عنها كالمرا المصوف المحدث سطر النور
 العالم وليس الا لئلا منفقوا في كل وجه والنفس المبدى بل المفسر في
 تا مثل الجبروت المعرض عن السواغل تصبون هم في الامان في هذه الله حقا
 واذا قد يكون منهم فسفاهم عن كل شيء هذه الله التي وصفت بهذا النوع
 السعدا ليت منصرف على ما بعد الموت بل العلماء المحققون لا يحوزوا العلم الهية
 المفسر هو عن العلايق الحسنة بعد هذه الله في كثير من الاوقات في كنفه
 توجها الى الله بغير فسفاهم تلك الله عن كل شيء لهم فيهم منة النور
 السلة التي على الطهر ولم تظن لها مبدى من الامور الارضيه الحاسية سمعت
 ذكر ارواحنا تنسج الى اجوال المفاتيح غشيبها غايب في نوح تعرف سببها بها
 ووجد من مخرج مع لن منصرفه بعض ذلك الى الاخير وقد عثر في ذلك النسبة
 وقد جرب هذا تجربتي شديدا واذ ذلك من افضل البواعث في ذكرنا بامعة اليه
 تسبج الالهة لا يتصور ان كان بامعة طلب الحمد والمنافسة اضعافا بل
 الغرض من هذا حال الله العارف النور السلة التي على الطهر والنور
 التي منفسر المحصولات المظلم ولم يندلس العباد الروم مع ذلك لم يظن

حركه النور العلم

ما شئ لا يورثه الملائكة انما سمعت في الروايات ان الملائكة لا تأكل ولا تشرب
 سابق لبقوا في الدنيا ولا يورثون من الدنيا ولا يصابون بالمرض ولا يولدون لهم
 ذكبلح جنه ودفن في ذلك للناسبة التي للملك النفوس مع عالم القدس وترجى
 هذا جرحا سديدا ووجد في الناس الملائكة الذين في الطهارة والسلامة والمناسبة
 الاصلية افضل البواعث لان الباعث كثر اقل من الباعث في الدنيا والمناسبة
 اي كان غش على الكمال في الطهارة والسلامة والمناسبة لم ينع لم يولد
 التام الذي كان باعته شاعر في ذلك وطلب في الدنيا في الدنيا لم يطلب
 الوصول الى المرتبة العالية فهذا النوع ان هم العار من الملائكة دون بالذات
 العالم النظير الرجال العلة الخاف الجاسية السديرة في حال جنات من العلة
 ان صلبت فيها ان عطاها من حيا في سديرة الملائكة من علة العلة في الدنيا
 حنة لانا البلية فانهم اذا ما في احوالنا في الدنيا لا سعادتهم في الدنيا
 ولعلهم لا سعادتهم في الدنيا وانه جسم من موضوعات الخيال لم يولد في الدنيا
 ذلك جسمها سائيا او ما منه في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 المسعد الذي في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 لا سعادتهم في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 والى ما يكون ما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 ويجعل في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 اكثر اهل الجنة البلية وقالوا انها لا خير في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 الا بالاية جسمانية فنهضت في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

لا انهم مبدعون في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 ثم يجعل الصور التي كانت عبادا وروما فان كان اعتقادها في الدنيا في الدنيا
 الجنات في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 الاجسام في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 الروح في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 بعض اهل العالم في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 آخر الامر في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 فاما السائح في اجسام في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 بعض الهم في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 فاما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 ولا ان يكون في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 ثم اسقط هذا واسمع من الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 والباقين في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 سائح في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 وسما في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 اربط في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 ابطا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 النفس في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 نفس اخرى في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

والمقادير

ب

ب

ب

ب

قد علمت ان النفس
 هي نور انا واحد

ولو كان هناك نفس اخرى لا تسفرها ولا يكون مشارا اليه بقوله اما فلا يكون لها
 هنا طرفة من الحجة مستندة على وجه صدورنا للنفس مع الدين الحجة ^{لعلنا} الثانية
 النفس المنفردة عن من صدر آخر فاما ان يتعلق بنسب المنفعة او غيرها او بعد
 بزمان لا يسئل اليه من هنا اما لعلنا سمعت المنفعة في باطل روحها صديقا اليه
 ان يسئل كل منة بعد منة في آخر وذلك لاجال انه قد يكون فساد الابدان ^{الكثير}
 كونها كذا الطوفان والوقوع في المهلكة العامة التي انما هي لا في زمان كثير
 الابدان التي هي على عدد النفوس المنفردة او الكثرة او قل في كل باطل اما لا يسئل
 فلا في الوجه الاول اما في الثاني فلا في الخارج اما ان يسئل نفس من ما يدان له ^{فردا}
 وجه كذا حوزان واحد هو نفس من او يسئل بعض الابدان المستعانة للنفس ^{في كل}
 ايضا لاجال طرائف من وجه صدور النفس العقل او يسئل البعض من بعض الابدان
 للبعض من نفس اخرى في العقل لانه من منه محال ان احدهما اتصال تلك النفس ^{بعض}
 لالابدان دون بعض غير اولوية والماني جذوة النفس في الابدان ^{المتحدة}
 برغز اولوية وفيها بطر واما الثالث فانه لا في زمان متوحد فستبان في ذلك
 يدان اجمالا او يسئل بعض النفوس مع بطلان ذلك لانه اما ان يسئل الكل ^{واحد}
 نفوس مع بطلان ذلك لانه لا في اولوية وبقائه ولا حصل من نفس او يسئل ^{بعضها}
 البعض فلا يكون المتعلق بالمنفعة هنا طرفة ان لعلنا صدر من آخر في المنفعة
 بزمان بل من يتعلق واحدة من نفس لوالكثرة قد مر بطلان ان لعلنا المنفعة
 زمان فبما كان بطلانها زمان ذلك بعض حوزان العقل في سائر اقسامه فلم ^{المتحدة}
 لازما هنا طرفة والملاذ كما ان في هذا الوجه سبيل الاجمال في تفصيلها ^{فقط}

ثم اسطر هذا واستقرى محمدا موضع لغزنا وهذا الوجه قد رجحنا
 يدل على ان المنفعة لجميع النفوس في جميع الاوقات في باطل لاما البعض ^{واحد}
 فلا ادخل في استجالي فصار بعض الابدان من كون البعض في استجالي كون ^{الابدان}
 الكاسية مثل عدد النفوس المنفردة وفيه من الاوقات المسددة في مراد ^{المتحدة}
 في اللذة والاشباع اما ان اجل من ينسب هو الاول بزمان لانه استند ^{المتحدة}
 اذ كان لا استند لاشباع كما لا الذي هو في غير طرفة مكان في العلم ^{المتحدة}
 للشئ لا شاغل له عند والعشيق المصطفى لاشباع بصوت حصة دابة ما والسوق ^{المتحدة}
 لا يتم هذا لاشباع اذا كانت الصوت متمثلة في الجسم ^{المتحدة}
 زوجه كما سنرى في الاكثر فتمت في الاشباع حتى يكون تمام مثل الجسم ^{المتحدة}
 فانه قد ان شامنا وفاته سن واما العشيق في غير الاول ^{المتحدة}
 لتمام عشيق في غيره اولم نفس في كنه النفس في غير بل او مستوف ^{المتحدة}
 في زمان اشباع كثر عن لما نرى من ان نبات السعداء والام لا استند ^{المتحدة}
 الاخره اخبار الى راتب الجواهر الباقية في اللذة والاشباع ^{المتحدة}
 من جهة الواجب لاجلها وانفصلها من ذلك الى الواجب ثم لادراك ^{المتحدة}
 ببقائه اكل الذات واستمرها بالاشباع ليس في الابدان ^{المتحدة}
 ولا مانع من ذلك لادراك في زمان اللذة والاشباع ^{المتحدة}
 المانع فكل من اشباع تمام اكل لاشباعا حات واجلها على ^{المتحدة}
 الى اشباع المبرط الذي في شبع سائبة الذات الجسمانية ^{المتحدة}
 متصور في حوزات ما لان لاشباع بصوت النفس ^{المتحدة}

صورة الحوزات في حوزات

ودر هاج المام الماكر عند الوضوء المام والعشق المسمى هو لا يباح بصوره
 هي المشوق والمشوق هو كذا بينهم ههنا لا يباح ولا يصح ذلك الا اذا كان
 حاضر او رفع غايبا وزوج كما اذا مثل صور المشوق الخال لم يميل ولا يميل
 لاجلها مشوق ان يميل اليه المشوق كالمساو فان مال للمشوق شيئا وقامه شيئا
 مع المشوق قد عرفه في العشق الواجب له مدركا لذاته الكامله يكون عاشقا
 لغايه معشوقه لذاته سواء عسقم غم او لم عسقم لكن عسقم غم زاد حبشون لذاته
 لا يميل اليه شيئا غايبه هو وكثير الموجودات والاطل لفظ العاشق عليه ان كان
 مستعمل عند المحرمه لا مستعمل في غير ذلك الهين في الجرحه او المحقق في اهل الذنوب
 والمستعمل بدل لفظ اللذنه لا يباح لان اطلاقها على الواجب مما لم يشرع فيه
 المحرمه وعلق المشوقون به ومنه وانهم رحيم مشوقون به وانهم الجرحه
 العقلية القديمة ليس في الابدان والالتفات من خلق الله المام العاشق
 سوف بعد المرحله من مرتبه العشق في المشا وفيهم رحيم عشان قد
 ما لو انبلا ما فهم ملذذ من رحيم ثم مشا فوز قد يكون اوصاف مشا
 اذنى او لما كان كذا في قلبه كان ذى لهذا وانه يحاكى مثل هذا كذا في الجرحه
 محاكاه بعيدا جدا حال اذنى الحكيم والدرغره فرما خيل كذا شيئا بعيدا
 ومثل هذا المشوق مبداء جرحه بما كان في تلك الجرحه محله لا النبيل يطلب
 الهجر والنفوس البشرية اذا مال العظم العليل في جوابها الدنيا كان اطل
 اجالا ان يكون عاقله ههنا في لا خاصه عن علاقه المشوق لله المام لا يباح
 ملاحره المربه الكمه من مراتب لا يباح مرتبه الجرحه العقلية

فانهم مستحقون لواجب الوجود لا دورا لهم اما مرحمت كما لو وجهتمون بانفسهم
انهم مستحقون لواجب لان بها جهتهم ثم بذلك فهم لعشاقون لواجب لعشاقون انفسهم
وهو انهم خلقوا لله واجبا به المقدر من الكدورات لا خست الواجب ولا
الجواهر العقلية سوى اذا عرفنا ان السنون لا يكون عند هذا المعنى والواجب
لعمت ذاته الجواهر العقلية لا لغتها ان الواجب لا وانهم فلا تنسب اليهم السنون
والمرية للمرية الخالق المشا قروهم النفوس الناطقة بالذكية والكاملة ^{الانسانية}
مادامت لا ابدان وهم بزجفت ثم عشاق قديا لوانسلا ثم مع في الحق بهم
م وزجفت انهم مشا قروهم قديا لوانسلا ثم مع في الحق بهم
انهم قديا لوانسلا ثم مع في الحق بهم
وذلك لان اذن الحبشون كثر لذن اذا العاشق يتصور وصول اثر المعشوق اليه
ووصول لما هو الوصول وهذا الاثر يشبه بوجع ما اذ الحكة والدغدغة فانه يحصل
شبا بعدا ومثل هذا السنون كثر مبداء ثم كثر لانسلا فاما ينزل فان فضلت الحركة
الى النسل بطلت الحركة والطلب بحقيقة اليهم الماسة والابن الى الطلب النفوس
في الحجة المقيمة لا يتخلصون عن اذال السنون ماداموا في الدنيا بل كثر على مراتبهم لان
كثيرا عايشين شبا قروهم اذا انحطوا عن العلوي الدنيا وم وانقلبوا الى الآخرة
فخلصوا عن اذال السنون فخلص اليهم اليهم
بشورهم متردة من حسن الربوبية والسفالة عايشين ثم سألوا النفوس
وعالم الطبيعة نحو سألوا فاصلا لربها المشاكسة ^{التي لها ربها} المريرة الابع مرتبة
النفوس البشرية التي لم تستغن عن معرفة الله ومحبته بل كانت متردة عن حسن

فادعى النفس فقام ما سقوا إياه واعتزل من ملكه وفوضه لبعض المعاهد
 هذه طائفة بقية وأما جل من لم يهوان إسلامه من صرنا للنفس الطامع والبسالة
 للفعل الظن في النوع العاقل والمطارات المستجزة الماهية ساءت أن تترك
 لما ان يصير كمن لا يعرف من شيء وجه سيجل كسفاداً ووجه الشرح فإن امرأة
 سلامان للنفس أن والى النوع الحيوانية لا يهوانه للنفس والعصاة بالخيل والنوع
 جردت الذات البهيمية في المطالب المحسنة وعسرتها الميراث إلى سيجر العقل كما سخر
 سائر القوى لمكر فطيعاً إلى تحصيل آربها الفاسدة وأما البسالة ياها الخدات
 إلى كماله اختار العقل العلي والى النوع العاقل المعاد المحسنة المطالب القسمة
 المسماة بالنفس المطمئنة والى طبيعة العقل الظن بلبسها نفسها بدل اختار منها
 مطالبها البدنية وترد بجوارحها ما صاحب حسنة البرق للدمع بالسجائب المظلمة والكثير
 الساعية في إثارة الاستفان لا تها الفاسدة وأزواجها ياها أعراض العقل عن الهوى
 وفيه المبدأ لأخيه الطامع النفس الطامع بالعقل الظن في الملكوت الجبروتية وفيها
 عالم القدر في فرض الخيل لقطاع القوى الحسية والخيالية والوهمية عنها عند
 الملك لأجل وجرحه تأثر تلك الذات البهيمية المعادة وتغدير طبعه وحسن
 الكمال من المتعارفات إحلال حال سلامان بغيره اضطراب النفس إنما إنذار
 قوى البهيمية سفلها فوفها وجوعها إلى أخيه الفاسدة لا انظام مصالحها في تدبيرها
 المدرك الطامع هو النوع العصبية المستعارة عند طلب سقام والطامع هو
 الشهوة الجاذبة لما يحتاج إليه البدن بقا طوعه على هلال البسالة سارياً
 فتوى العقل في آخر الجرح لسببها إلى النفس لا ياها وأهلا كسلامان ياها

ترك النفس الطامع سفلها القوى البهيمية وزوال هيجان الشهوة والعصاة واعتزل
 الملكة ونفوسها عن انقطاع تدبيرها عن البدن وصيرون البدن بحسن غيرة
 القوى قبل سلامان الإسلامية البسالة إلى السجاء عمال سرداى كل علم
 حين في عالم إذا وقع سفلها علم الفصل في ما يربى السالكين بنية
 المعوض عن منافع الدنيا وطبها بما يحسن باسم الزاهد والمواظف مثل العبادات
 من التيام والصيام نحوها المحض باسم العابد والمصرف بغيره إلى قدر الجودت حسنة
 لسرف في الحق سر ونحوه باسم العارفة وقد ترك بعض طبع بعض السالكين
 لما سبب الزاهد والعابد والعارف وذلك لأن المتوجه لاجناب الحق لم ينجس
 لسفاه عن الحق فبطل عنه مستعمل غير الوصول إلى المأمول في المانع مستعمل
 إذا المانع لا بد من غير طلب الله وسمي بغير ذلك المطلب بالحق هو الزاهد
 والمقرب من العبادة ولا سيما إلى عالم القدس العرفان بالحق هو الزاهد المقرب
 العابد المنهني في العارفة وقد تركه من اللام بعض ما يحسن برباً لا ما وأهم
 ومنهياً وأول ما لا أقام المركبة الفصل في ما يربى الزاهد العابد

الزاهد عند غير العارفين معاملة ما كان من صفات منافع الدنيا منافع الآخرة وعند
 العارفين من ماعها شغل سرية عن الحق وتكبد كل من غير الحق والعبادة
 غير العارفين معاملة ما كان من عمل الدنيا لاجنابها إلى الأخرى إلى آخر النوا
 وعند العارفين ياض ما لله وقوى بنفسه المتوهم والمجيلة الجرحها بالنعوذ عن حساب
 العز والرجاء إلى محبة مسابقة للنسب لاطن حتى لا يسجل الحق لا ثباته محض
 البطل السرف الساطع وبصير ذلك ملك مسفرة كمالنا المستراطلع للأنوار الحق

عند نزاع من لم يسمع منها لا فكره في كل سنة من خطاها سلك القديس
 الزهري عند غير العارن معاملة ما كانت ترى من سماع الدنيا سماع الأخرى عند
 العارن من السيرة السيرة عن الحق عند النوع اليه لعدم اللغات إلى غيره
 عند الملاحظ إلى السيرة والعبادة عند غير العارن أيضا معاملة ما كان
 يعلو الدنيا لاجروها في الأجرة وعند العارن بأصه ما لهم في العبادة والآراء
 والعزائم إلى الأشياء والقوى في نفس المتوهم والمحنة لجرها بالاعتماد عن خصال
 إلى عالم السيرة فيصير لهم والقوى مصلحة غير منازعة للسر حتى سجل الحق فيصير مطيعا
 كما يصير سباع الطير بالرباضه واصبر تلك العادة ملكة مستقرة اذ العادات في
 الطسعات فكما شاء الله يتوجه لاجاب الحق لما عمن جهة القوم بل مع
 فيصير الكلية ان يماره وقوله منظر في سلك القدر الفصل الرابع في التيقن
 اسانه لما لم يكن الانسان محسب بل اجده بامرفه الامانة لا آخر من خسرته وعقار
 ومعارضة بحران منها فترفع كل منها الصلابة عن لاهم لوقوعه سبب لادوم
 على الواجب كثر او كان فانه قد ان لم يكن وجب ان كثر من الناس معلوم وعدل كخط
 يفرضه سماع ممتزج سحوا والطاعة (اختصاصه) ما يتدل على انها زعديته
 لما عمن قائلها همة الراهدة العابد والعارف اراد في هذا الفصل اقامة
 البرهان على جود العارن ثابت اخبره وهو البني على القول لما كان في السيرة
 منها ما يطبع اذ لا يمكن ان ينفصل جده في كل الحاح اليه هو واعلم بالذات الغناء
 واللباس المسكر او بالعرض كالاخوة الصاعدة الانبساط كذا في السيرة حسنة
 ولكن المشار كذا في الامعاء وانه لا يحل كذا واجدها صاحبها في مسالمة ما احسن

او معارضة ان يعمل كل منها علة في مسالمة عمل الآخر حتى يرفع كل منها عن مهم حقا
 لانه لو تولى احدها سيرة ما احتاج اليه احق على كذا الى ان يسمع او يسمع
 اكثر فوجبان كثر من الناس معاملة ويا نون عدل مسالمة السيرة المجمع السيرة
 والوضع للآخرة في السيرة المجمع السيرة المجمع السيرة المجمع السيرة المجمع السيرة
 القانون لا بد ان يسمع سماع مخصوص سحوا والطاعة والاعتقاد والامان
 مقبولا ووضوح كل قوم طريقا في حجب انهم واعتقادهم وذلك يضيء السيرة
 المذكور في السيرة واحصاها بالطاعة لا يمتحن الآيات هي المحرمات تدل على ان
 الآيات والسيرة في عند الله وعارضة البراهمة بان البني على ان لا يحسنه العقل
 لما فيه الاستماع فلا حاجة الى البني اخذ ذلك معلوم سواء الى البني او لم يات وان
 باجته العقل في السيرة هو غير مقبول حابة البني او ما جاء ولان ساكن في جوابه
 ممن لم يحل اليهم في كذا في غيرهم يتعاملون في جوابهم سالكين عن السيرة والقائل
 وحوايل السيرة لا حاجة الى البني فها يحكم العقل فيكون سيرة اخرى في السيرة
 الاجرام في هذا السيرة في حجاج الى فكر وروية وكل نظر حازمة ونوع الخلاف
 فلهذا السيرة وحوايل السيرة لانهم ان مناهيتهم معاملة فيهم فمصادره بركلام
 وليس لنا انهم في حجاج الناس وحاز اتفاق السيرة علم الباطل انما الكلام اذ كما
 الناس الساكنين وسط العالم اذ الخلاف السيرة انما يتوقف عنهم وجب ان
 كثر للجنس والمسير حاز عند القدر الجدير فوجب في الجوارح السيرة
 المعرفه حاز في المعرفه ففوضت عليهم العبادة المذكورة للعبادة وكثرت عليهم
 يستحيط بالذكر في السيرة استمرت الدعوى الى العدل للعلم في السيرة

لما إلى النبي الكريم عند الله طاعتها يكون حسنا ومن ابها كبريا
 فوجبان كونه المحسن المبني حيا من عند الله تعالى محازاتهم الجبر ما فعلهم افعالهم انما
 سرا ولا منه ليجام الخوف (اصحط الطائفة لا تضاد فاد الا بد من معرفه الحار في الله
 والسارع والسر على امرهم من حيث المبرور فيض العبادان وكرتة او قال الام
 واياهم الشهادة السهر الزهري ستمت الذن لا العدل في السر من العينة طوي النوع
 ثم رند مستعمل العباد لعدن المنع العظيم الدنيا الاجر الجزل لا خرم ثم رند العار
 من عليها المنفعة التي خضوا بها فاما هم مولود خرم ثم رند فاعظ لا الجلم ثم الرحمة
 والمنفعة التي خاضا بها ثم رند محاسبهم اثم واسمهم ثم رند مستعمل العباد بعد
 المنع العظيم الدنيا وهو يحاط الذن المنع طوي النوع لا اجر والنواب حسب
 ثم رند العار من رند من المنفعة التي خضوا بها فاعظ لا الجلم ثم رند العار من
 كما من الفضل السابق فاجتبه للناس مع المنع الباطل الاجر الجزل فاعظ لا الجلم
 لستبنا النظام على هذا الوجه ثم لا الرحمة والاجر الجزل المنع العظيم الدنيا
 وهي للذات المحسنة والكمالات السعيدة بل طحنا بها ثم رند محاسبهم اثم واسمهم
 فعن المعروف في الذن رند العادة فام السبع واسمهم العادة ويحتمل ان يكون
 المراد لا من اجل منتهى علمها وطلبها في الغرض العسل في مراد العار من
 الذات في عبادته ثم اسان العار من رند المحس في الاول لا السبع ولا
 شاعره على عرفانه وتعبه كما لا ينبغي العادة ولاها منسبة رند الى
 لرغبة ورهبة وان كانا فكل من المرغوب منه او المرغوب منه هو الداعي والمطلوب
 وكل من المحس في العادة بل الواسطة الى من غير هو الغام وهو المطلوب

فقط

فوقه لا يوثق على عرفانه الظاهر كما مستفيض الاول لان المحس في عرفانه
 وبحسب ذلك مبنيون بتقييم مقدمه وان الناس لثباته فاعظ لا الجلم العار
 فوم وهم الصفة المتألم من الفلاسفة ان ارادة العار من تعلل بنائه دون غير لان
 العباد بالذات الله ومحسنة منزهة عن كل ما سواه فكل من ارادة بالذات في فعله وذلك
 لان الكمال والكمال محسوس بالذات فلما كان الكمال اذرا اذرا اثم كالحجة استند والمحصل
 همنا اذ لا كمال فوق كمال الله تعالى ولا اذرا كذا في العار من تعلل بنائه كالحجة العار من
 اقول الحجات وكلما كان الجمل استند كان استند المحس استند واستند ان المانم السبع في
 عن كل ما سواه فكل من ارادة عن محسنة اياه والحب السبع في السبع على ذكره قال
 لتعريفنا ما سألنا ارادة العار من معرفته ومحسنة في حصول حزيل ثوابه والخلص من السبع
 عفا به لان ارادة لا سألنا لا بالمكان اذ لا ارادة في السبع الباعث على طلب الثواب
 والممنوع بحال اذ يعرفه كذا قال قلت له سبحانه في رند المحس ان يكون ارادة في
 الجلال الصفة والمتألم من الفلاسفة المان طحال يستحق ان طحال استحق ان ذلك كما هو
 المذهب لان كان هذا ما يولد في الارادة ويكرهه والكلام العار من رند المحس
 الاول يعرفه في السبع في ولا يوثق على عرفانه هذا من اذ العار من اما غرضه
 بالذات من عبادته فيجعل ويحيى ان يحبذ لئلا يكون كذا في ارادة له محسنة اياه
 لذاته تعالى والمان ان يحبذ لانه سألنا العادة والمالك ان يحبذ لان العادة
 شرفه الى النسبة في رند سألنا في المنسبة في الاول هو الطبيعة العلية لان الغرض
 هم ان اذ الغرض هو بالسبع العباد ثم المان لان الغرض هو العباد بالسبع
 فالغرض من هذا السبع اما في ففط او في ملاحظه العباد من هذا الغرض في الذات

اصح

وعمر ذلك من اغراض في خاصه الهمم والقوى كما مر اغراض العرض لا ذات على الطباع
 الهلكت لا تعبدون الله تعالى الرغبة المواب لا لوجهه على العباد بل لكون ذلك كان المرغوب
 وفيه والمرغوب عن الله تعالى على العباد فيكون الا لا واسطه لا ينشئ عن ذلك السعي العام
 وهو المطلب في نفسه فكونه الغير المقصود بالذات والحق العرض المراد بالعام المرغوب
 كماله والمسجل في سبط الحق مرحوم بزوجه فان لم يطعمه لذي الهمة ^{مسطوعها}
 انما معارفه من اللذات المحبوه فوحيون لها غافل عما ورآها لما بين
 عرض العار من العباد وغيره من سببها اراد ان يتبع ذلك الغير في حال
 ان من يحزن ان يجعل الحق اسطه لا يحصل الثواب الا لغيره العباد في مرحوم
 جهة ان لم يذوق طعم البهيم الحق فسطعها الى طبعها فان لم يذوق ذلك في البهيم
 لا يطلبها بل انما عرض للذات لما قصير من الهلكت ان عرضها للذات عادل
 وما مثل الفاسط على العار من الابل الصبان الفاسط لا يمكن فانهم لما غفلوا عن
 طبها يحرق عليها بالاعون انقصت بهم المباشرة على طبها باللعب صاروا
 سيجون من اهل الجاهل اذا ذروا عنها ما يغفل عنها كغيرها مثل
 ولما الذر غفلوا عن البهيم الحق راعوا اللذات الناقصه الخبيثه ^{التي} لا يمكن
 كمال الصبان الفاسط على البهيم الكاملين فان الصبان لما غفلوا عن طبها
 التي يحرق عليها البهيم يطلبونها وانصرفوا بالمباشرة على طبها باللعب والاهل
 سيجون من اهل الجاهل اذا عدلوا عن طبها باللعب والاهل كغيرها على اللعب
 والاهل المحنك من حجر عار بالدهر واذا عدل العايد الكان من العار
 ان كن والعايد للمتم كذا من غرض النقص في نفسه عن غفلته البهيم الحق
 اعلن

اعلن كفيه ما عليه من اللذات لذاتها لوزن كنهها دنياه عن كنهها وما ركبها
 الا لتستأجل اضغاثها وانما تعبد الله تعالى وطبيعته ليجتهد في الآخرة سببها
 فبعضها من طعم سببها وسببها من منكم هي اذا بعثت عنده طعم ليعرف في اولها
 واخراها الا الى لذات فبقية وذبيبه ^{من} هكذا ما كثر من غرض نفسه في غفلته
 البهيم الحق اعلن كفيه ما ادرى من اللذات الدنيا وما الى اللذات التي لا رجوع فيها
 الذي لطيفها فعلق كفيه ما عليه سواها كان يطلبها الا ولم يكن فاذا ركبها في الدنيا
 فركبها عن كونه فذلك ما ركبها لاجل اضغاثها من جملتها الآخرة وانما تعبد الله
 ليعطيه الآخرة سببها من اللذات الى ادرى كنهها الدنيا فيبقيها طعم سببها في الآخرة
 وسببها اذا اخرج من القبر لا يطعم ليعرف في الدنيا ولا في الآخرة الا اللذات الباطنة والفرح
 بالعلق الشراخ احد المظن ان محبت نفسه والوراء الكثر ليعتدل الى طبعه ليعمل
 والتحول الى الاعطى والملك السبب من السبب والهناء والبهيم في البهيم العايد
 اخرج طبعه الى الافوق العبق المبطر والوزن في كونه لاجل افوقه في طبعه من في
 شرا لعلقه وبقية لذته في فروع اللقلق للسان ^{والسبب} وللسبب بداية
 القد من شجون الاشياء وعرفنا الله الحق وولى وجهه سميتها من حيا على هذا
 الماخوذ من سببه لاضته وان كان من حياه كنه مبدولا بحسب نفسه
 ومرد كونه غرض النفس من كمال الرسل حتى عدل عن الله الحق الى اللذات
 الباطلة فلما الذي سبب طوف الخسار بهداية الحق فغيره الله الحق
 وولى وجهه نحو سميتها من حياه هذا الماخوذ من طبعه لا الضلال
 كان يطلبه كونه وجهه مبدولا بحسب نفسه من حياه شجون في طبعه من

والحق

المستلزم

[illegible]

عن سبل الامار ولا خمار والمال في بطون النسلان واهل القوق البحر الامير
للمشهوة والغضب بالخل والتوهم الاحداث الذات اليه دفع المطالبات المصيبة
المطلبة واهل القوق العاقلة للمعارف المصيبة والمطالبات القديسة
الحبال الى القوقات المناهضة القديسة منصرف عن القوقات المناهضة
السفلية والمالك لطرفه السوفلية الى جعل المستغنى عنها لان
الصورة العقلية الغيبة والمعارف لا الهة تسرع وذلك ان القوق لا المظان
سقط مع وجود المانع فالواجب ولا ازال المانع ثم القوق المانع اما خارج
او داخل الامر الاول ازال المانع الخارجية كتم تحملا والمال ازال المانع
الداخلية وتسمى بعدلا والمالك هو قوق النفس المطمئنة لاجابات الحق سبحانه
والرياضة تتيجر بالهبة لغو والنخبة لآزال المستنير الطرس ولا اول
تعيير عليه الزهد المصطفى والمال يعبر عليه اشياء العبادات المكشوفة العاكفة
ثم الحان المستند لغو في النفس الموقعة لما جنى بها من الكلام موقعا للبول لاوام
ثم نفس الكلام الواعظ في اقل زكي تعبان بلسنة ونفخة لحيه وسميت رشيده
واما الغرض الثالث منع عن الفكر اللطيف العشق العفيف الذي هم يامرون
سمايل العشق ليس سلطان السهوت لاول الغنى عليه الزهد المصطفى لا غير
عن لا غير احسن الدنيا وتم بتر او علائنه اذ مع دعوى القلب بها وان تركت طاهرا
لا يحسد الغرض او تصف الماظر والمال يعبر عليه امرا جدا العبادات المقترنة
بالفكر فضائل الدين والعلم والعدن وغيرها لتصور الهيم القوق مشغولة الامور
القديسة منصرف عن السفلية كما عرفت في قبل ان العارف يستغنى عن القيان
على يامره الهيم القوق

لجرتها بالتعود لا خات الحنجرة بالإنجان الطبية المستعملة في الفوق النفس
لأن النفس في الإنجان الطبية وسفر في اللسان كما قاله الفيلسوف في
المسألة الواقعة في الصوت الذي هو مادة النطق يحصل حاله سبحانه في الفوق
عوامل في النفس المستعملة في الفوق في هذا حاله في الفوق في الفوق
في الفوق المستعملة في الفوق في الفوق المستعملة في الفوق في الفوق
البدن وهذه اجزاء بالإنجان وأما العرض فهو أن تستخدم الفوق في الفوق
الإنجان الكلام الذي نحن بآية على الفوق عند الكلام وذلك إذا قمنا في
الصوت كرماع على طلب الكلام في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
ولست أن ذلك الكلام على الإنجان التي لسفر في الفوق في الفوق في الفوق
وقتل في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
سماح في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
الكلام في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
كلام في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
لاستعمالها في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
طاهر في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
بالسفر في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق
وكما في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق في الفوق

واللهات ما أثرته الأفعالات لسانه البسط والقبض الخبز وغيرهما
وسميت ربيلا أي كثر مؤدبا لا سبيل الحق وإنما حصلت هذه الأسماء
النفس على الآيات الحق وقوى على القوى وتجذبها إلى الأسماء القدسية وأما
الغرض من هذا فنحن نعلم الفكر اللطيف أن يكون مقبلا على الكمية والقيمة
العنفية النفس في النفس مبداءات هذه النفس النفس العنصرية
في الجوهر وكثيرا ما يحب شيئا من المعشوق أفعالا أو أفعالا ورضا ويحط
العنفية كما في الجنس الحيواني الذي مبداءه شهوة حيوانية وطلب لذته بهيمة
الكبر الحجاب كثر صورته وطلعت لونه والعظام والآلات بعد النفس وقوى
وانقطعتا عن المسألة البنية وأما ما هو من معشوقه فغلبت القوى
والناس العنصرية في ذلك كما كان في الحقيق ما كثر في النسيج الذي هو
بالكبر الحجاب في كل الدرجات التي هي الأجزاء الواح استبانة أما
لغية الإرادة والرياضة ما عرفت له حساب في اطلاع الله الحي الذي
كانها من أن تفضل لهم تخذع عن أهل السماء عندكم أوقات وكل وقت
وجدان وجد اليه وحدهم أن لم يكن عليه من الغرائز إلا المعنى الذي
هذا الدرج يحصل للمريد بعد الرياضة فإذا بلغه رادته ورياضته
جاء ما عرفت له عند ذلك ظهور ويحس سريرا في اطلاع الله الحي كانها
روح تلمع لها حقيقا سريرا ثم تخذع عن هذه الأسماء سميت عند أهل الطريقة
أوتانا لا حظوا في السمعة فوعد الله لهم أجمع الله في سبعين ملك مقرب
ولا بن مرسل وكثيرا كل وقت يحفظوا بوجدان وجد اليه ما حصل له من
ذلك الوصف

ثم ان هذا الاول كونه اول الرضا عليه السلام اذ ابعث فيها كثر من اهل البيت
 والخلفاء من خلفه الى السلسلة الخلفاء السلسلة ومضى الى طبع لغاتنا سرياً واما ههنا
 اللوامح بالعباسين لانها نفاة ونقطه الدرجة الرابع والاربعون المذكور
 اثنان ثم انه لو تأمل ذلك حتى نفاة في غير الرضا من كل ما خرج من تحت خياب
 المذكور فافهم امرنا نفاة عاشر في كاد يركى الخي في كل من هذه الدرجة الرابع
 بصير لا معان في الارضا من تحت نفاة بل اللوامح في غير حال الارضا من قصار
 بين الخي في الارضا بصير بهما في شئ يزداد السلسلة خياب في كاد يركى الخي
 امرنا نفاة عاشر في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 في كل من هذه الدرجة الخامس من خروج لانس اثنان
 ولعل ان هذا الحد سعي على غير اشتهار في كل من هذه الدرجة الخامس من خروج لانس
 عن قول فاد ابطال الرضا لم تسفنه عاشر في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 هذه الدرجة الخامسة من ابطال الرضا في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 العواش واللوامح من قول في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 عنه دفع حتى في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 لعلها متروكة لعوده فلم يسفنه عاشر في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 هو سنكف عن استنفان في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 منتصبا في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي
 ثم انه لسان في الرضا من كاد يركى الخي في كاد يركى الخي في كاد يركى الخي

والوحيث صرنا بنا ونحصل لمعارفهم مسددة كما بنا صحبة مستمرة وسمعت فيها
فإذا انقلب عنها العلي حوران أسنا الدرجة السادسة إلى ان يصير المراض
المراضة بحسب بل ومناظرة كنهه وتصير المخلوفا المسلوب ما لوقا واللعان
سها يابنا ونحصل لمع الجوى ان معارفهم مسددة كان تلك المعاد ومجربهم
في تلك المعاد وفيه الجوى فإذا انقلب عن تلك المعارف لاجابته الغرور والفتل مع الخزي
والنماثة التاسعة في ان قاله الدرجة السابعة والى جرح الحضور اثنان والعلم
الى هذا الجرح ظهر له ما به فإذا انقلب في هذه المعارف ولظهور علمه كان في ههنا
حاضرا ووطا عن غيرنا المراض مع ادم الى الدرجة السابعة يظهر علمه بمر العرج
لا احباب العدى في الرجوع عنه فإذا ابعثنا الرافض اعلى الدرجة السابعة وان
يصير بحيث لظهور في ذلك علم بل كونه عند العرج الى الجوى هو عند الرجوع الى الكل
فكر جرح كونه غائبا حاضرا في كونه راجعا مقاما معك لعل الماء في الشجر ان يخلها
اي سار الدرجة الباقية الى جرح التذكر اثنان والعلامة في الدار انما تنسج
هذه المعارف في حيث اذن جرح ثم يندرج الى ان يكون له من سائر مادام
المراض في الدرجة السابعة فقد يحصل له هذه المعارف في حيث اذن جرح ثم يندرج
ذلك لا ان يحصل له مئة شاة ينسج في اي يعلمون فقال سنا ان علا في بعض النسخ
وهو اظهر الدرجة السابعة وهو جرح لا اعتبار اثنان ثم انه لسقدم في الرسم
فلا يوقف امره لا يستبعد بل كلما لا حجة شيئا لا خطا بين وان لم يكن بلا حجة
لا اعتبار فنسج في تخرج عن عالم الرزق الى عالم الخى مسفرة وحذف جرح العالم
ثم انه بعد الحرب التالفة من سديم الى الحرب التالفة سبعة الى ان يصير بحيث لا يوقف

امروء الى مشيئة كل واحد
لا جبر فيها ولا تمسك

بطريق استقام اهل الرحمة يستعملوا ما باطل اذ لا يذكرون علوبات الله ضدنا
 وهو باطل هـ من لفظان مراد فان بـ الفاشية والبشاشية سواسية في الشبه
 وبـ جـ غير فاس حسنة العارف له احوال لا يحتمل فيها الهش من الخفيف استعان من غير
 سائر السواطيل الخارجية في اوقات ابرعها بلسن الى الحق اذ اناج حجاب من رتبه
 ستم قبل الوصول فلما هم عند الوصول فاما سفلى الحق من طرسى اما سمع من
 السعة القوي وكذلك عند لا يفرق في لباس الكرامة فهو اخص من الله تعالى بحجة
 العارف له احوال لا يحتمل فيها الصوت الخفى جناح الطائر فصفه عن سائر السواطيل الخارجة
 له وبذلك احوال من اوقات كونه فيها منبرج البشاشية من جلال الحق اظهر له كمال الوصول
 على الحق ما برح نفسه كرمه عليه كما ينزل استعداد له للوصول الى رتبه كرمه كرمه
 عن طرسى من يميل الى غير الحق للذات كرمه كرمه فاني ارا هذا المانع فلا يحتمل
 شيئا على آخره اما عند الوصول الى الحق فلا يمانر من شئ سوادا اما لكونه مغفلا الحق
 لا يحسن لشيء آخر اما لشدته استغفاله الحق والعقور من استغفار الجانين اما لسم
 الجانين لشيء القوي فلا يستغفرون له كرامة من الحق كذا عند لا يفرق عن حجاب الحق
 لباس الكرامة لانا نوسى بل سلفى كل ما ورد عليه بانساية وهو اخص خلص
 به حجة الهش الصوت الخفى من صفت جناح الطائر والحاج الحاجب لا يرفح
 لا ينفذات ليقطع الظهور لا يغيبه التجشيش والتجشيش لا يستوي به النص
 مشاهدين المنكر كما يعثرون الرحمة فانه مستقيم لير الله في العذر واداء
 او يرفق في الصبح البعيف محير واذ اجسم المذوف فربما فاء وعليه من غير العلم
 العارف لا يهتمة التجشيش والتجشيش لا يستغل تجشيش احوال الناس فيجبها لكونه

نسو لا ما حوال نفسه داهلا عن عمره ولا بحسن الفارغ او خافا او غابا لا بحيرة
 العصبية عن مباحث المنكر كما اعترف الرحمة اي كونه رحمة اكثر وعصبية قامة
 بحبصراته لا يعنى الانبساط لله و قد روي والعصبية انما تعني ^{تكون} ^{تكون}
 التباين في فعل المفضل له اذا اقر بالمعروف او انى عن المنكر يكون بوف من ^{تكون} ^{تكون}
 لعنف من فوج تستغفنه على خلاف الله و اذا عظم المعروف فربما يستغفنه من غير اهل
 غير علة فشرة لا امام تام اذا عظم المعروف لعنف اهل الجسد بل لا من غير مستغفنه ^{تكون} ^{تكون}
 اي لا الهة التجسس والتجسس لوطان متراذ فان معنى المنفصل مستوي الى لا بحيرة
 لعنف من اي نقاشه ونصبه والتموج جسم اي عظم غادر العنق ^{تكون} ^{تكون}
 العارف سجام وكيف لا او بمنزل عن تقييل الموت وجواد وكيف لا او بمنزل عن
 محبة الباطل وصفا وكيف لا وبف الكبر ان ^{البحر} بحر خازن ^{البحر} البحر والسياسة ^{البحر} ^{البحر}
 وكيف لا وذكور منقول الحق العارف سجام اذا خوف له على الموت لا ^{البحر} ^{البحر}
 بما لم ير الحق والسعادة بعد الموت وجواد اذا هو عرض عن محبة الباطل ^{البحر} ^{البحر}
 وصفا اي كثير الصبر والعفو عن الزلات اذ فقه الكبر ان منقول عن له التاك
 ونسأ للاحقاد انه الجود خصه رفته وذكر منقول الحق من لا بدع ما بقية ^{البحر} ^{البحر}
 ما سبغوا لا عمل العول البذر الى راجع الى الخلق الكرم لان منقول الكرم اما بذل ^{البحر} ^{البحر}
 بل من علمه بزم وهذا امر فخرى او كيف عن صفة لا بحيرة علمه بزم وذلك لعدم الدليل ان كان
 بذل النفس السجاعة وان كان بذل غيرها وهو الجود والمال ان كان من الغيرة ^{البحر} ^{البحر}
 الا فهو نسيان الجملة المنقول اسم المكان من الغزال هو الابانة الا اذا ^{البحر} ^{البحر}
 عند العارفين قد يحصلوا ^{البحر} ^{البحر}

منه واعى العبر فوما استوى عند العارف انكشف الترف بل بما اثر العرف
ولذلك بما استوى عند التعل والقطر بل بما اثر التعل ذلك عند ما كان
الحاجين ان يستجدا وما خلا الحق وربما صغالى الزينة واجب من كل حيلة او لينة
وكن للفتاح والسطة وذلك عندما اعتبر عبادته من صحة الاحوال الطاهر فهو كذا
الباقي كل من لا يترتب خطوه من الغاية الاولى او يقال ان يكون من قبل ما كان عليه
بهواه وقد خلف هذا في عارضة وقد خلف من عارضة العرف
العارفين بخلاف الهم ولا اراد ان يحصل من السو الخ اللاحقة بحديث
عندهم من ذوا عي رات في الامسا فربما لسان عن العارفين القوم
بل بما اثر الفقر وربما تولى عند تغنى النكته والطيب بل بما اخار الاول
وذلك عندما يكون الخطر بالاسجعا وما سوى الحق من هذا نوع والعبر ربما
لا الزينة يجب من كل عيش كونه مكره ما قصه وسقط ذلك عندما العبر عادة
من صحة الاحوال الطاهرة يحصل لبعض ما طلب الحسن البها في كل من ذلك
احدهما ان الحسن البها انما اذ خط من الغاية لا لانه لما ان لا حسن اقام
الى ان يكون من قبل ما كان عليه يسوق ولا ماله لعدسية الكمال واخلاص
لا احوال فربما يكون بحسب خلاف العارفين وقد يكون بحسب خلاف قس عارفين
والسنة غير احوال الفقر وغنى والترف السقم والتعل لغنى العارفين لعدم
الطبيب العطر الطيب الصغى المبلى وعنده كل من الكرم وعنده البجور ذرة الخداج
الناقص يقال صراح للصالح لم يقر فيها الفاحش والسطة الودى البها الحسن
و يقال فخرى فلان عندما لا يبر خطوه بالضم والكسر وجملة اذا صار ذا سر
و حري

وقربا علف عليه ان قبل علمه واجبا عنه العارفين ربما اهل فهم
الهم ففعل عن كل من هو من علم من لا تكلف كلف التكلف لمن يعقل التكلف حال ما
تعلم ولمن اجتمع خطبة ان لم يعقل التكلف العارفين من سبغ في ما يسهل
من صانها الله من حيث الفعل عن كل من حتى ينفه فاضل لهذا السبغ انما كلف الشر
فلا تسم بذلك ذوقا من لم يكن اذ التكليف يكون لمن يعقل التكلف ثم ذلك يكون
من حال بعينه التكليف لانه وان كان عا فلا للتكليف لكن اذا لم يكن على حال كونه عا فلا
لا يكون مكلفا كذا في الغافل عما كلفه ايضا التكليف في الجملة يكون لمن قصد
من ان لم يعقل التكليف الصلى المسكران ولذلك اوجبت الفاضل الغرامة الى هذا
بقوله ولمن اجتمع خطبة ان الزوم على نفسه شيئا بغيره وقصده واما من فعل كل من
التكليف التمر غير ما فكيف كلف التكليف لانه لا يستعمل ولا اجترح
لاكتساب النفع خطا وخطرا ان تترتب من الفصل ما في قوله العارفين
اشان جل خباب الحق عن ان لمن من ارج لكل واردا او يطلق على الواحد بعد واحد
ولذلك فان سئل على هذا الفر ضحى لم يعقل عبثا يحصل من جميع ما سئل عنه
فليتهم نفس بعلمها لا تناسبه كل ميسر كما خلق خباب الحق سبغ في هذا
واعظم من ان يحصل كل احد او ان يعلم علم الا واحد بعد واحد اشان الحق
طريق الاول فان من ذهب الى الطريق ان الطبيب يكون الا واحدا فاذا ارتحل فام
منامة آخر ومن يتردد وترج ما سئل على حصول هذا الفن صغى به اذا سئل
منه سئل من كل يحصل للحصول عبثا وتبين بذلك من سمع فنفق بعض من وفقر عنه
فذلك لوجوب تمام فيه انها لا تناسب هذا الفن فلعلمها لا تناسبه فلا ميسر ذلك

محفوظ على حالها ولا يحتاج الى البدل فلا يقع الحاجة الى الغذاء ولا يحتاج اليه
 انما لا يتحصل التحلل للمواد المجموع في انما انطى الغذاء عن صاحب المواد الرد
 متة مدية ثوانى من ذلك لا ينطاع في غير حاله التي اغنته عن القوى
 المدية او غير ذلك المدية بل هو ذلك محفوظ الجوع الشهيوان لكان الهامة
 السابقة لا النفس تبط منها هيئات لا قوى بدنية لا يصعد الهيات السابقة
 لا القوى البدنية هيئات نال في النفس كغيرها انما تعلم ما تعرف من شهيوان الجوع
 من محفوظ الشهوة وفساد الهضم العجز عن افعال طبيعية كانت مواسم مطاوع
 هذا هو النفس في تدبير في النظم الملائم ان كل واحد من النفس والبدن
 هيئات تعرض لصاحبه لا تعد تبط هيئات نفسانية الى قوى بدنية مثل
 حزن كاصعد القوى البدنية هيئات النفس في كل وقت لا تبط وانما علم
 الواحد منها اذا استشعر الجوع تعرض له سقوط الشهوة والطعام وفساد الهضم
 والجوع عن افعال الطبيعة التي كانت مطاوعة له حتى يكاد لا يصدق على النفس لا يمكن
 من الجوع كغيره من المقتضيات ان في الطبيعة اسبابا للامساك عن القوى البدنية
 معاداة اسان اذا راضى النفس المطمئنة بقوى البدن انما هي النفس
 منها اليها التي تخرج اليها احسن اولم يحسن فاذا اشتد الجوع لم يستد له لا تحرك
 لا استغال عن الجوع المولى عنها فوفقت الافعال الطبيعية للنسوة والقوى النفسانية
 فلم يقع التحلل الا دون ما يقع في جبال المرض هذا اسان الى ان يستشعر
 وهو ان النفس المطمئنة لما راضى القوى البدنية وطوعتها بحيث انجذب اليها
 في منها اليها التي توجبها سواها احتج الى تلك القوى في تلك الملمات اولاد اذا اشتد
 حذب

حزن النفس حالها عالمها اسندا بحجاب تلك القوى فاستد كغير تلك القوى شرح
 ولا فعال التي لتألمها من الحزن الهضم المتقدم المنسوبة الى النفس البتة فلم تألم
 والتحلل الا دون ما يقع في جبال المرض فلو ساعدت الغاية المستوح بحجاب الجوع
 الغنامة وزهرتها قال عليه لست كاحدكم انما ابست عذيري في تطميني واستشعر اما
 ان هذا التحلل لا يحتاج الى الغذاء اول ماء المرض فينبغي عليك ان تفضل
 وكفى لا المرض الحار لا يعزى عن التحليل للحار وان لم يكن لمرض الطبيعة مع ذلك في
 المرض مضاد مستبطل للنسوة لا وجود له في جبال الاغراب المذكورة فلعلنا نرى في المرض
 استغال الطبيعة للمواد وزاد امر من فقدان تحلل مثل سوا المزاج الجار وقد ان المرض
 المضاد للنسوة لا يمنع اليك هو السكر في البدن في حركات البدن وذلك نعم المفعول العار
 اول الاحتياط فلو لم يكن تحلل ذلك المضاد لم يذهب الطبيعة هذا ما كان التحلل
 ولا يحتاج الى الغذاء هيئات اول ما في المرض فلو لم يزل او بعد الاول سوان المواد الكما
 المولى والمات المجموع اما الاول فلان المرض الحار لا يجرى عن تحلل سبب ان الغلبة
 الواردة على المواد المسماة بسوا المزاج وان لم يكن ذلك التحلل لمرض الطبيعة واما الكما
 فلا في المرض يوجب مضاد القوى البدنية وتضعفها لا خلاط الودية والكفنا
 الفاسد فيحتاج الى زيادة المواد المجردة لتقوية تلك القوى التي لا ينبغي تبط الا عند
 تعادل الاركان وذلك المضاد غير موجود في الاغراب التي لا بد من العار في المرض
 الاحتياط للمواد المجردة ليست فعال الطبيعة عنها وزاد امر من اما ما ذكر ان
 المرض يوجب الاحتياج الى الغذاء واما الثالث فاما السكر في البدن اللازم حاله
 لا عند سبب تلك القوى البدنية افا عيها في تلك الحالة السكر في البدن في بعض قوى

عن النفس

قوس من جهة المواد عن الجبل اذ الجركت ^{سنة} احوى المجلا من العارونى يحفظ قوس
 من المرض لم يحكى لك ايساى العنق من غير متاد و مضاد لهذه الطبيعة الفصل
 في العارونى من كبريت ^{الاسود} في النار الساخنة اذ املوك ان عارونا اطاق قوسه فعلا
 او بخرها اذ جرح كخرج عن وسع من فلا يتلف بكل ذلك لا يستند في فلفه جلال كبر
 في اعتبار من هذه الطبيعة اذ املوك ان عارونا اطاق بقوسه فعلا كجبل ثقل عظم
 قلع او تحرك جسم ثقل او جرح كبريت بحيث لا تطفئ عن الاماكن الجريه من الاشياء الباردة
 فالتجديد منها من هذه الطبيعة كالجسم البشري نفسه قد يكون للانسان
 على اعتدال زوايا الجدران المنيعة ^{الاجود} من غير المتغير في فخره ثم تعرض
 له ما في خط قوسها عن ذلك المنشاء حتى يعجز عن ذلك ما كان ستره في كبر
 له عند حوز او جرح او تعرض له في غير ما متضاعف من حيث من شغل
 بكنة قوسه كما تعرض له في العصب او المناضبة ^{على سبيل المثال} ولا تعرض له عند المنشاء
 كما تعرض له عند الفرج المظرب ^{بمن السهل} في هذا المنشاء سبب كل من افكار السائل
 مطلقا ثم في العارونى خاصة اما الاول فاعلم ان مبدأ القوس البدن هو الروح الحيواني
 فالعوارض الموجبة لانفاس الروح وجركته لا الداخل كالحوية الجريه بسبب الخطوط
 القوس والمشتبهه لا ينشأ وحر كة الى الخارج لوجها رعاها كالعصب والمراحم
 عند سلبها يرغم لا شفاك الروح جمية والسكر المعدل اذ المنظر السكون حراره
 الروح ونصرا لارواح الدماغ فلهذا كبر ودون العسل والفرج المظرب
 ينسب الروح انبساطا معتدلا لا المنظر لانه يوحى انبساط الروح واذا عرف
 ذلك فاعلم ان الانسان اذا كان على اعتدال زوايا الموجبة لزيادة العمل ونقصان
 صلا

هذا معشاة من القوس من معرض نفسه ههنا مما ذكره في قوسه من غير ذلك المشي
 عن غير ما كان قادرا عليه قد تعرضها حاله كذا في صفا عفيف من قوسه حسنة
 من ذلك الصفا عفيفه ما يمكنه المنية القوس والاسر سائر الانبساط وكذا الشفاة
 والمنافسة طلب العلم عند سلب الموضع من غير الانبساط السكر فلا عجب لو عرفت
 للعارونى من كبريت في النار الساخنة فاوليت القوس اليه لاسلاط او غشبية عن كبر
 المناضبة فاستغلت قواه حية وكان ذلك اعظم واجبه ما يمكنه عند طريق العصب
 لا اذ ذلك يصير الحق ومبدأ القوس اصل الوجه اذ اعرف سبب انبساط القوس
 الطبيعة من غير الا ان العارونى كبريت كذا لاسباب قوسه واستناد زوجه سبب الحق
 اقوى من زوجه غير وطلب العلم على حاله الحق لا من طلب غير وليس ذلك من غير الحق فليفر
 الحق ليعرف القوس اصل الوجه حاز ان ينوي في حاله زوايا الالهة على قدر الامكان
 عليه كبريت ان كان في النار الساخنة وجهه والله ما تلت اب خبير بقوسه جسامته
 ولكن ولعنها بقوسه وبانته عن اعراض في القوس الساخنة واولا اعطت من الاطوار
 والعز طلب العلم الفصل في سبب جباة عن العقب اثناء اذ املوك ان عارونا
 حدث عن العقب ما يستحق او من قوسه لا يستحق علمك الا ان به فان
 لذلك من هذه سبب الطبيعة اسبابا معروفة اذ سمعت ان عارونا اصاب
 عن العقب من عارونا فوعه بطيرى وبندري ولا يستعد ذلك فان ذلك في الطبيعة اسبابا
 ومن خاصية الله للعارونى اسررت من الله كبريت وبعثها اليه في عشرين سنة
 لاول في الامانة الى الابد في حاله اسان البحيرة والعاسر متطابقان على ان
 الانسان ان شال من العقب فلا ما في حال المتنام فلان ما من عن ان يقع مثل ذلك
 النيل في حال السطر

غيب فاصاب

الا ان كان في رواد السبيل ولا ريب ان هذا انما هو المحرم فالشأن في التعاريف
 فيسعدان به وليس احد من الناس الا وقد جرت ذلقة لغيره تجارب المهمة النصف
 اللهم الا ان يكون احد منهم فاسد المزاج فانه في العقل الذكي والما العاقل مستبصر
 من غيبات ^{من الغيب} هذا ما ينشئ السبيل لادنى تفرقة ان يقال انما هو بطلان على
 في النوم وكل من كان كذلك فقد بطل في البقعة اذ لا مانع من ذلك الا وهو ان رواد
 سيجف كمن غير ان لا يفسد في بطلان في الغيب البطلان اما الصورة فيمن عليها الجرمية
 والناس من الجرمية فالشأن في التعاريف ان الجرمية يمتنع من الشأن وان
 لتسليم ان لا يغير بطلان في الغيب في النوم اما عينها او اولا والعاقل في حصول ذلك
 للبطلان في كلاهما باثبات انما لا يكون في ظاهرهما انما ان لا يكون لغيره من الناس الا و
 ذلك في نفسه تجارب المهمة النصف من هذا ان لا يكون الشخص فاسد المزاج ضعيف
 المتخيلة المذكرة اذ النفس لا تستعمل في صلاح المزاج الفاسد فلا يمكن في النوم
 العقل في تسلط سلطان النوم في كمال الاصفية له واذ كان المتخيلة المذكرة ضعيفة
 فاصرف بحيل احوال النوم اذ الحيا في الصور العقلية انما تكون المتخيلة الجارية المذكرة
 واما الناس فيسقط على كذا التنبهات المستترة في ان الجزاء الصادقة منسوبة
 العالم العلوي ^{على وجه} وعلقت في سلفان الجزاء منسوبة في العالم العقل نفسي
 على ثم قد نهيت عن اجرام السماوية لها نفوس في ادراكات جرمية وادراكات جرمية
 مصدر عن ان جرمي لا مانع لها من تصور اللوازم الجرمية لمحركها الجرمية في الكسب
 في العالم السفري ^{في العالم السفري} هذا النفسه من حقبة مقدم الناس الموعود في التغيير
 ان يقال اذا استتب صورة الغيب قبل وقوعها في العلوي والنفوس في نفس الغيب

في النفس جازم النوم والمقدم حتى لما ينشئ هذا النفسه اذ لا الملازمة كما سيجي
 اما المقدم فبانه اذ مدغم ما سلف ان الحرات منسوبة في الحرات فاستعمل في كل علم
 ايضا ان الاجرام السماوية لها نفوس منطبق في موادها ذات ادراكات جرمية وادراكات
 معقنة مصدر عن ان جرمي ان الحركات الجرمية السماوية المستلزمة للحرات الحادثة في
 هذا العالم مصدر عن تلك الادراكات وعرفنا ان العلم بالعلم اذ المعلوم لا يستلزم العلم
 بالمعلوم واللازم فكل من الحرات الواقعة في العالم السفري قبل وقوعها معلومة لتلك النفوس
 على وجه جرمي في العلوي على وجه كل هذا هو منسوبة الحساين ^{منسوبة} ثم ان كان ما يوضحه
 من النظر مستوفى الا على ان الشخص الحكيم المتعالي ان لها بعد العقل الجارية في
 لها كالمبادي نفوسا باطمة غير منطبق في موادها بل لها معها علاقة ما لا ينسبها
 مع ابدانها وانما في تلك العلاقة كالا ما حقا صار الاجسام السائدة زيادة في ذلك
 لظواهر ان جرمي آخر كل يجمع لك فانه من علم ان الحرات في العالم العقل نشأت
 كلمة في العالم النفس ان نشأ على جرمية منسوبة بالوصف والنفسان في
 ما من منسوبة الحساين المستقيمة على الحكمة العجيبة العرفه واما عند الراي سيجي
 الحكمة الكسفة فلها مع تلك النفوس منسوبة باطمة غير عال في اجرامها مذكورة في الجرمات
 وللكتابات بزيادة ما كنفوسها الناطقة على ان سيجي ان كان هذا حقا فلا اجسام
 السماوية زيادة في سيجي في كذا منسوبة الحرات الواقعة في عالمنا في العالم العلوي
 ومن حصول النسيج واللوازم الزاوية من لانه كمن يندرك الحرات الكليات شواهد
 تعاون في الراي في كذا في ذلك الحصول بخلاف ما ذهب اليه المتأدون في تعدد المذكر
 ويجمع ما ذكر ان الحرات في العالم العقل منسوبة على غير ذلك في العالم النفس في ذلك

هو عالم النفس المادي
 منسوبة على ان في ذلك

بوصف المحرور معتقدا ومن اشكال المذهب المشاهير في قولهم ان النفس
 الكلي تجري الى المذهب الثاني وقد ركب كلامه ثم ان كان ما يريه في ظاهره
 الاعيان لا يتغير ان لها من وسائط صار للاجسام السواء زيادة معنوية وردت في بعض
 النفس مستورا بالنصب على الزمان الذي فيه المتعول في قوله ما لم يوجع وهو حسن
 المستور هو الحكم بوجود تلك النفس في المثل المودع لذلك الحكم قوله ان النفس
 او كبر النفسان معا عطف على الجملة او كبر عطف على الجملة اسم ان المنفوعة
 اذ انفسه في نفسها كما في قوله تعالى ان لله برك في المثل كبر وسو له ولو في النفس
 كبر الوارد الى حال المسألة في امكان استغناء النفس عن العالم العقل
 انسان والنفس ان تنفس في ذلك العالم بحسب استعداد ذوات الحيايل فثبت
 ذلك فلا يستلزم ان يكون بعض النفس في بعض العالم ولا يرد ذلك استغناء
 هذا انسان لا ملازمة للناس الموعود بظهور الاحمال في قولهم اذا اراد
 صورة الغيبية فما قدر فهم بنوعنا جالة النوم وتكون انكر قد عرف في المنام
 الدال ان النفس ان تصل الى العالم العلوي فتستغل في ذلك العالم بحسب استعداد
 ورواها لما في اذا كان كذلك فتستغل بعض النفس في بعض العالم الغيبية بل النفس
 يتم امر من جود في الاستعداد وعدم في زوال المانع وفصل القول فيها مستند
 مقدمات سنأتي بعد ذلك المسألة في ان النفس قد تستغل بعض القوى عن بعض
 خمسة القوى لنفسها متجاذبة متنافرة فاذا هاجت الغضب تستغل النفس في الشهوة
 وبالعكس اذا تجردت النفس الى عالم سفل عن الجسم الظاهر وكاد لا يسمع الا يروى
 فاذا انحدرت النفس الى عالم الظاهر اضل العقل انه ما يتبعه في حركته الفكرية
 النفس

باعتبار

الاستعداد للاستغناء

في قوله اذا اراد

التي يسقر فيها كبر الاله وعرض انفس في خروا ان النفس ايضا تجذب الى
 الحركة القوية فتجذب عن افعالها الى عالم الاستعداد واذا استمكن النفس من ضبط الجسم
 الماظر تحت تصرفها تجذب الجوارح الطاهرة ولم تاد عنها الا النفس ما يعتد به
 هذا مقتضى من المدمات الموعود به لفصل الجوارح والاستعداد ورواها في القوى النفسانية
 والنجاسة متجاذبة متنافرة في كل منها تستغل النفس عن بعض فان الغضب اذا ابعث
 الشهوة وبالعكس اذا تجردت النفس الى عالم سفل عن الجسم الظاهر وكاد لا يسمع الا يروى
 لا يسمع الا يروى وبالعكس اذا انحدرت النفس الى عالم الظاهر اضل العقل انه ما يتبعه في حركته الفكرية
 القوة الفكرية هي التي العقل حركته العقل فاذا انحدرت النفس الى عالم الظاهر اضل
 العقل اداة حركته فتستغل عن حركته الفكرية في بعض النسخ اما العقل فيكون له اعمال
 ذلك لا يحذف العقل الى وعرض اضل انقطاع العقل عن حركته الفكرية من كبره
 ان النفس تجذب الى حركته الفكرية عند مجاز في زوال القوى اما في عالم المادوية
 فتجذب الى حركتها انما هي بها من الغفلات ولا يراها العقل بعكس ذلك اذا صادف
 المنفردات كما في بان ضبط الجسم الماظر تحت تصرفها وانها ليستخدامها رايها
 صفت الجوارح الطاهرة ولم تاد الا النفس منها في عديمها اذا كان انسان مستغنيا
 في فكره ويجعل في زوال الجسم والسمع من سلامة الجوارح لا يتنزه لا انقطاع وجاهد
 ان صفت بعض النسخ جارت الى حركته المادية في اسبابها
 منبه الجسم المستقل في لوح النفس الذي اذا كان من مواد النفس حكم الجسم
 ورواها في النفس عن الجسم في صفة صفة هي في الجسم المستقل في حكم الجسم
 دون المادوية ويجوز ذكر كل ما قيل في امر النظر في ازل خطا مستقما واساس النظر

سفر النفس

5

محيط حاصره فاما مثلها الصون في نوح الجسر المشترك صار تحتها من سواك
 في ابتداء حالها في الجسور الخارج او بتبناها في الجسور او بتبناها بعد
 الجسور او فوعها في لا قبل الجسور في المكنز الجسر المشترك هو عيان عن
 الشرايين اذا كان في ذلك اللوح من صا والنسب على المشاهير ما دام مرتسما في ذلك
 لا انشام سبب الجار اما من خارج او من داخل على ملائمة اقسام اجسامه ان
 يحدث من جدران السبب فيكون صون القطره الخارج عندها من مكانها في الاول
 والماني ان يتغير بتبناها كسبب صورها المنقلبه الى مكانها الماني الماني
 مع زوال السبب كسببها من مكانها الاول عندها من مكانها الماني
 وهذا السبب في القطر الماني في كل حال فان صورة القطر اذا بقيت في مكانها
 الاول عندها من مكانها الماني فاذا شويت في تلك الجار وفي اخر المكان الاول
 من غير خط مستقيم وكذلك السبب الذي اذا كان السبب الجار اما الذي
 الداخل في السبب الى في الان لا يتغير في ذلك المكنز السبب هذا الفصل في
 فقال ان مكنز في ما قبل الجسر ذكر من مكنز في ما قبل الجسر المكنز في ان
 المكنز قد ذكر في سببها في ذلك المكنز من المكنز المكنز في سببها
 فاما من حاضره ولا يثبتها الى الجسور خارج فيكون اسما منها اذن سببها
 او سببها في سببها في الجسر المشترك قد سببها في الجسر الجار في مكنزها
 والنوم كما كانت في ايضا سببها في الجسر المشترك في النوم الجسر المشترك في
 ما يخرج من المكنز المتساويه قد سببها في المكنز من المكنز
 والمكنز من المكنز على كراجه المكنز من السبب او من سببها في
 صورها

في المكنز
 في المكنز
 في المكنز

صور الجسور حاضره وانما يكون منها والصون الى ليست في سببها
 المكنز لا سببها في سببها في المكنز الخارجيه والا لو كان سببها في
 انهم اذا غمضوا اعينهم لا سببها في سببها في سببها في سببها
 صورها في الجسر المشترك ان سببها في سببها في سببها في سببها
 من داخل او من فوق المكنز او من فوقه في خزانة المكنز تركيبا وفي سببها
 او من سببها في المكنز كالسبب في المكنز الى سببها في سببها في سببها
 القابله لما اثر في المكنز في سببها في سببها في سببها في سببها
 في سببها في المكنز في سببها في سببها في سببها في سببها
 كان في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 المكنز في المكنز في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 هذا لا سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 كان في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 عن الجسر في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 فلا يمكن في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 وفي سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 الصور في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 ان كثر جواربا لسؤال في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 الى الجسر المشترك في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها

في سببها
 في سببها
 في سببها

١
 اذا استسقت النفس من تحت ذلك العالم من تحت الخجل الرطب والجماد وذلك الجلام
 اجد ما يغور في الخجل ويوانه اذا السراج وزال دهنه وكان الوارد امر اغربا
 الخجل لغو طرانه فيتحرك اليه الكون بالطرح من النية للاختر الغريب وما منها لغو طرانه
 ان النفس من الخجل الطم جميع حركاتها فاما تعاوانها فحركة بها وخاصة افعالها
 السوايح الغريبة اذا جله الخجل السواغل زاله سبب النوم او المرض بنفس من الخجل المسار
 السوايح جميع شانه من الوارد خيرا والخرج الباعده من المذموم من الاجزاء المقدرات
 المبرورة انفسيل القول في الموانع ولا سقداد وان ضبط جاصلها في قبابها
 لسان قد ساعدت سبب غير خارج اذا ران الموانع الحسية والسبب المتخيلة
 الصورة للصور العز الحسية او النفس الناطقة المتوجه للصور المحسنة الغيبية
 اذا ران الموانع الخارجية فقد ساعدت الصور الكاذبة عند سكون العقل النفساني
 وقد ساعدت الصور الغيبية عند وقوع العمل الخيال لكن يتحقق ذلك حال النوم او المرض
 وقد ساعدت الصور الغيبية لسان النوم او المرض المسبب سبب وقوع ذلك في النظم
 انسان اذا كان النفس قوي الجوهري لم يتجرب المتجاذب فلم يقدان مع لها هذا الخلس
 ولا يتنازع جال اليقظة فربما زال الاثر لا الذكر فوفها حال وربما استول الاثر
 ما سرق الخيال اسواقا واضحا واعتصب الخيال لروح الجسد المتحرك لاجتهت في ستم
 استسقت في لسانها والنفس الناطقة مظاهرة في مصادف من سبل في فعل التوهم في الذكر
 والمبرور من هذا اولي اذا فعل هذا صار لا ثمر هذا منظر ادها فاد غير ذلك
 وربما كان منها لأمور في الهية او كلاما يحصل النظم وربما كان في احوال الرتبة
 سلا ههنا كان يترى لسان صغير الفيا من المذلة اول الفصل واما هذا

فما ساء ولا كبرانه ان مولانا وكل من كان كذلك قد رطخ على العشب الذنوب وتقرى بال
الباطية اذ كانت مودة الجوهر واخيه للجاشين قد تمس بها مثل هذه الفرض ولا اعتبارا
بالنظر الى الخواص من السواغل الحسية والتخلة فحجب العالم القدس منه بطريقه
البنفس بل الاثر ان كان ضعيفا بفتق الذنوب ولا يصير من هرة كالاهاام الخاطر بالبال
كما قال العارفين القدس في بعض وان كان مولانا بسوء الخصال سزاوا قويا
بضعف الخصال لوح الجبر المسترل محذره لاجته ذلك لا يروى ثم بما استقر في انفسهم
الباطية مظان الخيال وهذا التصور عند صار في ذلك النفس عنه كان ظاهر الشوم
في المرض المزروع هذا اول ان فعل في الدنيا في اشد من فعل النورم القاسم
للضعف المرض المزروعين واذا فعل الخيال هذا البعد صار لا يثبت هنا وذلك لان
مختلفا في السند والضعف من ان السند منظر اكم يحل عن الانبياء عليهم السلام في هذا
صورة المذكور بما نسمع كلامه ورواها من سالا امام الهية كامل المظهر او كلاما يحضر
العظم ورواها من ذلك في احوال الرتبة في بعض النسخة في احوال الرتبة والعلامة
سلامة هذه وجودة الكلام في سابع كلامه في غير اسطر الخلق جمع الحسنة كما مر ولا انتها
لا اعتبارا والاعتناء المتناهي الصياح المسماة في مقدمه يدفع بها في احوال هذه المسائل
منه ان القوة المتخذة جعلت حكاية لكل ايلها في هنية ادر اكمية او هنية
بسرعة النقل في السجدة الى اليمين او الى الشمال الى اليمين بسبب الحسنة
لا يحاله وان لم يخجلها نحن بايمانها ولولم يكن بين الحق واليمين الجليل لم يكن التام استعش
في الامتالات الفكرية مستغنا للحدود والوسط وما يخرج من الجوانب في ذلك ما يستعش
لغيره عند مقدمه يحتاج اليها على احسان الصورة الساحة في العشب البقار
ان كان في العشب

منه وانما يقتضيه بغيره الخليل الاول ^{اعرض عن المثل} كحرف
 من الامار بل تعرض لجميع الخواطر السالفة حاله السطر فربما سقط فكل ذلك
 تحت مشيئة المخبر وربما استل عن الذكر استال المحمد لا الاستباه ولا ضبط
 كما عرفت حتى يفسر كل صحاح الى ان يحل بالعكس ويخرج من الخاضع لما كان قبله ثم الى
 قبله فكل فربما يصل الى الانسان الاضالة بعد ما يرجع اليها مرتبة بعد مرتبة ^{سقط}
 وهذا الرجوع والاستال مصطاد ما سوغه ما زال الخليل الاول المسألة في
 طين الانقسام بدنتا كان من الاثر الذي في الكلام مضبوطا في الذكر في حال
 او يوم ضبط مسبقا كان لها ما اوجيا صرفا او جملا لا يحتاج الى اقل التعديل
 وما كان قريبا من ووجه محال في تواليه احتاج الى اوجهها وذلك لاختلاف حساب
 والاقاات العادات الوضو لا اويل الخليل العبر اذا علم الانسان السالمة
 انقسام الامار الروحانية فما كان منها مضبوطا في الذكر حاله السطر او اليوم
 لما كان لها ما اوجيا صرفا او جملا لا يحتاج الى اقل التعديل وما كان قريبا من
 ذلك لا يثبت الذكر محالته واستقالا احتاج الى اوجهها والاول والتعديل
 بحسب حساب الاوقات العادات وذلك لان استال الخليل لا يسهل لانه يثبت
 بكيفية مناسبة الى وهي وذلك لاختلاف الناس في كل شخص العبادات بحسب
 او بحسب شرا او صحتها لهذا لاختلاف التعديل بحسب اديان الصناعات والولايات وغير ذلك
 اذ كل ذلك سطر في العادة ما لا يقتضيه الاخر ولما لم يكن استقالا في الجاهل مضبوطا
 بنوع مخصوص فيكون لا يساهل في شغل في العقل واجاب في خبر الخليل
 صار تعبير الروايات واول الوضو في الامور العسيرة التي سطر بها بعض الناس

قد انصرفت في مجملهم دائما الصرايح الخالص عما كانت مستطابها ^{في} واول جملة الاوقات
 المسئلة في استجاب الى النطق لغضا ^{انه قد يستعمل بعض} انما قد يستعمل بعض
 تعرض من الجحيز والخيال في نفسه فتسعد النوا المتلفعة للغبية بلست صالحة
 وقد وجدوا في الغرض بعض شخص من ذلك هو مثل ان يورث من الترك انهم اذا ارادوا
 كاهنهم في تقدم في قديم ^{او يسمونه} ولا سطر حيث جدا فلا زال يثبت في حيز كاد نفسهم
 نطق بالخل الى المشقة مضبوطا ما يلفظ ضبطا حتى يتوا عليه يدبرا
 فيعلم ما شان الجسر الطاهر الباطن لاجادها تمنعان اليك الساطعة في التوجه الى
 الدبيب فكل كسب كما عن فعلها فهو نطق النفس للغبية فاذا كان اليوم متوجها لا
 عن غير متين شخص في ذلك الغرض مثل ان يورث من الترك اذا ارادوا تقدم من
 في ما انهم التجاؤ الاكاهنهم والتجاؤ الكاهن في ذلك الغرض لا عدو سطر جدا فلا زال
 متعب في حيز كاد ان يورث من نطق اليك المشقة في حفظها من نطق
 عليه يدبرا من هم وكذلك يدبر كاهنهم كراهي الرضا في الحركات السريعة والمنعشة في
 براعالي وهو يخرج من اجتناب كاد ان يورث من نطق عليها فيسقط عنها ما اراد وقد راي
 كثيرا من الاما قوله يورث من يورث في فرع التجاؤ واجاد السدة الجيتيف العدا والسر في يثبت
 متعب في الحيز الكلب اذا خرج لسانه في التفت الى النفس في نفس عليه ان يورث من نطق
 الفعل في كل صيغة المحمول اضياد مضارعا على نفس عليه ونفس عليه في
 لشغل بعض فيسقط في هذا المعنى ما لم يثب شفاف من غير البصر في خرجية
 او غير اليك فيسقط في مثل ما استغل في مثل لطف سراد يورث في باشياد يورث في
 وباشياد يورث في ان حيز في كاد ما استغل في نفس بغير التجبر وما يجر في الحيزان ثم كاد محمرا

ثم انما لو اقصت حركات هذا الباب فها هنا حركات
 لطال الكلام وزل لم يصدق المبرهان على ان الصدق لم يفسد
 لو حلت حركات هذا الباب فها هنا حركات وحكاية لما رصفناه لطال الكلام وزل
 لصدق الاحوال فلا يقال ان الصدق لم يفسد لصدق هذا الكلام في نفسه
 غير العيب بل لو كان يصدق ما تدركه الاشياء ان كثر لانها لا يعلم العيب
 ان كان عالم النوم فاما ان لا يصدق في المحتمل وهو الرواية الغريبة عن العبد او سخرت
 بقرنها فلهذا فهو المحتاج الى التفسير الا انه في قسمة اوصاف الاجرام وان كان عالم
 فاما ان كثر النفس مزية وافضل الجوانب المتخاضة ولا فان كان لا دلالة في ما هو
 صريح لا يفسد الا ما يدل منه ما يستمر وقد كثر سببها بالمتغيرات التي هي اوصاف اجرام
 وان لم يكن النفس مستغن بما حصل من غير الخيال كما سبق ان لم يكن ادراك النفس
 لانها لا يعلم العيب وهذا ان كان عالم النوم فها هنا حركات اجرام المعتمد وذكرنا
 له اسبابا بالاشياء الصورية الجارية في الخيال المدرك عالم البصر والخيال المستقر
 فلهذا هو المعتمد ان لم يصدق في المحتمل فها هنا سببها الذي صرفه الى الفاعل
 استلزم تلك الصور عند النوم منها الى الخيال ثم الى الجسم المستقر في غير مزاج الروح
 للثقة المتخذة اذ ذلك لا يوجب غير افعال في الاشياء الصورية لعلم البصر والخيال المستقر
 والحرارة والبيض لغير البرق والسود والامر الهائل لعلم السواد وان كان عالم البصر
 فاما ان كان المرصود في الصبح والماضي يسمى راسطانية كاذبة وما يرمى من القول الحق
 والبطان الفصل في خبرات العادات وفسايل المسألة في المسألة
 منتهى ذلك فلهذا هو المحتاج الى التفسير الا انه في قسمة اوصاف الاجرام وان كان عالم

على المكذبة بل ما يقال ان عارفا مستحق الماس فيستحقوا ادعاءهم
 محض بهم وزل لو ادعوا انهم ادعوا عالم تصرف عنهم الوبا والموتان او السيل
 والطوفان الخشيع لبعضهم سبب اولم يصدق طير او مثل ذلك لا ماضية بطريق المسح الصريح
 متوقف لا يتحل فان لا يقال عن اسباب اسرار الطبيعة والاشياء ما ان اقتصر بعضها
 على ذلك فلهذا هو المحتاج الى التفسير الا انه في قسمة اوصاف الاجرام وان كان عالم
 لا يقال ذلك اسبابا في هذه الطبيعة كالجني بعد انما قال كاذبا في سلب العادة ولم يقل في
 سلب العادة لان تلك افعال ليست من صفات اسبابها بخلاف العادة بل انما هي كذا
 لا يصدق ذلك لاسباب الموتان في الطوفان وهو موت في الالباب المستدرة في سبب
 ذلك بوجوه التفصيل ذكرنا وحسنه ليس في ان كان النفس الناطقة للشيء
 البدن علاقة بطباع بل خبرت علاقة في آخر وعلت ان كثر هيئة العبد منها وما يتبعه من
 ما لا يصدق منها في الجبر وجب ان وهم الماشي على جرح معرض في قسمة اوصاف الاجرام
 ما لا يصدق منها في الجبر وجب ان وهم الماشي على جرح معرض في قسمة اوصاف الاجرام
 او فراق منها فلا يصدق ان كثر لبعض النفوس طبعه من كثر ما يرمى منها وكثر
 كثرها نفس العالم كالتوثر كقضية من اجبية كثر قد اترف بجدها ليجب ما عرفت اذ سببها
 هذه الكيفية لا سيما في جرم صار اوله لمناسبة بخبر من كثر في علمها في كثر من جرم
 والاكل في جرمها فلا يصدق ان كثر لبعض النفوس من النوع جرح في فعل اجرام او
 عنها اسناد منها ولا يصدق ان كثر في علمها في كثر في جرمها في كثر في علمها
 اذ كانت شجرة ملكها بهر قسمة البذر في قسمة سببها او خربا في علمها
 السان مني علمه من كثر في كثر في علمها في كثر في علمها في كثر في علمها

اما ان يكون كحسبك وتبرؤك عن العامة وان تبرز من ذلك الكل من
 هو طبعه وعجزه ليس يخرج ما بكه ما لم يستبين الكبر على طبعه دون الخوض
 بصدقك بل ما لم يبرهن بتنبهك لذلك الاعتصام بحبل الوردية ان عجزك
 لم يتبين كما يتوفا سمعك ما لم يبرهن بسؤاله لك فالصواب ان تشرح امثال ذلك
 الى بغير الامكان ما لم تذكر عنها قائم البرهان واعلم ان الطبعه عجائب القوى العالم
 النفاة والقوى السافرة المستعملة اجتماعات غرائب نفاحة القوى
 ان تنقل وطلب العلم على العامة فان ينكر كل شيء من الخرافات والامان كالمستعمل
 الذين يظنون ان الحار ما لا يحيطون به علما هو الحكمة والفلسفة بل يحبان ان يعلموا
 عن العامة انكار الكمالات وعجزهم عن الغرائب هو فعل ضعفاء العقول الذين لم يروا
 العلوم بحسبها لم يطعموا العلم اسرار الطباع اذ ليس الجدل بالخير بل ما لم يفرغ
 اقل من الصدق بل ما لم يفرغ من دليل فعلم ان طباة لا يباروا لانها اذا سمعت بالحكم
 بل بعقم حبل التوفيق والاصل ان ان عجزك يستحق ما رده سبحانه ما لم يدرك العلم على
 استحالة فالصواب ان على امثال ذلك لا يبقه لا يمكن ما لم يطرد طاردا البرهان
 لان عالم الطبعه عجائب القوى العالمة والسمانة امرا حاشية للغرائب العجائب التي
 ولا يبرأ الصدق والطبيس الحقة والخرف ضد الحق وريدم ههنا الحق والصدق
 البهية للسوم والذود الطرد خاتمة ووصية انها الاح الى ذلك
 في هذه الاسان تخرج من الحق القليل فمن الحكمة لطائف الحكم فضنه عن المتبدل
 والجاهلين ومن لم يورث الفطنة الوفاة والدربة العادة وكان صفاء من الفاع
 امكن من محبة هؤلاء ومنهم فان وجدت من يتقن سيرة سيرته واستقامته
 وسؤفه

وسؤفه عما يشعر اليه الوساوس وينظر الى الحق من الرضا والصدق فانه ما تنكر
 منه من دجائمه مغرقا تستفسر ما تسلف لما يستقبله وما يلهي الله واما ان
 خارج لها اخرى فما توفيه مجرا مناسبا قال اذعت هذا العلم واضعته فانه
 وحده كذا والله وكذا ذكر السيرة في هذا الكتاب عن من الحق من ازال
 عن دبره وجعل له مهية له لتساعين ثم اوصى بصيانه هذا الكتاب عن مهية
 ومن المصنفين ضد الحق اتم الجاهل من غير ان ليس استغناء يحصل الحق وان
 سارا الى العالم عن ركان من قبله هذا الفرق للثبوت وقايعهم وذلك ان الناس
 يحسنونهم خسر في ان لا يمان ان يكون مستعدا للحق ولا ولا امان ان يظلم
 الرضا وطلب الحق لا اول هو الطالب للحق المحقق للحكمة والمان هو المستدل ان لم
 مستعدا فاما ان يستعد ضد الحق لا اول هو الجاهل والمان ان لا يمان لا يجد الحق
 لا اخر من لا اول هو البليد والمان ان من فهمه ومثلهم فاحسن له بالصيام عن
 البذر لا مع والافادة للفر لا اول اذا لم ينش عن الحق من قسم كالمع الجاهل لا يبر
 ومن مع الجهال علما اضاعة ومن مع المستوحشين بعد ظلم قال ان عدت من
 شقا سار بطله يعني ضد عقله المظلم استقامه سيرته ان استقامه على العمل وسؤفه
 واما ما يشعر اليه الوساوس من سلب الحق الرغبة طلب الحق فانه يستجابه
 له من السراط ما يطلب من هذا العلم سبيل احباط والتدريج والسبيل من
 لما اعطيه سابقا لما يقطيه لاحقا وعما يدور بالانفلا تضعه فان اضيق العلم
 فانه يبنى على ان يطعم ما يحيا للصبي والبذل الا انه والوفاء المستعد
 بالسيرة والدربة التجرب وصفاء ميله والفاعه المحللة في الناس والمجدد فيهم

الجنازة بعد رايح جمع الحج والعمرة
 واعينها ووشوش الكسرة فيها والبيوت التي
 حذفت لتسريح ولا تسم من الوساوس ولا تستدس طلبا
 لفراسه وسالك استلب الى عطيت فما تقدم
 والماضي لا ينداء وما اذا اذاع الحزنا
 فساها

وهو ما اقر ما اردنا شرح هذا الكتاب

ونكر الله بغير ما هذا الاما كما املنا

والحمد لله رب العالمين

على خير ظلم محمد وآله

المنز



مكتبة محمد بن ابراهيم
 مكتبة الشريعة
 على ايدى عن الحق في
 المحقق عن ابن طلي الدين